الدكتور شـوقي عطيّـه

السكان في لبنان

من الواقع السياسي إلى التغير الاجتماعي والاقتصادي



دار نلسن

الدكتور شوقي عطيّه

السكان في لبنان

من الواقع السياسي إلى التغير الاجتماعي والاقتصادي



دار نلسن

- الناشر: دار نلسن للنشر

- تصميم وإخراج الكتاب: كارينا ويزاين- السوير
- الإشراف والإخراج الفني دار نلسن- السوير- لبنان
- طبع في بيروت — الطبعة الأولى 2014
- البريد الالكتروني: darnelson@hotmail.com



المؤسس يوسف سلامة (١٩٢٥-٢٠٠٠)

الفهرس

هذا الكتاب، في الأصل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاجتماعية، نوقشت في العام ٢٠١٢ في الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية أمام لجنة مؤلفة من الأساتذة، ابراهيم مارون مشرفاً، علي بزي، علي الموسوي، جورجيت تنوري وسونيا بيطار أعضاء. نال المؤلف بنتيجتها شهادة الدكتوراه بدرجة جيد جداً.

إهداء

إلى أبي وأستاذي وصديقي عاطف،

كل ما أنا عليه هو نتيجة لدعمك وتحفيزك وتأنيبك وغضبك ومحبتك.

ما أمنيتي إلا أن أتمكن من متابعة ما بدأت به من مسيرة علمية وفكرية.

إلى أمي الحبيبة كاملة،

إلى أخي وسام وأختي زينة...

إلى رفاق غيّروا في دربي وتفكيري...

أهدي عملي الأول هذا...

مقدمة

كان لبنان على مرّ التاريخ، خاضعاً لتغيرات وتقلبات في الصيغة والمساحة أحدثتها التحولات الديموغرافية والسياسية. لقد كان الشكل الأبرز هو الاقطاعات ذات الطابع الطائفي بعد أن قصدت الأقليات الدينية جبل لبنان للعيش والاحتماء فيه، وذلك بسبب وعورة أراضيه مما يشكل صعوبة في ملاحقتهم. وهكذا قدم الموارنة من بلاد الشام في القرن الخامس واتخذوا جبل لبنان موطناً لهم. والدروز أيضاً اختاروا الجبل اللبناني للحماية التي أمنها لهم.

أحست هذه المجموعات أن انتماءها الديني هو سبب اضطهادها. ولن يكون سبب توحدها إلا بتوحد أصحاب الانتماء نفسه. هذا الحس بالاضطهاد أدى إل تآلف وترابط المنتمين إلى الطائفة الدينية الواحدة بحيث شكلوا مجموعات بشرية متماسكة في وجه الخارج الذي أصبح يتم التعاطي معه حسب انتمائه الطائفي من باب الشعور بالذات ولحظ وجود الآخر المختلف. إلا أن هذه الطوائف توحدت في القرن السابع عشر تحت راية الإمارة رغم اختلافاتها الدينية وذلك بفضل الحنكة السياسية للأمراء الذين قاموا بهذا الأمر.

وهكذا استطاع فخر الدين الثاني أن يوحد الإمارة ويبعد الضغط المباشر للسلطنة العثمانية لأكثر من أربعين سنة، قبل ان تقتله تلك السلطنة. واتبع الأمير، من أجل هذا التوحيد، سياسة تعتمد على الأمن والازدهار الاقتصادي والتسامح الديني. وقد استخدم بشير الثاني الشهابي الحنكة السياسية للمحافظة على إمارته، بعد تنصر الشهابيين الذين أحسوا بالتزايد العددي وتوسع النفوذ السياسي للموارنة، وذلك في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وعندما استتب الأمر له إثر وفاة الجزار، عمد إلى إبعاد أقربائه أولاً، وخصومه ثانياً. وبعد أن نفذ المهمة الأولى بنفسه، أوكل المهمة الثانية إلى الشيخ بشير جنبلاط من أجل إخضاع الدروز ليكونوا تحت إمرة شخص واحد.

إلا أن الشيخ جنبلاط حاول الالتفاف على الأمير الشهابي، مما دفع بالأخير إلى

اجتياح منطقته وتدمير قصره.

هذا الأمر خلق عداء بين الموارنة والدروز. ذلك أن الصراع على السلطة السياسية بين الأمير والشيخ، وحسم هذا الصراع لصالح الأمير، لم يبق في إطاره السياسي بسبب الاختلاف الديني بين المتنافسَين. فتحولت الخصومة السياسية مباشرة إلى خصومة طائفية. وربما يعود التمفصل المتين بين السياسة والطائفة في لبنان الصيغة والميثاق والطائف إلى تلك الفترة. وبدأت الخصومة الطائفية تتحول إلى عداء مستحكم بين الدروز والموارنة. وهو لم يبدأ إلا باعتباره عداء للأمير الشهابي الذي كسر شوكتهم بالقضاء على شيخهم الجنبلاطي.

اشتد العداء بين الدروز والموارنة إبان الحملة المصرية عام ١٨٣١. وهي الحملة التي رحب بها الموارنة لأن الباشا المصري كان مقرباً من فرنسا، حليفة الموارنة التاريخية. أما الدروز فقد أظهروا العداء للمصريين منذ البداية.

وهكذا، بدأ تاريخ الاستعانة بالخارج ضد خصوم الداخل. ومنذ ذلك الحين، طبع هذا التوجه الصراع اللبناني اللبناني، بحيث أصبحت كل طائفة تعمل على الاستعانة بدولة خارجية لمساعدتها ضد الطائفة الأخرى، في حين كانت كل دولة معنية بالسلطنة العثمانية، على أتم الاستعداد للتدخل، عملاً بنظام الملل العثماني والامتيازات الأجنبية، دعماً لسياساتها الاستعمارية. والتدخل هذا لم يكن أكثر من نصرة هذه الطائفة أو تلك إبان احتدام المواجهات.

تزايدت هذه الخلافات واستعرت وخاصة في أيام بشير الثالث الشهابي الذي عين عام ١٨٤٠، إلى أن وصلت إلى الانفجار في حرب أهلية طائفية عام ١٨٤١ ولاحقاً عام ١٨٦٠. وبرز في حينه الصراع بين الموارنة، أصحاب الغلبة العددية، والدروز الذين أصبحوا أقلية، وخصوصاً بعد هجرة، وتهجير، الكثيرين منهم إبان الأزمة مع بشير الشهابي الثاني. نشأ بعد هذه الأحداث الطائفية، نظام القائمقاميتين الذي يتيح لكل طائفة أن تحكم نفسها بنفسها كحل لمشكلة الاختلاط الديموغرافي الطائفي– السياسي. إلا أن نتيجة هذا الأمر كانت زيادة الهوة بين الطائفتين، ما دفع بالسلطنة العثمانية والدول الأوروبية إلى التشاور لإقرار نظام جديد لتلافي هذا الشرخ الكبير. نتج عن هذا التشاور وضع نظام المتصرفية عام ١٨٦١، الذي رسخ السلوك الطائفي للحكم. فهو بدل أن ينظر إلى أبناء جبل لبنان كلبنانيين– وذلك ليس عن قصد منه أو من واضعيه، بل لأن العصر والناس فيه ما وصلوا بعد إلى بلورة مفهوم الوطن والمواطن والانتماء الوطني أو القومي– نظر إليهم كأبناء طوائف وملل لكل منها حقوقها الخاصة. منذ ذلك الحين تكرست الطائفية السياسية في لبنان.

كان الموارنة أكبر المتضررين من هذا النظام الذي انتقص من سلطتهم ووضعها في يد تركي مسيحي غير لبناني. أما الدروز، وإن أبدوا لا مبالاتهم، فقد أعاد لهم النظام الجديد الكثير من الحقوق التي فقدوها عبر التاريخ، وخاصة إبان حكم الأمير بشير الثاني.

في البداية، كان النظام يقيم التوازن في التمثيل بين الطوائف كلها، إلا أن امتعاض الموارنة، ورفضهم التعاون مع المتصرف، دفع هذا الأخير إلى التعديل في النظام الداخلي. هذا التعديل أدى إلى تمثيل الطوائف كل حسب عددها. فنال الموارنة بذلك أكبر عدد من المقاعد في مجلس الإدارة.

وهكذا، تكرست العلاقة ليس بين عدد الطوائف وتمثيلها في الحكم فحسب، بل أيضا بين العدد السكاني للطائفة وحجم تمثيلها. وهذا ما جعل الطائفة الأكبر عدداً، الأكثر تأثيراً في النظام السياسي.

استمر العمل في نظام المتصرفية إلى أن علقه جمال باشا الجزار عام ١٩١٥. وفي سنة ١٩٢٠ أتى إعلان دولة لبنان الكبير ليعيد خلط الأوراق كافة. فلم يعد الصراع بين موارنة ودروز، بل دخل السنة والشيعة بشكل واسع في هذا الصراع.

وبعد إعلان الدولة الجديدة بضم أقضية جديدة إلى جبل لبنان الذي أصبح "لبنان الكبير" تغير التوزيع السكاني الطائفي وازدادت المساحة حوالي ثلاثة أضعاف. إلا أن ما يهمنا من هذه الزيادة السكانية والجغرافية تغير التركيبة الطائفية، وخاصة مع دخول طائفتين بثقلهما العددي بشكل مباشر إلى هذه التركيبة. فالشيعة والسنة كانوا أقلية، ويمكننا أن نستنتج هذا الأمر من عدد المقاعد التي شغلها كل من طائفتيهما في مجلس إدارة المتصرفية وهو مقعد واحد لكل منهما من أصل اثني عشر مقعداً، في مقابل أربعة مقاعد للموارنة وثلاثة للدروز واثنين للأرثوذكس وواحد للكاثوليك. وهكذا تحولت نسب توزيع الطوائف من: ٥٧% للموارنة و١٢% للدروز في أيام المتصرفية، إلى ٣٢,٧% للموارنة و٢٠,٥% للسنة، ١٧,٢% للشيعة و٧,٢% للدروز[1]. وهكذا وجد الموارنة أنفسهم أمام ثلاث طوائف كبيرة بدلاً من واحدة وإثنتين تنافسها فعلياً من الناحية العددية. فولد هذا الوضع تيارين أساسيين في لبنان: التيار العروبي وهو مؤلف بأكثريته من السنة الذين استنكروا الانفصال عن سورية، ووجدوا أنفسهم، للمرة الأولى في تاريخهم، محكومين من قبل المسيحيين. وتمحورت توجهات هذا التيار الوحدوي تارة بين الوحدة مع سوريا، وطوراً الوحدة العربية الشاملة، سيما في زمن الناصرية. وفي الحرب اللبنانية، كان هذا التيار من أبرز المدافعين عن الفلسطينيين وقضيتهم.

أما التيار الثاني الذي كان مناهضاً للأول، كان أيضاً منادياً بالكيان اللبناني، والوضع اللبناني المميز. وتألف بأكثريته الساحقة من الموارنة والمسيحيين على وجه الاجمال. وهذه الاختلافات في الانتماء بين اللبنانيين كانت إحدى أسباب النزاعات التي حصلت عام ١٩٥٨، وعام ١٩٧٥ (الحرب اللبنانية).

وكان مجلس النواب، منذ وضع الدستور اللبناني الأول عام ١٩٢٦، قد قُسم بين المسلمين والمسيحيين على أساس التوزيع الطائفي النسبي. وعليه، كانت نسبة المسيحيين في ذلك الوقت ٦ من ١١، وبالطبع، نسبة المسلمين ٥ من ١١. لهذا أتت كل المجالس النيابية، لغاية اتفاق الطائف من أضعاف الرقم ١١ مقسمة بنسبة ٦ للمسيحيين و٥ للمسلمين. أما الوظائف الإدارية، فقد تم أيضاً، ومنذ أيام الانتداب، تقسيمها على الطوائف. إلا أن الدستور لم يلحظ صراحة توزيع المهام على الطوائف بالتحديد، ولكن السلطة الفرنسية المنتدبة كانت تنظر إلى لبنان باعتباره دولة مسيحية في وسط عربي، وبالتالي ينبغي على الرئيس أن يكون مسيحياً على الأقل، إن لم يكن مارونياً.

وهكذا، كان شارل دباس الأرثوذكسي أول رئيس للجمهورية، وذلك لامتصاص النقمة الشعبية للطوائف التي كانت تنادي بالوحدة مع سوريا. أما حين سعت بعض القوى اللبنانية إلى ترشيح الشيخ محمد الجسر إلى رئاسة الجمهورية بعد انتهاء ولاية دباس الثانية عام ١٩٣٣، عمدت سلطات الانتداب إلى تلافي هذا الأمر. وعندما وجد المندوب السامي أن الشيخ الجسر مصرّ على ترشحه، عمد إلى حل المجلس النيابي وتعليق الدستور، وكأنه من هذا التاريخ، كان ثمة تأكيد على ضرورة أن يكون الرئيس مسيحياً وبالتحديد مارونياً.

وهكذا، اشتدت الحساسيات الطائفية في عهد الانتداب، خاصة بعد نشوء أحزاب لبنانية ذات طابع طائفي،كالكتائب المارونية الطابع، والنجادة السنية الوجه. واستمرت الأوضاع على هذا النحو إلى الاستقلال عام ١٩٤٣. حينها نشأ ما اصطلح على تسميته بالميثاق الوطني، وهو اتفاق شفوي غير مكتوب بين الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح، يقضي بتوزيع الرئاسات بين الموارنة والسنة والشيعة، بانتظار يوم يتم فيه تجاوز الاعتبارات الطائفية. وتم الالتزام بهذا الميثاق منذ ذلك الحين. إلا أن الاختلافات الطائفية بين اللبنانيين كانت لا تزال تتفاعل تحت الرماد وتتحول إلى نزاعات. وظهرت هذه الخلافات إلى العلن في عام ١٩٥٨ بمظهر حركة احتجاج علنية اتسمت أحيانا بالعنف ضد الرئيس كميل شمعون بسبب مواقفه المناهضة للوحدة العربية والرئيس عبد الناصر، وكردة فعل على الموقف المؤيد من قبل قسم كبير من اللبنانيين، لعبد الناصر والعروبة، وهذا ما يخل بالميثاق الوطني الذي يمنع لبنان من الاتجاه لا شرقاً ولا غرباً؛ وهو

الموقف نفسه الذي قرّبه من حلف بغداد المناوئ لعبد الناصر، دون الدخول فيه. وهو الأمر الذي أثار نقمة الكثيرين من اللبنانيين، وخاصة السنة والدروز.

إلا أن أبشع مظاهر هذا الصراع تبينت في فترة الحرب اللبنانية التي نُسب اندلاعها إلى مناوشات بين الفلسطينيين والكتائب اللبنانية. ولكن ما حصل وفجّر الحرب اللبنانية الكبرى في العام ١٩٧٥ لم يكن إلا مجرد ذريعة، لأن المؤكد، هو أن جذور هذا الصراع، تمتد إلى سنوات، لا بل إلى عقود تصل إلى أكثر من قرن قبل هذه الحرب. فشهد اللبنانييون أثناء هذه الحرب، أبشع الممارسات، ومن مختلف الأفرقاء.

وهذا ما أدى إلى اتفاق الطائف الذي أتى أواخر العام ١٩٨٩، ليجدد التفاهم بين القوى اللبنانية المتنازعة، ومن خلفها الطوائف. وفي إطار هذا الاتفاق، جرى توسيع المجلس النيابي وتقسيمه على أساس المناصفة بين المسيحيين والمسلمين. وكان هذا التقسيم الأقرب إلى الواقع الديموغرافي الذي نتج بعد الحرب[٢]. وبالإضافة إلى هذا التقسيم، نص الاتفاق على إعادة توزيع المهام الادارية والسياسية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، وخاصة ما اصطلح على تسميته بالمناصب الرئاسية الثلاثة. وظهر بعد الاتفاق، وبالممارسة، أن لبنان هو البلد الوحيد الذي نجد فيه مصطلح "الرئاسات الثلاث". فالرئاسة ليست مجرد منصب يتولاه فرد بل هي مقام الطائفة المعنية به. ولكن هل يمكننا أن نعتبر أن هذه الخلافات قد انتهت بوجود نص ينظمها؟ أم أنها بانتظار أن تنفجر من جديد؟ وهل تكتفي طائفة تفوقت عددياً على طائفة أخرى، بما حدده لها الطائف أم أنها ستسعى للتمرد عليه والمطالبة بحصة أكبر؟ وبما أن الحجم الديموغرافي للطوائف أصبح المؤثر الأكبر في تشكيل السلطة، هل ثمة توجه للتحكم به من خلال سياسة سكانية معينة؟ هنا يقتضي البحث بالمسألة السكانية التي هي اختلاط السياسة بنسبة كل طائفة من مجموع السكان وعلاقتها بالمسألة الاقتصادية والاجتماعية.

لا شك أن المسألة السكانية في لبنان بالغة الخطورة. وهذا ما يشغل بال المسؤولين الحكوميين والروحيين والمفكرين منذ ما يقارب القرن، ومنع الاحصاء الديموغرافي الشامل منذ العام ١٩٣٢. والسبب في ذلك، ربما، الرغبة في ابقاء التوزيع الطائفي للسلطات، على ما هو عليه، غير أن هذا الوضع قابل للانفجار مع كل زيادة في التفاوت الديموغرافي بين الطوائف.

أما اليوم، ومع التعدادات بالعينة والاحصاءات غير الرسمية التي تشير إلى تفاوت نسبة المسيحيين بين ٣٠ و٤٠% والمسلمين بين ٦٠ و٧٠%، فكيف يمكن ضمان الاستقرار السياسي-الأمني؟ وكيف يمكن ضمان أن لا تصدر أصوات تطالب بتغيير موازين القوى والحكم، ليس وفقاً للانتماء الديني فحسب، بل أيضاً وفقاً للانتماء المذهبي؟ وهذا ما جعل كل طائفة

تبحث عن طريقة للاحتفاظ بحصتها في السلطة أو زيادتها وفقاً لما يتناسب وعددها. فتعددت الوسائل في هذا الشأن: منها العادي، وهو الزيادة السكانية عن طريق زيادة الخصوبة؛ ومنها الأكثر تعقيداً، كزيادة حجم الطائفة وفق طرق أكثر سرعة وفعالية. ومن أهم هذه الطرق، اصدار قوانين ومراسيم تجنيس بعض المقيمين على الأراضي اللبنانية. إنما الطريقة الأكثر خطورة، وخاصة في ما يتعلق بامكانية "التوطين"، أي تجنيس الفلسطينيين المقيمين على الأراضي اللبنانية، الذي ينذر بإمكانية نشوب حرب أهلية جديدة. ومن الطرق المستخدمة أيضاً، تشجيع اللبنانيين، وخاصة المسيحيين، على البقاء في بلدهم والزواج والانجاب وعدم الهجرة.

وما يحرك هذه الاهتمامات هي التقديرات الاحصائية لحجم الطوائف المرتكزة على الدراسات بالعينة أو على أعداد الناخبين في لوائح الشطب، وذلك في غياب المسح السكاني. إلا أن هذه الطرق ليست دائماً صحيحة، فالأولى تقع في أخطاء المعاينة؛ والثانية لا تأخذ بعين الاعتبار من هم دون الـ٢١ من العمر.

في الإشكالية

نشأ لبنان الحديث، أو ما سمي "بلبنان الكبير" على أنقاض إدارة اعتمدت نظام التقسيم النسبي بين الطوائف الموجودة كما ذكرنا سابقاً. إلا أن انضمام مناطق جديدة، ذات انتماءات طائفية مختلفة إلى المتصرفية، أدى إلى تغير أطراف النزاع السياسي؛ لا بل أدى أيضاً إلى نشوء نزاع جديد اتخذ المنحى القومي (بين القومية العربية واللبنانية) كوجه منمق للصراع الطائفي. فكان العدد ركيزة هذا النزاع لأن الطائفة الكبرى تحصل على أكثر الحصص وأكبرها.

فأدى هذا الأمر إلى مشكلة جديدة بين وجوب زيادة العدد، وترافق هذه الزيادة مع المصاعب الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في الفترة الأخيرة. فنتج عن ذلك واقعان: يتمثل الأول بالرغبة في زيادة العدد، لفئة من الطوائف؛ غير أنها تصطدم بواقع اقتصادي واجتماعي غير مناسب. أما الثاني، فهو القدرة على زيادة العدد ومن ثم زيادته، وهذه الزيادة متناسبة بشكل عكسي مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

فمن خلال هذا العرض المكثف للتحولات الديموغرافية والسياسية، نجد أن لبنان، أقله منذ القرن التاسع عشر، يعاني من مسألة ارتباط النظام السياسى بالتغيرات الديموغرافية: عند كل تحول في ديموغرافية الطوائف تنتقل معه القوة الوازنة من طرف إلى آخر، وتنشأ صراعات بين الطوائف، باعتبارها وحدات سياسية تدوم سنوات وسنوات، وتأخذ أحيانا طابعاً دموياً، قبل أن

تنضج التسويات والحلول التي من خلالها يعاد تصحيح الصيغة أو نظام التعايش السياسي. فيقضي هذا التصحيح بإعادة توزيع الصلاحيات والمصالح والحقوق، وأحياناً المناصب بين الطوائف. فتُنتزع الصلاحيات ومراكز القرار من طوائف لتعطى إلى طوائف أخرى، وكأن المصير السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذه الطائفة أو تلك مرتبط بمعدل الخصوبة عندها أو بمعدل الهجرة. مع الملاحظة بأنه إذا اقترنت المكاسب السياسية لطوائف بمكاسب اقتصادية لا يلبث معدل الخصوبة عندها أن يأخذ بعد مدة من الزمن منحى انحدارياً يقابله ارتفاع في معدل الخصوبة لدى الطوائف المغبونة اقتصادياً. وهكذا، تعود المعادلة الديموغرافية–السياسية إلى نقطة الصفر، وتعود معها الصراعات الطائفية.

إلا أن هذه الصراعات، الباردة منها والحارة، تؤدي في كل مرة إما إلى هروب الرساميل وتراجع الاستثمارات، أو إلى تهديم البنى التحتية وزج البلد في أزمات اقتصادية عصيبة، تنتج بطالة ومآسٍ اجتماعية وهجرة لا توفر أحداً.

وهنا لا بد من التساؤل، هل قدّر لهذا البلد أن يبقى في حالة معاناة دائمة من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عند كل تحول في ديموغرافية الطوائف فيه، فتحل عليه المصائب؟

صحيح أن "إتفاق الطائف" (١٩٨٩) أسس لقاعدة "المناصفة" بين المسيحيين والمسلمين بغض النظر عن التفاوت في أعداد هاتين المجموعتين، إلا أنه في حال اتساع هذا التفاوت مستقبلاً، من المحتمل أن تصبح هذه القاعدة هشة، ويعود لبنان إلى التقلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التحولات الديموغرافية.

انطلاقاً من المعطيات الديموغرافية الحالية، هل هذا التفاوت في الأعداد بين المسيحيين والمسلمين، قادم على المزيد من التفاوت، أم على تراجع؟

ما هي العوامل الديموغرافية العائدة لهذه الطوائف التي تساهم في هذا التفاوت؟

هل العامل الديني هو في أساس هذا التفاوت، أم هناك عوامل اقتصادية واجتماعية وتربوية... غير ملازمة دوماً لا للمسيحيين ولا للمسلمين، بل ظرفية تتميز فيها مرحلياً هذه المجموعة الدينية عن تلك؟

هل هناك تجانس ديموغرافي داخل كل من هاتين المجموعتين، أم اختلاف حسب المذاهب؟

هل لا تزال الهجرة حكراً على المسيحيين؟

الفصل الأول

النظريات والترابط الديموغرافي الاقتصادي

منذ نشأتها كعلم مستقل، اهتمت الديموغرافيا بالربط ما بين السكان والاقتصاد. فمن وجهة نظر الديموغرافيين، يعتبر السكان، إن لناحية العدد، التركيب أو الدينامية، من أبرز المؤثرات في النمو الاقتصادي. أما بالنسبة للتنمية فإن السكان هم الهدف النهائي لتخطيط السياسات التنموية وتنفيذها. وقد تنازعت نظريات عدة، على مر العقود، الصدارة في تفسير العلاقة بين السكان والتنمية. فنتجت عن ذلك تصنيفات، نذكر منها:

- بعض الباحثين صنف النظريات الديموغرافية باعتبارها نظريات اجتماعية تشير إلى دور المجتمع من حيث الثقافة والقيم والعادات في تزايد أو تناقص أعداد السكان؛ وأخرى طبيعية تشير إلى دور القوى الطبيعية الخارجة عن إرادة الإنسان، في تحديد حجم السكان في المجتمع[1].
- فضل قسم من الباحثين أن يزيد فرعاً آخر على المذكورين أعلاه لتصبح أنواع النظريات السكانية ثلاثة: الاجتماعية – الثقافية، والطبيعية، والاقتصادية التي تعنى بشرح أهمية دور الاقتصاد في التأثير على عدد السكان في المجتمع[1].
- وقسم آخر منهم ميّز بين النظريات المحافظة (وهي نظريات لعلماء اقتصاد رأسماليين أو بنيويين – وظيفيين تتناول دور الظواهر الديموغرافية كمحفز أو معوق لعملية النمو الاقتصادي الرأسمالي)؛ ونظريات راديكالية (أغلبها لعلماء اجتماع واقتصاديين شيوعيين يرون في الظواهر الديموغرافية انعكاساً للاستغلال الذي تمارسه الطبقة الرأسمالية على طبقة العمال)[2].

غير أننا لن نعتمد في بحثنا هذا على أي من التصنيفات النظرية المذكورة اعلاه، بل

سنحاول أن نقدم نوعاً آخر يرتكز على التأثير المباشر للسكان على الاقتصاد. وهكذا صنفنا النظريات بين تيارين أساسيين:

- يركز الأول على تأثير حجم السكان في الاقتصاد، بغض النظر عن نوعية أو تركيبة هؤلاء السكان. ويتوزع هذا التيار بدوره على عدة اتجاهات، بعضها تفاؤلي، والآخر تشاؤمي.
- التيار النظري الثاني يبحث أيضاً في حجم السكان إلا أنه يولي الأهمية الأساسية لتركيبهم النوعي أي لناحية العمر والجنس.

التيار الأول: أثر حجم السكان في الاقتصاد

ينطلق الديموغرافيون، هنا، من مقاربة تأثير عدد السكان على الاقتصاد. فيعتبر بعضهم أن الزيادة السكانية لها دور سلبي على الاقتصاد، فسميوا بالمتشائمين، بينما نحا البعض الآخر منحى اعتبار الزيادة السكانية مصدر غنى وقوة في المجتمع، فوصفوا بالمتفائلين. فيما ذهب قسم آخر منهم إلى نفي أي علاقة سببية بين عدد السكان والاقتصاد، فعرفوا بالحياديين.

١-١ – النظريات التشاؤمية

يتجه أصحاب هذه النظريات إلى اعتبار أن عدد السكان المرتفع وتزايدهم المستمر يضعفان من اقتصاد الدول ويؤثران على رفاهية المجتمع واستقراره. وهكذا، لا يمكن تحسين الاقتصاد إلا من خلال خفض عدد السكان. من أبرز هذه النظريات ما قدمه توماس روبرت مالتوس (١٧٦٦-١٨٣٤)، ومن بعده الديموغرافيون الذين عرفوا بأصحاب النظريات النيو – مالتوسية، وأشهرهم التجمع المعروف بنادي روما الذي تأسس عام ١٩٦٨.

توماس مالتوس: السكان والغذاء

يكاد لا يخلو بحث ديموغرافي من الإشارة إلى توماس مالتوس، باعتباره أول من قدم نظرية حديثة في علم السكان. بدأ مالتوس نظريته بالتأكيد على أن هناك ثابتين من المستحيل أن يتغيرا:

الأول: الغذاء مهم للبشر ولا يمكنهم أن يستمروا من دونه،

الثاني: العاطفة البشرية بين الجنسين أمر مسلم به، ومن غير المتوقع أن تتلاشى.

وبما أن هذين الثابتين رافقا الإنسان منذ وجد على الأرض، يمكننا التأكيد، على ما يقول مالتوس، أن الإنسان يتزايد وفق متوالية هندسية بالمقارنة مع الغذاء الذي يتزايد وفق متوالية حسابية. هكذا، لن يكفي الغذاء البشر إذا هم استمروا في مثل هذه الزيادة. وتنطبق هذه المعادلة على الدول التي تتعافى من الحروب أو في المستعمرات الجديدة[٣].

لقيت هذه النظرية أصداءً كثيرة في أوروبا، سيما أنها عكست واقع الزيادة السكانية التي بدأت تظهر في نهاية القرن الثامن عشر. إلا أن هذه الزيادة بدأت بالتراجع، حتى أنها كادت تختفي مع بدايات القرن العشرين وسط التطور التكنولوجي السريع في مجالات الصناعة والزراعة والتكنولوجيا. وهكذا، بدأت الدول الغربية تحقق عائدات اقتصادية تتخطى حاجة سكانها وتفيض عنهم. هذا الوفر، مقترناً بتفوق عسكري وتكنولوجي واضحين، سمحا للدول الغربية من استعمار أجزاء كبيرة من العالم، إن بشكل عسكري مباشر، أو من خلال مختلف أنواع الوصايات. ففي هذه الفترة بدا وكأن العالم يتجه إلى العيش برخاء اقتصادي، وأن الموارد الغذائية يمكن أن تكفي جميع سكان الأرض.

كما حذر مالتوس مما سماه "الكارثة" (أو ما عرف لاحقاً بالكارثة المالتوسية Malthusian Disaster)؛ وهو تعبير عن الخوف من العودة إلى اقتصاد الكفاف، إذا ما استمرت الزيادة السكانية على هذا المنوال، أي حين تتخطى الزيادة كمية الانتاج الزراعي والغذائي. فارتبطت هذه الكارثة بما عرف بالفخ المالتوسي (Malthusian Trap) الذي يتناول العلاقة بين الانتاج وعدد السكان. وبناءً عليه اعتبر مالتوس أن عدد السكان يبقى مستقراً تبعاً لكمية الغذاء المتوافرة في المجتمع. غير أن هذا العدد يزداد عندما يكتشف الانسان أو يخترع وسائل تحسن من الانتاج الغذائي (الانتقال من الصيد إلى الرعي ومن ثم إلى الزراعة المنظمة). إلا أن هذه الزيادة تتوقف حين تبلغ الحد الأقصى لمقدرة الغذاء على كفاية السكان. وهكذا، لا يلبث الإنسان أن يتمتع بنوع من الرفاهية الناتجة عن ازدياد كمية الانتاج، حتى يعود ليضطر إلى الاكتفاء بما هو ضروري بسبب ازدياد عدد السكان.

ورأى أيضاً مالتوس أن نشاط البشر وقدرتهم على التزايد تتغلب على طاقة الارض وقدرتها على الاستيعاب. إلا أن هذا التفوق لا يستمر إلى الأبد، إذ "تقوم رذائل الإنسان بدور خافض للسكان"[٤] من خلال الحروب وتقاتل البشر فيما بينهم. أما إذا لم يقوموا بهذا الدور بشكل فعال فإن الطبيعة تتولى القيام بما قصّروا عن القيام به: الكوارث الطبيعية من زلازل وبراكين وفيضانات، بالإضافة إلى الأوبئة والأمراض الفتاكة تقوم بما عجز عنه البشر، فتفني أعداداً كبيرة

منهم لتعيد التوازن إلى الطبيعة. كما أنه ثانية، لا شيء يمنع البشر من السيطرة على أعدادهم من خلال "تدجين" تصرفاتهم، أي من خلال تنظيم الزيجات وحتى منعها عن غير المؤهلين لذلك. وهكذا، لم ير مالتوس إلا وسيلتين لتفادي الكارثة: تتمثل الأولى في المحددات الإيجابية (Positive checks) أي في الحروب والأوبئة والكوارث. أما الوسيلة الثانية فتتمثل في المحددات الوقائية (Preventive checks) أي من خلال تنظيم الأسرة، باتباع وسائل عملية مثل تأخير سن الزواج أو الامتناع عن الانجاب. إلا أن مالتوس يعاود التأكيد على أن الوسيلة الأفضل هي في اتباع "الوسائل الأخلاقية" وخاصة في الزواج المتأخر والامتناع الجنسي بشكل تام[٥].

إلا أن مالتوس لم يكن متفائلاً بمستقبل البشرية، التي بنظره ستستهلك نفسها دائماً. كما أنه لم يتنبه للثورة الصناعية التي كانت قد بدأت في انكلترا في الوقت الذي وضع فيه نظريته السكانية، مما جعل هذه النظرية تخبت لفترة طويلة نظراً لتمكن المجتمعات، الأوروبية خاصة، من تحقيق تقدم ورفاه متزايدين.

ورغم ذلك، أثرت نظرية مالتوس بشكل أو بآخر في شارلز داروين حيث يعتبر البعض انه استوحى منها فكرة الاصطفاء، وبقاء الأفضل. ويعني ذلك أن البشر هم الأكثر عرضة للجوع أو المرض أو الكوارث الطبيعية، فيموت منهم الكثير ولا يبقى إلا أولئك الذين استطاعوا مقاومة هذه الظروف أو التفلت منها[٦]. إلا أن الغرب الذي أدخل التقدم الطبي إلى المستعمرات ولم يرفقه بالوعي الاجتماعي أو الاقتصادي، أدى إلى انخفاض الوفيات بشكل سريع، دون أن يترافق ذلك مع انخفاض بعدد الولادات. فنتج عن هذا التحول ارتفاع في عدد السكان بشكل مفاجئ، أي فورة سكانية أعادت نظرية مالتوس إلى الواجهة، وإن بشكل أكثر حداثة، تحت عنوان "النظرية النيو – مالتوسية".

النيو – مالتوسية: نادي روما

بعد الزيادة الهائلة في عدد السكان، والانتقادات الكبيرة التي وجهت إلى النظرية الأصلية لتوماس مالتوس، برزت نظريات مستوحاة منها، ولكنها أقل راديكالية، عرفت بالنيو – مالتوسية. اعتمدت هذه النظريات على تنظيم الأسرة وتقليل الولادات من خلال استخدام وسائل منع الحمل والاجهاض (وهو ما كان قد رفضه مالتوس، كرجل دين، باعتباره مخالفاً للتعاليم المسيحية). فتكلم العديد من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع على ضرورة تحديد النسل من أجل الحفاظ على الرفاه المتحقق، أو تحقيقه عن طريق التقدم الاقتصادي. وحتى أن بعض الدول المتقدمة مارست سياسات اجتماعية وسكانية مستوحاة بشكل مباشر من نظريات المالتوسية

المحدثة، كالولايات المتحدة التي كانت تحث الدول التي تعاني من تضخم سكاني على ممارسة تحديد النسل والتقليل من عدد الولادات. إلا أن هذه السياسات لم تكن مستقيمة دائماً، مما جعل العديد من المنظمات غير الحكومية، تتهم بعض الدول بالقيام باصطفاء قسري لأعداد الولادات، إما من خلال منع الزواج، أو من خلال التعقيم تحت شعار حماية الصحة الانجابية. ومن هذه الاتهامات، الاتهام الغربي للقائد السوفييتي جوزف ستالين، بممارسة نوع من التطهير العرقي على سكان الأرياف النائية، من أجل التخلص من الفائض السكاني[٧].

كما مرت النظريات المالتوسية والمالتوسية المحدثة بفترات من الركود والنشاط لناحية التداول الأكاديمي والإعلامي. فهي كانت تخبو في فترات الازدهار الاقتصادي، لتعود إلى الصدارة مع كل أزمة اقتصادية.

وما أعاد بعض الوهج لهذه النظريات، هو الاجتماع الذي عقدته في روما في العام ١٩٦٨ مجموعة من العاملين في مجالات الاقتصاد والديبلوماسية والناشطين في المجتمع المدني، وأسسوا خلاله نواة لما عرف لاحقاً بنادي روما. فاتفق المجتمعون على تحفيز الوعي لدى القادة وصناع القرار في العالم، حول أهمية العمل على وضع خطة لمواجهة التحديات التنموية في ضوء تأثير الاتكالية الاقتصادية (interdependence) على المدى الطويل. فاكتسب النادي شهرة عالمية عام ١٩٧٢ مع صدور كتابه الشهير "حدود النمو" (Limits to Growth)[٨].

يبحث مؤلفو هذا العمل[٩] في العلاقة بين نمو السكان والموارد المتوافرة لهم، بطريقة تذكر بما قام به مالتوس قبل حوالي مئتي عام. فوجدوا أن عدد السكان سيستمر بالنمو إلى أن يصل إلى المرحلة الحدية لمقدرة الطبيعة على التحمل (ultimate carrying capacity). عندها يمكن أن يحصل التوازن وفق عدة أشكال: إما أن يحصل بطريقة تدريجية عن طريق تناقص ملحوظ لأعداد السكان، أو يمكن لهذا العدد أن يتخطى مقدرة الاحتمال فما يلبث أن يتناقص بشكل سريع أو تدريجي؛ وإما (وهي الحالة الأخطر) أن يتخطى مقدرة المجال الطبيعي، فيبدأ باستهلاك الموارد بشكل خطير بحيث تصل الطبيعة إلى مرحلة الاستنفاد، وبالتالي يصبح الوجود البشري في هذا المجال شبه مستحيل[١٠]. هكذا يصبح الإنسان عدو نفسه حيث يستهلك أسباب بقائه تدريجياً مع التزايد المضطرد للسكان. كما توقع معدو هذا التقرير "إنهياراً" ("collapse") للمجتمع الحديث، إذ يتناقص عدد السكان بشكل كبير بالإضافة إلى تراجع حاد في مستوى المعيشة على الصعيد العالمي. وسيحصل هذا الانهيار في القرن الحادي والعشرين، ولن تتوصل التكنولوجيا الحديثة والاكتشافات العلمية إلى منع الانهيار بل ستؤخر موعده فقط. وفي هذا المضمار، قدم

الباحثون مجموعة كبيرة من التخمينات والفرضيات المتفاوتة التفاؤل والتشاؤم. إلا أن هذه الفرضيات، ومهما كانت متفائلة، فلن تمنع النتيجة الحتمية وهي الانهيار كما أشرنا سابقاً. أما الطريقة الوحيدة لتلافي الانهيار بنظرهم، فهي بإجراء تغيير جذري في بنية المجتمع الحديث، وفك الارتباط بين التصنيع والحداثة[١١].

كما يؤخذ على معدي هذا التقرير بأنهم توقعوا نفاد الموارد الأولية (وهو ما لم يحصل)، وخاصة النفط، مع حلول العام ٢٠٠٠ (وهو ما لم يحصل طبعاً)، إلا أنهم لم يذكروا في كتابهم ما يدل على هذا الأمر، بل هم اكتفوا بالإشارة إلى كيف يمكن أن يكون العالم بعد ١٠٠ عام في ظل الاستهلاك المتزايد للموارد الطبيعية[١٢].

أحدث هذا التقرير صدمة كبيرة في الأوساط الأكاديمية فور صدوره، وخاصة أنه سبق أزمة النفط التي حصلت عام ١٩٧٣. تعرض الكتاب إلى العديد من الانتقادات، سيما أن توقعاته لم تصح بالنسبة لنفاد الموارد الأولية مع نهاية القرن العشرين. إلا أنه ومع بداية الألفية الثالثة، أعيد إحياء الاستنتاجات التي خلص الباحثون إليها مع صدور مقالات وأبحاث تقارن توقعاتهم على ضوء ما تحقق خلال ٣٠ عاماً. صحيح أن التقرير أثار قلق الملايين (بيع من الكتاب ٣٠ مليون نسخة في العالم)، إلا أنه يحمل بعضاً من التفاؤل حول سهولة تلافي النتائج الكارثية من خلال بعض التدابير السهلة التي يمكن للإنسان ان يتخذها. ومن خلال نظرة نقدية تأخذ بعين الاعتبار ما تحقق من توقعات الباحثين خلال ٣٠ عاماً، يمكننا أن نؤكد العديد من مخاوفهم، فالتكاثر المفرط للسكان والطلب المتزايد على السلع دفع بأسعار المواد الأولية إلى أعلى معدلاتها منذ عدة عقود (خاصة النفط والصلب). وما التقلب بالأسعار إلا نتيجة للتفاوت في دورية الطلب المتزايد، والعرض الذي يجهد ليوازنه (إعداد حقل جديد للنفط يتطلب حوالي ٧ سنوات)[١٣].

إلا أنه مهما بلغت الانتقادات الموجهة إلى النظريات المالتوسية والمالتوسية المحدثة أو تلك المساقة ضد "نادي روما"، فلا بد من التنبه إلى خطورة التزايد السكاني المفرط وما له من أثر سلبي على الاقتصاد وعلى رفاه المجتمع. فالموارد الأولية ناضبة لا محالة لأنها غير قابلة للتجدد. وما السبيل الوحيد لتلافي أي كارثة سكانية واقتصادية إلا في تغيير نمط الاستهلاك الاقتصادي والبحث بجد عن وسائل كفيلة باستبدال مصادر الطاقة الحالية بأخرى متجددة وغير ملوثة، تضمن استمرار الحياة كما نعرفها اليوم. وفي هذا السياق يمكن أن نتكلم على النظريات التي تؤمن بمقدرة الإنسان على خلق هذا التغيير فتنظر بطريقة متفائلة إلى مستقبل البشرية.

١-٢- النظريات التفاؤلية

لم تكن كل النظريات السكانية والديموغرافية متشائمة في نظرتها إلى السكان وازدياد أعدادهم. بعض هذه النظريات نحا المنحى التفاؤلي بمعنى أنها لم تربط بشكل مباشر بين ازدياد عدد السكان وإمكانية أن يتعرضوا للكوارث المعيشية. ففي القرن الثامن عشر، ومع توسع الحركة الاستعمارية، وخاصة للامبراطورية البريطانية، دعا أصحاب النظريات المركنتيلية إلى زيادة عدد السكان باعتبار أنها مؤشر على القوة الاقتصادية والعسكرية للدولة. لم يهتم المنظرون إلى نوعية الحياة أو كمية الغذاء التي يحصل عليها السكان طالما أن عددهم يمكّن الدولة من تحقيق أهدافها. فأدت هذه النظرية إلى ازدياد كبير لعدد السكان، ما دفع بمالتوس إلى وضع نظريته المذكورة أعلاه. إلا ان نظرية مالتوس دفعت بالعديد من المفكرين الاقتصاديين إلى الرد عليه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

من بين هؤلاء، الاقتصادي المعروف هربرت سبنسر الذي اعتبر أن هناك قانوناً طبيعياً يحكم حركة السكان وتزايدهم، بحيث كلما اشتد الجهد الذي يبذله الانسان لضمان تقدمه، ضعف اهتمامه بالتكاثر والتناسل. هذا بالإضافة إلى التناقص الطبيعي (Natural Decrease) في القدرة على الإنجاب وخاصة لدى السيدات. كما أن الاتجاه الفردي (Individualism) يستدعي المزيد من الجهد والطاقة، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الانجاب وبالتالي إلى تباطؤ التزايد السكاني. وهذا العقم لا يبدو في تناقص الإنجاب وحسب، بل حتى في تراجع المقدرة على الإرضاع والاهتمام بالأطفال. وهذا كله يعني أن الإنسان، كسائر المخلوقات العضوية، إذا انفق جزءاً كبيراً من قوته في تحقيق ذاته فإن مقدرته الطبيعية على الإنجاب تنخفض. وهكذا يمكن القول أن لا خوف على مصير البشرية من تزايد السكان، لأن التطور والتقدم في المجتمع، هو الكفيل بتراجعه[١٤].

أما الإيطالي كورادو جيني، فاعتبر أن حجم السكان يمر بمراحل متفاوتة لناحية سرعة التزايد وفقاً لمحددات طبيعية. فالزيادة في فئات الشعب تؤدي إلى تغير الصفات البيولوجية للسكان. وهكذا تولد أغلبية السكان من الجيل الأول، وفق حركة دورية يجري على أساسها ازدياد وهبوط في حجم السكان. ففي المرحلة الأولى للتغير، يتميز السكان بخصوبة عالية مترافقة مع غياب للتفاوت الاجتماعي بينهم. إلا أن الزيادة السكانية التي تؤدي في نهاية المطاف إلى اختلاف في المستوى الاجتماعي، تستوجب المزيد من التنظيم المترافق مع الضغط السكاني، والحاجة للتوسع التي تؤدي إلى الحروب التوسعية والاستعمارية، في مرحلة ثانية. وهذا ما يؤدي إلى تناقص للسكان بسبب الحروب، وضعف مقدرة السكان على الإنجاب سيما في الطبقات العليا.

وينعكس هذا التناقص لاحقاً على بقية الأفراد بسبب حراكهم الاجتماعي، وانتقالهم إلى الطبقات الأعلى، وبالتالي يتعرضون هم أيضاً إلى تناقص في الخصوبة. وهكذا، فإن حركة السكان توازن بين العدد والإمكانات بطريقة ذاتية، بحيث لا يتعرض السكان إلى ضغط اقتصادي، بل إلى ضغط مجالي[١٥].

ومن جهته، رفض عالم الاجتماع الأمريكي "كينجزلي ديفز" التفسيرات الديموغرافية المرتكزة إلى عامل واحد فقط (كالعامل الاقتصادي أو الثقافي). فالسكان، بنظره، هم مدفوعون دوماً إلى التوازن الاجتماعي (Social Equilibrium). والمؤثرات التي تؤدي إلى هذا التوازن يمكن أن تكون خارجية أو داخلية. أما التوازن فهو بين السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي، أي ما هو لازم لتحقيق أهداف المجتمع. فحين يختل التوازن لصالح السكان مثلاً، يتكيف معه أفراد المجتمع من خلال تأخير سن الزواج، أو الحد من النسل. والسبب الحقيقي لتناقص حجم السكان، هو رغبة الأفراد في الاستفادة من الرفاهية المتزايدة. ويأتي التعبير عن هذا الأمر باستخدام محددات الزواج من التعقيم إلى الاجهاض، واستخدام وسائل منع الحمل، وصولاً إلى تأخير سن الزواج[١٦].

وهكذا، في القرن العشرين، وبعد التأرجح بين نظرية وأخرى، تراجعت شعبية النظريات التشاؤمية في ثمانينيات القرن العشرين (وخاصة تلك التي سادت على أثر تقرير روما). وبدأت الأبحاث الأميركية تبرز تراجع حدة الأزمة السكانية وعلاقتها بالاقتصاد. وفي الوقت نفسه، نحا الاقتصاديون منحى آخر، تمثل في إعطاء الأهمية للتكنولوجيا والثروة البشرية، بدل الثروة المادية كما كان سائداً من قبل[١٧]. فالمجاعة على الصعيد العالمي، لم تحصل. وعلى العكس من ذلك، تمكنت العديد من الدول من مضاعفة مداخيل أبنائها. أما المجاعة التي حصلت في بعض المناطق المتفرقة، فقد كانت نتيجة لفقر هذه الدول، وليس بسبب نقص الموارد عالمياً. فالضغط المتولد من تزايد السكان، دفع بالإنسان إلى التفكير في وسائل تمكنه من مواجهة المتطلبات الجديدة. فالسكان وإن تضاعفوا بعد الحرب العالمية الثانية، فإن ازدياد الانتاج الزراعي والغذائي تضاعف مرتين في المدة نفسها[١٨].

كما رفض أصحاب النظريات التفاؤلية الانذارات التي ساقها المالتوسيون حول حتمية الكارثة في حال تزايد السكان. إلا أنهم، بالمقابل، لم يعتبروا أن العدد المرتفع للسكان له بالضرورة تأثير إيجابي. فالأثر السلبي يأتي نتيجة لغياب التنظيم السليم الذي يوازن بين الحاجة والامكانية، علماً أن محددات أخرى تتدخل أيضاً لدعم التوازن بين هذين العنصرين.

١-٣- النظريات الحيادية

لم تسع كل النظريات إلى الانحياز سلباً أو ايجاباً في العلاقة بين حجم السكان والاقتصاد. فبعض المفكرين الاجتماعيين لم يروا تأثيراً مباشراً للعامل السكاني في انكماش أو تراجع الاقتصاد، بل اعتبروه مجرد أداة له. ومن أبرزهم الاشتراكيون. وقد بدأ هذا الاتجاه مع كارل ماركس الذي اعتبر أن السكان ليسوا سوى أداة من أدوات الانتاج (بالنسبة للرأسماليين أصحاب الانتاج). فكلما ازداد الطلب على الانتاج تزداد حاجة الرأسمالي لجموع العمال. أما حين يرتفع الرأسمال الثابت بصورة تزيد عن ازدياد السكان،يتحول العمال إلى فائض لا حاجة له. أما النظام الاشتراكي فيلغي الأزمة السكانية لأنه يوازن بين الانتاج والسكان، حسب ماركس[١٩].

بالإضافة إلى نظرية ماركس، إنبرى العديد من علماء الاجتماع الاشتراكيين ليوضحوا أن النظام الاشتراكي هو خير حل لمسألة السكان، إذ إن هذه الأخيرة ليست سبب المشكلة بل هي إحدى نتائج النظام الرأسمالي. وهذا ما يفسر مقدار العدائية التي أبداها الشيوعيون تجاه الأفكار المالتوسية. وتجلى هذا الأمر في مقال للينين ينتقد فيه، بلهجة شديدة القساوة، أفكار البورجوازيين ومدى تقبلهم للأفكار المالتوسية. وفي هذا الشأن، ركز لينين على الفارق بين الحق في اختيار عدد الأولاد، وقيام الدولة بإجبار الناس على ذلك[٢٠]؛ (مع الاشارة هنا إلى أن السياسات السكانية في الصين طبقت ما نادت به النيومالتوسية في ما يتعلق بالحد من الإنجاب، وليس ما دعا إليه لينين). وفضلاً عن هذه الأفكار الماركسية، ظهرت نظريات غربية في بداية ثمانينيات القرن العشرين تنفي أي تأثير مباشر للسكان (وخاصة السلبي منه) على الاقتصاد والتنمية.

التيار الثاني: أثر تركيب السكان على الاقتصاد

بعد التحولات الكثيفة التي شهدها الاقتصاد العالمي، مترافقاً مع فورات سكانية متفاوتة، سقطت مقولات المالتوسيين في ما يتعلق بكارثية النمو السكاني. فالدول الغربية التي يتنامى سكانها، بالإضافة إلى معظم الدول الأخرى، لم تستنزف مواردها أو ثرواتها، بل على العكس ضاعفت من مداخيل سكانها وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية. وفي ظل هذا الواقع، تنامت نظريات لا تنظر إلى السكان لناحية الحجم وحسب، بل تهتم بنوعيتهم أو بتركيبتهم السكانية. فالسكان مؤلفون من ٣ فئات أساسية: الصغار (٠-١٤ عاماً)، المنتجون (١٥-٦٤ عاماً) والمسنون (٦٥ عاماً وأكثر). فيذهب أصحاب هذه النظرية إلى أن الرأسمال البشري أكثر أهمية من الرأسمال المادي، بل هو الذي يحدد كيفية استخدامه. وهكذا، يرتبط الاقتصاد بحجم كل

فئة أعمار بالنسبة إلى الأخرى. فالمجتمعات المسماة فتية (حيث يكثر حجم الفئة الأولى)، والمجتمعات الهرمة (التي تكثر فيها الفئة الثالثة)، تستهلك قسماً كبيراً من الانتاج. أما المجتمعات التي يكثر فيها السكان المنتجون، فهي قادرة على إعادة استثمار جزء كبير من الانتاج بدلاً من إستهلاكه كاملاً. إلا أن حجم السكان، لا يظل ثابتاً بل هو متغير دائماً.وهذا ما ساهم في ولادة نظرية جديدة، سميت"نظرية الانتقال الديموغرافي" (Transition démographique).

ترتكز هذه النظرية على مفاهيم محددة، منها: يمر التطور السكاني في كل مجتمع بعدد من المراحل على أثر التطور العلمي والطبي الحاصل في العالم.

- في المرحلة الأولى، تكون الولادات مرتفعة، وتبدأ الوفيات بالانخفاض السريع، نتيجة لتطور الطب، فيرتفع عدد السكان في فئة الأعمار الأولى بشكل كبير. فتعاني هذه المجتمعات المسماة فتية، من تراجع الاستثمارات بسبب الأعباء التي يتحملها المنتجون. غير أنه بعد فترة من الزمن، تبدأ الولادات بالانخفاض بسبب انتشار الوعي وتأثير السياسات السكانية. ويترافق هذا الانخفاض مع استخدام وسائل منع الحمل، وتأخر سن الزواج.
- في المرحلة الثانية، وبعد فترة تتراوح بين ١٥ و٢٠ عاماً، ينتقل القسم الأكبر من الذين ولدوا في الفترة الأولى، إلى سن الانتاج. وبالتالي تبدأ نسبة المنتجين بالارتفاع مقارنة بالفئة الأولى التي كانت قد انخفضت في نهاية المرحلة الأولى، ومقارنة بالفئة الثالثة القليلة العدد أصلاً. وتتميز هذه المرحلة بطول أمدها، إذ تمتد لتصل إلى أكثر من ٥٠ عاماً.
- أما المرحلة الأخيرة، فهي تشهد انتقال أفواج السكان إلى الأعمار الكبيرة (الفئة الثالثة)، الأمر الذي يزيد من كهولة المجتمع، ويزيد أيضاً من ارتفاع معدل الاعالة على الفئة المنتجة التي تشهد تناقصاً مستمراً بسبب الانخفاض المستمر للولادات.

أما أبرز وأهم مراحل هذه التحولات فهي المرحلة الثانية التي تعرف بمرحلة "النافذة الديموغرافية" (أو الفرصة الديموغرافية). إذ إنها، كنافذة، فتحت لتتمكن الدولة من الاستفادة من التحولات السكانية في بنية شعوبها، فتدفع بعجلة اقتصادها، وتستفيد من فئة المنتجين بقدر المستطاع. إلا أن هذه النافذة لا تستفيد منها إلا الدول التي تضع سياسات اقتصادية قائمة على الرأسمال البشري. والاستفادة من هذا الأمر، يتم من خلال خلق فرص عمل واستثمار مناسب للقدرات البشرية الهائلة الموجودة في البلد. وهكذا تقضي النافذة الديموغرافية أن تُحسن الدولة استغلالها من خلال السياسات الاقتصادية المناسبة؛ وإلا ستتعرض لمشكلات أساسية منها،

ارتفاع نسب البطالة مع كل ما يترتب عنها من انعكاسات خطيرة[٢١].

لقيت هذه النظرية إقبالاً واسعاً في الغرب، لما حملت من أفكار جديدة حول العلاقة بين السكان (هذه المرة التركيب النوعي للسكان) والاقتصاد، وخاصة في ما يتعلق بالتنمية. إلا أنها، وكغيرها من النظريات، لاقت حصتها من الانتقاد، سيما في ما يتعلق بالكم الكبير من الآمال التي علقت عليها[٢٢].

بعد هذا العرض لبعض الاتجاهات الفكرية في الديموغرافيا، لا بد من الإشارة إلى أنه لا يمكن أن نعتبر أن هناك نظرية واحدة صحيحة بينما الأخرى خاطئة. فكل من النظريات تحمل أفكاراً قد تصح في بعض المجتمعات، ولا تنطبق على أخرى. فالمؤثر الأكبر في هذا الأمر، هو اقتصاد البلد، وعلاقته بحركات العرض والطلب المتوالية، بالإضافة إلى ما يمكن أي يحصل على الصعيد العالمي من أزمات وحروب[٢٣]. وهكذا، يمكننا أن نستنتج من هذه النظريات أن هناك عدة مؤثرات لا يمكن إنكارها في العلاقة بين السكان والاقتصاد، وهي: نوع النظام الاقتصادي، عدد السكان، الموارد الطبيعية والمالية، نوع التركيب السكاني، ونوعية الرأسمال البشري. صحيح أن حجم الموارد الطبيعية يحكم الاقتصاد ويحدد اتجاهات السياسات المعتمدة بشأنه، إلا أن حجم السكان ونوعه يلعبان دوراً أساسياً في استغلال هذه الموارد. ونوع السكان لا يقتصر فقط على الحجم والتركيب بين فئات ثلاث، بل هناك عوامل تؤثر على أهمية العامل البشري (باعتباره رأسمالاً متجدداً)، من أبرزها: مستوى التعليم للسكان، المساواة بين الجنسين، الهجرة الداخلية والخارجية، وغيرها من العوامل التي تسعى السياسات السكانية إلى الاستفادة منها.

الفصل الثاني
التطور الديموغرافي ونظام الحكم في لبنان

أتت الهجرة لتجسد أحد أعظم الأحداث أهمية في التاريخ اللبناني الحديث

روبير كراسويل

كثرت مصادر التعدادات والاحصاءات السكانية التي بحثت في عدد ونوع السكان في لبنان منذ القرن التاسع عشر. إلا أنه لا يمكن لنا أن نثق بكل هذه المعطيات التي كانت غالباً متأثرة بالآراء المسبقة لمعديها، هذا بالإضافة إلى قولبة النتائج لتتماشى مع مخططات الدول التي نظمتها. فبعض هذه التعدادات نفذتها السلطنة العثمانية، وبعضها الآخر قامت القنصليات الأجنبية بتنفيذه، بالإضافة إلى إحصاءات قدمها بعض الباحثين والمستشرقين. أما أهداف هذه الاحصاءات فكانت متنوعة، منها ما هو معلن، ومنها ما هو خفي. فالتعدادات التي نفذها العثمانيون كانت تهدف إلى حصر مداخيل الدولة من خلال الوقوف على عدد المكلفين، أي الذكور ما بين سن الخامسة عشرة والستين الذين يدفعون الضرائب. أما الاحصاءات التي نفذتها القنصليات الأجنبية، وخاصة القنصلية الفرنسية، فهدفت بالدرجة الأولى إلى إظهار نسب الطوائف بين سكان جبل لبنان وذلك، ربما، لتثبيت وجهة النظر الفرنسية بضرورة التدخل لمساعدة الموارنة. واستمرت هذه النظرة الفرنسية للاحصاءات السكانية طيلة الفترة التي عرفت بمرحلة المتصرفية.

ولم تختلف مرحلة الانتداب، لناحية المقاربة الفرنسية للاحصاءات، عن المرحلة السابقة لها. نفذ الفرنسيون في هذه المرحلة الإحصاءين الشاملين الوحيدين في تاريخ لبنان، عام١٩٢١ و١٩٣٢، بالإضافة إلى بعض التقديرات والتعدادات، منها في العام ١٩٤٣. إلا أن نتائج هذه الاحصاءات لم تكن مقبولة من جميع اللبنانيين، وخاصة أولئك الذين شعروا بأن الفرنسيين

يحاولون بكل جهدهم التأثير في النتائج لتثبيت الوضع السياسي القائم. مع ذلك لم تقم الحكومة اللبنانية أو أي جهة أخرى بتنفيذ إحصاء شامل، بل اكتفت الحكومات المتعاقبة بالتقديرات السكانية المستقاة من إحصاء ١٩٣٢.

في المرحلة الممتدة من الاستقلال (١٩٤٣) إلى اندلاع الحرب اللبنانية (١٩٧٥)، يمكن ذكر دراستين أساسيتين اعتمدتا على التقديرات الاحصائية: الدراسة التي نفذتها بعثة إرفد في بداية الستينيات، ودراسة القوى العاملة عام ١٩٧٠.

ثم أتت الحرب اللبنانية لترخي بأوزارها على كل الإدارات الرسمية، ومنها تلك المكلفة بالإحصاءات السكانية والحيوية. وفي غياب الدولة ينشط المجتمع الأهلي ليتولى بعضاً من مهامها. هكذا كثرت الأرقام والاحصاءات التي أتت على قياس منفذيها لتثبت وجهات نظر مؤدلجة في التفوق العددي لهذه الجماعة على تلك.

ومع العودة التدريجية للحياة الإدارية بعد مرحلة الحرب، عاودت الوزارات والإدارات إلى تنفيذ الدراسات الإحصائية والسكانية وخاصة تلك التي عملت على رصد التغيرات التي نتجت عن الحرب بغية تحديد الحاجات الأساسية لدولة شبه مهدمة، ولكنها متأهبة لإعادة الإعمار. إلا أن موضوع الدراسة الإحصائية الشاملة بقي خارج التفكير فيه، نظراً لما يمكن أن يحمله من معلومات من شأنها أن تؤثر في الوضع القائم.

نحاول من خلال هذا الفصل، الإضاءة على مجموعة من الدراسات والإحصاءات السكانية التي نفذت منذ الفترة السابقة لولادة القائمقاميتين، ولغاية اليوم. ولهذا الغرض وضعنا جداول مركبة من إحصاءات أتت بها هذه الدراسات، مع إجراء مراجعة نقدية لنتائجها التي لا يمكن الوثوق بصحتها كلها، نظراً للخلفيات المتشعبة لمنفذيها، أو للطريقة التي تم اتباعها في تنفيذ هذه الدراسات.

وتجدر الاشارة هنا، إلى أن أكثرية الأرقام المذكورة عن "لبنان" في الفترة السابقة لإعلان لبنان الكبير تتعلق فقط بجبل لبنان. لذلك كان لا بد من ذكر بعض المعطيات المتعلقة بالمناطق والمدن التي ألحقت بالمتصرفية فيما بعد.

وكما أن هذه المعطيات السكانية تعود لفترات زمنية محددة، وزعناها حسب هذه الأخيرة على الشكل الآتي: الفترة السابقة للقائمقاميتين، الفترة الممتدة من القائمقاميتين إلى المتصرفية، الفترة الممتدة من المتصرفية إلى الانتداب، فترة الانتداب، فترة الاستقلال، فترة الحرب

اللبنانية، وأخيراً الفترة اللاحقة للحرب الأهلية والممتدة لغاية يومنا هذا.

وتتضمن المراحل السابقة للانتداب أرقاماً تتعلق بلبنان (أي الجبل، وأخرى تتناول المناطق وباقي المدن الأخرى (بيروت، طرابلس، صيدا...).

وهنا لا بد من التأكيد على مسألة في غاية الأهمية، وهي مسألة الاعتماد على بعض الأرقام التي أخذناها من دراسات، وليس من مصادرها الأساسية، إذ إنه كان من الصعب جداً الحصول إلا على بعض هذه المصادر، لأن بعضها الآخر غير متوفر، أو ليس في متناول الجمهور. وإذا كانت هذه المسألة تشكل ضعفاً في عملية التوثيق والاسناد لعدم قدرة الباحث على الوصول إلى جميع هذه المصادر، إلا أنه بذل جهداً للحصول على كل المراجع التي تتناول هذه الأرقام، بالشرح والتحليل والتفسير، بمنهجية نقدية عالجت التهاون وعدم الدقة، وحتى الاستهانة، بكل ما له علاقة بالأرقام، حتى وإن كانت صادرة عن جهات رسمية.

كما أنه من الضروري التذكير بأن هذا البحث يتناول هذه المعطيات الرقمية فقط كمرحلة تمهيدية، وليس كهدف أساسي، للإحاطة بالحركة السكانية في لبنان منذ القرن التاسع عشر، بحيث عملنا البحثي الأساسي يرتكز على الدراسة الميدانية التي قمنا بها نحن حول الواقع الديموغرافي الراهن في لبنان.

١- مرحلة الإمارة (قبل ١٨٤١)

يتوفر العديد من التعدادات في هذه المرحلة. إلا أن أغلبية الأرقام غير جديرة بالثقة، إما بسبب الطريقة التي نفذت بها، أو لتأثرها بإيديولجية وأفكار مسبقة أطلقتها الجهات المسؤولة عن تنفيذها، إلا أننا أوردناها في سياق الدراسة بسبب عدم توافر ما هو أفضل منها. قام يوسف كرباج وفيليب فارغ بإبراز العديد من هذه الأرقام في كتابهما La Situation Démographique au Liban. يذكر المؤلفان أن العدد الأكثر صحة، أو الأقرب للمنطق، لسكان لبنان خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر هو ما قدمه القنصل الفرنسي "بوري" Bourée الذي بلغ حوالي ٢٠٠ ألف نسمة. والسبب من وراء تدني الثقة بأغلبية الإحصاءات، هو عدم ذكر طريقة تنفيذها.

إلا أن القنصل الفرنسي حدد طريقة العد المستخدمة بأنها إحصاء عدد الذكور

القادرين على حمل السلاح (١٥-٦٠ سنة) ثم ضرب العدد بـ ٤,٥ وهو الحجم المتوسط للأسرة في حينه[1]. وهذا العدد، يدل على أن الكثافة السكانية كانت مرتفعة جداً نسبة لضيق مساحة الأراضي المزروعة التي لم تتجاوز الـ٨٠٠ كم[2].

أما "فولني"، فيورد في كتابه "رحلة إلى مصر وسوريا" أن الكثافة السكانية في لبنان مرتفعة جداً وتبلغ ١٠٩٠ نسمة في الفرسخ[2] المربع[3]. تبلغ قيمة هذه الوحدة القديمة للقياس حوالي الـ٣,٩كم، أي أن تربيعها هو ١٥,٢١كلم[2]. وهذا ما يجعل الكثافة السكانية في لبنان: ٧٢نسمة/كلم[2] (١٠٩٠/١٥,٢١). كما بلغت مساحة المتصرفية ٣٢٠٠ كلم[2]، وهذا ما يسمح بتقدير عدد السكان بـ٢٣٠,٤٠٠ نسمة (٣٢٠٠*٧٢).

وفي هذا المجال، يذكر "شوفاليه" أرقاماً استنتجها من خلال احتساب كثافة السكان بالنسبة إلى الأراضي المزروعة، ومن ثم احتسابها بالنسبة إلى المساحة الاجمالية، فخلص إلى أن الكثافة بلغت ٦٣ نسمة/كلم[2]، وهو رقم قريب من الذي استنتجناه مما قدمه فولني. وتشير المعلومات الاحصائية التي قدمتها القنصلية الفرنسية عام ١٩١٢ أن عدد السكان يقدر بحوالي ١٨٠،٠٠٠ نسمة مقيمين في الجبل ويتبعون ولاية صيدا، بالإضافة إلى ٦٠ ألفاً تابعين إلى ولاية طرابلس مما يجعل العدد الكلي ٢٤٠،٠٠٠ نسمة[4].

كما أشارت التقارير الدورية التي كان يرسلها القناصل الفرنسيون منذ مطالع القرن الثامن عشر إلى تفوق عددي للموارنة على الدروز وبشكل واضح. ففي تقرير أول صادر في بداية القرن التاسع عشر، بلغ عدد الذكور الموارنة ما بين ٧٥ و٨٠ ألفاً. أما الدروز فقد بلغ عددهم ٢٠ ألف رجل. الأمر الذي يشير إلى نسبة ٨٠% للموارنة و٢٠% للدروز[5].

وتشير أيضاً الدراسات التي قدمها الباحثون في تلك الفترة إلى تفوق نسبي للموارنة على الدروز. ويعزون هذا التفوق إلى عدة أسباب. أول هذه الأسباب نشأ عن الحملة المصرية على جبل لبنان. ذلك أن ابراهيم باشا، قائد الحملة، فرض السخرة والجندية على الذكور من الدروز فقط، ولم يفرضها على الموارنة. فأدى هذا الأمر إلى تدني ملحوظ في عدد الذكور الدروز بسبب وفاتهم في ظروف العمل الصعبة، أو في ساحة القتال، أو من خلال هجرتهم إلى حوران هرباً من السخرة والجندية. ويتوضح ذلك من خلال ما نقله "شوفالييه" عن دراسة تناولت عينة من المناطق المختلطة في الجبل، أوردت الأرقام التالية:

- الموارنة: ٣،٣١٩نسمة (٦٤% من السكان)، منهم ١،١٥٥ ذكراً و٨٤٧ أنثى و١،٣١٧ طفلاً.

- الدروز: ١،٨٦٠ نسمة (٣٦%) من السكان، منهم ٥٧٢ رجلاً و٦٠٠ أنثى و٦٨٨ طفلاً[6].

ولا تكتفي هذه الأرقام بتوضيح التفوق العددي للموارنة فحسب، بل تظهر ما هو أبعد من ذلك، أي التفوق النوعي للموارنة لناحية عدد الذكور وعدد الاطفال، الأمر الذي سينعكس بشكل أوضح على تزايد السكان لدى كل من الطائفتين. وهذا ما يعني أن نسبة الدروز من شأنها أن تنخفض إلى ٥% في حدها الأدنى، حسب بعض الباحثين، وإلى ١٤% في حدها الأقصى، حسب البعض الآخر[7].

كما تجدر الاشارة إلى أن أسباباً أخرى غير الجندية أدت إلى اختلال التوزيع الطائفي للسكان، منها ارتفاع نسبة الخصوبة عند الموارنة وانخفاضها عند الدروز. ويعود هذا الأمر إلى انخفاض سن الزواج عند الفتيات الدروز، مما يعرضهن لخطر الطلاق في أوج فترة خصوبتهن. وهكذا، بلغت الخصوبة عند النساء الدروز ١,١٤ قبل فترة القائمقاميتين، حسب كرباج وفارغ.

أما عند الموارنة فقد بلغت ١,٥٥ طفلاً للمرأة الواحدة[8].

وبالإضافة إلى ذلك، زاد من اختلال التوزيع الطائفي بين الموارنة والدروز عاملان إثنان، أحدهما ثقافي، والآخر اجتماعي. تجلى العامل الثقافي في تقبل الموارنة للاكتشافات الغربية الحديثة التي حملت إليهم التطعيم ضد بعض الأمراض الشائعة، وذلك بسبب تقبلهم لتعاليم الإرساليات الأجنبية؛ وهي التعاليم التي نظر إليها الدروز بحذر في أفضل الأحوال. أما العامل الاجتماعي، فهو الاحساس بنوع من الغربة سيطر على السكان الدروز بسبب تدني نسبتهم إلى السكان في محيط ماروني يتفوق عليهم عددياً. وهذا ما دفعهم إلى الهجرة خارج الجبل، خاصة إلى جبل حوران، مما ساهم في تعزيز تناقص عددهم[9].

ولهذه الحقبة نورد في ما يلي بعض الاحصاءات والتعدادات السكانية للبنان.

الجدول1: توزع سكان جبل لبنان بين ١٧٨٣ و١٨٤٠، حسب الطوائف وبعض المراجع[10]

المصدر	السنة	المجموع	الموارنة	الدروز	كاثوليك	أرثوذكس	السنة	الشيعة
فولني **Volney**	1783	235.000	115.000	120.000				
دوين **Douin**	1816	215.000	130.000	65.000	3.000	10.000	2.500	3.000
لوران **Laurent**	1840	218.200						

- المصدر: - مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية في لبنان ١٦٩٧-١٨٦١، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨١، ص: ٢٣٨

-Youssef Courbage et Philippe Fargues, La situation demographique au Liban, Tome 2, Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth, 1973, p: 11

نلاحظ في هذا الجدول أن الأرقام التي قدمها كل من دوين ولوران، هي أقرب إلى الواقع بسبب تقاربها من العدد الذي قدمه فولني.

وفي هذا المجال، يستبعد شوفالييه مجموعة من الدراسات ترفع الأرقام إلى ٤٠٠ الف مقيم، فترفع نسبة الموارنة إلى الدروز بشكل كبير. ويرجح أن تكون الأرقام المقبولة هي تلك المذكورة في الجدول أعلاه، مع أرجحية اقترابها من الحد الأدنى[١١].

أما توزع السكان على المناطق والمدن اللبنانية التي كانت خارج حدود الجبل، فيشير إلى أن مدينة طرابلس، مركز الولاية، كانت مؤلفة من عدد قليل من السكان مقارنة بالأقضية المحيطة بها. كما كانت هذه المدينة ذات أكثرية سنية. أما باقي المناطق، فكانت ذات أكثرية مسيحية وخاصة مارونية، وذات تفوق عددي واضح للموارنة على السنة في الولاية، (الجدول 2).

الجدول2: توزع السكان على بعض المناطق والمدن اللبنانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر

العام	المنطقة	المصدر	العدد	موارنة	مسيحيون مختلف	دروز	سنة	شيعة	يهود
1812	طرابلس والقلمون	القنصليةالفرنسية	14.900	200	2.700	0	9.800	0	100
1812	الزاوية	القنصلية الفرنسية	100.000	67.000					
1812	البترون وجبيل	القنصلية الفرنسية	25.000						
1812	المنية والضنية	القنصلية الفرنسية	9.000						

المصدر: مسعود ضاهر، الجذور التاريخية، مذكور سابقاً، ص ص: ٢٣٢-٢٣٣ و٢٣٧-٢٣٨.

٢- سكان لبنان في مرحلة القائمقاميتين (١٨٤٠-١٨٦١)

لا يمكن أن تخلو الاحصاءات والأرقام في هذه الفترة من الإشارة إلى توزع السكان حسب الطوائف، وخاصة بين الدروز والموارنة. فالهدف من هذه الدراسات كان تأكيد الاختلال في التوزيع الطائفي لصالح الموارنة، وذلك ربما يشير إلى رغبة غير معلنة في تغيير الوضع القائم وصولاً إلى نظام يحكم فيه الموارنة. فنظام القائمقاميتن ولد ميتاً بسبب الكم الكبير من التناقضات التي حملها. فالجبل قسم إلى قائمقاميتين؛ يحكم الأولى قائمقام ماروني في منطقة ذات أغلبية مارونية وأقلية درزية. أما الثانية، فيحكمها درزي، وإن كانت فيها نسبة الموارنة أعلى من نسبة الدروز، مما يحولهم إلى أكثرية تحكمهم أقلية. ولذلك ليس من المستبعد أن تنشط القنصلية الفرنسية في إظهار الاختلافات بين هذه النسب، بغية تغيير نظام الحكم لصالح الموارنة. فقد

قامت هذه القنصلية عام ١٨٤٤ بنشر أرقام تشير إلى الاختلال في التوزيع الطائفي، وخاصة في المناطق "المختلطة"، وذلك بهدف ضمها إلى القائمقامية المارونية. فيشير التقرير إلى تفوق عددي للموارنة والمسيحيين في جميع الأقضية باستثناء الشوف والمناصف، بالإضافة إلى تقارب الأعداد في كل من العرقوب والغرب الأعلى[١٢].

كما تشير الأرقام التي تعود إلى القنصلية الفرنسية عن عام ١٨٤٧، إلى أن عدد المقاطعات التي يمكن أن تضم إلى القائمقاميتين ستزيد من عدد السكان ليصل إلى ٣٣٨،٤٢٦ نسمة، منها ١٩٣،٩٣٥ نسمة في القائمقاميتين، (الجدول ٥). ويتوزع سكان القائمقاميتين إلى ١٢٩،٥٤٥ على المقاطعات المسيحية، و٦٤،٣٩٠ على المقاطعات المختلطة. وفي هذه الفترة نفسها، لوحظ ازدياد الاهتمام الفرنسي بمدينة طرابلس لناحية تركيبة السكان فيها. فقد بلغ سكان طرابلس ٢٤،٠٠٠ نسمة عام ١٨٥٦ موزعين بين: ١٨،٠٠٠ في المدينة، و٤،٠٠٠ في الميناء، بالإضافة إلى ٢،٠٠٠ نسمة موزعين على النواحي الأخرى. ويذكر التقرير أن ثلثي السكان هم من السنة والثلث من المسيحيين، ولا يشكل الموارنة أكثر من ١٠% من مجموع المسيحيين[١٣].

كما تظهر في الجدول 3 بعض الأرقام حول عدد سكان لبنان في هذه الفترة، فنلاحظ بسهولة أن بعضها لا يعبر عن الواقع بشكل دقيق، وذلك بسبب رغبة منفذيها بتبيان وجهة نظرهم السياسية.

الجدول3: توزع سكان لبنان في عهد القائمقاميتين، حسب بعض المصادر وتوزعهم على الطوائف بين ١٨٤٧ و١٨٦٠

العام	المصدر	المجموع	الموارنة	الدروز	كاثوليك	أرثوذكس	سنة	شيعة
1847	**Bourée** بوريه	193.935						
1847	**Guys** جي	300.919						
1847	شدياق		107.593 (ذكور فقط)					
1860	كرم	441.500	350.000	40.000				
1860	الجيش الفرنسي	269.980	172.500	28.560	20.400	27.100	7.795	13.220

المصدر: Youssef Courbage et Philippe Fargues, La situation…, opt. Citp, p : 17

إن المعطيات حول السكان في هذا الجدول تبدو متفاوتة بدرجة كبيرة. إلا أن أقربها للصحة قد تكون الأرقام التي قدمها الجيش الفرنسي بسبب تقاربها من الأرقام المذكورة في مرحلة

ما قبل القائمقامية، وهذا، ربما يدحض القول بتلاعب الفرنسيين بأعداد الموارنة لمساعدتهم على استلام السلطة.

٣- سكان لبنان في عهد المتصرفية (١٨٦٠-١٩٢٠)

شهد الجبل نوعاً من الاستقرار في هذه الفترة. إلا أن هذا الاستقرار لا يعني غياب الاهتمام بالواقع الديموغرافي، بل على العكس، فقد ازدادت أهمية الاحصاءات والمسوحات التي كان يدفعها المحرك الطائفي، بغية الحصول على أكبر عدد من الوظائف العامة. هذا بالإضافة إلى اهتمام الإدارة بهذا الموضوع بهدف تنظيم أمور الضرائب وتقدير عدد الرجال القادرين على الانتاج والعمل.

فصدر في هذا الاطار تقريرعن القنصلية الفرنسية، يظهر فيه أن عدد سكان المتصرفية بلغ ٢٣٥،٧٩١ نسمة عام١٨٦٣، (الجدول 4).

الجدول4: توزع سكان المتصرفية حسب الطوائف عام ١٨٦٣

الطائفة	العدد	النسبة	الطائفة	العدد	النسبة
موارنة	131.800	55.9	دروز	28.560	12.11
أرثوذكس	29.320	12.43	شيعة	9.820	4.16
كاثوليك	19.370	12.11	سنة	7.611	3.22
بروتستانت	100	0.04	**مجموع المسلمين**	**45.991**	**19.5**
مجموع المسيحيين	**189.780**	80.48	يهود	20	0.01
مجموع السكان				235.791	**100**

المصدر: مسعود ضاهر، الجذور التاريخية ... مذكور سابقاً، ص: ٢٤٠.

كما نلاحظ أيضا من خلال هذا الجدول أن الموارنة لم يكونوا الأكثرية الساحقة ضمن مجموع المسيحيين من السكان، لا بل كانوا الأكثرية في مجموع السكان المختلطين إذ بلغت نسبتهم ٥٥،٩% من السكان. فهذه النسبة مكنتهم من المطالبة بأكبر تمثيل في مجلس الإدارة، وهو ما سيتحقق في السنوات اللاحقة لهذا التعداد. أما أقرب نسبة من سكان الطوائف المسلمة من نسبة الموارنة، فتعود للدروز. إلا أنها بقيت أدنى من نسبة الأرثوذكس. وما يلفت الانتباه هنا أيضاً هو تدني الأرقام الواردة في هذا التعداد عن تلك المذكورة في التعدادات السابقة للمتصرفية. فقد يعود هذا الأمر إلى سببين، هذا إذا اعتبرنا أن الأرقام صحيحة. السبب الأول، هو العدد

الكبير للضحايا الذين سقطوا خلال المعارك السابقة لاعلان المتصرفية[١٤]. أما السبب الثاني، فيعود إلى الهجرة التي بدأت تستشري بين صفوف سكان الجبل نظراً لضيق الأحوال، وتوافر الأخبار عن مدى الثروات التي تنتظرهم في العالم الجديد. *"وكان ضيق ذات اليد السبب الرئيسي للهجرة، لأن ضيق حدود جبل لبنان بموجب نظامه الدولي الموضوع سنة ١٨٦١ وحرمانه من الأرض الصالحة للاستثمار لا يتفقان مع نشاط اللبنانيين وجهودهم الجبارة التي جعلت من صخور التلال والأودية جنةً غناء"*[١٥]. فوصف روبير كراسويل هذه الهجرة بأنها *"أتت لتجسد أحد أعظم الأحداث أهمية في التاريخ اللبناني الحديث"*[١٦].

وتجدر الاشارة أيضاً إلى أن التقارير والدراسات اللاحقة أوردت نتائج أكثر دقة من تلك الصادرة سابقاً. إلا أنها لم يكن موثوق بها بشكل تام، وذلك بسبب تنوع طرق تنفيذها. فتعداد عام ١٨٦٧ أجري فقط على الذكور ما بين ١٥ و٦٤ عاماً، مما استوجب إجراء توقع آخر، من خلال ضرب العدد بالنسبة المتوقعة لهذه الفئة من السكان، للحصول على رقم تقريبي لهم على الشكل الآتي: بما أن عدد الذكور البالغ ٩٩،٨٣٤ يشكل ٢٦% من مجموع، يصبح العدد الكلي لسكان المتصرفية ٣٨٠،٠٠٠ (بالتحديد ٩٩،٨٣٤ ضرب ١٠٠ على ٢٦ يساوي ٣٨٣،٩٧٦ نسمة)، وهو رقم مرتفع مقارنة بالرقم الوارد في الجدول ٢. إلا أن المزيد من التقارير الصادرة تباعاً أظهرت أرقاماً قريبة من الـ٣٨٠ ألفاً. ففي عام ١٨٨٧، تم إحصاء المساكن التي بلغت ٥٢،٧٨٠ منزلاً. وبما أن العدد المتوسط للأفراد في المنزل يبلغ ٧،٥ نسمة، يصبح عدد السكان ٣٩٥،٠٠٠ نسمة. أما التقدير الأكثر "جدارة بالاحترام"، حسب كرباج وفارغ، فهو الذي أجراه "فيتال كوينيه" Vital Quinet عام ١٨٩٥، وخلص إلى أن عدد السكان هو ٣٩٩،٥٣٠ نسمة[١٧]. هكذا نجد أن سكان المتصرفية وصلوا إلى حدود الـ ٤٠٠،٠٠٠ نسمة في مطلع القرن العشرين، وعلى مساحة ٣،٢٠٠ كلم²، مما رفع كثافة السكان إلى ١٢٥ نسمة في الكلم²؛ علماً أن هذه المساحة لم تكن كلها مزروعة أو قابلة للزراعة (تبعاً للتقنيات المتوفرة في حينه).

هذه الكثافة المرتفعة دفعت بالعديد من الشباب إلى الهجرة التي تزايدت بشكل سريع قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤. وهذا ما أكدته الأرقام الأقرب إلى الصحة، التي أتى بها التعداد الذي أجراه كوينيه عام ١٨٩٥ وأوهانس باشا عام ١٩١٣. فالتعداد الحاصل عام ١٩١٣ أحصى السكان بطريقة مباشرة، أي من دون اللجوء إلى تقديرات وسيطة مثل نسب الذكورة أو نسبة فئة عمرية من اجمالي عدد السكان. وخلص إلى نتيجة مفادها أن عدد السكان هو ٤١٤،٧٦٨ نسمة. إلا أن هذا الرقم ارتفع بعد تصحيحه ووصل إلى ٤٦٨،٧١٤ نسمة.

وبالاستناد إلى هذه الأرقام، يمكن احتساب معدل الزيادة السكانية الذي يبلغ ٠,٩% سنوياً. وهو منخفض جداً، ربما بسبب الهجرة المتزايدة لسكان المتصرفية. ولكن من المهم لفت النظر إلى أن هذه الهجرة لم تكن دائماً خارج "لبنان الكبير" (كما سيصبح عام ١٩٢٠). فالعديد من أهل المتصرفية هاجروا باتجاه بيروت طلباً للعمل والسكن[18]. وهذا ما يفسر بداية التحول السكاني في بيروت، بالاضافة طبعاً إلى عوامل أخرى، منذ منتصف القرن التاسع عشر، نحت بالمدينة إلى ما ستصبح عليه اليوم، أكبر تجمع سكاني في لبنان.

ومع نهاية العقد الثاني من القرن العشرين، الذي شهد نهاية نظام المتصرفية، قدر عدد السكان في الجبل بـ ٤١٤،٨٠٠ نسمة، (الجدول ٥).

الجدول5: توزع السكان حسب الطوائف عام ١٩١٩ في المتصرفية[19]

الطائفة	العدد	النسبة	الطائفة	العدد	النسبة
الموارنة	242.308	58	السنة	13.576	3
الأرثوذكس	52.356	12	الشيعة	16.846	4
الكاثوليك	31.936	7	الدروز	49.812	12
مسيحيون مختلف	2.882	1	مجموع المسلمين	80.234	20
مجموع المسيحيين	329.482	79	يهود وأقليات مختلفة	153	أقل من 1
المجموع العام				**414.900**	**100**

المصدر: Youssef Courbage et Philippe Fargues, La situation…op,cit… p: 17

– مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، دار الفارابي، ١٩٧٤، بيروت، ص: ٥٤

في مقارنة سريعة بين الجدول ٤ و٥، نرى أن نسبة الموارنة قد ازدادت بشكل ملحوظ بلغ ٢%. وأتت هذه الزيادة على حساب الكاثوليك (من الممكن أن يكون هناك خطأ في أحد التعدادين قضى باحتساب أبناء إحدى الطائفتين من الطائفة الأخرى). أما الدروز، فقد انخفضت نسبتهم لتصل إلى ٧% فقط من مجموع السكان. وكانت هناك أيضاً زيادة طفيفة لنسبة الشيعة في المتصرفية.

وفي ما يتعلق بالمناطق التي ستلحق بجبل لبنان عام ١٩٢٠ شكلت مدينة بيروت مركزاً تجارياً وثقافياً مهماً، وبالتالي مركز جذب للمهاجرين من الجبل (باعتباره مستقلاً ادارياً) والنازحين من المناطق المحيطة طلباً للعمل أولاً، وللعلم ثانياً، بعد أن احتضنت المدينة أول وأكبر جامعتين في المنطقة: الكلية السورية (التي ستعرف لاحقاً بالجامعة الأميركية) وجامعة القديس يوسف، فضلاً عن الدور الهام الذي لعبه مرفأ بيروت في التجارة مع البلدان المحيطة. وهكذا تضاعف عدد

سكانها في أقل من عشرين عاماً (١٨٦٠-١٨٧٥)، ليشكل ثلاث مرات تقريباً بين ١٨٦٠ و١٩١٤، (الجدول ٦).

الجدول6: تطور عدد سكان بيروت بين ١٨٦٠ و١٩١٤في مرحلة المتصرفية

السنة	العدد	السنة	العدد
1860	46.200	**1875**	80.000
1863	60.000	**1895**	120.000
1865	80.000	**1908**	136.400
1870	70.000	**1914**	130.000

المصدر: Youssef Courbage et Philippe Fargues, La situation..op. cit, p: 17

أما التوزع الطائفي في بيروت، فيختلف بشكل واضح عما كان عليه في زمن المتصرفية. فالسنّة هم الأكثر عدداً، وليس الموارنة الذين باتوا يشكلون الطائفة الثالثة لناحية العدد، بعد الروم الأرثوذكس، (الجدول ٦).

الجدول7: توزع السكان حسب الطوائف في مدينة بيروت عام ١٨٨٩

الطائفة	العدد	النسبة	الطائفة	العدد	النسبة
الموارنة	28.000	26.9	السنة	33.000	31.8
الروم الأرثوذكس	30.000	28.9	الدروز	300	0.3
الكاثوليك	9.000	8.7	مجموع المسلمين	**33.300**	**32.1**
مسيحيون مختلف	3.600	3.5	المجموع العام	**103.900**	**100**
مجموع المسيحيين	**70.600**	**67.9**			

المصدر: Youssef Courbage et Philippe Fargues, La situation. ,,op. cit. p: 17

كما نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المسيحيين كانوا يشكلون ٦٧,٩% من مجموع سكان بيروت عام ١٨٨٩.

إلا أنه في نهاية عهد المتصرفية أو بداية عهد الانتداب الفرنسي، تراجع عدد سكان بيروت من ١٠٣،٩٠٠ نسمة عام ١٨٨٩ (الجدول ٧)، إلى ٧٧،٢٩٢ (الجدول ٩)، أي بنسبة ٢٥,٦%، وذلك بسبب تراجع عدد المسيحيين في تلك الفترة بنسبة ٤٤%. ويعود هذا للهجرة

الكثيفة للمسيحيين بعد الحصار الذي فرضه جمال باشا (السفاح) على جبل لبنان عام ١٩١٥، ووفاة الآلاف بسبب المجاعة.

٤- سكان لبنان في مرحلة الانتداب (١٩٢٠-١٩٤٣)

تم إعلان دولة لبنان الكبير في الأول من أيلول عام ١٩٢٠. حمل هذا الإعلان ثلاثة تحولات جذرية. تمثل الأول بضم مساحات وأراضٍ واسعة إلى المتصرفية، فارتفعت مساحتها ٣ أضعاف لتصبح ١٠،٤٥٢ كيلومتر مربع[٢٠]. والتغير الثاني كان بزيادة حجم السكان الذي تضاعف ليصبح أكثر من ٦٠٠ ألف نسمة. أما التغير الثالث، فتمثل كما يشير الجدول ٩ أعلاه، بتغير نسب الطوائف وانتقال لبنان من بلد ذي أكثرية ساحقة مارونية، إلى بلد يضم ٣ أقليات كبرى، وأكثر من عشر أقليات صغرى.

وما أن بدأ عهد الانتداب حتى قام الفرنسيون بتنفيذ أول مسح شامل للسكان. فكان هدفهم المعلن منه هو التعرف على عدد السكان. أما الهدف غير المعلن فهو تأكيد الغلبة العددية للموارنة بهدف تبرير تعزيز موقعهم في الإدارة السياسية والاقتصادية للبلاد. ولهذا السبب، إن الإحصاء الذي نفذ عام ١٩٢١[٢١] لم يخل من الأخطاء، المتعمدة منها وغير المتعمدة. فحسب العديد من الباحثين[٢٢]، أجري هذا التعداد بطريقة معينة، ليظهر التوزيع الطائفي على النحو الذي أراده الفرنسيون، وذلك بهدف إعادة تمثيل الطوائف في البرلمان المزمع إنشاؤه على شاكلة مجلس الإدارة، أي أن تمثل كل طائفة بحسب نسبتها من مجموع السكان. أضف إلى ذلك أن سكان العديد من المناطق الملحقة، رفضوا التعداد لرفضهم الدولة الحديثة التي، وبحسب رأيهم، انشئت رغماً عنهم. فضلاً عن أن هذا التعداد أجري بواسطة مخاتير كل حارة أو قرية، فقدموا أرقاماً حسب تقديرهم الخاص للسكان في المناطق التي تقع ضمن صلاحياتهم. وهكذا، ارتفع عدد سكان لبنان في هذا التعداد، إلى ٦٠٩،٣٠٤ نسمة. (الجدول ٨).

الجدول 8: سكان لبنان حسب تعداد ١٩٢١ وتوزيعهم الطائفي[٢٣]

الطائفة	العدد	النسبة	الطائفة	العدد	النسبة
موارنة	199.182	32.7	سنة	124.786	20.5
أرثوذكس	81.409	13.4	شيعة	104.947	17.2
كاثوليك	42.426	7	دروز	43.633	7.2
مسيحيون مختلف	12.651	2.1	مجموع المسلمين	273.366	44.9
مجموع المسيحيين	335.668	55.1			
المجموع العام				**609.304**	**100**

المصدر: Youssef Courbage et Philippe Fargues, La situation..,op.cit. p ; 21

نلاحظ من خلال هذا الجدول، إعادة هيكلة للتوزيع الطائفي، بحيث هبطت نسبة المسيحيين في مجموع السكان، من ٧٩%، إلى ٥٥،١%، وارتفعت نسبة المسلمين من ٢٠% من سكان المتصرفية، إلى حوالي ٤٥% من سكان لبنان، وهذا ما أزاح الثنائية المارونية - الدرزية، لتحل مكانها ثلاثية مارونية - سنية - شيعية ستتبلور أكثر فأكثر في العقود اللاحقة.

كما أن أبرز المدن اللبنانية شهدت بدورها حسب هذا التعداد، تحولاً كبيراً في التوزيع النسبي للطوائف فيها. (الجدول ٩)

الجدول 9: توزع السكان حسب الطوائف في أبرز المدن اللبنانية في العام ١٩٢١

الطائفة	بيروت		صيدا		صور		طرابلس	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
السنة	32.844	42.49	6.533	20.25	735	1.78	24.738	88.80
الشيعة	3.273	4.23	21.160	65.60	34.694	84.18	3	0.01
الدروز	533	0.69	29	0.09	11	0.03	1	0.00
مجموع المسلمين	**36.650**	**47.42**	**27.722**	**85.95**	**35.440**	**85.99**	**24.742**	**88.81**
الموارنة	17.573	22.74	2.698	8.36	2.432	5.90	4.060	1.46
الأرثوذكس	12.422	16.07	201	0.62	137	0.33	1.687	6.06
الكاثوليك	4.225	5.47	1.199	3.72	3.063	7.43	171	0.61
مجموع المسيحيين	**39.569**	**51.19**	**4.098**	**12.71**	**5.632**	**13.67**	**2.264**	**8.13**
أقليات	**1.073**	**1.39**	**433**	**1.35**	**142**	**0.34**	**852**	**3.06**
المجموع العام	**77.292**	**100**	**32.254**	**100**	**41.214**	**100**	**27.858**	**100**

المصدر: مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، مذكور سابقاً، ص: ٥٥-٥٦

نلاحظ من خلال هذا الجدول، أن الموارنة لم يعودوا يشكلون أكثرية في أي من هذه المدن. إلا ان مدينة بيروت بقيت الوحيدة التي يتمتع فيها المسيحيون بأكثرية السكان

(٥١,٢%). أما بقية المدن فقد شهدت تفوقاً عددياً واضحاً لإحدى الطوائف على الطوائف الأخرى مجتمعة. فنسبة الشيعة في صيدا وصور أعلى بكثير من بقية الطوائف (٦٥,٦% و٨٤,٢%). أما في طرابلس فشكل السنة ٨٨,٨% فعدت طرابلس المدينة ذات النسبة الأعلى من السنة تليها بيروت التي بلغت فيها نسبة السنة ٤٢,٤٩%.

وهكذا بدأت المناطق اللبنانية ترتدي طابعاً طائفياً مميزاً يخفت أحياناً، مع ازدياد أبناء الطوائف الأخرى بسبب نزوحهم من القرى المجاورة طلباً للعلم والعمل؛ ويعود للظهور أحياناً أخرى، مع عودة هؤلاء النازحين إلى قراهم، في أوقات الأزمات السياسية والأمنية.

إلا أنه بعد هذا التعداد بقليل، شهد لبنان حدثاً ديموغرافياً هاماً تمثل بالهجرة الأرمنية الوافدة هرباً من المجازر التركية التي حصلت بحقهم. فتدفق عشرات الآلاف من الأرمن، وسكنوا في لبنان الكبير. فأتت هذه الهجرة ترفع من نسبة المسيحيين المقيمين[٢٤]. وهذا ما انعكس، بشكل أساسي، على نتائج الاحصاء الشامل الذي أجري عام ١٩٣٢.

وهنا تجدر الاشارة إلى أن احصاء ١٩٣٢ اختلف عن سابقه من حيث الجدية في تنفيذه، التي تمثلت في منع التجول لمدة ٢٤ ساعة، وقيام مجموعة مدربة من الموظفين بإجراء المسح. فجاءت النتيجة لتؤكد مخاوف الفرنسيين، لأن نسبة المسيحيين عامةً والموارنة خاصةً، انخفضت بشكل ملحوظ من ٥٥% إلى ٥١%. وبالتالي ارتفعت نسبة السنة والشيعة لتشكل تهديداً متزايداً لنسبة الموارنة التي بقيت، حتى ذلك الحين، تحتل المركز الأول عددياً بين الطوائف، (الجدول ١٠).

الجدول10: توزع سكان لبنان على الطوائف حسب إحصاء ١٩٣٢[٢٥]

الطائفة	العدد	النسبة	الطائفة	العدد	النسبة
موارنة	226.378	28.8	**سنة**	175.925	22.4
أرثوذكس	76.522	9.8	**شيعة**	154.208	19.6
كاثوليك	46.000	5.9	**دروز**	53.047	6.8
مسيحيون آخرون	53.463	6.8	مجموع المسلمين	383.180	48.8
مجموع المسيحيين	402.363	51.2			
المجموع العام					**785.543**

- المصدر: سعيد حمادة، (محرر)، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، مذكور سابقاً، ص: ٤٥٣.
- فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٨، بيروت، ص: ١٥٢
- محمد مراد، التملك والسلطة في الجنوب اللبناني (١٩٢٠-١٩٧٥)، منشورات الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٩، بيروت، ص: ٤٧.

Youssef Courbage et Philippe Fargues, La situation…op. cit. p: 21

كما نلاحظ أن عدد الروم الأرثوذكس، تراجع من ٨١،٤٠٩ نسمة عام ١٩٢١، إلى ٧٦،٥٢٢ عام ١٩٣٢، أي بنسبة ٦%. ويعود، هذا التراجع إلى عاملين، الأول هو الهجرة التي دفعت بعدد كبير منهم إلى مغادرة لبنان؛ أما الثاني، فيعود إلى اعتناق عدد كبير من الروم الأرثوذكس التعاليم البروتستانتية، الأمر الذي يفسر ارتفاع نسبة المسيحيين من الطوائف الأخرى.

إلا أن السبب الأساسي، لارتفاع نسبة المسيحيين من الطوائف الأخرى يعود إلى احتساب الأرمن ضمن هذه الفئة. ذلك أن المهاجرين الأرمن، وعددهم عشرات الآلاف، ساهموا في زيادة نسبة هذه الفئة. إلا أن هذا الرفع لم يقتصر على ازدياد نسبة المسيحيين فحسب، بل بالاضافة إلى ذلك، زاد من نسبة المسيحيين على نسبة المسلمين. وما يعنيه هذا أنه لولا الأرمن لكان عدد المسلمين أكثر من المسيحيين. ويمكن تأكيد ذلك بسهولة. فلو اعتبرنا أن عدد "المسيحيين من الطوائف الأخرى" قد ازداد خلال عشر سنوات بنسبة ١٣% (مثل الموارنة) أو بنسبة ٨,٤٢% (مثل الكاثوليك)، وتجاهلنا إمكانية انخفاض عددهم كما حصل للأرثوذكس، نحصل على رقم أقصى حد له هو: ١٤،١٩٤ نسمة. وهذا ما يجعل مجموع المسيحيين ٣٦٣،٠٩٤ (أما الرقم المدون في إحصاء ١٩٣٢ فكان: ٤٠٢،٣٦٣) في مقابل مجموع المسلمين وهو ٣٨٣،١٨٠.وهذه الزيادة لا يمكن تبريرها إلا من خلال التأكيد على أن الإحصاء شمل الأرمن باعتبارهم سكاناً لبنانيين مثلهم مثل أي طائفة أخرى وصنفهم ضمن فئة "مسيحيون آخرون"[٢٦].

كما يمكن بالاضافة إلى ما تقدم، إدراج بعض الملاحظات الأخرى: الأولى، مشاركة اللبنانيين (وخاصة السنة) بكثافة في تعداد ١٩٣٢ خلافاً للإحصاء الأول، إذ قاطعه عدد كبير من السكان تعبيراً عن رفضهم للتقسيمات الادارية الجديدة لأنها، ربما، تفصل لبنان عن المملكة العربية الموعودة التي كان يدعو لها الأمير فيصل. كما يمكن أن تفسر هذه المشاركة، في حال حصولها، على أنها تعبير عن رغبتهم في الانخراط التام في الحياة السياسية والإدارية في لبنان الكبير. أما الملاحظة الثانية، كما يظهر في الجدول، فهي استمرار نمط لا يزال مستمراً لغاية اليوم، يتجلى في تراجع نسب المسيحيين لحساب نسب المسلمين. وسيتم عرض أسباب هذه الظاهرة في قسم متقدم من هذا الفصل.

وهكذا، بالرغم من اقتناع عدد كبير من الباحثين بأن نتائج هذا المسح لم تخلُ من الأخطاء، بالاضافة إلى أنها بعيدة عن الدقة، لا تزال تعتبر المرجع الأساسي الذي تعتمد عليه التقديرات السكانية، بطريقة أو بأخرى، باعتباره المسح الشامل الأخير الذي أجري في لبنان. وما

تبعه من تعدادات لم تكن إلا دراسات بالعينة أو تقديرات سكانية.

وبالتوازي مع هذا المسح، قدم "فيدمر" أيضاً عرضاً لسكان لبنان بين ١٩٢٢ و١٩٣٢؛ وهو عرض يظهر فيه مجموع السكان[٢٧] بشكل مختلف عما هو عند الآخرين.

الجدول 11: توزع سكان لبنان على المحافظات بين ١٩٢٢ و١٩٣٢[٢٨]

المحافظة	1921–1922		1932	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
بيروت	92.026	14.62	160.759	18.81
جبل لبنان	177.018	28.12	233.120	27.28
لبنان الشمالي	144.797	23.00	184.007	21.53
لبنان الجنوبي	116.255	18.47	154.752	18.11
البقاع	99.323	15.78	122.055	14.28
المجموع	629.319	100	854.693	100

المصدر: سعيد حمادة، (محرر)، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، مذكور سابقاً، ص: ٥.

نلاحظ من خلال هذا الجدول، ارتفاع حصة بيروت من ١٤,٦٢% من مجموع السكان، إلى ١٨,٨١%، وذلك على حساب المحافظات كلها من دون استثناء، وخاصة محافظة الشمال. الأمر الذي يعكس أهمية بيروت العاصمة بنظر السكان الذين نزحوا للاقامة فيها باعتبارها المركز الاقتصادي والثقافي للبنان. ويخلص فيدمر إلى "أن الكثافة السكانية بلغت ٩٢ نسمة في الكلم^{2} وهي أعلى كثافة مقارنة مع الدول المجاورة". إلا أنها أقل من الكثافة التي حسبها فولني في القرن التاسع عشر على أراضي المتصرفية[٢٩]. كما يشير إلى أن نسبة سكان المدن في لبنان بلغت ٣٤,٨% وهي أدنى مما هي عليه في سوريا التي ترتفع إلى ٤١,٢٤%[٣٠].

أما في ما يتعلق بالتوزيع الطائفي للسكان، ارتفعت نسبة المسيحيين عام ١٩٤٣ من ٥١,٢% عام ١٩٣٢، إلى ٥٢,٧% حسب عدة مصادر. ويعود هذا الارتفاع، حسب كمال ديب، إلى لجوء عدد كبير من السوريين والعرب المسيحيين للسكن في لبنان، وغالبيتهم من الأرثوذكس[٣١]، وعودة قسم لا يستهان به من المسيحيين من المهجر على أثر الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ التي استمرت حتى منتصف الثلاثينيات، فضلاً عن تراجع الهجرة التي كانت بالدرجة الأولى مسيحية، خلال الحرب العالمية الثانية.

الجدول 12: توزع سكان لبنان حسب الطوائف ومعدل زيادة كل طائفة، عام ١٩٤٣

الطائفة	العدد	النسبة	معدل الزيادة السنوية 1932–1943	الطائفة	العدد	النسبة	معدل الزيادة السنوية 1932–1943
موارنة	318.201	30.4	3.2	سنة	222.594	21.3	2.2
أرثوذكس	106.658	10.2	3.1	شيعة	200.698	19.2	2.4
كاثوليك	61.956	5.9	2.7	دروز	71.711	6.9	2.8
مسيحيون مختلف	64.603	6.2	1.7	مجموع المسلمين	495.003	47.3	2.3
مجموع المسيحيين	551.418	52.7					
المجموع العام	1.046.421						

المصدر: Youssef Courbageet Philpippe Fargues, La situation..op, cit. p: 21

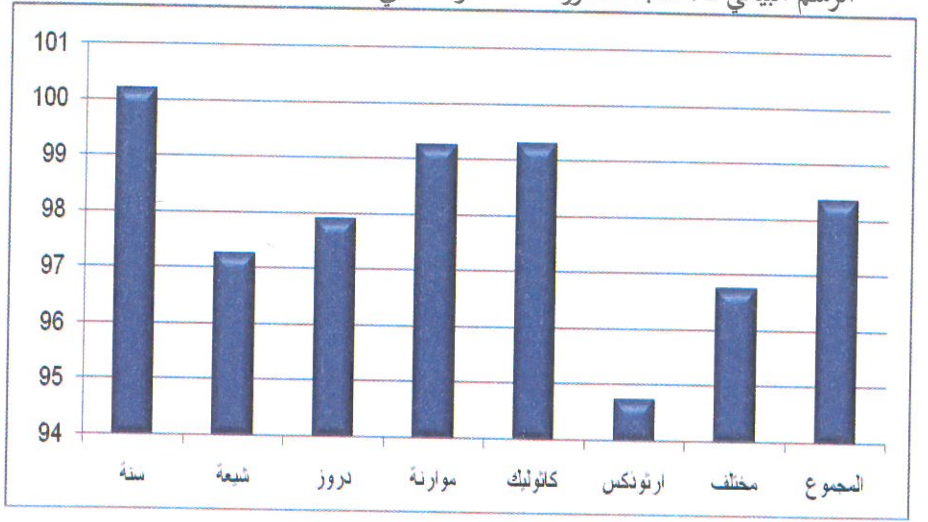
كما يبين هذا الجدول أن المسيحيين تمكنوا، وللأسباب المذكورة أعلاه، من تحقيق معدلات نمو سنوية أعلى من تلك العائدة للمسلمين. إلا أن هذه الأرقام لن تلبث أن تبدأ بالانحدار مع نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي؛ ذلك أن بعض الباحثين يعتبر أن عام ١٩٣٨[٣٢] كان آخر عام يشهد تفوقاً عددياً للمسيحيين. ويذهب بعضهم الآخر إلى أن المناصفة النسبية بين المسيحيين والمسلمين كانت لا تزال قائمة (حسب سجلات دوائر النفوس) حتى عام ١٩٧٥[٣٣].

ويتبين أيضاً أن لبنان حقق معدل نمو سنوياً قدر بـ ٢,٦%، وهو معدل يظهر نوعاً من التضخيم إذ إن عدد الذكور في عمر الزواج كان منخفضاً بسبب عاملين: الأول هو تأثير الحرب الأولى، وخاصة بين عامي ١٩١٤-١٩١٩؛ والثاني، الهجرة التي حصدت ما تبقى من ذكور[٣٤].

وللتعرف على الأسباب التي أثرت في بنية السكان في مرحلة ما بعد الاستقلال، لا بد من عرض لبعض مؤشرات الخصوبة والوفاتية المتوفرة عن تلك الحقبة.

من خلال المعلومات المفصلة التي قدمها سعيد حمادة حول إحصاء ١٩٣٢ يمكن رسم نسبة الذكورة عند كل طائفة لمحاولة معرفة تأثر الطوائف بالهجرة.

الرسم البياني 1: نسبة الذكورة عند الطوائف في لبنان، حسب إحصاء ١٩٣٢

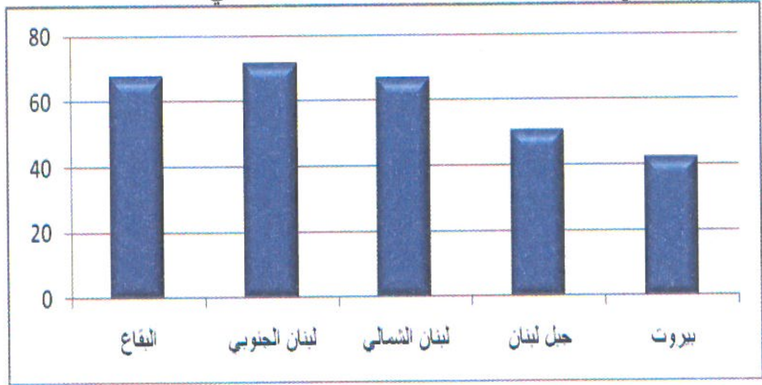


كما نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الطائفة السنية هي الوحيدة التي تخطت فيها نسبة الذكورة الـ١٠٠%، أي أن الذكور أكثر من الاناث؛ واقتربت هذه النسبة عند الموارنة والكاثوليك من الـ١٠٠. أما عند كل الطوائف الباقية فقد تدنت هذه النسبة، لتصل إلى أقل معدل لها عند الأرثوذكس في رقم قريب من ٩٤%، الأمر الذي يعكس احتلالاً كبيراً في أعداد الذكور بالنسبة للإناث، لا يمكن تفسيره إلا من خلال اعتماد فرضية الهجرة عند الذكور من هذه الطائفة.

وبالمناسبة، بلغت نسبة الأميين ٥٤% عند الذكور، و٨٢% عند الاناث، (الرسم البياني ٢).

يمكن الافادة أيضاً من المعلومات المقدمة لحساب نسبة الأميين حسب المحافظات اللبنانية وفقاً للرسم ٢ أدناه.

الرسم البياني 2: نسبة الأميين حسب المحافظات في احصاء ١٩٣٢[٣٥]



ويظهر هذا الرسم البياني أن أدنى نسبة للأمية كانت في العاصمة بيروت، بحيث بلغت ٤٢%. وترتفع هذه النسبة لتصل إلى أعلى معدلاتها في الجنوب (٧١%) والبقاع (٦٨%). يشير فيدمر أيضاً إلى ارتفاع معدلات الأمية عند الإناث والذكور في تلك الفترة حيث بلغت ٥٦% عند الذكور و٨٢% عند الإناث. كما وفّر أيضاً بعض المعطيات حول المهاجرين من لبنان خلال هذه الفترة، تظهر أن الهجرة بلغت أوجها عام ١٩٢٨. ومن ثم عادت للتراجع بشكل ملحوظ في السنوات اللاحقة، وذلك بسبب أزمة ١٩٢٩ الاقتصادية العالمية التي خلّفت معدلات عالية جداً للبطالة في الدول الصناعية المستقبلة للعمالة الوافدة[٣٦].

الجدول13: أعداد المهاجرين من لبنانيين ١٩٢٧ و١٩٣٢

السنة	العدد	الزيادة السنوية	السنة	العدد	الزيادة السنوية
1927	3.725		1931	1.387	-64.28
1928	5.998	61.02	1932	1.171	-15.57
1929	5.047	-1586	1933	1.516	29.46
1930	3.883	-23.06			

المصدر: – المرجع نفسه، ص ١٦.

– Courbage et Fargues, opt. Cit, p : 22

٥- سكان لبنان في فترة الاستقلال (١٩٤٣-١٩٧٥)

كما ذكرنا سابقاً، كان إحصاء ١٩٣٢ آخر إحصاء شامل تم إجراؤه في لبنان. والسبب في ذلك تفضيل الحكومات المتوالية إجراء تقديرات أو إسقاطات تبين الوضع السكاني، على حساب الدقة. فلبنان لا يمكنه أن يتحمل تغييراً في الدستور والميثاق المبنيين على المحاصصة الطائفية، كلما تغيرت نسب الطوائف فيه. إلا أن هذه الفترة شهدت بعضاً من أهم الأعمال الاحصائية، وإن كانت مبنية على تقديرات أو على مسح عيني. نذكر منها تقديرات مديرية الإحصاء المركزي عام ١٩٦٤ وتقرير القوى العاملة في لبنان عام ١٩٧٠. تعتبر هذه الأرقام، حسب الباحثين، الأكثر دقة خلال تلك الفترة[٣٧].

ففي عام ١٩٦٤، قامت مديرية الإحصاء التي كانت تابعة في حينه إلى وزارة التصميم العام، بتقدير سكان لبنان في ١٩٦٤/١٢/٣١، فبلغ عددهم ٢،٣٦٧،١٤١ نسمة توزعوا على الشكل التالي:

الجدول14: توزع سكان لبنان حسب المحافظات عام ١٩٦٤[٣٨]

المحافظة	العدد	النسبة
بيروت	330.995	14
جبل لبنان	678.687	28.7
لبنان الشمالي	551.409	23.3
لبنان الجنوبي	458.958	19.4
البقاع	347.092	14.6
المجموع	2.367.141	100

المصدر: محمد مراد، التملك والسلطة في الجنوب اللبناني، مذكور سابقاً، ص: ٥١

يبين هذا الجدول توزع السكان على المحافظات بطريقة غير متوازنة إذ حصلت محافظة جبل لبنان على أكبر حصة منهم تليها محافظة الشمال، أما محافظة بيروت فحصلت على أقل نسبة من السكان.

قامت وزارة التصميم عام ١٩٧٠ بإجراء مسح بالعينة للسكان، إلا أن عدد السكان أتى أقل مما كان عليه عام ١٩٦٤، (الجدول ١٥). لذلك قام فارغ وكرباج بتصحيح هذه المعطيات في كتابهما حول الوضع الديموغرافي في لبنان[٣٩].

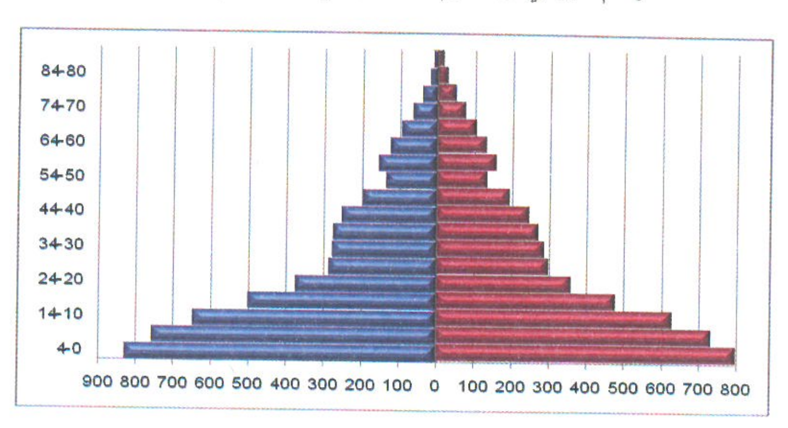
الجدول15: توزع سكان لبنان حسب الجنس والعمر الخماسي بالألوف، عام ١٩٧٠

العمر	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الذكورة
0-4	187.9	180.4	368.3	**104.16**
5-9	171.4	165.6	337	**103.50**
10-14	146.5	142.1	288.6	**103.10**
15-19	113.2	108.1	221.3	**104.72**
20-24	84.7	81.2	165.9	**104.31**
25-29	64.9	67.4	132.3	**96.29**
30-34	62.8	65	127.8	**96.62**
35-39	62	61.3	123.3	**101.14**
40-44	56.9	55.7	112.6	**102.15**
45-49	44.3	43.8	88.1	**101.14**
50-54	30.3	30.2	60.5	**100.33**
55-59	34.9	35.6	70.5	**98.03**
60-64	28	29.3	57.3	**95.56**
65-69	21.2	23.3	44.3	**91.77**
70-74	14.7	16.7	31.4	**88.02**
75-79	9	10.9	19.9	**82.57**
80-84	4.5	5.9	10.4	**76.27**
85 وأكثر	2.3	3.2	5.5	**71.88**
المجموع	**1.139**	**1.125**	**2.264**	**101.24**

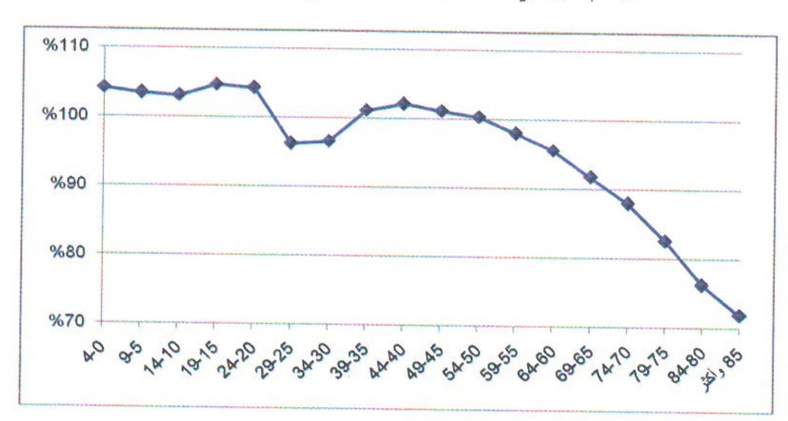
المصدر: - Courbage et Fargues, opt. Cit, p 50

ونلاحظ أيضاً من خلال هذا الجدول، أن الذين هم بعمر ١٩ سنة وما دون، يشكلون ٥٣،٦٧٪ من مجموع السكان، وهذا ما يبرزه جيداً الرسم البياني ٣.

الرسم البياني 3: هرم الأعمار في لبنان عام ١٩٧٠



الرسم البياني4: نسبة الذكورة في لبنان، ١٩٧٠



ومن خلال نظرة سريعة إلى هرم الأعمار للعام ١٩٧٠، يمكن الاستنتاج أن المجتمع اللبناني، كان في حينه، مجتمعاً فتياً بامتياز، بحيث يأخذ شكل الجرس.

أما في ما يتعلق بنسبة الذكورة للعام ١٩٧٠، فكانت على انخفاض في الفئات العمرية ٢٥-٢٩ و٣٠-٣٤. ثم لا تلبث هذه النسب أن تعاود الارتفاع (الرسم البياني ٤). وهذه الفجوة في نسبة الذكورة، تعود إلى فيض الهجرة بين الذكور الشباب الذين غادروا بحثاً عن عمل وخاصة في دول الخليج.

٦- مرحلة الحرب اللبنانية (١٩٧٥-١٩٩٠)

حالت الفوضى التي ترافقت مع الحرب اللبنانية دون إجراء إحصاءات سكانية دقيقة وبالتالي موثوقة. وحلت المنظمات الأهلية وخاصة الميليشات المتقاتلة مكان الدولة في إجراء هذه الدراسات. خلصت هذه الدراسات إلى نتائج على قياس الأطراف التي نفذتها بحيث سعت كل جهة إلى إبراز نفسها كأكثرية بالنسبة للطوائف الأخرى، وذلك سعياً منها في الحصول على حصة أكبر من السلطة فور توقف الأعمال العسكرية. فالتنظيمات الشيعية، وخاصة حركة أمل وحزب الله، نشرت أرقاماً تشير إلى أن الشيعة هم الطائفة الأكثر عدداً (١,١ مليون)، والموارنة هم الطائفة الثانية وعددهم ٩٠٠ ألف. أما السنّة فحلوا في المرتبة الثالثة بـ ٧٥٠ ألف نسمة.

الجدول16: توزع سكان لبنان حسب الطوائف، عام ١٩٨٤[٤٠]

الطائفة	العدد	النسبة	الطائفة	العدد	النسبة
موارنة	900.000	25.53	سنة	750.000	21.28
أرثوذكس	250.000	7.09	شيعة	1.100.000	31.21
كاثوليك	150.000	4.25	دروز	200.000	56.7
مسيحيون مختلف	175.000	4.96	مجموع المسلمين	1.950.000	58.1
مجموع المسيحيين	1.475.000	41.9			
المجموع العام			3.525.000		

المصدر: كمال ديب، هذا الجسر العتيق، دار النهار للنشر،٢٠٠٨، بيروت، ص: ٦٨-٧٠

لا يمكن الدخول هنا في مدى صحة أو دقة هذه الأرقام. ولكن يمكن الاكتفاء بإبراز بعض الملاحظات والاستنتاجات. فعدد السكان في لبنان الذي بلغ حوالي الثلاثة ملايين ونصف المليون نسمة، حسب هذا التقدير، يعكس نسبة زيادة سنوية تبلغ ٣,٢٦% عن عدد السكان في ١٩٧٠. وهذه النسبة لا يمكن أن تكون دقيقة، والسبب في ذلك يعود إلى أن الفترة ١٩٧٠-١٩٨٤ شهدت ٩ سنوات من الحرب التي تنخفض فيها، كما في كل سنوات الحروب، نسب الزواج والولادات، وترتفع فيها الوفيات بشكل كبير. كما أنه لا يمكن أن يكون معدل الزيادة السنوية أعلى من معدل الزيادة في فترة الستينيات الذي بلغ ٣,٠٦%[٤١].

ولكن بصرف النظر عن دقة هذه الأرقام، فإن دلالاتها العامة تعكس تحولاً أساسياً يتمظهر في تراجع نسب المسيحيين وارتفاع نسب المسلمين، لأسباب عديدة سيظهر بعضها لاحقاً. إلا أنه في هذا المجال، يذكر غسان تويني عام ١٩٨٤ أرقاماً تختلف عن تلك الواردة في

الجدول ١٦، تدل على أن نسب السنّة والموارنة تساوت(٢٢,٨% لكل منهما). أما الشيعة، فأصبحوا، حسب تويني، الطائفة الأكثر عدداً، وقد بلغت نسبتهم ٢٥,٨%[٤٢].

فإن كان هناك من اختلال في التوزيع الطائفي حسبما تظهره هذه التقديرات، فيعود ذلك إلى عامل الهجرة، بالاضافة طبعاً إلى عوامل أخرى، التي مست المسيحيين أكثر من غيرهم. وقد قدر بعض الباحثين نسبة المسيحيين قبل معارك (١٩٨٩-١٩٩٠) بحوالي ٤٢% وبعدها بـ٣٦% بسبب موجات الهجرة الكثيفة لأبناء هذه المناطق، بالإضافة إلى العدد المرتفع من القتلى[٤٣]. وقدرت خسارة لبنان من المهاجرين طيلة فترة الحرب بحوالي ٩٠٠ ألف نسمة، معظمهم من المسيحيين[٤٤].

٧- الفترة الحديثة (١٩٩٠-٢٠١٠)

مع انتهاء الأعمال الحربية في لبنان، بدأت عجلة إعادة الإعمار تدور بشكل تدريجي. وبهدف التعرف إلى الحاجات التي نشأت بسبب الأعمال العسكرية، كان لا بد من إعادة إجراء المسوحات والتعدادات. فظهر في هذه الفترة، العديد من التعدادات والمسوحات من مصادر عدة. ومن أهم هذه المصادر، إدارة الإحصاء المركزي ووزارة الشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى الأعمال التي قام بها العديد من الباحثين في المجال السكاني، منهم: حلا نوفل وكمال فغالي وبطرس لبكي.

أولى المعطيات التي يمكن عرضها هنا هي ما يتعلق بالإحصاء الذي أجرته وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٦ وبيّن أن عدد السكان، المصحح، هو ٣،٢٢٧،٠٠٠ (الجدول ١٧)، أي أدنى مما كان عليه قبل ١٢ سنة. ولا يمكن تفسير هذا الانخفاض، إذا كان صحيحاً، إلا بما أدت إليه الحرب من موت وهجرة[٤٥].

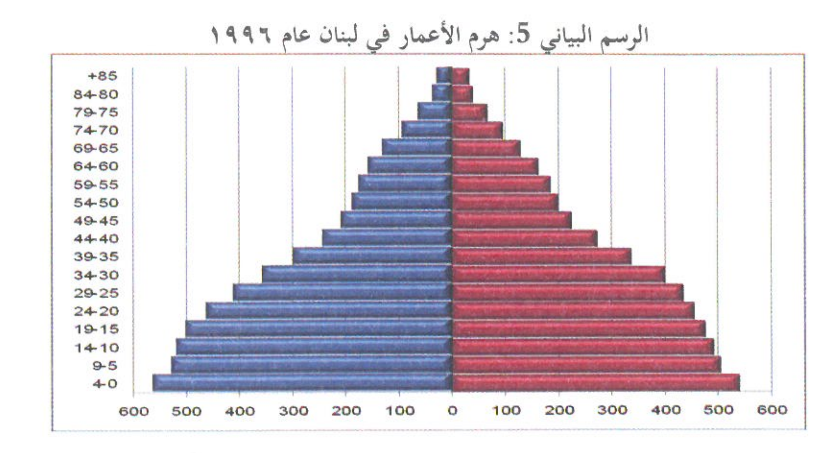
الجدول 17: توزع سكان لبنان حسب العمر الخماسي والجنس، عام ١٩٩٦

	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الذكورة
0-4	1.817.000	174.300	356.000	**104.25**
5-9	170.100	162.900	333.000	**104.42**
10-14	167.300	158.800	326.100	**105.35**
15-19	161.600	153.600	315.200	**105.21**
20-24	149.000	146.900	295.900	**101.43**
25-29	132.500	140.200	272.700	**94.51**
30-34	115.100	128.700	243.800	**89.43**
35-39	95.900	108.800	204.700	**88.14**
40-44	78.500	87.800	166.300	**89.41**
45-49	67.000	72.800	139.800	**92.03**
50-54	60.600	64.300	124.900	**94.25**
55-59	56.400	59.600	116.000	**94.63**
60-64	50.800	52.600	103.400	**96.58**
65-69	41.600	41.700	83.300	**99.76**
70-74	30.200	30.600	60.800	**98.69**
75-79	20.000	21.300	41.300	**93.90**
80-84	11.300	13.000	24.300	**86.92**
85 وأكثر	8.800	10.700	19.500	**82.24**
المجموع	**1.598.400**	**1.628.600**	**3.227.000**	**98.15**

المصدر: حلا نوفل رزق الله، الوضع السكاني في لبنان، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٣، ص: ٧٨

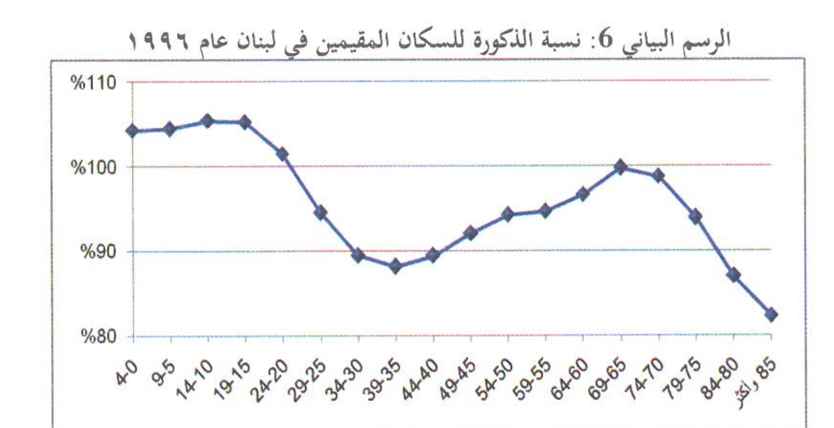
أما هرم الأعمار الذي يرتكز على هذا الاحصاء فيظهر بداية تغيراً في بنية السكان بحيث بدأت الولادات بالانخفاض دون أن تصبح الفئة العمرية ٠-٤ سنوات) أدنى من الفئات الأخرى. بالإضافة إلى انخفاض ملحوظ في الوفيات في الفئات الكبيرة، (الرسم البياني ٥).

الرسم البياني 5: هرم الأعمار في لبنان عام ١٩٩٦



من الملاحظ أيضاً، انخفاض نسب الذكورة وخاصة في الأعمار بين ٢٥ و٦٠ عاماً، كما هو واضح في الرسم البياني ٦. ومن أسباب هذا الإنخفاض، الهجرة طلباً للعمل بالنسبة للفئة ٢٥-٢٩ سنة، خاصة. وعامل الحرب اللبنانية التي أودت بحياة عشرات الآلاف من الضحايا، سيما بين الذين كانوا في عمر يسمح لهم بالقتال في تلك الفترة (أي في الفئات العمرية (٤٠-٥٩ سنة) الذين تراوحت أعمارهم بين ٢٠-٣٩ سنة في بداية الحرب، (الرسم البياني ٦).

الرسم البياني 6: نسبة الذكورة للسكان المقيمين في لبنان عام ١٩٩٦



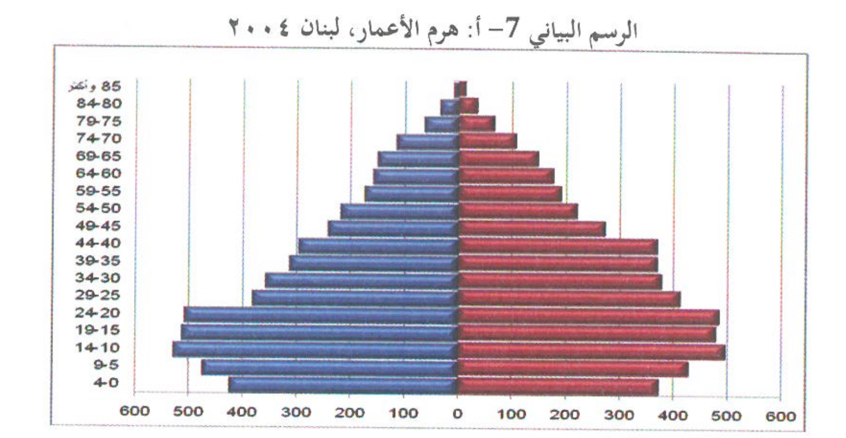
تعددت الدراسات منذ عام ١٩٩٦. ويمكن الاكتفاء بعرض أهم هذه الدراسات في الفترة الحديثة، أي دراستي أحوال الأسر المعيشية في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧.

الجدول18: سكان لبنان لعام ٢٠٠٤

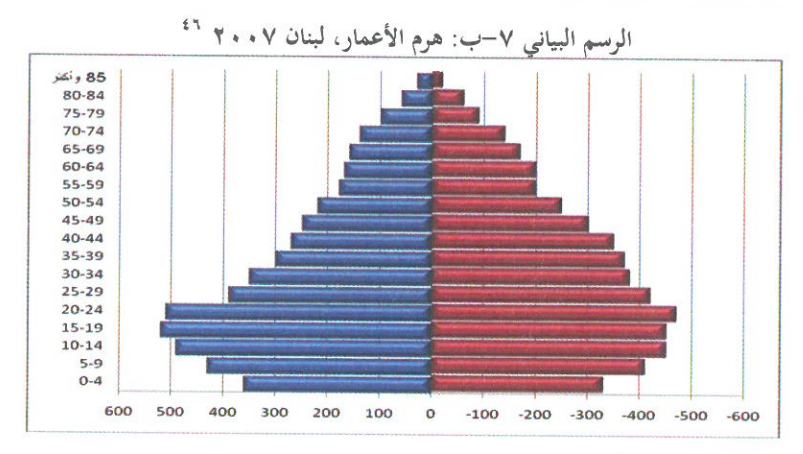
العمر	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الذكورة
0-4	159,169	140,003	299,172	113.69
5-9	178,383	160,560	338,943	111.10
10-14	198,761	186,002	384,763	106.86
15-19	192,415	179,620	372,035	107.12
20-24	190,859	182,331	373,190	104.68
25-29	143,229	154,694	297,923	92.59
30-34	134,493	141,595	276,088	94.98
35-39	117,916	138,598	256,514	85.08
40-44	111,104	138,815	249,919	80.04
45-49	91,412	102,360	193,772	89.30
50-54	82,501	83,261	165,762	99.09
55-59	65,547	71,950	137,497	91.10
60-64	59,687	66,222	125,909	90.13
65-69	56,965	55,904	112,869	101.90
70-74	43,505	40,305	83,810	107.94
75-79	24,509	24,949	49,458	98.24
80-84	13,471	13,347	26,818	100.93
85 وأكثر	4,296	5,047	9,343	85.12
المجموع	1,868,222	1,885,563	3,753,785	99.08

المصدر: - وزارة الشؤون الاجتماعية وادارة الاحصاء المركزي، الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر ٢٠٠٤ (أولى النتائج الاحصائية)، بيروت، ٢٠٠٥، ص: ٢٠.

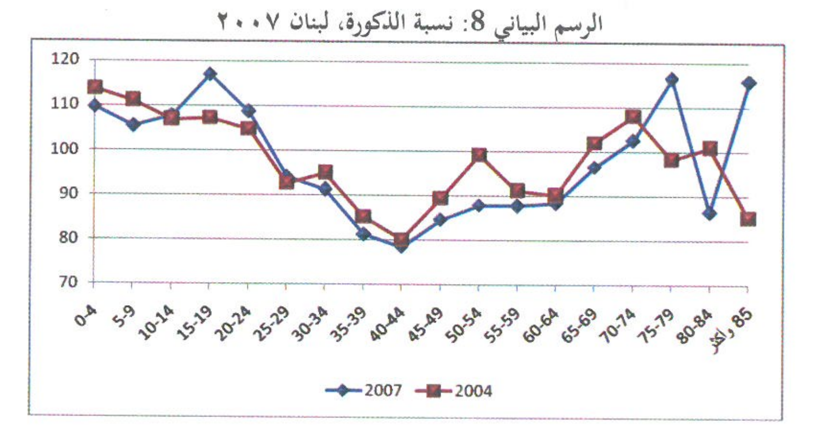
الرسم البياني 7– أ: هرم الأعمار، لبنان ٢٠٠٤



الرسم البياني ٧–ب: هرم الأعمار، لبنان ٢٠٠٧ [٤٦]



الرسم البياني 8: نسبة الذكورة، لبنان ٢٠٠٧



يمكن للجدول والرسوم المبينة أعلاه أن تؤكد ما ظهر سابقاً حول بداية التحول في البنية السكانية في لبنان. فالولادات بدأت بالانخفاض بشكل واضح في السنوات العشر السابقة للبحث، أي منذ عام ١٩٩٤، والانخفاض يتضح أكثر منذ عام ١٩٩٩. الحقيقة أن هذا النمط لا يزال مستمراً لغاية اليوم. إلا أن لبنان لم يصل بعد إلى مرحلة النافذة الديموغرافية. فالعدد الأكبر من السكان لا يزال دون الخامسة والعشرين من العمر. ويمكن أيضاً الاشارة إلى التفاوت الكبير في نسب الذكورة؛ وهو ما يعكس استمراراً في الهجرة بين الشباب، وخاصة الذكور، بالإضافة إلى عامل الحرب الذي لا يزال تأثيره حتى اليوم.

يمكن أن تثير الأرقام الواردة في الأهرام الاستغراب في الوهلة الأولى، ففي عام ١٩٩٦ كانت نسبة كبار السن أعلى من الأعوام اللاحقة أي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧. إلا أن السبب في هذه الاختلافات يعود إلى عينتين مختلفتين تم اعتمادهما في هذه الفترة الأمر الذي أدى إلى فرق في عدد سكان لبنان بلغ حوالي نصف مليون نسمة[٤٧].

الجدول19: توزع السكان حسب المحافظات في عام ١٩٩٧ و٢٠٠٤

المحافظة	1997	2004
بيروت	10.1	10.4
جبل لبنان	38.6	40
لبنان الشمالي	20.2	20.5
لبنان الجنوبي	11.8	10.7
البقاع	13.5	12.5
النبطية	6.9	5.9
المجموع	100	100

المصدر: – حلا نوفل، قضايا السكان والتنمية في لبنان بعد مرور ١٥ سنة على مؤتمر القاهرة، في مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ١٣، تموز ٢٠١٠، بيروت، ص: ٩٦.

يعكس الجدول ١٩ توزع السكان حسب المحافظات في عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٤. ويمكن الاشارة إلى تركز كبير للسكان في محافظة جبل لبنان (تضم المحافظة ضواحي بيروت)، مع شبه استقرار للسكان في كل من الشمال وبيروت. أما الزيادة التي طرأت على جبل لبنان فمصدرها الأساسي من الجنوب والنبطية والبقاع، حيث يظهر النقص في هذه المحافظات بشكل واضح في الجدول أعلاه.

٨- التطور الديموغرافي في لبنان الحديث

في هذا القسم الأخير من الفصل يمكن عرض لمحة عن تطور الوضع السكاني من خلال بعض المؤشرات، وأهمها تطور معدلات النمو السكاني بين فترات مختلفة، بالإضافة إلى مقارنة نسب الذكورة. فمعدلات النمو السكاني اختلفت بشكل واضح من فترة إلى أخرى؛ صحيح أنه في الحرب انخفضت هذه النسبة بشكل ملحوظ، إلا أن الانخفاض الأكبر هو ما يشهده لبنان حالياً. (الجدول ٢٠).

الجدول20: تطور معدلات النمو السكاني في لبنان بين ١٩٢٢ و٢٠٠٤ (نسب مئوية)

الفترة الزمنية	معدل النمو السنوي للسكان	الفترة الزمنية	معدل النمو السنوي للسكان
1922-1932	2.58	1996-1970	1.37
1932-1943	2.64	1996-2004	1.91
1943-1964	3.56	1922-2004	2.24
1964-1970	0.64	1932-2004	2.2
1943-1970	2.9	1970-2004	1.5

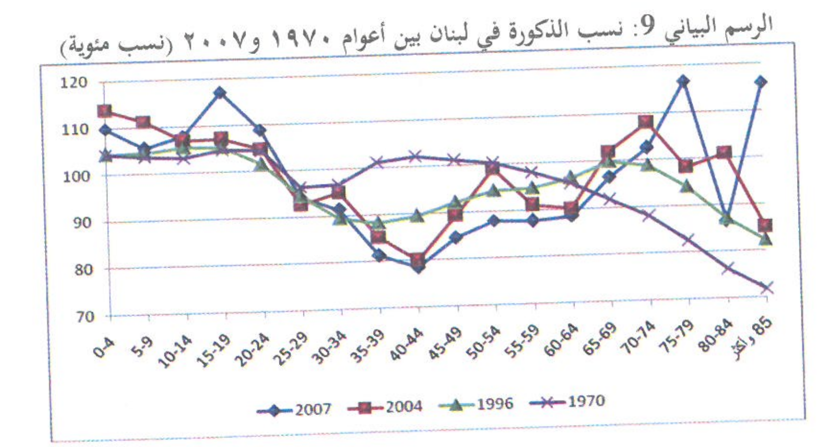
هذا الجدول مركب من خلال عدة مصادر مذكورة سابقاً، وهي:

- Courbage et Fargues, opt. Cit,
- وزارة الشؤون الاجتماعية وادراة الاحصاء المركزي، الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر ٢٠٠٤
- مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أعلى معدل للنمو السكاني كان بين عامي ١٩٤٣ و١٩٦٤ بحيث بلغ ٣,٥٦%. أما الفترة التي شهد فيها لبنان أقل معدل للنمو فكانت بين ١٩٦٤ و١٩٧٠ إذ بلغت ٠,٦٤% فقط[٤٨]. كما أن الفترة التي شهدت بداية الانخفاض في الخصوبة المترافقة مع انخفاض الوفيات، أتت بعد العام١٩٧٠. أما تراجع معدل النمو إلى١,٣٧% في الفترة ١٩٧٠-١٩٩٦، فيعود للوفيات المرتفعة خلال الحرب، فضلاً عن هجرة الشباب بين ١٩٧٥ و١٩٩٠.

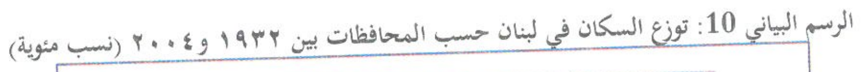
كما شهدت نسبة الذكورة أيضاً تفاوتاً واضحاً حسب السنوات بين ١٩٧٠ و٢٠٠٧، (الرسم البياني ٩).

الرسم البياني 9: نسب الذكورة في لبنان بين أعوام ١٩٧٠ و٢٠٠٧ (نسب مئوية)

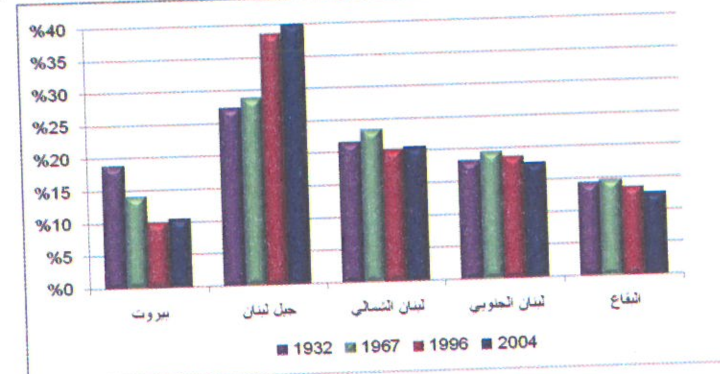


يبين هذا الرسم أن أكثر المنحنيات تأثراً بنسبة الذكورة هو العائد للعام ٢٠٠٤ حيث نلاحظ وجود فجوات ونتوءات مختلفة تعكس اتجاهاً واضحاً لدى الذكور إلى الهجرة من أجل العمل. ويمكن تفسير الاختلاف في المنحنيات العائدة للفئات المتقدمة في العمر عما كانت عليه في الفترات السابقة، إلى التقدم الطبي.

أما من حيث توزع السكان على المحافظات، فنجد أن حصة جبل لبنان (بما فيها ضواحي بيروت) ارتفعت من ٢٨%عام ١٩٦١، إلى ٤٠% عام ٢٠٠٤. (الرسم البياني ١٠)



الرسم البياني 10: توزع السكان في لبنان حسب المحافظات بين ١٩٣٢ و٢٠٠٤ (نسب مئوية)



بالمقابل، تراجعت حصص المحافظات الأخرى خلال هذه الفترة، بسبب النزوح السكاني من هذه المناطق قبل الحرب (١٩٧٥- ١٩٩٠)، والتهجير إلى جبل لبنان خلال هذه الحرب. لا بد هنا من الإشارة إلى موجات النزوح العكسي، من العاصمة إلى الأرياف، التي رافقت سنوات الحرب وكان من نتيجتها انتعاش اقتصادي لهذه الأرياف.

٩ - خلاصة

أشرنا في هذا الفصل إلى مجموعة التحولات الديموغرافية التي عرفها لبنان خلال تاريخ الحديث. وأهم ما يمكن استنتاجه أن معظم الدراسات الاحصائية والديموغرافية وقعت في مجموعة من الأخطاء منها ما يعود إلى تحليل مؤدلج من قبل الباحثين (أو الجهات التي تقف وراءهم) ومنها ما يعود إلى اخطاء المعاينة بسبب اعتماد هذه الاحصاءات على العينة وليس على المسح الشامل (باستثناء البحثين اللذين قامت بهما سلطات الانتداب وكان آخرهما عام ١٩٣٢).

يمكن الإشارة أيضاً إلى التحول الديموغرافي الذي يشهده لبنان من الستينات والمتمثل بالانخفاض التدريجي والمستمر للولادات وارتفاع نسبة الهجرة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض عدد السكان وينذر بتحول المجتمع اللبناني تدريجياً من مجتمع فتي إلى مجتمع هرم. لا بد لهذا المجتمع من أن يستفيد من النافذة الديموغرافية التي يعيش ضمنها قبل فوات الأوان.

الفصل الثالث
الطوائف في لبنان وحدات سياسية

إذا كانت البلدان يخلقها التاريخ، فإن أراضيها تخص الجغرافيا.

كمال الصليبي

تفاعلت المتغيرات المختلفة على مدار ما يزيد عن ٣ قرون من الزمن لتنتج مفهوماً لبنانياً صرفاً، ورثه لبنان الكبير من المتصرفية. نعني بهذا المفهوم الطائفية بما لها من ارتباط بنظام الملل العثماني وما أنتجه من انغلاق كل طائفة على نفسها وكأنها تختصر مبدأ الدولة – أياً كان شكلها – بجماعة دينية تكبر أو تصغر تبعاً للظروف المؤثرة فيها.

يبحث هذا الفصل بالعلاقة بين التاريخ والجغرافيا في تشكل الطوائف الموجودة حالياً في الدولة اللبنانية. فالطوائف لا تنشأ بالصدفة بل هي تتأثر بما سبقها من طائفة المنشأ وما أثر عليها من عوامل جغرافية جعلت من لبنان ملجأً للجماعات الدينية الفارة من اضطهاد الطوائف الكبرى – وخاصة تلك التي استلمت الحكم والسلطة. يتابع الفصل في شرح الظروف التي أدت إلى ولادة هذه الطوائف كوحدات دينية أولاً ثم تحولها إلى وحدات سياسية تحكم نفسها بنفسها بما أوتيت من أمان سلطاني أو بما خلقت من قوة دفاعية أبعدت بها شر السلطان. وأخيراً يلقي الفصل الضوء على الظروف والعوامل التي أظهرت للعلن المسألة الطائفية باعتبارها صراعاً على السلطة بين الطوائف القوية، تلك الطوائف التي تستند في قوتها على كثرة عددها.

١ - من الجغرافيا إلى التاريخ

إذا كان التاريخ من صنع الشعوب، فإن الجغرافيا هي المجال الذي يمارس فيه الشعب دوره لصنع التاريخ. ولأن أي شعب يمارس حياته اليومية ليصنع تاريخه، فإن صناعة التاريخ بحاجة

إلى المجال الذي من خلاله يمارس التاريخ فعله، ويمارس صانعو التاريخ فعلهم في التدليل على مآثرهم بما يخلفونه من آثار تدل عليهم.

وإذا كانت جغرافية لبنان متحركة بتحرك فعل التاريخ، فإن هذه الجغرافيا تقتصر على الجبل المعروف باسم لبنان والممتد من شمالي منطقة كسروان، جبيل وجبالها تحديداً، إلى جنوب جبال عكار، جبلاً وساحلاً. إلا أن هذه المنطقة توسعت تاريخياً تحت أسماء شتى لا يزال اسم فينيقيا، منها، معروفاً حتى الآن؛ وهي تمثل المساحة التي كانت تمتد من اللاذقية شمالاً إلى سواحل فلسطين جنوباً. والجغرافيا هذه، كانت تتوسع أو تتقلص حسب ما يراه الفاتحون منذ ما قبل الرومان إلى بدايات القرن العشرين. وما كان يعرف بجبل لبنان كان يمتد من شمالي جبيل إلى جبال عكار. وجبل الشوف، أو جبل الدروز كما صار يطلق عليه مع بدايات تاريخ لبنان الحديث والأسرة المعنية في بدايات القرن السادس عشر، كان يقع إلى الجنوب من جبل لبنان. أما مناطق الجنوب في ما يعرف بجبل عامل ووادي التيم، وبلاد عكار في الشمال، فكانت أجزاء إدارية من ولايات أوسع وأتم[1]. وسكان لبنان، بجبله وساحله الممتد، حسب روايات المؤرخين اللبنانيين، إلى ستة آلاف سنة، كانوا يتكيفون مع هذه الفتوحات ويمارسون حياتهم اليومية حسب نمط عيش يعتمد على الزراعة والتبادل التجاري مع الخارج القريب والبعيد. والشأن السياسي، بالمعنى المعروف اليوم، أو بالمعنى الذي كان يمارسه الفاتحون، ما كان يهمهم أكثر من قدرته على تأمين الاستقرار والانصراف إلى جني وسائل العيش، وإيفاء ما يستحق من ضرائب للسلطة المركزية، مهما كانت هويتها، رومانية، فارسية... وصولاً إلى الدولة الإسلامية بمختلف تجلياتها: الأموية والعباسية والمملوكية والعثمانية.

لم يظهر انتماء سكان لبنان، ساحلاً وجبلاً على امتداد تاريخه القديم والوسيط خارج إطار علاقات القرابة والتنظيم القبلي، إن كان في علاقاتهم الداخلية المتمحورة على رأس العائلة أو القبيلة بحسب القرب منه أو البعد عنه، وعلاقاتهم الخارجية إن كان على المستوى القبلي أو العائلي، أو على مستوى ممثل السلطة المركزية من المتولين شؤون الحكم وجمع الضرائب. وكان يحكم هذه العلاقات مقولة العرب المشهورة: أنا وأخي ضد ابن عمي وأنا وابن عمي ضد الغريب. وهي العلاقات التي تجذرت وأعطت صفتها هذه للمنتمين إلى الدين نفسه أو إلى الطائفة من الدين والمذهب. وبهذا المعنى، وعند انتشار المسيحية في لبنان ومن ثم الإسلام، لم يتغير شيء من أسس هذه العلاقات إلا الإنتماء الديني أو المذهبي الذي يحدد هذه الجماعة أو تلك باعتبارها جماعة تنتمي إلى هذا الدين أو ذاك، أو إلى هذا المذهب أو ذاك. وبموجب هذا التوجه اندغمت العائلة في الدين والمذهب على مستوى العلاقات مع الخارج، وبقي تأثير العائلة غالباً في العلاقات

اليومية السائدة بين أبناء الطائفة الواحدة أو المذهب الواحد. بهذا المعنى كان الدروز والموارنة، باعتبارهم الأكثرية في الجبل، وبحسب تحليل أسامة مقدسي، يتقاسمون ثقافة مشتركة واحتراماً للدورات الزراعية، *"وكانوا مقيدين بالعادات والتراتبيات ذاتها، وخضعوا للأسياد أنفسهم... وبالنسبة للغالبية العظمى من السكان ذوي الديانات المختلفة، كانت الحياة في جبل لبنان ضرباً من الكفاح للتوفيق بين قوى متصارعة؛ فالزعماء والقرويون والكهنة وسكان البلدات كانوا يتدبرون بشق الأنفس عيشاً محفوفاً بالمخاطر في عالم متماسك يتسم بنوعين رئيسين من الحدود، تلك التي وضعها الله، وأخرى وضعتها النخب التي تحكم بتفويض من الله"*[2].

هذه العلاقات محكومة، عادة، بمسألة التراتب الاجتماعي والموقع الاقتصادي، وسبل التعامل مع الخارج، إن كان في العلاقات بين العائلات والقبائل، أو بين متنفذي العائلة مع ممثلي السلطة، وما يمكن أن ينتج عن هذه العلاقة من نفوذ يؤدي إلى الوجاهة والتفرد أو التميز، ومن ثم الإستعداد لتمثيل السلطة بالتزام ما يتوجب من ضرائب على المقاطعة التي يجد نفسه قادراً على التحكم فيها وتنفيذ الإلتزام بالجباية باسمها وإمكانية النجاح في تنفيذ هذه المهمة. من هنا أيضاً جاء نظام المقاطعجية في الجبل. وانتظم جبل لبنان منذ أيام الأيوبيين والمماليك في منطق هذا النظام، وأدى إلى وجود الألقاب الدالة على التراتب حسب العلاقة فيما بينهم، ومن ثم مع العامة، من ناحية؛ ومع منطق السلطة المركزية، من ناحية ثانية. وبموجب هذا المنطق، انتظمت العائلات اللبنانية في تراتبية صارمة تبدأ من الأمراء لتنتهي عند العامة[3].

هذه التراتبية الصارمة أعطت للمرتبة العائلية، لا للطائفة، المؤشر الأهم على المكانة. وبهذا المعنى، كان التراتب موجوداً وبشكل واضح ضمن الطائفة نفسها. وكانت التحالفات تعقد بين زعماء من طوائف متعددة في مواجهة زعماء من الطوائف نفسها، متخطين جميعهم الانتماءات الطائفية، ومن الأمثلة على ذلك ما كان يعرف بالقيسيين واليمنيين، قبل اليزبكيين والجنبلاطيين. *"وقد تقبّل الدروز والموارنة بعضهم بعضاً تقبلاً تاماً مدركين أنه لا ينبغي على أي من الطرفين أن يتعدى النطاق المقدس الخاص بالآخر؛ وغالباً ما أسهموا في الأعياد والشعائر والعادات الدينية المسيحية والمسلمة التي وسمت مجتمعاً حياً متعدد الجماعات"*[4]. وهذا يعني، حسب مقدسي، أن الخطاب الطائفي لم يكن قد وجد بعد[5].

٢- تشكل العائلات – الطوائف في لبنان

٢-١- الوردة بين الأشواك

كان الدافع الأساسي لتشكل العائلات – الطوائف في لبنان ثلاث قوى أساسية، شكلت عصب السلطة ابتداء من نهايات القرن السابع: الدولة البيزنطية، الغرب اللاتيني مصدّر الحملات الصليبية، ودولة المماليك. في هذه الفترة بدأ الانقسام على المستوى السياسي يأخذ طابعه الديني والمذهبي. ودخلت الاختلافات المبنية على الأساس المذهبي، كما هي حالة البيزنطيين ومن خالفهم في توجه الإيمان، وخصوصاً طبيعة المسيح، تفعل فعلها في الوصول إلى حد التقاتل تحت عنوان محاربة الهرطقة والتقيد بمقررات المجامع الدينية. هذا التوجه وما نتج عنه من مذابح بحق بعض الفرق الدينية والكنائس الناشئة، وخصوصاً المارونية، دفع بهذه المجموعات للتوجه ناحية الجبال الوعرة اتقاءً لخطر المداهمات والمذابح. بهذه الطريقة انتقل جزء كبير من الموارنة إلى جبل لبنان (الشمالي) بقيادة أول بطريرك لهم يوحنا مارون[٦]. وكان تأثيرهم في الجبل كبيراً بحيث عرف بهم[٧]. واتصفوا بشدة ايمانهم بشفيعهم القديس مارون وبتقشفهم وباعمار المناطق الوعرة لتكون المصدر الأساسي لرزقهم. ولشدة تماسكهم لم يعرفوا باعتبارهم طائفة دينية، بل باعتبارهم شعباً مؤلفاً من قبائل[٨] لهم كنيستهم المستقلة عن الكنيسة البيزنطية وعن أية كنيسة أخرى، إلى أن ساهمت الحروب الصليبية باتصالهم بالغرب اللاتيني والتقرب من البابوية، وإن كان الجبل نفسه على غير وفاق مع التوجه المذكور. هذا الاتصال أفرز انقساماً بين موارنة الساحل والمناطق المشرفة عليه الذين كانوا يريدون هذا التواصل، وبين موارنة الجبل الذين كانوا على قناعة تامة بالاستقلال عن أي جهة متماثلة معها في الدين أو غير متماثلة. والمقصود بذلك طبعاً الاستقلال عن روما وعن سلطة البابا، والاستقلال عن السلطة السياسية المتمثلة بالأيوبيين ومن ثم بالمماليك، وبالبيزنطيين من قبل. وقد أكد الصليبي في أكثر من مكان اختلاف الموارنة في التبعية لروما. ويعتبر أن مؤيدي هذا التوجه كانوا من البطاركة ورجال الدين القريبين جغرافياً من الصليبيين، مقابل أبناء العشائر في الجبال والمرتفعات الذين تعودوا الرفض في اتباع أي سلطة، دينية كانت أو دنيوية[٩]، إلا سلطة مقدّميهم. وفي أيام المعنيين الذين عرفوا بتسامحهم الديني، ومن ثم الشهابيين، انتشرت العائلات المارونية في جميع المناطق اللبنانية الجبلية حتى فاق عدد هذه العائلات عدد عائلات أية طائفة أخرى في الجبل[١٠]، "حيث كونوا مجتمعاً طائفياً ووطنياً يعيشون فيه كما يشاؤون بقيادة رؤسائهم الروحيين"[١١].

إلا أن التوجه الأول هو الذي ساد بعد أن أعادت روما اتصالها بالموارنة "هذه الطائفة

الصغيرة التي معظم أفرادها من الفلاحين ورعاة الماعز"[١٢]، على يد الرهبان الفرنسيسكان. إلى أن وصل الأمر إلى إرسال الهدايا الكنسية والرسائل المباشرة من البابا إلى بطريرك الموارنة. وفي إحدى هذه الرسائل وصف للموارنة يشبههم "بالوردة بين الأشواك"[١٣].

٢-٢- إمامة الدروز

إذا كانت قبائل الموارنة قد تحصنت في جبل لبنان وانصرفت إلى ممارسة طقوسها وحياتها المتقشفة المبنية على الزراعة واستصلاح الأراضي الوعرة وإقامة الجلول المتدرجة، كانت تتوجه إلى منطقة الغرب القريبة من بيروت والمأهولة من قبائل تنتمي بأكثريتها إلى الاسماعيلية أو بقايا القرامطة، توجهات مذهبية جديدة تعود بأصلها إلى الدولة الفاطمية في مصر وإلى الحاكم بأمر الله بالذات الذي كانت له توجهاته الإيمانية الخاصة البعيدة عن الشيعة، دين الدولة "الرسمي"، بُعدها عن السنّة.

وقد أثمرت هذه التوجهات في لبنان ظهور مذهب الموحدين الدروز نسبة إلى منشئها الدرزي[١٤].

لم يكن هؤلاء ذوي نمط عيش مخالف لموارنة جبل لبنان، ولا ذوي تنظيم اجتماعي مغاير. بل كانوا مجموعة من القبائل ذات تراتبيات معينة سمحت لأصحاب العزوة منهم أن يكونوا متقدمين بين ذراريهم من ناحية، وبين القبائل الأخرى التي تحولت من الاسماعيلية والقرمطية إلى الدرزية، من ناحية أخرى.. وكانت أهمية هؤلاء تتدرج من الأدنى إلى الأعلى على قدر الإيفاء بإلتزاماتهم الضريبية وإشاعة الاستقرار في مناطقهم. وقد فرضت الظروف التاريخية على هؤلاء نهجاً محدداً في التعاطي مع بعضهم بعضاً في الداخل، ومع الآخرين خارج الطائفة، ظهر في سلوك اجتماعي وديني حدد مواصفات مجتمعهم الخاص والمغلق حيث يوجه عقّالُه الجهّالَ من أجل محافظة الكل على خصوصيتهم ومعتقداتهم واستقلالهم[١٥]. برز من هؤلاء الحرافشة والبحتريون من بعد، ومن ثم برز آل إرسلان وغيرهم في الغرب. ولا تزال هذه المنطقة معروفة بكثافة سكانها الدروز وخصوصاً في الشويفات وعاليه والمناطق المجاورة المعروفة حتى اليوم باسم منطقة الغرب[١٦]. كما برز آل جنبلاط وغيرهم في الشوف، بالاضافة إلى وجودهم في منطقة حاصبيا.

إختلف التنظيم الاجتماعي عند الدروز عنه عند الموارنة. والعلاقة الداخلية فيما بينهم رسخت التعاون بين إقطاعيي الطائفة وعقالها، وبالتالي بين إقطاعيي الدروز وفلاحيهم. وهذا ما

بقي عليه وضع الطائفة طيلة عهد المقاطعجية في الجبل. وكان تماسكهم هذا سمة خاصة دفعتهم إلى التحالف السياسي مع موارنة الجبل؛ وهو الارتباط الذي كان نتيجة للسياسة الفذة التي انتهجها الأمير فخر الدين المعني الثاني[17]. وهذا الارتباط، حسب جورج قرم، يمكن أن يكون الأساس لتاريخ لبنان الحديث، باعتباره أساساً ذي شقين، ثقافي ماروني، وسياسي – عسكري درزي[18].

٢-٣- نهج الإمامة

بنى البحتريون علاقات طيبة مع دولة المماليك وكانوا لهم عوناً في محاربة الشيعة متولّي منطقة كسروان. وانكفأ الشيعة إلى الداخل وأخلوا منطقة كانت تعرف باسمهم لفترة طويلة. وإذا كان الشيعة لهم وجودهم العريق في جبل عامل يعود إلى أيام أبي ذر الغفاري، فإن تفكك الدولة العباسية وقيام جملة من الدول الشيعية، منها الدولة الفاطمية في مصر والدولة الحمدانية في حلب وغيرهما ساهمت في انتشار الشيعة في لبنان وصولاً إلى كسروان وجرود جبيل والضنية[19]. ولم ينحسر هذا التمدد إلا بظهور دولة المماليك السنيّة التي أخذت على عاتقها تحجيم التواجد الشيعي في لبنان من خلال انتهاج سياسة توحيد المسلمين تحت راية السنّة، ما أدى إلى اندلاع حروب كسروان، ونزوح وانكفاء الشيعة عنها[20] إلى ما وراء سلسلة جبال لبنان الغربية، إلى مناطق بعلبك والهرمل في البقاع، بالاضافة إلى وجودهم التاريخي في جبل عامل وانتشارهم في الجنوب اللبناني.

هذا النزوح القائم على الصراع السياسي ذي الوجه المذهبي بين أصحاب الدولة المركزية من السنّة، أوقات ازدهارها، "والروافض" الذين وقفوا موقف المعارض للدولة منذ قيامها، وهؤلاء هم الشيعة على اختلاف تفريعاتهم في نظر أهل السلطة. وهو الموقف الذي أعطى للشيعة هويتهم الجغرافية المخصوصة كما أعطى النزوح للموارنة هويتهم الجغرافية المخصوصة في جبل لبنان قبل أن يتمددوا ناحية الجنوب إلى الشوف وكسروان والمناطق المجاورة بطلب من الاقطاعيين الدروز أنفسهم للمساهمة في النهضة الزراعية إبان الانفتاح المعني على الموارنة لظروف متعلقة بهم، إن كان بالنسبة للدولة العثمانية، أو لظروف نشأة فخر الدين المعني الثاني في كنف آل الخازن من الموارنة، مع أن محمد علي مكي يعيد تاريخ هذا النزوح إلى أيام العسافيين السنّة[21]، ليخففوا من طغيان عدد العائلات الشيعية في المنطقة. وهو، أيضاً، النزوح نفسه الذي دفع الدروز إلى أن يتحولوا إلى مناطقهم الجغرافية المخصوصة في الشوف وفي الغرب.

٢-٤- أهل السنّة

من المهم التأكيد أن العائلات السنيّة في جبل لبنان ما كان لها شأن سياسي يذكر بعد اضمحلال نفوذ العسافيين في الغرب، وبعد انتقال جزء من الأمراء الشهابيين إلى الطائفة المارونية بعد تنصرهم في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر؛ وهو الجزء الذي نزح من حاصبيا واستوطن الجبل وبنى علاقات مع الأمراء المعنيين، إن عن طريق الالتزام، أو عن طريق المصاهرة. وتنصر هؤلاء كان دليلاً على ضعف شأن السنّة في الجبل. ولم يكن لهم موقع سياسي يذكر إلا بعد دخولهم إلى مجلس الإدارة في عهد المتصرفية ابتداء من ١٨٦١. إلا أن هذا الموقع الضعيف كان يقابله موقع آخر أكثر قوة بكثير، هو موقع أصحاب السلطة في الدولة المركزية التي تستتبع جبل لبنان، كما تستتبع الولايات القريبة والبعيدة. ومن هذه الولايات ما كانت على صلة مباشرة بأوضاع الجبل سياسياً ومالياً، مثل ولاية عكا وولاية دمشق وولاية صيدا، وقبل ذلك ولاية طرابلس على أيام المماليك، وبعدهم، على أيام العثمانيين، وخصوصاً في أواخر عهدهم. ومن الطبيعي أن يكون الولاة في هذه المواقع من أهل السنّة، كما من الطبيعي أن يكون سكان المدن، على دين ولاتهم طالما هؤلاء من الطائفة نفسها. لذلك تميز أهل المدن عن غيرهم باعتبارهم هذا بالذات، وباعتبارهم أهل السلطة وداعمي وجودها وقوتها. فظهر ذلك في إقبالهم على العلم والتجارة، وعلى الانخراط في الأعمال الإدارية للدولة وفي عسكرها، وفي تنظيمها الديني. أما انتشارهم على السواحل اللبنانية، فكان من أجل مراقبة الثغور وحراستها منذ أيام المماليك الخائفين من عودة الصليبيين، أو من كان على مطمع في الحكم بدل المماليك، ومن ثم العثمانيين من بعدهم[22].

٢-٥- الرأي القويم

لم يختلف الملكيون الأرثوذكس عن أهل السنّة باعتبارهم سكان مدن، أو قريبين من المدن، وباعتبارهم من أهل السلطة أيام الدولة البيزنطية. وقد جيروا ولاءهم إلى الدولة المركزية أيام المماليك والعثمانيين. وانصرفوا إلى ممارسة شؤونهم التجارية والحرفية، واهتموا بشؤون الثقافة والتربية والتعليم. كما قاموا بمساعدة الدولة، من خلال الدواوين، في الأعمال الإدارية، وفي أعمال الترجمة، وخصوصاً في علاقة الدولة المملوكية والعثمانية مع الغرب، وخصوصاً مع الطليان والفرنسيين[23].

٣- من العائلة إلى الطائفة

لم يدخل جبل لبنان في عصره الحديث إلا وكانت مناطقه ذات هويات طائفية ومذهبية غلبت الهويات العائلية والقبلية. هذا على الأقل في العلاقات مع الخارج، إن كان بالنسبة للطوائف ذاتها في علاقاتها مع بعضهم بعضاً؛ وهي العلاقات التي كانت متأثرة بشكل عميق بالتنظيم القبلي المغرق في التاريخ بالنسبة للعرب[24]؛ العلاقات التي تحفظ الجوار وتغيث المحتاج وتأتمر بأوامر الأعراف والتقاليد التي تحفظ للعرب شهامتهم ومروءتهم ووجودهم، وخصوصاً في علاقاتهم مع القوى التي تفوقهم عدداً وعدة.

ويحدثنا الصليبي في هذا المقام عن المتولين على الغرب البحتريين الذين كان لا بدّ لهم من اتخاذ موقف من القوى "الكبرى" المتصارعة فيما بينها. وكانت هذه القوى منقسمة بين المماليك والمغول فوقع البحتريون في حيرة الاختيار، مع أي جانب يقفون؟ وما هو المصير في حال الخسارة؟ وبتّوا الأمر بأن قسّموا أنفسهم بين هذه القوة وتلك، ليحفظوا وجودهم فيما بعد[25]. وهنا يظهر عامل السلطة، باعتباره عاملاً سياسياً، في توسّله كل الوسائل من أجل الحفاظ على موقع العائلة في المقاطعة وفي الالتزام.

هذا ما حصل بعد أن تعلم البحتريون الدرس من موقف سابق كان السبب في تدمير قراهم وبيوتهم عندما وقفوا إلى جانب المماليك ضد الأيوبيين[26]. والموقف المنحاز نفسه الذي دمر قرى البحتريين كان سبباً في انتقال القدرة على التولية، ومن ثم الإمارة، للمعنيين بدلاً منهم على الغرب، ومن ثم على ما يتعدى مساحة لبنان الحالية بعد انتصار العثمانيين على المماليك في معركة مرج دابق سنة ١٥١٦. كما أن هذه المواقف التوفيقية كانت سبب حفظ رأس الأمير بشير شهاب في علاقاته مع الفرنسيين، من ناحية؛ ومع العثمانيين، من ناحية ثانية؛ عندما حاول نابليون فتح عكا، فوقف الأمير علناً مع الدولة العثمانية، وحاول استمالة الفرنسيين سراً بالهدايا والمؤن. كما أظهر الالتباس في انتمائه الديني والمذهبي ليرضي جميع الأطراف على مستوى علاقاته مع الداخل، ومع الدولة العثمانية.[27]

إنقسام لبنان بين هذه الملل والنحل التي لم تتجاوز في وزنها الديموغرافي المعتبر الستة طوائف: الموارنة سكان الجبل بامتدادهم ناحية الجبل الجنوبي (جبل الدروز)، والدروز سكان الشوف والغرب وبعض من وادي التيم، وفي حاصبيا على الخصوص، والشيعة الذين انكفأوا إلى الشرق والداخل وإلى الجنوب بحيث لم يعد لهم وزن يذكر في الجبل، إلا بعض من تبقى في جرود كسروان وجبيل وأعالي البترون والكورة، والسنّة الذين بقوا متمسكين بالمدن، ومنها إلى المشارف

المطلة عليها، وعلى الساحل، وكذلك الملكيون. وكانت الأسباب التي دعت هؤلاء إلى التكتل الجغرافي، بالإضافة إلى تكتلهم الطائفي الذي جعل كلاً منهم كتلة واحدة أمام الأغيار، وإن بقوا متفرقين في علاقاتهم الداخلية، كقبائل وعائلات، تحكمهم صلات القرابة باعتبار التراتب الذي يجعل من بعضهم تابعين للبعض الآخر، أو أنداد بعرف الخارج من خلال تعامله معهم؛ كانت هذه الأسباب قادمة من خارج هذه المجموعات التي من الصعب أن نعتبرها طائفية (من طائفة فحسب)، فهي، وإن تجاوزت الانتماء القرابي في طوائفيتها، لم تتجاوز انتماءها الطوائفي نفسه لتعتبر شعوباً أو أمماً؛ إذ لم يكن الوطن بالمعنى المتعارف عليه اليوم قد وصل إلى مداركهم. وكانت كلمة الطائفة أو الملّة في ذلك الحين بمثابة الموطن للإنسان. والخارج هذا يشكل الدول التي أملت على هؤلاء سكناهم ومستوطناتهم، إلى أن جاءت أسباب التفرقة والخلافات من داخل الجبل نفسه المأخوذ بهذا التوجه في الانتماء، أخذ الخارج على عاتقه تغذيتها لتصل إلى أبعد ما يمكن أن تصل إليه.

وإذا كان هذا الاختلاط مصدر غنى على المستوى الاقتصادي، ومصدر انفتاح على المستوى الاجتماعي والثقافي، فإنه كان مصدر انقسام على المستوى السياسي. ذلك أن نصاب السياسة لا ينعقد إلا على الانقسام إذا كان على السياسة أن تمارس دورها في الحكم ومن يواليه وفي مراقبة الحكم ومن يواليها من المعارضة. هذا في المعنى العام للسياسة؛ هذا المعنى الذي لم يتجلّ في تلك الفترة إلا في مراقبة الحاكم وتحيّن الفرص للحلول محله بتوسل شتى الوسائل، ومنها طبعاً، العنصر المادي.

يعني هذا الكلام أن الشأن السياسي السائد في جبل لبنان لم يكن أكثر من تولي الأمور لحفظ الاستقرار في الامارة وتلبية حاجات الولاة عند الطلب من متولي المقاطعات حشد ما يلزم من العسكر في أيام الاضطرابات، وقيادتها، ودفع ما يتوجب من الضرائب كالتزام أخذه المتولي على عاتقه عند تسلمه مسؤولية المقاطعة. والأمير بدوره، عندما وصلته أعلى مرتبة تولية على الإمارة، أصبح رأس السلطة الذي بموجبها يوزع ما يتوجب عليه على "المقاطعجية" متسلمي المقاطعات في امارته. وبما أن السلطة هنا متصلة بالمال والرجال، بالإضافة إلى مرتبة الإمارة، يصير من السهل السير في طريق الصراع على السلطة إن كان على صعيد تقديم الزيادة في المال، والبرهان على تجنيد العدد الأكثر من الرجال. وما قام به أبناء الأمير يوسف شهاب للحلول محل الأمير بشير بإيعاز من الجزار والي عكا أوصل بشير إلى أن يمارس النهج الميكيافيللي المتمثل بتوسل كل الوسائل للوصول إلى الغاية أو البقاء في الموقع، ولو أدى ذلك إلى سمل العيون وجدع الأنوف وقص الأصابع لأبناء العم، فكيف إذا جاءت المنافسة من الأغراب من داخل الطائفة أو من

خارجها؟

وإذا كان الجاه مجلبة للمال على حد تعبير ابن خلدون[28]، فإن المال وتراكم الثروة والعزوة محفزة كلها لطلب الجاه. والجاه لا يكتمل إلا بالوصول إلى السلطة. والسلطة مطلوبة لذاتها ولا تكتفي بل تحفز أيضاً للإستزادة منها وتوسيعها، حسب ابن خلدون أيضاً[29]، وحسب منطق الاشتغال في السلطة ذاتها.

هذا التوجه جعل بشير جنبلاط، الصديق الأقرب إلى الأمير بشير، والمتقدم بين الدروز، ومتولّي أمورهم، يفكر في الارتقاء بمنصبه السياسي في الجبل عندما أحسّ بشيء من الوهن يعتري أسلوب حكم الأمير الشهابي، وتوسم فيه عزلاً أو تنحية، وخصوصاً بعد رحلته إلى مصر ليتوسط له محمد علي باشا لدى الباب العالي. في هذه المرحلة خرجت مطالبة بشير جنبلاط بتولي الامارة في الجبل إلى العلن مستعملاً أساليب شتى منها الطعن بنوايا الأمير وتقلبه حتى في مسألة انتمائه الديني. وقد توسع فواز طرابلسي في تحليل هذا الصراع ليُظهر بدايات الخلافات الداخلية اللابسة لبوس السياسة على الشكل الذي يبين مسألة التنافس على السلطة، وخصوصاً النابعة من لحظات ضعف اعترت الموقف الشهابي أساء الشيخ الجنبلاطي تقديرها. الأمر الذي دفع الأمير الشهابي إلى اتباع الأسلوب الذي لم يكن بعيداً عن الأسلوب الذي اتبعه مع منافسيه من أقربائه. فأدى ذلك إلى مقتل بشير جنبلاط وإلى نزوح الكثيرين من تابعيه إلى حوران الموطن الرئيسي للدروز في بلاد الشام. ومن الطبيعي أن يكون هؤلاء من المالكين الأساسيين في بلاد المتن والشوف، كما من البديهي أن يكونوا من الدروز[30].

أخذ هذا الصراع السياسي على السلطة، ربما لأول مرة في تاريخ الجبل، هذا المنحى الدموي وبأيدي داخلية صرفة تختصر العلاقة بين المقاطعجية، من ناحية، وأمير البلاد من ناحية ثانية. لأن منطق العلاقة، هنا، هو منطق التبعية الذي من المستحيل أن يبقي الأمور على حالها إذا تحول إلى منطق المنافسة، لأن هذا المنطق الأخير هو النديّة وليس التبعية، ما يعني أن صاحب السلطة لا يمكن أن يقبل به لأن "الانفراد بالمجد" (الحكم)، حسب ابن خلدون[31]، سمة أساسية للحفاظ على السلطة وحمايتها.

إلا أن ردة فعل مناصري بشير جنبلاط، وأهل طائفته، من المقيمين والنازحين، تجلت في إحساسهم بأن هذه الضربة الموجهة لهم لم تكن فقط بسبب المنافسة على السلطة، بل تتعدى ذلك إلى إضعاف الطائفة الدرزية وكسر شوكتها لتبقى أضعف من أن تطالب بالسلطة باسمها، أو باسم أحد المنتمين إليها، وإن كان جنبلاط هو البادئ بالضرب، على ما يقول مؤرخو لبنان

الحديث. وبدأ الدروز يتصرفون بموجب هذا الاحساس.

كان لهذا الصراع السياسي بين البشيرين انعكاساته على الوضع الديموغرافي في الجبل فخلت القرى الدرزية، أو كادت في بعض المناطق؛ وعلى الوضع الاقتصادي، فخربت أرزاق كثيرة، أو تم الاستيلاء عليها من قبل مناصري الأمير الشهابي. ومن البديهي أن يكون هؤلاء من الموارنة بأكثريتهم، إذا لم يكونوا جميعهم؛ وعلى الوضع الطوائفي، فتضعضع الدروز وخسروا زعيمهم وتشتتوا وافتقروا، وحبسوا في نفوسم حقداً وضغينة على من تسبب بوصولهم إلى هذه الحالة. وإذا أنستهم الأيام ما مرّوا به، فإنهم لن ينسوا أن ما حل بهم هو نتيجة الصراع بين أمير ومنافس من طائفتين مغايرتين. وصراع من هذا النوع لا يمكن أن يكون وقعه كما يكون على متنافسين أنسباء، أو من طائفة واحدة. وهذا يعني أن الصراع سيلبس رداء طائفياً؛ وهو الرداء الذي أصبح منذ ذلك الحين، أي منذ عشرينيات القرن التاسع عشر ملتبساً بين الصراع السياسي والصراع الطائفي. وأضحت السياسة متمفصلة على الدين، ومن ثم الطائفة، حتى الوقت الحاضر[32].

فالخلل الديموغرافي الذي حصل نتيجة الصراع بين البشيرين، بدأ يعود إلى توازنه السابق على الصراع بعد دخول المصريين إلى الجبل، وتحالفهم مع الأمير الشهابي، وتداعيات ذلك على العلاقات بين الموارنة والدروز التي تقاربت بسبب مسّ المصالح المشتركة بين الطرفين، من تجنيد وسخرة وزيادة ضرائب. فأنتجوا بالمشاركة مع بقية الطوائف ما أسموه عامية انطلياس[33]. وبعد نفي الأمير الشهابي وزوال عوائق عودة النازحين، عاد هؤلاء ليجدوا أملاكهم وبيوتهم بأيدي خصومهم من أنصار الأمير، حتى قيل بأنه قلما تجد قطعة أرض لا نزاع عليها بين ماروني ودرزي[34]. وكانت تصفية الحسابات هذه بداية لأحداث جديدة في الجبل عرفت بالنزاعات الطائفية لأول مرة في تاريخه. أدت هذه النزاعات إلى تغير ديموغرافي جديد بسبب النزوح والهجرة والتهجير. إلا أن الوضع الديموغرافي ظل مختلطاً، ما أفشل نظام القائمقاميتين، وما جعل التفجيرات الطائفية تزداد عنفاً لعدم القدرة، أو لانتفاء وجود الارادة، لإيجاد نظام جديد للبنان يحفظ استقراره وهدوءه. وكان لهذه التفجيرات أن تبدأ داخل الطائفة المارونية في ما سمي بثورة الفلاحين[35] التي انتهت بعودة الثوار إلى كنف طائفتهم تحت عنوان الدفاع عن الطائفة ضد فلاحي الدروز واقطاعييهم[36]. وقد ذكر المقدسي، أن طانيوس شاهين سرعان ما بعث برسائل إلى قرى كسروان طالباً منهم المشاركة في القضية المشتركة لأن هذه *"غيرة مسيحية"*[37].

لم تتحول ثورة الفلاحين الموارنة إلى مواجهات طائفية في المتن والشوف لولا الاختلاط

الذي بشر بإمكانيات العيش للطوائف المتعددة في منطقة واحدة، ولولا وعي أهمية تأمين المصالح المشتركة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وإلا ما كان تم تشجيع النزوح الماروني من الشمال إلى المقاطعات الدرزية في الجنوب؛ وهي المصالح التي حفزت فلاحي الموارنة للقيام بالثورة على اقطاعييهم الموارنة وحفزتهم للإنتقال إلى المناطق الدرزية للمساعدة على الانتفاضة —دروزاً وموارنة— ضد الاقطاعيين الدروز. وما أفشل هذه المحاولة التماسكَ الفعلي الدرزي المتولد من ظروف سابقة شتتت الدروز وأضعفتهم. وفشل الفتنة بين الدروز لم يمنع هؤلاء من الانتفاضة في حاصبيا ووادي التيم فقتلوا العشرات من الأمراء الشهابيين السنّة حسب ما ذكره أسامة المقدسي معللاً ذلك بالصلة الوثيقة بين العنف الديني وخرق النظام الاجتماعي؛ وهي الصلة التي شكلت السمة المميزة للعام ١٨٦٠[٣٨].

وهذا الاختلاط نفسه هو الذي لا يزال، حتى اليوم، يوحي بامكانية قيام مجتمع واحد بتعدد طوائفه الدينية، وفي الوقت نفسه، السبب الذي يدفع إلى التقاتل والتذابح للحفاظ على نقاوة الانتماء الذي تفرضه ظروف تشكل المجتمع الأهلي وقوانينه وأعرافه[٣٩]؛ وهو المنتوج الأساسي الذي لا يزال ينتجه هذا التمفصل المتين والتاريخي بين السياسة والدين. هذا ما كان عليه الوضع في الأماكن المختلطة من جبل لبنان سنة ١٨٦٠ وما بعد،" *فالعنف الطائفي... كان يعكس الصراع اليائس على إعادة تشكيل المجتمع تبعاً لأسس طائفية نقية ومنعزلة*"[٤٠].

لم تنتج أحداث ١٨٦٠ إلا الفرقة والتشتت والدمار لسكان الجبل، موارنته ودروزه، مع تأثير أقل للسكان المنتمين إلى الطوائف الأخرى. ووصل التغير الديموغرافي المبني على أساس العائلات - الطوائف مداه. حصل كل ذلك مترافقاً مع عجز دائم للقوى خارج الجبل عن التدخل الحاسم. ولم يحسم الخارج أمره إلا بعد امتداد المجازر إلى دمشق[٤١]. فتوقفت المجازر، وهدأت الأحوال، وبدأ التفتيش عن آليات تعيد النازحين إلى ديارهم وتؤمّن للمتقاتلين سبل العيش بسلام.

٤– من الطائفة إلى النظام الطائفي

لم تهدأ الأحوال في الجبل إلا بعد تطبيق نظام المتصرفية الذي أمّن الاستقرار للطوائف – العائلات في الجبل، وأدخل البلاد في نظام إداري جديد لعبت فيه عوامل عديدة دورها للدخول في عصر التحولات الكبرى التي كانت سائدة في العالم آنذاك، منها الدخول في عصر الرأسمالية،

واعتماد الادارة، والتخلي عن النظام الاقطاعي وعهود الالتزام، وترك موجبات العلاقة التي كانت تربط الناس فيما بينهم، وخصوصاً على المستويين الطائفي والاقتصادي؛ وهو التحول الذي أجاد أسامه المقدسي في وصفه وتحليله في كتابه : "ثقافة الطائفية"[٤٢].

ولكن المهم في هذا النظام ليس إشاعة الاستقرار والهدوء وإعادة الالتفات إلى أمور التنمية فحسب، بل بالإضافة إلى ذلك، تشريع العلاقات السياسية والاجتماعية على أساس المحاصصة والمساواة بين الطوائف الست، أولاً في ١٨٦١، وبالتناسب مع عدد سكان كل طائفة في ١٨٦٤، ابتداء من أعضاء مجلس الادارة ووصولاً إلى أصغر وظيفة وآخر حاجب في نظام التراتب الاداري والوظيفي. وبذلك انتقل التعريف من القبيلة – العائلة بجملة أوصافها إلى الطائفة بصفتها هذه، ومن ثم بجملة أوصافها الثانوية ومنها التراتب والجاه والغنى وقربها وبعدها عن مراكز القرار. ولم يصب التحول عمق العلاقات التي كانت سائدة حتى ذلك الحين، فانتقل اقطاعيو العهود السابقة ومنظورو عائلات الجبل إلى العهد الجديد بالرشاقة المعهودة، وشغلوا المناصب العليا في الدولة الجديدة حسب ما يقرره النظام الطائفي[٤٣].

ليس هذا فحسب، بل جل ما وشى به النظام الجديد هو حفظ ماء الوجه للطوائف المتقاتلة والناظرة بحذر إلى بعضها بعضاً، فأعطى للموارنة أربعة أعضاء وللدروز ثلاثة، ما يدل على أرجحية الموارنة العددية. وحتى لا تتحول الأرجحية الديموغرافية إلى أرجحية سياسية أوتي بمتصرف مسيحي، لكن من خارج الجبل في محاولة أولى للتأسيس على مقولة لا غالب ولا مغلوب التي لا يزال مفعولها سائداً إلى اليوم.

ظهرت أولوية الموارنة في حكم الجبل وإن كانوا جزءاً من مجلس الإدارة، في توزيع الوظائف وموقعها التراتبي في السلم الإداري لمتصرفية جبل لبنان. وقدم لنا كمال ديب لائحة تفصيلية بهذه الوظائف وحصص الطائفة المارونية منها؛ "*ففي جهاز الدرك الذي لا يتجاوز الألفي عنصر كان عدد الموارنة ١٢٠٠ والدروز ٢٠٠ والشيعة ٦٠ عنصراً والسنّة ٥٠ عنصراً وباقي المسيحيين ٣٥٠ عنصراً*"[٤٤]، ما سيظهر أولويتهم في هذا المجال. إلا أن التوزيع الطائفي للوظائف والصراع من أجل الحفاظ على المكاسب والحصص، أو زيادتها، بدأ مع بدايات تطبيق نظام المتصرفية، وصار يترسخ مع مرور الأيام. ويقدم منير اسماعيل في هذا المجال وثائق تبين بدايات التوزيع الطائفي في المتصرفية وكيفية التعامل مع هذا التوزيع منذ ذلك الحين. ففي إحدى هذه الوثائق رسالة موجهة من أحد الزعماء إلى رئيسه الديني يتنصل فيها من مسؤوليته في هضم حقوق الطائفة، إذ هو "*ما قصّر في المطالبة بحقوق الطائفة فقد سعى إلى تعيين أحد الشبان*

المحتاجين فيها قوضجي(خادم) في المحكمة أو القائمقامية. فأجيب أن هذه الوظائف ليست لطائفته". وفي أخرى *"أن كاتب إحدى المحاكم يحسن القراءة والكتابة ولا يمكن تغييره إلا إذا تم اختيار كاتب آخر بعد فحصه من الطائفة نفسها"* [٤٥]. وما ظهر وبدأ يترسخ مع ذلك هو الهوية الطائفية للجبل التي بدأت تأخذ منحى مسيحياً. وبدأ التعامل مع الجبل على هذا الأساس مع القبول المبني على مضض من قبل الدولة العثمانية التي كان عليها أن ترضي الدول الأوروبية بأي ثمن نتيجة وصولها إلى مشارف الإفلاس بزيادة الدين العمومي العثماني.

٥– الملحقات، التوازن والمحاصصة

لم يتوقف الخلل الديموغرافي عن التفاقم. وحصار المتصرفية أفقدها الكثير من سكانها، موتاً في أحوال جوع لم يعرفها الجبل في تاريخه، أو هرباً لمن استطاع التسلل من الجبل المحاصر. ولم يكد يخرج الجبل من محنة الحرب حتى دخل في عهد جديد كان بمثابة تصفية حساب مع السلطنة العثمانية من جهة، وجزءاً من حصة في حفل اقتسام المغانم للدول المنتصرة، من جهة ثانية؛ وتوزيعاً لحصص ما كان لبنان بوارد الوقوع في ما يمكن أن تؤدي إليه من تداعيات ونتائج، من جهة ثالثة. ذلك أن جبل لبنان في توسّعه *" ليصبح لبنان الكبير، دخل حلبة السياسة اللبنانية مزيد من العشائر الملوّحة بالرايات الطائفية"* [٤٦].

أنهى إعلان لبنان الكبير الوضع الذي كان عليه نظام المتصرفية في جبل لبنان. وانتقل التوزيع الديموغرافي من حال إلى حال مغايرة تماماً بفعل إلتحاق مناطق جديدة بلبنان الكبير. وهذه المناطق تنتمي بأكثريتها إلى مذاهب كانت تشكل أقلية في مجلس إدارة المتصرفية. وبالتالي فإن التغير الديموغرافي لا بد أن يفعل فعله في شؤون الحكم من ناحية، وفي شؤون النظر إلى الملحقات باعتبارها تابعة للجبل ومقوية من عضده، من ناحية ثانية. وولد هذا الوضع الجديد إختلافاً في النظرة إلى لبنان من اعتباره ذا وجه عربي لإرضاء الملحقات، وقائماً بذاته ولذاته كوطن للمسيحيين في الشرق، وجزءاً من محيطه الذي لا يمكن له الاستمرار بدونه. ولا تزال هذه المواقف المختلفة بمثابة الهواء الذي يتنفسه السياسيون في لبنان.

وإذا كانت غلبة الموارنة السياسية قد بدأت بالتراجع مع إعلان دولة لبنان الكبير لتعدد الشركاء في لعبة الحكم، وخصوصاً ما استجد بزيادة الملحقات، فإن ما يترجم هذا التراجع عملياً هو زيادة الهجرة للعائلات المسيحية من لبنان. وقد أظهر كمال فغالي هذا التراجع من

خلال لوائح الشطب التي أبرزت تفوق المسلمين على المسيحيين ابتداءً من سنة ١٩٣٨ [٤٧]. وإذا كان لهذه الأرقام من دلالة فهي شبه الاقتناع الذي ترسخ لاحقاً بان البلاد تتجه إلى غلبة إسلامية، ما يعني أن الواحة المسيحية لا بد مندثرة. وقد قدم كمال ديب أطروحته في هذا الموضوع، وهي الأطروحة التي تترقب خلو لبنان من المسيحيين مع بدايات العشرينيات من القرن الحادي والعشرين، آخذاً بالملاحظة التي أبداها عميد الكتلة الوطنية اللبنانية ريمون إدة أمام قريبه الذي استقدم من أميركا اللاتينية لوراثة موقعه السياسي [٤٨]. وقد ترجم هذا التغير الديموغرافي بزيادة الهجرة وتفاقمها طيلة القرن العشرين، وإن كانت الهويات الطائفية للمهاجرين مختلفة بين ما قبل الستينيات من القرن الماضي وما بعده. والحركة هذه متعلقة بشكل أساسي بالأوضاع السياسية العامة في البلاد، وبالعلاقات بين الطوائف، وموقع كل طائفة مقابل الطوائف الأخرى، ودرجة تأثيرها في النظام السياسي [٤٩].

لم يكن تأثير الحرب اللبنانية التي اندلعت في لبنان بأسبابها المتعددة بمنأى عن التوجه العام للعائلات اللبنانية التي كانت تتبع توجهها الطائفي في بقائها أو نزوحها، وفي استقرارها الذي يضمنه الثقل الديموغرافي لهذا التوجه الذي عادة ما يكون ذا جذور تاريخية أتينا على ذكرها سابقاً، أو في هجرتها أو تهجيرها إلى أماكن أخرى يكون الإستقرار فيها مضموناً من التوجه الطائفي ذي الثقل المعتبر والمتماثل بنيوياً مع التوجه المقابل.

وهكذا غزلت الأحداث الأخيرة على المنوال نفسه الذي ساهم بشكل أساسي في محاولات فرز ديموغرافي ذي أساس ديني- سياسي (طائفي) على طول مساحة لبنان من شماله إلى الجنوب كاد أن ينجح على مدى سنوات الحرب الأخيرة، ولا تزال مسائل المصالحة في بعض أقسامه عالقة حتى اليوم، علماً أن تجربة مماثلة حصلت أيام القائمقاميتين منذ ما يزيد عن قرن ونصف ولم ينجح معها الفرز الطائفي. ولم تبق محاولات الفرز الطائفي محصورة بين دينين مختلفين طال المدن بالإضافة إلى مناطق متعددة في الساحل والجبل، بل تجاوز ذلك إلى فرز طال المنتمين إلى الدين الواحد.

ولا يزال لبنان منذ عهده الحديث حتى اليوم يعاني من مسألة الطائفية كنظام سياسي باعتباره المنتج الأساسي ليس للفرز الطائفي فحسب، بل للاصطفاف والتوتير والتهديد الدائم بالحرب اللبنانية. ويكون دائماً شكل هذا التهديد ومضمونه الانتماء الطائفي والانتماء المذهبي في أضيق حلقاته. ولا تزال أكثرية العائلات اللبنانية، إلى أي طائفة انتمت، تفكر بالطريقة الفضلى للاستقرار النفسي وللراحة الجسدية، فلا تجد أمامها إلا خيار التفتيش عن المكان الذي يؤمّن لها

هذا الاستقرار وهذه الراحة. ولن يكون لهم ذلك، بنظرهم، إلا بالسكن مع من يتماثل معهم طائفياً قبل التماثل الديني، وهذا ما يردّ الجميع إلى إعادة إحياء العلاقات الأولية للقرابة وإلى التنظيم الأهلي المبني على العصبية وصلات الرحم على مستوى الجسد والدين.

أتى الانتداب الفرنسي عام ١٩٢٠ ليغيّر الواقع اللبناني، ويعيد خلق الكيان المتمثل بجبل لبنان في شكله الجديد الأكبر في المساحة وعدد السكان. تم هذا الأمر في الأول من ايلول ١٩٢٠ مع إعلان الجنرال غورو، المفوض السامي في حينه، لدولة لبنان الكبير. تضمن هذا الإعلان ضم أقضية ومناطق جديدة إلى لبنان الصغير، مع كل ما احتوته من سكان بعلاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية ونمط معيشتهم وتنظيمهم السياسي المرتبط مباشرة بالسلطنة العثمانية من خلال ولاية بيروت أو ولاية سورية، أو غيرهما. وهكذا انتقل لبنان بين ليلة وضحاها من إدارة لجبل لا تزيد مساحته على ٣٥٠٠ كلم^{٢} إلى كيان يضم مقومات ديموغرافية وجغرافية واقتصادية لإمكانية الاستمرارية والبقاء.

لم يقتصر الأمر على إيجابيات الضم والإلحاق، من خلال الزيادة السكانية، وتوسيع الرقعة الجغرافية، وزيادة إمكانيات النمو الاقتصادي، والانفتاح على احتمالات جديدة، سياسياً واجتماعياً وثقافياً يمكن أن تنشأ بتفاعل مباشر بين المكونات البشرية للبنان الجديد؛ بل تعدى ذلك إلى نشوء سلبيات متعددة نشأت عن هذه الإيجابيات بالذات. ذلك أن الملحقات حملت معها ما هو مختلف عن التوزيع السكاني في الجبل، إن كان على صعيد العائلات وأدوارها في مقاطعات الجبل، أو على مستوى الطوائف وأدوارها السياسية، بالاضافة، طبعاً، إلى ما كان لا يزال موروثا من أزمنة سبقت. فالمتصرفية التي كانت محكومة من متصرف مسيحي من خارجها بوزن راجح مسيحي ـ درزي، بالإضافة إلى بعض الأقليات التي دارت في فلكهما كالملكيين من الأرثوذكس والكاثوليك بالإضافة إلى تجمعات محدودة من السنة والشيعة، أصبحت تحتوي على ثلاث طوائف كبرى: الموارنة والسنة والشيعة، بالإضافة إلى ثلاث أقليات كبرى: الدروز والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك.

فما قام به الفرنسيون لم يأت نتيجة قرار آني، ولا هو مرّ مرور الكرام، فقد سبق إعلان لبنان الكبير كمّ هائل من المتغيرات السياسية والعسكرية والإقتصادية. وفي الوقت نفسه أدى ضم المناطق الجديدة إلى جبل لبنان ردات فعل متفاوتة في عنفها بين الرفض والتأييد. ذلك أن قرار الضم خلق واقعاً جديداً، كان على "اللبنانيين" التعامل معه. فقسمهم منذ البداية بين مرحبين بلبنان الكبير (الكيان المستقل) وبين رافضين له (باعتباره مسلوخاً عن مملكة أو أمة، عربية

كانت، أو سورية أو إسلامية). استحوذ هذا الصراع الجديد على طاقات اللبنانيين التي سُخرت كلها في تفنيد أسبابه. هكذا طوع كل فريق التاريخ والجغرافيا والاقتصاد، لا بل اعتمد على الدين وعلمائه ليثبت صحة دعواته السياسية.

انقسم اللبنانيون، قبل لبنان الكبير، كما ظلوا منقسمين بعده. فهم اختلفوا حول ما يريدونه بديلاً عن نظام الإدارة. ذلك أن قسماً منهم فضّل الانضمام إلى المملكة التي دعا إليها الشريف حسين؛ وهي المملكة التي سيقوم الأمير فيصل بإعلانها للعرب أجمعين. أما القسم الآخر فعمل بجهد على الحفاظ على الكيان اللبناني وطناً مستقلاً ونهائياً خوفاً من الذوبان في المد الإسلامي، وإن كان تحت إسم العروبة. وبعد إعلان الكيان الجديد اضطر الفريقان إلى تعديل كفاحهما للتماشي مع المتغيرات الجديدة. هكذا، سعى الفريق الأول إلى رفض الاستقلال في البدء وإعادة الإندماج مع سوريا حيناً، ومع العالم العربي أحياناً؛ ثم إلى دعم حركات التحرر العربي والقضية الفلسطينية وصولاً إلى تبني المقاومة المسلحة بمختلف تجلياتها ضد "أعداء العرب والعروبة"[٥٠]. أما الفريق الثاني فسعى إلى الدفاع عن كل ما حققه من إنجازات، وأهمها ما تمثل بإعلان الكيان اللبناني المستقل. فقاوم كل الحركات الوحدوية قومية عربية كانت، أو سورية أو إسلامية. ولم يتوان عن التحالف مع كل من يدعم توجههم هذا، حتى ولو كان مصنفاً ضد العرب والعروبيين، وكل من يضمن له من المسلمين بقاء الكيان على طابعه الذي يريده له ويمكن للآخرين أن يعيشوا فيه وفقاً لشروطه[٥١].

اعتاد مسيحيو جبل لبنان قبل الثورة العربية الكبرى أن يكون لهم الرأي الأكبر في تقرير شؤون دولتهم وفي تجلياتها المختلفة. وهكذا كان من الطبيعي أن ينظروا إلى أي ثورة أو تحرك عربي يهدف إلى الوحدة، عربية كانت أم إسلامية، نظرة شك وريبة. فالوحدة سينتج عنها في أفضل الأحوال ذوبان للمسيحيين في مد عربي مسلم في أغلبيته الساحقة. ينتج عن هذا الذوبان غياب لأي تأثير مسيحي في الحياة السياسية، الأمر الذي ينعكس تراجعاً في مستوى معيشتهم وتراجعاً في نفوذهم وثرواتهم. نحا المسيحيون إذن، وأغلبيتهم من الموارنة، منحى رفض إنضمام جبل لبنان إلى أي دولة عربية قد تنشأ، وبدأت المطالب باستقلال لبنان واعتباره كياناً منفصلاً عن الجسم المحيط به. بدأت هذه الأصوات تعلو مع تسرب معلومات حول نية بريطانيا في مساعدة الشريف حسين على إقامة مملكة عربية تضم لبنان إلى ما حوله من دول أخرى.

أمام هذا الواقع "هب *الموارنة وأغلبية المسيحيين في لبنان معلنين رفضهم الإنضمام إلى أي دولة عربية كبرى قد يتم إنشاؤها. وفيما اعتمد مؤيدو حركة الشريف على معونة بريطانيا،*

التفت القوميون اللبنانيون إلى فرنسا، حاميتهم التقليدية يلتمسون منها مساندتهم لضمان استقلال لبنان"[٥٢]. هذه المطالب لم تلق الأذن الصماء. فبعد أن تمكن الحلفاء من الوصول إلى دمشق وبيروت، سمحوا للمجلس الإداري في بعبدا بالاستمرار في مهامه. ولاحقاً، ولطمأنة الموارنة، صرح مساعد وزير الخارجية الفرنسية كولوندر أن" *فرنسا إنما جاءت لتحمي أصدقاءها من الموارنة وتضمن مصالحهم*"[٥٣].

الحقيقة أن الخوف من انخفاض نسبة المسيحيين لم يأت نتيجة القرار الفرنسي الوشيك بضم الملحقات. فقد بدأ عدد الموارنة بالتدهور ابتداءً من سنة ١٩١٢ نتيجة لعدة عوامل أهمها ظروف الحرب العالمية الأولى وما ترافق معها من حصار ومجاعة وأحكام إعدام طالت أهل المتصرفية وقضت على ربع عددهم (حوالي ١٠٠ ألف نسمة). من الأمثلة على هذا الواقع، إنخفاض عدد بعض القرى المارونية في قضاء البترون بنسب تتراوح بين ال٤٠% وال٩٠% حتى كاد بعضها أن يشارف على الانقراض[٥٤]. ليس من المستغرب، إذاً، أن يتخوف الموارنة من كيان لا يشكلون فيه أكثر من ثلث عدد السكان، بعد أن كانوا أقرب إلى الثلثين أيام المتصرفية. وهذا ما جعلهم يحسون بالحاجة إلى الأرثوذكس والكاثوليك ليحققوا معاً تفوقاً عددياً على المسلمين (يبلغ ٥٥% فقط)، بعد أن كانوا (أي المسيحيون) يشكلون أكثر من ٨١% من عدد السكان قبل ١٩١٢.

ترافق الاهتمام الفرنسي بالموارنة بتهميش للسنة مقروناً باستفزازات متفرقة مست المسلمين عامة والسنة خاصة. فاعتبر دخول الفرنسيين وكأنه عودة للصليبيين بعد أن دحرهم صلاح الدين باعتبار أنهم جاؤوا لإعلاء شأن الموارنة والنيل من المسلمين[٥٥]. فالموارنة حولوا "لبنان" من جبل إلى كيان مستقل عن محيطه، إلى "رسالة" أسسها يسوع المسيح حين قصده أكثر من مرة. إنها ذهنية الإندماج بين المارونية ولبنان الفريد من نوعه ذي الخصائص المميزة. وما يميز لبنان هو ليس وجود هذه الخصائص بل مجرد الاعتقاد بوجودها[٥٦]. هذا التميز الذي ما هو إلا إشارة على تمايزه عن بقية الدول المحيطة باعتباره البلد الوحيد الذي يحتوي على اكثرية مسيحية، على الأقل عند لحظة نشوئه. وهو تميز سيؤدي لاحقاً إلى العديد من الأزمات والحروب تنتهي كلها بتسوية تتمحور حول التميز أو انعدامه.

لم يكن من المستغرب أمام هذا الواقع من أن يتخوف المسلمون من الانتداب الفرنسي ويسعون بكامل قواهم إلى رفضه وتفضيل الوحدة عليه، مهما كان نوع هذه الوحدة. رفض السنّة أن يكون ضم الاطراف إلى أراضي المتصرفية إجراءً نهائياً لأن من شأنه جعل سكان

هذه المناطق محكومين كأقليات بعد أن كانوا هم الأكثرية[٥٧]. بالنسبة للطائفة السنية كان الحد الأدنى المقبول هو دولة عربية تضم سوريا ولبنان. ذلك أنهم أبدوا رفضاً للانتداب ورفضاً آخر للاستقلال أو الانفصال عن سوريا.

وكان أحد الهموم الكبرى التي تنبّه لها السنة متمثلاً في وعيهم للاختلال الديموغرافي، لصالح المسيحيين، في دولة لبنانية مستحدثة[٥٨]. فالسنة كانوا الأكثرية في كل المناطق التي وجدوا فيها. وهم اعتادوا على مدى أكثر من ثلاثة عشر قرناً أن يكون الحكم بيدهم، لأنهم من رعايا السلطان أو الخليفة أو الوالي.

لا شك أن المعطيات الديموغرافية قد لعبت دوراً هاماً في بلورة رأي السنة حول رفض الانسلاخ عن سوريا والانضمام إلى لبنان. فوفقاً لإحصاءات عام ١٩٢٢ ما كانوا ليشكلوا أكثر من ٢٠,٥% من عدد السكان (مقارنة بنسبة ٣٢,٧% للموارنة).

إلا أن تمايزاً ظهر بين أعضاء مجلس الإدارة، وأكثريته كما هو معروف من المسيحيين الموارنة، بين تيارين. دعا الأول إلى الاستقلال التام عن سوريا؛ أما الثاني، ففضّل الاستقلال النسبي شرط عدم تدخل أحد بمصير اللبنانيين والسوريين. وقد واجهت سلطة الإنتداب الفرنسي دعاة التيار الثاني بالإعتقال والنفي[٥٩]. ما يعني أن الموارنة لم يكونوا جميعهم من دعاة الاستقلال التام ومن المرحبين بفرنسا، ولا اقتصر هذا التأييد على الموارنة دون غيرهم من الطوائف المسيحية الأخرى. وقد ظهر هذا الأمر في مقررات مجلس الإدارة قبل أن يحله الجنرال غورو[٦٠]. ويؤكد مسعود ضاهر على أن المطالبة بإقامة كيان لبناني مستقل، مسيحي الطابع، ما هو إلا نتيجة مطالبة رجال الدين الموارنة في إستعادة نفوذهم أيام المتصرفية.

لم يكن هذا الكيان ليولد لولا رغبة الفرنسيين في إضعاف سوريا عن طريق خلق كيان متعدد الطوائف، تسهل السيطرة عليه من خلال اللعب على التناقضات الداخلية التي تحكم العيش فيه[٦١].

وهذه التناقضات لم تنحصر بين المسيحيين والمسلمين بل هي امتدت لتطال بعض الطوائف داخل الدين الواحد. ففي نهاية عام ١٩١٩، وإثر الغارات التي قام به الفرنسيون على بعض قرى الجنوب، قام البعض من أنصار الملك فيصل بغارات على بعض القرى المسيحية. نتج عن هذه الهجمات أن اصبحت حماية القرى المسيحية وكأنها من مسؤولية الفرنسيين الذين وضعوا أمن هؤلاء على رأس مهامهم المعلنة في لبنان وسوريا. هكذا بدا فيصل وكأنه يرهن أمن المسيحيين

بردة الفعل الفرنسية، فإما يحجمون عن مشروعهم للبنان وسوريا أو يتحملون مسؤولية ما يمكن أن يصيب المسيحيين من شدائد[٦٢].

عزف الفيصليون لحن "الفرّق تسد" مع أهل الشيعة من جبل عامل إثر تلكؤ الوجيه العاملي كامل الأسعد عن تنفيذ طلب موجه من قبل قائمقام حاصبيا الشريفي بضرورة الاحتفال بتنصيب فيصل ملكاً على سوريا. أمام هذا التلكؤ عمدت إدارة فيصل إلى تهميش كامل الأسعد وفعّلت دور قريبه صادق الحمزة، الذي كان قائد جماعة مسلحة مرتبطة بمقاتلين عرب ناوشوا اليهود أكثر من مرة.

أثرت هذه المعاملة في وحدة أهل جبل عامل، حيث ضعضعت صفوفهم. فأصبح قسم منهم مؤيداً لفيصل والقسم الآخر مناوئاً له[٦٣]. استخدم الفرنسيون سياسة مشابهة من خلال تفريق الشيعة عن السنة. صحيح أن الشيعة قاوموا الانتداب بشدة، إلا أنهم لم يكونوا شديدي الحماسة لفكرة الوحدة. فالوحدة ستذوبهم في بحر سني، قد يعيد إليهم ما قاسوه من اضطهاد أيام العثمانيين. وتنبهت سلطة الإنتداب لهذا الواقع، فمنحت الشيعة المزيد من الحقوق، وخاصة في الفترة اللاحقة التي شهدت ولادة الدستور. ركز الفرنسيون اهتمامهم على التقليديين من الشيعة والمتمولين منهم وأهملوا المثقفين المنادين بالاستقلال، أو سعوا إلى تهميشهم وإسكات صوتهم[٦٤].

وكان موقف الطوائف الأخرى، وخاصة الدروز والأرثوذكس، متقارباً مع الموقف السني. فالدروز قاتلوا الفرنسيين. والارثوذكس لم يكونوا من المرحبين بهم. تخوف الدروز من مفهوم توسع الدولة مهما كان: دولة مستقلة عن سوريا أو متحدة معها. فهذا الواقع سيحولهم من الطائفة الثانية إلى أقلية صغرى لا يمكنها ان تؤثر في مجريات الأمور. أما الأرثوذكس فكانوا لا يزالون يأملون بوحدة عربية علمانية، يعاملون فيها كعرب وليس كأهل ذمة في دولة إسلامية. هذا بالإضافة إلى امتعاض أهل هاتين الطائفتين من المعاملة الخاصة التي حصل عليها الموارنة من قبل الفرنسيين[٦٥]. فالموارنة على الصعيد السياسي هم خصوم الأمس القريب بالنسبة للدروز، وهم خصوم الأمس البعيد على الصعيد العقائدي بالنسبة للأرثوذكس.

تمخضت المتغيرات المحلية والدولية بين أعوام ١٩١٨ و١٩٢٠ عن مجتمع محكوم منذ اللحظة الأولى بصراعات ثقافية واقتصادية ارتدت أثواباً عدة: طائفية وقومية ومذهبية ولغوية.

تنبه الفرنسيون لهذه التناقضات واستغلوها لصالحهم، فأذكوها في بعض الأماكن وخففوا من حدتها في أماكن أخرى.

هكذا، أعلن الجنرال غورو، و"*استجابة لتمنيات الإهالي المعبر عنها بحرية*"[٦٦] قيام دولة لبنان الكبير في الأول من أيلول من عام ١٩٢٠. ضمت الدولة الجديدة، بالإضافة إلى أراضي المتصرفية، أقضية حاصبيا وبعلبك وراشيا والبقاع (كانت تابعة لولاية بيروت) وما تبقى من ولاية بيروت وسنجقي صيدا وطرابلس بعد فصل بعض المناطق عنهما وإتباعها بكل من سوريا (دولة العلويين) وفلسطين[٦٧].

ولد لبنان الكبير بتقاطع المصالح الدولية مع التطلعات الداخلية لجزء من سكانه[٦٨]، إلا أن الجنين لم يرض جميع الأطراف، لا بل لم يرض أغلب الأطراف. وهذا الاختلاف في وجهات النظر حكم الحياة السياسية والاجتماعية للبنانيين منذ ١٩٢٠ ولغاية اليوم. فشعب لبنان يتفق ويتكاتف وقت الشدائد الخارجية وينقسم ويتشرذم عند حالات الهدوء والاستقرار. هذا الواقع جعل الكيان يعيش فترات من الحروب الأهلية الباردة التي تسخن تدريجياً إلى أن تشتعل أعمال عنف أو ثورة أو حرباً أهلية بين الحين والآخر.

أخذت هذه الانقسامات تظهر منذ قبل إعلان دولة لبنان الكبير متخذة أشكالاً عدة: عروبيون مقابل لبنانيين (من دعاة الكيان اللبناني)، استقلاليون مقابل وحدويين، غربيون مقابل شرقيين، مناصرون للمقاومة الفلسطينية ومحايدون (ثم معارضون)، معارضون وموالون لسوريا أو إيران أو مصر أو السعودية...

في خضم الانقسام الداخلي، بين مناوئ للانتداب وقابل به بهدف تأمين الاستقلال عن المحيط العربي، دخل متغير جديد إلى المعادلة اللبنانية، تمثل بهجرة وافدة مؤلفة من عشرات الألوف من الأرمن الذين غادروا اراضيهم في تركيا وأرمينيا هرباً من حملات التطهير العرقي التي قام بها الأتراك بحقهم. لقي الأرمن ترحيباً من اللبنانيين الذين يشاطرونهم الإنتماء المشترك للدين المسيحي بعد موجات الهجرة التي بدأت عام ١٨٩٤ إثر المجزرة الأرمنية الأولى، ثم تلاحقت أعوام ١٩١٥ إلى أول العشرينيات من القرن العشرين[٦٩].

وكان من الطبيعي أن تلقى الهجرة الأرمنية الوافدة ترحيباً من اللبنانيين المسيحيين، فقد رفع عدد الأرمن من نسبة المسيحيين في لبنان. هذه النسبة التي تراجعت لتصل إلى أقل من ٥٠% في بداية الثلاثينيات لو لم يتم احتساب أعداد الأرمن. هذه الهجرة لن تكون الأخيرة الوافدة إلى البلد، فكما سنرى لاحقاً تبعتها هجرة أخرى، ولكنها من نوع مختلف، أعني بها هجرة الفلسطينيين إبتداءً من عام ١٩٤٨.

اللبنانيون مقسومون منذ البداية بين موالين ومعارضين، يتبادلون الأدوار تباعاً وفق مصالح الجماعات التي ينتمون إليها. هذا الإنتماء، الطائفي في أكثر الأحيان، يحكم الأفراد بالحفاظ على مصالح جماعاتهم. فالسنّة رفضوا الإنسلاخ عن سوريا ذات الأكثرية السنية والإنضمام إلى دولة ذات أكثرية مسيحية. الموارنة رفضوا الإنضمام إلى سوريا حيث يفقدون تفوقهم العددي. إلا أن الوضع كان مختلفاً بالنسبة للشيعة: فمن الأفضل الإنضمام إلى دولة يتقاربون فيها عددياً من الطوائف الأخرى بدل أن يكونوا أقلية في دولة سنية. تشابه موقف الأرثوذكس مع وجهة النظر السنية. فقد فضل الأرثوذكس الإنضمام إلى سوريا بحيث يتحدون مع ابناء طائفتهم ليصبحوا الطائفة المسيحية الأكثر عدداً.

ما ذكرناه هنا هو الشكل المستتر للصراع، ففي الظاهر لم تكن الصراعات بمثل هذا السفور، إلا في حالة الحروب والمعارك. فالصراع مثلاً بين معارض للانضمام إلى الدولة العربية في سوريا، ومؤيد لهذا المبدأ اتخذ صورة القومية العربية مقابل القومية اللبنانية للتغطية على الصراع الإسلامي (السني أساساً) المسيحي (الماروني على وجه التحديد). وفي تحليل أكثر عمقاً، يمكن تخطي منطق الصراع الديني العقائدي لنصل إلى جوهر وأساس الخلاف، ألا وهو الخوف.

ليس الخوف هنا من الآخر المختلف عقائدياً بل الخوف من الآخر المتفوق سياسياً كنتيجة لتفوقه العسكري؛ وهو التفوق الناشئ أساساً عن التفوق العددي. والتفوق السياسي، على ما اعتاد عليه اللبنانيون، يستتبع الرفاه الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

٦- ضبط الخلل بالميثاق

لم يقم اللبنانيون في فترة ٢٣ عاماً امتدت بين إعلان لبنان إلى الاستقلال بأية خطوة تذكر لإزالة هذا الخوف. بل اكتفوا بعقد تحالفات ظرفية لمواجهة أمر طارئ. هنا، بالمناسبة، يمكن ذكر تحالف حزبي النجادة والكتائب إبان معركة الاستقلال عام ١٩٤٣. كانت هذه التحالفات نتيجة ما اصطلح على تسميته بالميثاق الوطني الذي كرس تقاسم السلطة بين المسلمين والمسيحيين[٧٠].

صحيح أن الميثاق تضمّن الأمل في الوصول إلى دولة حديثة لا تفرقة فيها بين أبنائها من خلال ما أفصح عنه رياض الصلح بأن إلغاء الطائفية، وليس الطائفية السياسية فقط، سيكون "*ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان*"[٧١]، وما قاله بشارة الخوري في معرض انتقاده

للدولة اللبنانية الميثاقية أنها لم تكن أكثر من "*دولة الطوائف المستقلة والمتعايشة على أرض واحدة*"[٧٢]. إلا أن الأمل لم يطل إحياؤه في النفوس. ولا الأمر تحقق في أي جزء منه حسب ما كان يطمح الطامحون. فكل من في منصبه كان يعمل على تحقيق مصلحة أبناء طائفته، إذا لم يقتصر الأمر على مصلحته فقط. من هنا تأتي أهمية كونه "ممثلاً للطائفة"، بمعنى أن مسؤوليته منبثقة من انتمائه لطائفة محددة.

عام ١٩٣٢ ظهرت متغيرات عدة ساهمت في تبدل بعض المعطيات على أرض الواقع. فالسنّة أصبحوا اكثر تقبلاً للواقع اللبناني، وبالتالي لفكرة الكيان اللبناني، كدولة عربية تسبق، مرحلياً، الوحدة العربية. هذا التغير لم يأت بالصدفة. فقد جاءت الإحصاءات التي قامت بها سلطة الانتداب لتؤكد ما كان يخشاه الموارنة: الأغلبية المارونية لم تعد راجحة. المسيحيون (من ضمنهم الموارنة) يشكلون ٥٤% فقط من مجموع السكان الذي ازداد عددهم ليصل إلى ٨٤٠ ألف نسمة بينهم ٤٠٥ آلاف من المسلمين.

أمام هذا الواقع، قام عدد من غلاة الموارنة بتقديم عريضة إلى الفرنسيين تتمنى عليهم إجراء تعديل على الكيان، بحيث تصبح طرابلس مدينة مفتوحة يأخذ المسيحيون فيها الجنسية اللبنانية. أما المسلمون فيحصلون على الجنسية السورية. من شأن هذا الإجراء أن يحذف ٥٥ ألف مسلم من مجموع السكان. بالاضافة إلى ذلك، يمنح الجنوب حكماً ذاتياً، الأمر الذي يقلل عدد المسلمين ١٤٠ ألف نسمة. بناءً على هذا الاقتراح ترتفع نسبة الموارنة إلى ٨٠% من عدد السكان.

تنبه الموارنة وغيرهم من اللبنانيين إلى أهمية التغيرات الديموغرافية في التأثير على شكل مجتمعهم، لدرجة أن البعض منهم كان مستعداً للتقليص من حجم الدولة، الصغيرة أصلاً، ليعيش في مجتمع تكون له الغلبة العددية فيه[٧٣]. أما تفصيل الأرقام الناتجة عن الإحصاء فسنعتمد على ما قدمه كل من فواز طرابلسي ويوسف كرباج:

- عدد الموارنة ٢٢٦،٣٧٨ (نسبتهم ٢٨,٨%)، أرثوذكس ٧٦،٥٢٢ (نسبتهم ٩,٨%)، الكاثوليك ٤٦،٠٠٠ (نسبتهم ٥,٩%) ومسيحيون من مختلف الطوائف ٥٣،٤٦٣ (نسبتهم ٦,٨%) مما يجعل مجموع المسيحيين: ٤٠٢،٣٦٣ ونسبتهم ٥١,٢%.
- عدد السنة ١٧٥،٩٢٥ (نسبتهم ٢٢,٤%)، عدد الشيعة ١٥٤،٢٠٨ (نسبتهم ١٩,٦%)، عدد الدروز ٥٣،٠٤٧ (نسبتهم ٦,٨%) مما يجعل مجموع المسلمين ٣٨٣،١٨٠ ونسبتهم ٤٨,٨%[٧٤].

أما عدد المقاعد النيابية، ونسب توزعها بين الطوائف اللبنانية فقد بلغت: ٣٣% للموارنة، ١١% للأرثوذكس، ٥,٥% للروم الكاثوليك، ١,٨% للأرمن و٠,٩% للأقليات. ما يجعل مجموع نسبة المقاعد المسيحية: ٥٥%. ونسب مقاعد المسلمين: ٢٠% للسنة، ١٨,٢% للشيعة، ٧,٣% للدروز، أي ما مجموعه ٤٥% من أصل ٥٥ مقعداً وفقاً لقاعدة ٦/٥ [٧٥].

لم تنته التناقضات اللبنانية الداخلية مع انتهاء الانتداب، بل على العكس، كانت تنتهز الفرص المواتية لتعود وتظهر على السطح. ففي الفترة الممتدة بين ١٩٤٣ و١٩٥٨، ظهر العديد من التحولات التي ساهمت في تعقيد الأمور على الساحة اللبنانية. من إعلان دولة إسرائيل إلى جولتين من الحروب العربية الإسرائيلية، مروراً بثورة الضباط الأحرار في مصر.

اقترنت هذه المتغيرات الخارجية بتلك التي تتنازع المجتمع اللبناني، وخاصة لجهة الصراع التقليدي على السلطة، وإن اتخذ طابعاً ديمقراطياً حديثاً. فمع رحيل الرئيس بشارة الخوري إثر حركتي الاعتصام والعصيان واسعي المدى، وصل الرئيس كميل شمعون ليحكم مدة ست سنوات تميزت بالإعلاء من شأن الاقطاعيين القدامى– الرأسماليين الجدد[٧٦]. هذا بالإضافة إلى النفور الذي تولد عند العديد من الزعماء التقليديين بسبب الطريقة التي اتبعها الرئيس شمعون في تعامله معهم حيث "*كانت الخطوة السياسية الأولى التي اتخذها الرئيس الجديد هي القطيعة مع شريكه السابق في الجبهة الوطنية الاشتراكية، كمال جنبلاط*"[٧٧].

تفجر هذا النفور في ثورة ١٩٥٨ التي اتخذت طابعاً شبه طائفي وإن كانت تحت عنوان النضال العروبي ضد الاستعمار نظراً للتمفصل المتين بين الدين والسياسة في لبنان. وانتقلت الرئاسة إلى اللواء فؤاد شهاب في السنة نفسها، وحاول جاهداً أن يزيل أسباب التنافر بين اللبنانيين من خلال العمل على إزالة التفاوت الاجتماعي والمناطقي.

هكذا، وبناءً على توصيات بعثة إرفد، بدأ العمل بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالإضافة إلى العمل على بناء بنية تحتية تصل إلى جميع المناطق اللبنانية وإقامة العديد من المدارس وغيرها الكثير من الخدمات الاجتماعية.

لم تبق الفترة الشهابية على زخمها مع الرئيس الحلو. فقد بدأت تسخن تدريجياً إثر الجمر المستتر تحت رماد الساحة اللبنانية. ذلك أنها شهدت ازدياداً لأعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين تم النظر إليهم من قبل قسم من اللبنانيين باعتبارهم خطراً محدقاً بمستقبل لبنان "الرسالة". فعوملوا على أنهم ضيوف موقتون في صيغة إقامة شرعية. وحددت لهم الأعمال والمهن التي يمكنهم

ممارستها على أرض لبنان.

وفي السياق العام للعلاقات اللبنانية الفلسطينية برز مفهوم التوطين ليضاف إلى المصطلحات اللبنانية التي تندرج ضمن خانة "المصطلحات الأشد خطورة". فمنح الجنسية للفلسطينيين أو توطينهم، على غرار ما حصل مع الأرمن في بداية القرن، هو زيادة عددية هائلة لإحدى الطوائف مقابل الطوائف الأخرى.

كانت هذه المسألة أساساً لكل التحركات السياسية للأحزاب المسيحية فيما بعد، وخاصة بعد اتفاق القاهرة، حيث بدأت الأحزاب المسيحية تدرب محازبيها عسكرياً تحسباً لأي "مخطط" يحضر للبنان.

المخطط هذا، في وجهه الظاهر، سياسي. أما في المستتر فهو ديموغرافي: زيادة عدد المسلمين في لبنان، من خلال توطين الفلسطينيين، الأمر الذي يخلق غلبة عددية للمسلمين. هذه الغلبة العددية تعني تراجع صلاحيات المسيحيين للنصف في أحسن الأحوال. إلا أن "المخطط" قد يعني أيضاً تهجير المسيحيين من لبنان ودفعهم باتجاه دول أخرى. إنه الخوف إذاً من انتهاء لبنان المسيحي.

لم تكن الاحصاءات السكانية واضحة بهذا الشأن. فهي وإن أكدت في بداية الثلاثينيات ارتفاع نسب المسيحيين (وتراجع الموارنة)، إلا أن الاحصاءات السكانية الشاملة باتت شبه محرمة في لبنان. وتعتبر هذه الاحصاءات الوسيلة العملية الوحيدة لمعرفة نسبة كل طائفة بشكل دقيق. وبما أن الفرنسيين تحججوا بنتائج تعدادات ١٩٢١ و١٩٣٢ ليبرروا تسليمهم الموارنة أكثرية أمور السلطة[٧٨]، فما المانع أمام الطوائف الأخرى ليزيدوا أعدادهم من أجل المطالبة بمساواتهم بالموارنة أو بالتفوق السلطوي عليهم؟ كان هذا سبباً لرفض المسيحيين إقامة أي تعداد، إلا إذا شمل المغتربين على اعتبارهم مواطنين لبنانيين[٧٩].

٧– خلاصة

بناء على هذا الواقع، اقتصرت الأبحاث والدراسات على العينية منها، واهتمت أكثريتها بإظهار الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان. إلا أن هذه الدراسات أعطت فكرة واقعية عن خصائص السكان، فأظهرت تراجعاً عددياً مستمراً للمسيحيين في مقابل ارتفاع أعداد

المسلمين.

لقد تبين سابقاً، وبكل وضوح، السبب الأساسي في تراجع أعداد المسيحيين وهو الإنخفاض في الخصوبة وأعداد الأولاد عندهم. تكفي هذه الأرقام للتعرف على مدى تدهور أعداد المسيحيين، فهم وإن استمروا بالازدياد، فإن المسلمين يتزايدون بمعدل أكثر من ١ عنهم. ما يشكل نسبة تفاوت بين ٢٠ و٣٠%. أي أن ازدياد المسلمين هو اكثر بـ ٢٠-٣٠% من ازدياد المسيحيين.

انتهت فترة الثمانينيات ومعها الحرب اللبنانية مع اتفاق الطائف في أيلول ١٩٨٩. فكرّس الاتفاق، من خلال تعديل الدستور، مبدأ المناصفة بين المسيحيين والمسلمين. ورفع عدد مقاعد المجلس النيابي إلى ١٠٨ مقاعد، ثم إلى ١٢٨ مقعداً توزعت بين الطوائف اللبنانية مع لحظ بعض المقاعد لبعض الأقليات[٨٠].

لم يرض جميع اللبنانيين عن هذا الاتفاق، وخاصة لما تضمنه من تقليص صلاحيات منصب رئاسة الجمهورية وإسنادها، بالمبدأ، لمجلس الوزراء مجتمعاً. ولكن التجربة أثبتت سهولة أن يتمكن رئيس مجلس الوزراء من السيطرة على هذه الصلاحيات إذا تمتع بالنفوذ والسلطة اللازمين لهذا الأمر. لذلك شهدت المرحلة اللاحقة للطائف نوعاً من الفدرلة غير المعلنة من خلال اختصار المؤسسات الدستورية بأشخاص الرؤساء الثلاثة[٨١]. وقد دخل، منذ ذلك الحين، مفهوم الترويكا قاموس السياسة اللبنانية[٨٢].

لم تخل الفترة اللاحقة للطائف من الاضطرابات، بدءاً مما تعرض له أنصار المعارضة المسيحية من التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية، مروراً بالأعمال العسكرية الاسرائيلية في سنوات ١٩٩٣، ١٩٩٦، ٢٠٠٦. هذا بالإضافة إلى الاضطرابات التي حصلت بعد مواجهة الجماعات الأصولية السنيّة في منطقة الضنية عام ٢٠٠٠، وأحداث مخيم نهر البارد عام ٢٠٠٧، في شمال لبنان.

إلا أن أخطر هذه الأحداث تمثل في المواجهة الخطيرة التي عصفت بلبنان في ٧ أيار ٢٠٠٨، واستمرت عدة أيام كادت أن تودي بالسلم الأهلي الهش. ويمكن أن نرد أسباب هذه الأحداث إلى ما حصل من انقسام خطير، لبس اللباس المذهبي، بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في شباط ٢٠٠٥ والحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز ٢٠٠٦. أكدت كل هذه المعطيات هشاشة الوضع اللبناني القائم على الترابط بين الطائفة وعددها، من جهة؛ ومقدار النفوذ السياسي الذي تتمتع به، من جهة أخرى.

هنا يبرز الهاجس المسيحي الذي يتمثل في إمكانية أن يخسر المسيحيون موقعهم التاريخي في لبنان إن كان على مستوى الرئاسة، أو على مستوى آخر من المناصب العليا، الادارية

والعسكرية. أما الطوائف الأخرى، فهي لا تقل حذراً عن المسيحيين. ويتعزز هذا الواقع بسبب غموض المعطيات الديموغرافية حول عدد سكان كل طائفة. وكأن الاحصاء السكاني في لبنان موضوع محرّم لا يمكن لأحد أن يخوض غماره. لهذا أتى الرفض العارم لمشروعات تطرح بعض التعديلات على بنية النظام الطائفي، مثل مشروع الزواج المدني الاختياري ومشروع إلغاء الطائفية السياسية، ليؤكد خوف الطوائف وحذرها.

كل ذلك يدل على أن لبنان لم يصل إلى مرحلة الثقة بعد. وهي المرحلة التي يثق بها أبناء طائفة ما بأبناء الطوائف والمذاهب الأخرى. تعتبر هذه الثقة الخطوة الأولى على طريق إلغاء الطائفية ودمج أبناء الوطن في مفهوم المواطنية المبنية على أسس المجتمع الحديث، أو ما يمكن أن يطلق عليه اسم المجتمع المدني، والدولة الحديثة، كبديل عن المجتمع الأهلي المحكوم بالاعتبارات الأولية للانتماء، والدولة المحكومة بالنظام الطائفي. إنما الثقة الممنوحة لأبناء الوطن الواحد لتولي مقاليد الحكم بغض النظر عن انتمائهم الطائفي، أكانوا من طائفة كبرى أو أبناء أصغر الأقليات. ولن يبصر هذا المبدأ النور قبل التخلص من منطق الأعداد التي تعتبر، وكما يشير تعريفها، متغيرة وليست ثابتة؛ والتخلي عن منطق الغالب والمغلوب، والتوجه إلى منطق العمل كأبناء مجتمع واحد ودولة واحدة، يتشاركون الوطن نفسه، والتخلي عن كل الأفكار التي تناقض هذا المفهوم.

الفصل الرابع

التحولات الديموغرافية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

في غير مكان فلح الانسان الأرض، أما في لبنان فقد صنعها

ديفيد إركهارت

البحث في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للعائلات في لبنان يقتضي، أولاً، التعرف إلى الظروف التي أدت إلى تموضع هذه العائلات وحركتهم في ربوع الجبل اللبناني، وفي سواحله، والعلاقات التي نشأت من خلال هذا التموضع والحركة، على امتداد سنين طويلة؛ علاقات فيها التقارب والتباعد، الاستقرار والمناوشات العسكرية التي وصلت أحياناً إلى مستوى الحروب الطاحنة. دفعت هذه المناوشات والحروب إلى حراك جغرافي وتهجير قسري لا يزال أثره حتى اليوم. فعملية التغير الديموغرافي في لبنان، هي تلك التي لا يمكن الفصل فيها بين العامل الاقتصادي – الاجتماعي من جهة؛ والعامل القبلي- العائلي بالإضافة إلى العامل الديني، المذهبي – الطائفي، من جهة ثانية.

١- التأثير الاجتماعي – الاقتصادي على الحركة السكانية

من البديهي القول أن حركة السكان في أي بلد من البلدان، وفي أي زمان تتأثر بالعلاقات الاجتماعية، من حيث هي أنماط تبادل وتعاون على صعيد الممارسة العملية للحياة اليومية، وعلى مستوى علاقات الانتاج التي يتيحها نمط الحياة الاقتصادية السائد. والنظام الاجتماعي الاقتصادي هو الذي يعطي للحياة اليومية استقرارها، فضلاً عن ديناميتها، سيما لناحية التغير في حركة السكان. وهذه الحركة تتأثر بعدة عوامل، منها: الزيادة أو النقصان في الفارق بين المواليد والوفيات. وهذا الفارق مرتبط بدوره بدرجة التقدم الصحي الملازم للتقدم الاجتماعي – الاقتصادي. وفي حال التناسب بين الزيادة السكانية، والنمو الاجتماعي والاقتصادي، يوصف المجتمع بالازدهار، وتظهر عليه علامات التقدم والرفاه الاقتصادي،

والانفتاح الاجتماعي. أما في حالة عدم التناسب، فتزيد الهوة بين حركة السكان المتصاعدة أو المتناقصة، والوضع الاجتماعي الاقتصادي، فينعكس ذلك تقلباً في الأوضاع، تقهقراً في النمو، أو زيادة فيه. فيسعى المجتمع إلى معالجة أوضاعه بنفسه، ورسم سياسات تنميته. وتأتي المعالجة عن طريق إعادة توزيع الانتاج، أو بالنزوح والهجرة للتفتيش عن مصادر أخرى للعيش. ويمكن لمحاولات الإصلاح هذه أن تطال المهاجر أو النازح بالاضافة إلى الأهل المقيمين، كما يمكن أن تكون سبباً مباشراً لزيادة الهجرة والنزوح، ما يؤثر على الحركة السكانية بشكل لا يمكن فيه لزيادة الولادات أن توازنها.

١-١- نمط الانتاج والحركة السكانية

عرف لبنان الحالي، سهلاً وجبلاً، وداخلاً، علاقات انتاجية متشابهة ورثها العثمانيون عن المماليك. ولم تتعد هذه العلاقات نظام المقاطعات التي يديرها مقاطعجيون، ويؤدون بموجب هذه الادارة، ما يتوجب عليهم من ضرائب مختلفة تجبى من فلاحين يرتبطون بموجب نظام اجتماعي اقتصادي مع مسؤولي المقاطعات وإدارييها، ومن ثم مالكيها. يؤدي الفلاحون الضرائب بموجب هذا الارتباط مقابل الحماية وتأمين وسائل العيش، وبحسب العرف والتقليد، مع كل ما يتبع ذلك من علاقات غير متكافئة بين الأطراف المتعاقدة.

لم يختلف جبل لبنان في هذا التوجه عن بقية الولايات، من ناحية العلاقة بين السلطة المركزية التي تؤمّن "الحماية" وسلطة الأطراف التي تقع عليها مسؤولية تغذية بيت المال المركزي بالأموال المتأتية من الضرائب المفروضة على الفلاحين. من هنا، كان التركيز على الولايات بما فيها من إيالات ومقاطعات، وعلى المقاطعات بما فيها من نواح، في تسلسل هرمي دقيق، من أجل تأمين أقصى ما يمكن من الموارد المالية. فليس من المستغرب القول أن التنظيم العسكري والإداري للعثمانيين، والمماليك من قبلهم، أتى لخدمة التنظيم المالي والضريبي في هاتين الدولتين.

١-٢- نظام الالتزام

أبدعت الادارة العثمانية نظام الالتزام لتغذية بيت المال في السلطنة. والالتزام يقضي بدفع ما يتوجب على المقاطعة مسبقاً، على أن يستوفي المقاطعجي أمواله، وما يزيد عليها. وهذه الزيادة ربما تكون أضعافاً مضاعفة. فمتولي جمع الضرائب ومساعدوه لهم مطلق الحرية في تحديد كميتها وأوقات جبايتها. أما حد الزيادة فما هو إلا قدرة الفلاحين، الفعلية، على الدفع وإيفاء

مستحقاتهم في أوقاتها.

فأوجد هذا التوجه علاقة مثلثة الأطراف، قوامها المال، وآليتها الالتزام بما هو مقرر، وأطرافها مرتبة على الشكل التالي: الفلاح--->المقاطعجي---> السلطان. أما المقرر فيحدده طرفان من المعادلة: ما تقرره السلطة المركزية، وما يزيد عليه المقاطعجي الوسيط، باعتباره صلة الوصل بين الباب العالي والفلاحين. وليس على الطرف الأضعف في المعادلة إلا الإذعان الذي لا يفرغ جيوب الفلاح فحسب، بل بالاضافة إلى ذلك، يسهم في زيادة نفوذ المتولي، في حسابات المقاطعجي، وبالتالي يزيد من قوة المقاطعجي في سجلات السلطة المركزية، وفي تراتب الأولويات[١].

مثّل الفلاح الحلقة الأضعف في هذه المعادلة، وما كان عليه إلا القبول. ونمط حياة الفلاح قائم على الزراعة، ولا مورد له سوى العمل في الأرض. إلا أن الأرض ليست له، فملكيتها للسلطان الذي يعين من يشاء بالتولية عليها، لقاء ما يتوجب عليه من مال. وبالتالي يصير العمل في الأرض جزءاً من العلاقة المركبة التي تجمع الفلاح بالمتولي، منها التبعية الكاملة، والطاعة الكاملة، والارتباط الكامل، في شتى أمور الحياة، اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. من هنا، ومن هذه العلاقة، كان يقيّم كل متولي، وعلى هذا الوزن، كانت تقدر قيمته السياسية، محلياً ومركزياً.

لم تختلف نظرة الدولة، مملوكية كانت أو عثمانية، إلى الولايات والمقاطعات، إلا من حيث قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها المالية. والإيفاء هذا، هو الذي يقرر قرب هذه الولاية أو تلك من مركزية القرار، وهو ما يمنح الولاية بعضاً من مقومات اتخاذ القرار على الصعيد المحلي أو الإقليمي الضيق[٢]. وكثيراً ما كانت تتدخل السلطة المركزية وتوقف من يتعدى المقبول عند حده، عزلاً أو نفياً، أو قتلاً. ويمكن أن نقدم أمثلة كثيرة على هذا التدخل في إمارة الجبل، الذي لم يسلم منه أهم من تولى هذه الإمارة من المعنيين والشهابيين[٣].

١-٣- تحسين الوضع الاجتماعي- الاقتصادي

أدرك الأمير فخر الدين المعني الثاني أهمية تحسين الوضع الاجتماعي-الاقتصادي للجبل، في الوقت الذي كانت فيه بقية المقاطعات العثمانية تعيش حياتها الرتيبة التقليدية من حيث المعاش والسياسة ونمط الانتاج. فاطلع لدى زيارته توسكانا في إيطاليا، على أساليب الزراعة الحديثة وعلى أهمية ما يمكن أن تقدمه هذه الزراعة من محاصيل. كما اطلع على نمط الحياة الغربية

وطرق العيش فيها. فأراد أن يطبق ما رآه وعايشه، وخصوصاً ما يتعلق منها بالزراعة لما يمكن أن توفره من زيادة في الانتاج[4]، وما يمكن أن ينشأ عنها من تجارة مثل الحرير والمواد الاستهلاكية التي تستهوي الغربيين، من ناحية، وتساهم في إراحة الفلاح والمتولي مادياً، وتخفف من ثقل الضرائب والالتزامات المالية، من ناحية ثانية.

كان الأمير المعني رائداً في استشراف أهمية تحسين مستوى المعيشة ودوره في استقرار الفلاح المادي، وفي تقدمه الاجتماعي. إلا أن عين السلطنة الساهرة على استمرارية الاستقرار السياسي والمالي، والقادرة على إحباط أي محاولات للانفصال أو للاستقلال، استشرفت في مطامح فخر الدين محاولة لانفصال مستقبلي عنها. فلم تترك له مجال الاستمرار في سياسته هذه، فأحبطتها، وقضت على مطامحه العمرانية بالقضاء عليه.

إلا أن التوجه المعني أثر بشكل مباشر في حركة السكان في الجبل، بالاضافة إلى سياسة الانفتاح والتسامح التي نشأ عليهما الأمير المعني في نهايات القرن السادس عشر والثلث الأول من السابع عشر، كنتيجة لتربيته وتعامله مع الموارنة من آل الخازن وآل حبيش في مناطق كسروان بعد نزوح الشيعة عنها، وهذا ما سنأتي على ذكره لاحقاً. أثمر هذا التوجه نمواً اقتصادياً متأتياً من زراعة التوت وتربية دودة الحرير، بالاضافة إلى الأساليب الزراعية الحديثة؛ وهذا الانفتاح الذي لحظه أعيان الجبل وعامته، شجعا (التوجه والانفتاح) سكان المناطق الشمالية من الجبل، وخصوصاً الموارنة، على النزوح جنوباً إلى مناطق الدروز. ذلك أن هؤلاء كانوا يعيشون حياة شديدة القساوة متأتية من وعورة جبالهم وقلة خصوبة أراضيهم التي استصلحوها من جراء نحتهم في الجبال والصخور لإنشاء الجلالي المعتمدة في زراعة الأشجار المثمرة، وخصوصاً تلك التي يناسبها المناخ البارد[5].

وعمل الموارنة في مناطقهم الجديدة بجد واجتهاد في فلاحة الأراضي وزراعتها حتى تفوقوا على أقرانهم من الدروز أصحاب الخبرة في هذا المجال[6]. وبرع منهم الكثيرون وتقدموا على موارنة الشمال بالخبرة والتراكم المادي وامتلاك الأرض وبناء البيوت الفخمة. وصار ينظر إلى هؤلاء على أنهم المقدمون الجدد الذين أول ما ظهروا في منطقة بشري وجبتها. ولم يصل الشهابيون إلى الحكم في جبل لبنان إلا وكان من النادر أن تخلو قرية في المتن والشوف وجبال كسروان من الاختلاط الماروني — الدرزي. وهذا الاختلاط الذي بدأ محبباً ورمزاً للانفتاح بين أهل الجبل سيوقعه في مشاكل واضطرابات وقلاقل وحروب أهلية ذهب ضحيتها الآلاف.

وصل الاختلاط الطوائفي في جبل لبنان إلى أوسع مدى مع سياسة الانفتاح

والتسامح المعتمدة في الإمارة المعنية. وانتج ازدهاراً اقتصاديا قلما وصلت إليه مقاطعة عثمانية أو ولاية.

إلا أن هذا التوجه بدأ بالتقهقر مع النهاية المأساوية للحكم المعني، وبدايات التفرد بالسلطة التي انتهجها الأمير بشير الثاني الذي كان قد عانى من تدخل الولاة العثمانيين في شؤون الإمارة، عزلاً وتعييناً، مع كل ما يترافق مع ذلك من عدم استقرار وحاجة ماسة إلى المال من أجل إرضاء السلطات المحلية والمركزية؛ وما نتج عن ذلك من تدخلات خارجية تجاوزت السلطات المحلية لتصل إلى السلطات المنفصلة، أو محاولة الانفصال، من محمد علي في مصر إلى ضاهر العمر في فلسطين وجانبولاد في حلب[7].

يعتمد مسعود ضاهر على وثائق القنصلية الفرنسية ليبين ما نتج عن الاختلاط السكاني في الجبل إبان حكم الشهابيين، فتظهر أن الخارطة السكانية بدأت بالتغير إنطلاقاً من منطقة كسروان، وخصوصاً بعد حملات المماليك على الشيعة والدروز والنصيريين، ليحل محلهم جماعات سكانية قادمة من الشمال، وهم من الموارنة الفلاحين الذين ارتقوا من جراء عملهم الزراعي. "*وحتى الزعامات المقاطعجية المسيحية التي ظهرت لاحقاً في القرن التاسع عشر، كآل الخازن وغيرهم، كانت زعامات فلاحية ترقت في مقاطعاتها فسيطرت على مساحات شاسعة من الأراضي ونالت التزام ضرائبها بإشراف المير المقاطعجي الشهابي*"[8]. ويشير تقرير آخر إلى انقسام السكان طائفياً، حسب المناطق، إلى موارنة من نهر الكلب إلى طرابلس، ودروز وموارنة من نهر الكلب إلى الجبال المحيطة بصيدا. ومركز سكن المتاولة من الجبال المحيطة بصيدا حتى عكا. وعلاقات هؤلاء بالباب العالي العثماني مقتصرة على دفع الضرائب، و"*لا يعتبرون أنفسهم معنيين إطلاقاً بمصير الدولة العثمانية. إنهم يتبعون زعماءهم مباشرة. ولا يعرفون (أي شيء) إلا عبر هؤلاء الزعماء*"[9].

تقدم هذه التقارير معلومات مفصلة حول المقاطعات التابعة بالالتزام للامارة الشهابية أو ولاية طرابلس، ما يعني أن هذه الاحصائيات وضعت من أجل حسن سير العمل في جمع الضرائب إما باستقلال الإمارة عن الولاية، أو بالتنسيق فيما بينهما. وقد جاء في تقارير ١٨١٢ (كما مثال عام ١٨٥٦ الذي ظهر في الفصل الأول)، أن عدد سكان مدينة طرابلس ١٤،٩٠٠ نسمة، منهم مئة من اليهود، ومئتان من الموارنة، و٢،٧٠٠ من الأرثوذكس، و٩،٠٠٠ من السنّة، و٨٠٠ من الأشراف الذين ينتسبون إلى الرسول، وسكان الميناء ٣،٠٠٠. وأهم ما جاء في بعض هذه التقارير ذلك التواصل بين موارنة الجبل في الشمال ومدينة طرابلس عن طريق النزوح

الشتوي للموارنة الرعاة نحو طرابلس، فيسكنون في المغاور المحاذية لنهر أبو علي أو في البيوت المهجورة بجوار المدينة[10]. وإلى الشمال من طرابلس مقاطعات المنية والضنية التي تسكنها أغلبية إسلامية تحت زعامة آغا. والضنية منطقة غنية بالأشجار المثمرة وخشب البناء. وتجارة الثلوج التي تنقل صيفاً إلى طرابلس لصناعة المرطبات. وملتزم ضرائبها آغا من آل رعد[11].

كما يذكر مسعود ضاهر العديد من الأرقام التي تقدر عدد سكان الامارة الشهابية المذكورة في التقارير الفرنسية وفي الدراسات التي ظهرت في بلدان أجنبية عديدة، وهي تتراوح بين الرقمين ٢١٠ آلاف و٢٦٠ ألفاً، وهذا ما تم تفصيله في الفصل الأول. ويستخلص ضاهر من هذه الأرقام المتفاوتة عدة ملاحظات منها: لا علمية التقديرات واعتبارها في كل الحالات إشارة على تفجر مشكلة اجتماعية سكانية ناشئة عن أعداد بشرية كبيرة في رقعة صغيرة. واعتماد شبه كلي على انتاج زراعي مرتهن للخارج (الحرير كأهم منتج زراعي)، ما يعني في حال كساده انتشار مجاعة لا تبقي على أحد، وخصوصاً في حال سد المنافذ، أو توتير العلاقات مع المناطق الساحلية والسهلية المجاورة[12].

١-٣-١ – التغير الديموغرافي

كان مبعث الحركة السكانية المعاكسة سياسياً في الأساس، انعكس على الوضع الاجتماعي والاقتصادي. ولكن أهميتها تكمن في اختلال التوازن الدرزي الماروني في الجبل ورجحان الكفة الديموغرافية للموارنة مع تعاظم ملكيتهم الزراعية ونموهم الاقتصادي والاجتماعي مقابل ضعف في الامكانيات الدرزية الناشئ عن نزوحهم والتخلي القسري عن أراضيهم، وقلة اعتبارهم السياسي بعد تشتت شملهم ومقتل زعيمهم بشير جنبلاط. وما نشأ عن ذلك كله من تكتلات وقفت مع بشير والمصريين أو ضدهما، بحيث كان الدروز رأس الحربة في تكتلات الضد[13].

حمل لبنان الجبل عبء هذه التكتلات إلى أن وصل الأمر إلى مواجهات دامية، لم تأت على عدد كبير من السكان فحسب، بل وصلت أيضاً إلى تدمير قرى بكاملها وتهجير سكانها وتغيير الكثير من معالمها الديموغرافية. ووصلت إلى حدود الفرز السكاني الصريح بما يتناسب مع الأكثرية السكانية المنتمية إلى هذه الطائفة أو تلك. وأكثر ما أصاب هذا الفرز الدروز والموارنة. وأكثر ما أصاب الخلل توزع الملكيات والحيازات العقارية بين الدروز والموارنة.. ولمصلحة الموارنة. الأمر الذي أشعل فتيل الحرب الطائفية عقب إنهاء إمارة الأمير بشير ودخول

لبنان الجبل، ومن ثم لبنان الكبير والاستقلال، في أتون المنازعات الطائفية الباردة حيناً، والحامية أحياناً أخرى، والمستمرة حتى أيامنا هذه. وهذا ما سيأتي ذكره لاحقاً.

ما أصاب لبنان الجبل من خلل ديموغرافي، وتقهقر على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، وتوتر على المستوى الطائفي، كان موضوع تحليل وتفسير للكثير من الكتابات التاريخية والسوسيولوجية التي أعطت لهذه الفترة من تاريخ الجبل الاهتمام اللازم. كما أعطتها الاهتمامات السياسية العملية ما تستحق من الاهتمام أيضا بدءاً بنظام القائمقامية، الوليد غير المكتمل الناشئ عن التوافق العثماني– الدولي، مروراً بمجازر ١٨٦٠، ووصولاً إلى نظام المتصرفية.

ما نشأ عن ذلك كله أفقر الجبل، وأوجد نمطاً جديداً من التعامل على مستوى العلاقات في الداخل، مبنياً على أساس الانتماء الديني والطائفي بحمى القانون، وبموجب حصص وبنود تعامل لم تكن موجودة بشكلها ومضمونها القانونيين.

من هذه الوثائق ما تم ذكره أعلاه، ومنها ما يتكثف ويتوسع في تحليل أوضاع الجبل وعقد الاحصائيات التي عليها أن تساعد في رسم وتحقيق ما يمكن أن يكون عليه النظام الجديد حسب ما تراه القنصلية الفرنسية، منبع هذه الوثائق، وحاملة الوجهة السياسية الفرنسية التي يعبر عنها القنصل، أو يديرها في الشكل الذي يراه مناسباً.

يجيد ضاهر تحليل هذه الوثائق، وذلك لناحية استخدامها في ما يبين الأسباب الكامنة والظاهرة لتفجر الحرب الطائفية في الجبل بعد إعلان نظام القائمقاميتين على الأساس الطائفي. ويبين في هذا المجال اختلاف النظر في وظيفة الإحصاء بين السلطة العثمانية التي عليها العمل على إظهار دقته لجباية أكبر كمية ممكنة من الضرائب عن طريق الالتزام، وبين السلطة الفرنسية التي عليها أن تحصي عدد السكان المسيحيين في كل مقاطعة لإلحاقهم بالقائمقامية المسيحية، ولو كان على حساب القائمقامية الدرزية، مستعملة شتى وسائل الضغط والترغيب والترهيب[14]. ولنا عودة إلى هذه المسألة لاحقاً.

فالاستقرار الذي رافق قيام نظام المتصرفية، كشف أموراً لم تكن قد ظهرت بهذا الوضوح من قبل، وخصوصاً مسألة الاستقلال الذاتي وتغير أنماط الانتاج وتدمير العلاقات الاقتصادية التقليدية التي كانت لا تزال تفعل فعلها حتى منتصف القرن التاسع عشر. فحلت الوظيفة الإدارية مكان الإهتمام بالأراضي والزراعة. وتدنى إنتاج هذه الأخيرة بحيث لم تعد تكفي أود العيش، وخصوصاً إنتاج الحرير الذي نما على حساب الحبوب والزراعات الغذائية؛ الأمر الذي

أدى إلى تبعية غذائية إلى خارج الجبل وصلت في الأخير إلى أن ضربه الجوع، وإلى تبعية تجارية فرضتها علاقات الانتاج الحديثة وغير المتكافئة.

ولكن من المهم التأكيد أن ما تبينه الوثائق التي تناولت الأحوال في المتصرفية من الناحية الادارية، ومن طريقة توزيع الوظائف، ومن سبل التعامل بين الناس، تدلل على ضيق سبل العيش في متصرفية الجبل لضيق مساحته، أولاً؛ ولوعورة مسالكه، ثانياً؛ ولضمور الحاجة إلى الحرير الطبيعي، المنتج الأساسي الذي يعتمد عليه أهل الجبل في معيشتهم، ثالثاً؛ ما يعني التمسك بالوظيفة التي أتاحها النظام الجديد لندرتها، وإلا التفتيش عنها خارج الجبل[15].

تقدم لنا وثائق القنصلية الفرنسية، في هذا المجال إحصائيات تقريبية ولكن ذات دلالة عن عدد سكان المتصرفية وانتماءاتهم الطائفية، بحيث يصل العدد إلى ٢٢٦،٦٠١ نسمة منهم ١٧٠ ألف نسمة من المسيحيين بهيمنة مارونية تتجاوز الثلثين مقابل ٢٨،٥٦٠ نسمة من الدروز، و٩،٨٢٠ نسمة من الشيعة، و٧،٦١١ نسمة من السنّة، بالاضافة إلى ٢٩،٣٢٠ نسمة من الأرثوذكس، و١٩،٣٧٠ نسمة من الكاثوليك، و١٠٠ نسمة من البروتستانت و٢٠ نسمة من اليهود. هذا العدد المحشور في بقعة جغرافية ضيقة لا تتجاوز ٣،٢٠٠ كلم^2 دفعت السكان بإيعاز من المقاطعجية في الجبل والساحل، وبحكم الحاجة، إلى توثيق العلاقات الاقتصادية والتبادل على الوجوه كافة مع سكان السواحل والسهول المحيطة، على ما يستنتج مسعود ضاهر[16]. وقد اعتبر أبو نهرا أن المقايضة بين حرير الجبل وحبوب الساحل والداخل هي التي حافظت على استمرارية عيش سكان الجبل إلى أن فتك بهم الجوع بإلغاء المقايضة عن طريق إغلاق المنافذ بالحصار[17].

وهذا ما دعا فواز طرابلسي إلى اعتبار تصدير الفائض السكاني الفلاحي خارج البلاد من العوامل الرئيسية التي أدت إلى سلام طويل، إلى جانب عاملي النمو الاقتصادي الذي ولّده الحرير المترافق مع ضعف الطلب عليه، أو سرقته من قبل التجار والمرابين، والتدخل الضعيف نسبياً للقوى الخارجية في شؤون الجبل[18].

أنتجت هذه التبعية بشقيها، الغذائي والتجاري، بالاضافة إلى ضيق مساحة الأرض المفروضة من قبل النظام الجديد، ظاهرة البطالة التي أجبرت سكان الجبل، لأول مرة ربما، في العصر الحديث، على التطلع إلى أبعد من جبل لبنان، وإلى أبعد من المناطق المتاخمة له. فكانت بوادر الهجرة التي تزامنت مع نشوء المتصرفية. وكان الاستقرار هنا، المرافق لضيق سبل العيش، الحافز الذي دفع الناس إلى الهجرة التي تكاثرت مع نهايات القرن التاسع عشر والأول من القرن

العشرين حتى بدايات الحرب العالمية الأولى. ويورد طرابلسي، في هذا المجال، معلومات في غاية الأهمية، إذ يقول أن نصف سكان الجبل في زمن المتصرفية كانوا يعملون في اقتصاد الحرير بدخل يساوي ثلث الانتاج المحلي. وكان حوالي ١٤،٥٠٠ عامل يعملون في حلالات الحرير، ١٢،٠٠٠ منهم من النساء، ومعظم العاملين من الموارنة يعملون في ظروف صعبة بساعات عمل طويلة وأجور بخسة. فأدى ذلك إلى هجرات متتابعة أخذت معها بين ١٨٦٠و١٩١٤ حوالي ثلث سكان لبنان[19].

من هنا يمكن القول أن حالة الاستقرار التي خلّفها نظام المتصرفية كان متناسباً مع الدور الذي لعبته السياسة المرتبطة بالدين في خلق التهجير والنزوح القسري من مكان إلى آخر ضمن جبل لبنان وخارجه. أضف إلى ذلك الدور الذي لعبته السلطة المركزية منذ البيزنطيين والحروب الصليبية، مروراً بدولة المماليك، ووصولاً إلى السلطنة العثمانية، وما بعد، حتى اليوم، عن طريق الهجرة والتهجير والنزوح معاً.

١-٣-٢- خلل "الملحقات"

لم يتوقف الخلل الديموغرافي عن التفاقم. وانتقل التوزيع الديموغرافي من حال إلى حال مغايرة تماماً بفعل إلتحاق مناطق جديدة بلبنان الكبير. وهذه المناطق تنتمي بأكثريتها إلى مذاهب كانت تشكل أقلية في مجلس إدارة المتصرفية. وبالتالي فإن التغير الديموغرافي لا بد أن يؤثر في شؤون الحكم من ناحية، وفي شؤون النظر إلى الملحقات باعتبارها تابعة للجبل ومقوية من عضده، من ناحية ثانية. وولد هذا الوضع الجديد إختلافاً في النظرة إلى لبنان من اعتباره ذا وجه عربي لإرضاء الملحقات، وقائماً بذاته كوطن للمسيحيين في الشرق لإرضاء أهل الجبل. كما انبنى على نظام المتصرفية، بالإضافة إلى كونه جزءاً من محيطه الذي لا يمكن له الاستمرار بدونه، وهو ما أرتضاه المخالفون لنظريتي "العروبة" و"المسيحية المشرقية". ولا تزال هذه المواقف المختلفة بمثابة الهواء الذي يتنفسه السياسيون في لبنان.

ظهر الكثير من الدراسات التي تعالج الوضع السكاني في الجبل وملحقاته التي انضمت فيما بعد إلى دولة لبنان الكبير؛ منها ما كان متزامناً مع التغيرات التي حصلت منذ بدايات القرن التاسع عشر، ومنها وثائق القنصلية الفرنسية التي اعتمد عليها مسعود ضاهر بشكل أساسي في إظهار" الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية"؛ وهو الكتاب الذي اعتمدنا عليه هنا لإظهار بعض من الحركة السكانية في الإمارة الشهابية، وفي متصرفية الجبل التي كانت جزءاً من هذه

الإمارة. إلا أن الكتابين اللذين رافقا هذه الحركة وقدما بعضاً من المعطيات العلمية المتعلقة فيها، لناحية الولادات والوفيات والخصوبة، بالشكل الذي يمكن أن يبين خصائص هذه الحركة في مجمل أبعادها، هما "لبنان، مباحث علمية واجتماعية"[٢٠] لمجموعة من الباحثين بإشراف وعناية اسماعيل حقي بك، متصرف جبل لبنان في العام ١٩١٧، و"ولاية بيروت"[٢١] الذي يبحث في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهذه الولاية بشقيها الشمالي والجنوبي لواضعَيه محمد بهجت ورفيق التميمي في العامين ١٩١٦ و١٩١٧.

أما الدراسات الحديثة التي وضعت بقالبها الأكاديمي كأطروحات للدكتوراه أو منح بحثية، فهي متوفرة في إحصائياتها التي تلقي الضوء على الوضع السكاني وتأثيره على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، جغرافياً وطوائفياً (من طائفة) في المتصرفية وفي الملحقات؛ منها:

- المسلمون السنّة في متصرفية جبل لبنان، اطروحة دكتوراه قدمها عبدالله ضاهر في الجامعة اللبنانية، نشرتها دار نوبليس، ٢٠٠٧، بيروت.

- السلطة والتملك في جنوب لبنان، دراسة قدمها محمد مراد في منشورات الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٩، بيروت.

- الشيعة في كسروان وجبيل، دراسة قدمها علي حيدر أحمد في منشورات دار الهادي، ٢٠٠٧، بيروت.

هذا طبعاً بالاضافة إلى دراسات كثيرة ظهرت في أوقات مختلفة منذ بدايات القرن العشرين تبحث في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية سيأتي ذكرها في حينه.

إلا أن الكتاب الهام الذي ظهر في لبنان بعد إعلانه كبيراً، وعقب الإحصاء الثاني والأخير الذي جرى سنة ١٩٣٢، بعد الإحصاء الأول الذي قام به الفرنسيون بشكل مباشر سنة ١٩٢١، هو الذي صدر عن الجامعة الأميركية في بيروت سنة ١٩٣٥ تحت عنوان "النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان" لمجموعة من الباحثين بإشراف وتحرير سعيد حماده، أفرد فيه فصلاً كاملاً للباحث روبرت فيدمر[٢٢] عن السكان في سورية ولبنان يعطي فيه فكرة وافية عن سكان لبنان بأصلهم وفصلهم وتوزيعهم المناطقي والطائفي وخصائصهم من ناحية الخصوبة والوفيات والولادات ونسب النمو وعلاقة ذلك بالوضعين الاجتماعي والاقتصادي. وقد تم الاعتماد عليه في مسائل سكانية في الفصل الثاني، كما سيتم الاعتماد عليه لاحقاً.

تأتي أهمية هذه الدراسات في أنها تلقي الضوء على واقع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المبنية في الأساس على التوزيع الديموغرافي الذي أنتجه نظام المتصرفية، وما أصبح عليه الأمر بعد ضم الملحقات إلى متصرفية الجبل، فأنتجا معاً (الملحقات والجبل) دولة لبنان الكبير بجناحيه المسيحي والمسلم.

٢- الوضع الديموغرافي وانعكاساته الاجتماعية والاقتصادية (١٨٦٤-١٩١٤)

لم يكن الوضع الاجتماعي والاقتصادي المؤثر الوحيد على الحركة السكانية، فالوضع الديموغرافي من حيث خصائصه وكيفية تطوره في الخصوبة والزيادة ونسب المواليد والوفيات ساهم أيضاً في خلق المزيد من الدينامية السكانية. وقد نتج عن كل هذه الدينامية الحاجة لاستيعاب التغيرات السريعة التي ما توقفت يوماً عن قولبة سكان لبنان، مع ما ينتج عن ذلك من توسل الأساليب والطرق المرافقة لاستيعاب حركة السكان هذه، وتأثيرها على الأوضاع كافة من اقتصادية واجتماعية وسياسية، وما يترافق مع ذلك من قضايا الاختلاط والعلاقات في الممارسات العملية للحياة اليومية.

ومن أجل معرفة هذه الأوضاع، لا بد من رصد الحركة السكانية في الملحقات، إن كان في لبنان الجنوبي أو لبنان الشمالي أو البقاع، قبل تفاصيل هذه الحركة في متصرفية جبل لبنان.

٢-١- التأثير الديموغرافي في الجنوب

أورد التميمي وبهجت في كتابهما ولاية بيروت أن سكان جبل عامل (الجنوب) في العام ١٩١٥ بلغ ١٢٦،٦٣٩ نسمة موزعين على أقضية صيدا وصور ومرجعيون. ويورد محمد مراد في دراسته حول التملك والسلطة أن هذا الرقم يزيد عن العدد الذي ألحق بلبنان الكبير، حسب ما ذكره التقرير الفرنسي حول عدد السكان في تعداد ١٩٢١ البالغ ١١٥،٩٤٥ نسمة[٢٣] موزعين حسب النسب التالية: ٥٤،١% من الشيعة و١١،٥% من السنّة و١٤،٨% من الموارنة و٤،٨% من الأرثوذكس و٩،٦% من الكاثوليك و٣،٠٣% من الدروز، بالاضافة إلى ١،٧%

من البروتستانت والأقليات. وشكل هذا العدد الملحق بلبنان الكبير حوالي ٢٠ % من سكانه، والشيعة منهم شكلوا أكثر من ٧٠% من شيعة لبنان[٢٤]. وتحولت نسبة الشيعة التي لم تتجاوز ٥% في زمن المتصرفية[٢٥] إلى نسبة تزيد عن ١٨% من سكان لبنان في إحصاء ١٩٢١ و١٩،٦% من المقيمين في إحصاء ١٩٣٢[٢٦].

ومن المهم النظر، هنا، إلى الالحاق الذي أعطى هذه النسبة من السكان إلى لبنان الكبير، إن كان على المستوى الاجمالي أو على المستوى الطائفي، كما النسب التي ألحقت من مناطق أخرى، على أنه لم يكن لاعتبارات طائفية صرفة، حسب مراد، وضاهر[٢٧] من قبل، *"وإنما كانت، وبشكل أساسي، استجابة لطموحات اقتصادية للبورجوازية النامية في جبل لبنان بهدف توسيع مصالحها في نطاق أوسع. فقد التقت هذه المصالح مع مصلحة الرأسمالية الفرنسية في سعيها للسيطرة على أسواق جديدة تسمح بتغلغل الرأسمال الفرنسي وبتوفير المجال الحيوي للمراكمات الرأسمالية"*[٢٨].

وعلى أساس هذا الالحاق تغيرت معادلات العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي انتجت بدورها معادلات سياسية لم تكن موجودة في الجبل زمن المتصرفية حيث كان للشيعة وجود ضعيف لممثلهم في مجلس الادارة منتخب من جبيل أو كسروان. وبعد إعلان لبنان الكبير أخذ التمثيل الشيعي مادته ووهجه من الجنوب ومن البقاع الملحقين بدولة لبنان الكبير[٢٩]. ومن باب الملكية دخل وجهاء وأعيان الجنوب إلى الادارة والمؤسسات الاختيارية والبلدية والمجالس النيابية والوزارية. وساهمت العلاقة التفاعلية بين الملكية والسلطة إلى توسيع الملكية من خلال العلاقة مع السلطات المتعاقبة، من ناحية؛ وإلى ترسيخ السلطة وامتدادها بتوسيع الملكية، من ناحية ثانية؛ ما أدى مع عوامل أخرى، منها الزيادة السكانية الكبيرة، إلى توسيع الهوة بين فلاحي الجنوب ومالكيها، ما حدا بالكثيرين من الجنوبيين للنزوح إلى الضاحية الجنوبية في بيروت[٣٠].

ويشير مراد في هذا المجال إلى النمو الديموغرافي المتزايد في الجنوب الذي زاد بين ١٩٣٢ و١٩٦٤ ما يقارب ٣٠٠ ألف نسمة أي بنسبة ٣٠٠% خلال فترة ثلث قرن. ويقدر عدد الشيعة المقيمين في الضاحية بنسبة ٥٠% من شيعة الجنوب[٣١].

لم يخرج الجنوب عن نمط الانتاج الذي كان سائداً في الولايات العثمانية، كما في جبل لبنان. وكان لا يزال يعتمد على الزراعة التقليدية والحرف المرتبطة بها على امتداد القرن العشرين، مع تطوير نسبي لزراعة التبغ التي ارتبطت بمنطق الرأسمال الأجنبي، وحازت على اهتمام ودعم المالكين الكبار والمتمولين من الجنوبيين[٣٢]. ويذكر التميمي وبهجت، في ولاية بيروت، الكثير من

المزروعات التي كانت معروفة في الجنوب وهي القمح والجلبان والعدس والترمس والفول والذرة والحمص والشعير، بالاضافة إلى انتشار واسع لزراعة الزيتون[٣٣]. إلا أن المؤلفين لم يأتيا على ذكر زراعة التبغ، ما يعني أنها لم تكن موجودة قبل عشرينيات القرن العشرين إلا بالكمية التي لا تستحق الذكر[٣٤]، وأنها تطورت من ضمن تغلغل المنطق الاقتصادي الرأسمالي الذي بدأ تأثيره بالظهور من خلال التخصص في الزراعة في لبنان الانتداب.

لم يتناسب النمو الاقتصادي في الجنوب مع النمو السكاني فيه، عكس قطاع الخدمات في المدن، وخصوصاً بيروت وصيدا وصور؛ وهي المدن التي تخلصت باكراً من نمط الاقتصاد التقليدي المريّف واتبعت، وخصوصاً بيروت، نمط اقتصاد خدماتي ساهم في جلب أهل الريف للسكن في المدينة، أو في ضواحيها للعمل في قطاع الخدمات والتخلص من العمل الزراعي التقليدي في الريف. ويذكر تقرير بعثة إرفد معلومات هامة في هذا المجال، إن كان بالنسبة للزيادة المضطردة لعدد سكان بيروت التي انتقلت من ٢٠ ألف نسمة على ١١٢ هكتار في العام ١٨٦٠، إلى ١٦٠ ألف نسمة على ٥٥٠ هكتار في العام ١٩٢٢، وإلى ٧٠٠ ألف نسمة (بيروت الكبرى) على ١٦٤٠ هكتار في العام ١٩٦٢[٣٥]. هذا بالاضافة إلى اعتبار بيروت قبلة الأنظار التي لا تقاوم بالنسبة لمختلف فئات النخبة اللبنانية[٣٦]. ليس هذا فحسب، بل اعتبرت نقطة الجذب الرئيسية للعمل، إن كان بالنسبة للمناطق المجاورة، أو البعيدة. ويذكر التقرير في هذا المجال تميز القرى المجاورة لبيروت على قدر التنوع في اعتمادها على معيشتها. ويقدم أمثلة على ذلك: فقرية أرصون القريبة من بيروت اعتمدت على الزراعة بنسبة ٩١،٥% من قواها العاملة النشيطة، بينما هي في العبادية المجاورة ٦٢،٥% وفي حومال ٣٥% بالاضافة إلى العمل في القطاع الحرفي ٥٠% وفي التجارة ١٥%. هذا التنوع في القطاعات الاقتصادية في حومال جعل منها القرية الأغنى لأن النشاط خارج القطاع الزراعي أعطاها هذه الصفة، وذلك من خلال عمل ٩١% من قواها العاملة النشيطة في مدينة بيروت. أما القرية التي أتت في الدرجة الثانية من ناحية الغنى فهي العبادية التي أضافت إلى نشاطها الزراعي اعتماد النزوح والهجرة، إما النزوح المؤقت إلى المدينة للعمل ومن ثم العودة، أو الهجرة السنوية إلى الكويت، أو الهجرة الدائمة إلى الولايات المتحدة. وبقيت القرية الأفقر، أرصون، لأنها اعتمدت في معيشتها على القطاع الزراعي فحسب[٣٧].

هذا في ما يتعلق بمدينة بيروت والجوار، كمثال، بالاضافة إلى صيدا وصور، وإن كان بدرجة أقل. وفي ما تبقى من ذلك ظل مرتبطاً بالعمل الزراعي الريفي وبالحرف التي تعتمد عليها هذه الزراعة، والعاملة على تميز البلدات الكبيرة القائمة على تخصص واضح في هذه الحرف

بالاضافة إلى مواقعها الجغرافية التي أعطتها هذا التميز[٣٨].

٢-٢ – التأثير الديموغرافي في الشمال

كانت مناطق لبنان الشمالي والمناطق السنية في الجنوب تنقسم إدارياً بين ولايات متعددة منها ولايات طرابلس وصيدا وبيروت وسورية، في الوقت الذي كان الجبل خاضعاً لحكم الامارة من المعنيين إلى الشهابيين، مروراً بنظام القائمقاميتين والمتصرفية قبل أن ينضم القسمان ليشكلا مع غيرهما، في الجنوب والبقاع، لبنان الكبير.

في هذا المجال، ظهرت دراسة حديثة تبحث في أوضاع المسلمين السنّة في متصرفية جبل لبنان تلقي أضواء على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والديموغرافي لهؤلاء، وتبين علاقاتهم مع بقية الطوائف داخل المتصرفية، ومع أقرانهم من السنّة في القسم الشمالي من ولاية بيروت، وفي القسم الجنوبي منها. من خلال هذه الدراسة التي هي بعنوان "المسلمون السنة في متصرفية جبل لبنان"، يمكن الاطلاع على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ومدى تأثرها بالأوضاع الديموغرافية للمسلمين السنة الذين يشكلون الأكثرية في طرابلس والجوار في المنية والضنية والقلمون، ولغيرهم من الطوائف المسيحية الذين يشكلون أعداداً متقاربة معهم في عكار وأدنى منهم في الميناء.

لم يتميز المسلمون السنة في متصرفية الجبل على أقرانهم من الطوائف الخاضعين لبروتوكول ١٨٦١ ومن ثم ١٨٦٤، وإن كانوا متميزين عن أبناء طائفتهم في الولايات المجاورة، على الأقل في ما يتعلق بالتجنيد ونظام الضرائب[٣٩]. ولم يعطهم عددهم القليل إلا ممثلاً واحداً في مجلس الادارة بعد تعديله في العام ١٨٦٤، وبعد أن كان يمثلهم إثنان في النظام السابق (١٨٦١). وأخذ هؤلاء من وظائف الدولة ما يتناسب مع عددهم القليل الذي لم يتجاوز الـ٣،٦٦٠ ذكراً منتجاً، ما يعني أن حصة الطائفة من الوظيفة العامة لا بد أن تكون متناسبة مع ما يتوجب عليها من ضرائب. وعليه، فإن الضرائب المتوجبة على سنّة الجبل لم تتجاوز ٤،١٠% من مجموع الضرائب المفروضة على الجبل. وبالمقابل لم يحصل السنّة على أكثر من ٦٣ وظيفة من أصل ١،٤٤١ أي بنسبة ٤،٣٧% من مجموع وظائف المتصرفية، و١،٧٢% من مجموع الذكور بين ١٥ و٦٠ سنة. من هذه الوظائف مدير ناحية في إقليم الخروب وآخر في الكورة في المرتبة العليا، بالاضافة إلى عضو مجلس الادارة، و٢٩ وظيفة عسكرية بين رتيب وفرد[٤٠] في المرتبة الدنيا.

كما لم يمنع العدد القليل للسنّة في المتصرفية من ممارسة دورهم الاجتماعي

والاقتصادي، إن كان على مستوى عضو مجلس الادارة، أو على مستوى العامة في ممارسة حياتهم اليومية، مستفيدين من وضعهم باعتبارهم ينتمون إلى الدين الرسمي للسلطنة، ما أكسبهم أهميتهم في المتصرفية، لانتمائهم الديني هذا. فانصرفوا، بموجب هذه الامتيازات، حسب عبدالله ضاهر، إلى طلب العلم وممارسة الأعمال الزراعية في الأرياف، والتجارية في المدن الساحلية، أو معها؛ العلم الذي وفرته مؤسسات الرهبنة والارساليات الأجنبية في الجبل، باعتبارهم ينتمون إليه؛ والعمل الزراعي القائم في الأساس على الزيتون والتوت والتبغ والحبوب والأشجار المثمرة؛ والعمل التجاري الذي وفّرته المدن، بيروت بالنسبة لأهالي إقليم الخروب القريبة منهم والمتماثلة معهم في جزء كبير منها في انتمائها الديني، وطرابلس القريبة من الكورة والمتماثلة معهم بأكثر من ٨٠% في انتمائها الديني. فبرزوا نتيجة لذلك في العلم والأدب، وفي الغنى أيضاً. واحتلوا مواقع أساسية في إدارة المتصرفية ضمن الحصص المخصصة لهم، بالاضافة إلى تبوئهم مراكز رفيعة في ولايات السلطنة[٤١].

كما أن عددهم القليل جعلهم خارج الصراعات التي كانت عادة ما تقوم بين الدروز والموارنة، الأمر الذي دفعهم إلى بناء علاقات طيبة مع المجاورين لهم إلى أية طائفة انتموا، باستثناء حالات نادرة تفرضها المواقف التي لا بد من الاعلان عنها. من أهم هذه المواقف البارزة، الوقوف إلى جانب من يستطيعون حمايته عند احتدام الحرب الطائفية بين الدروز والموارنة، وخصوصاً المسيحيين[٤٢]؛ والوقوف إلى جانب أهالي الجبل ضد توجهات السنّة في الولايات، المناصرين لتوجهات الدولة العثمانية المبنية على المساواة في الحقوق والواجبات في كل أنحاء السلطنة، ومنها متصرفية الجبل[٤٣].. ويلخص عبدالله ضاهر مواقف سنّة الجبل المعلنة وغير المعلنة كما يلي:

- بقي أهالي المتصرفية، ومعهم مسؤولو الادارة ضمن النظام العام الذي يضمن لهم امتيازاتهم، مع إظهار الولاء التام للسلطنة والمتصرف[٤٤].

- بقوا بعيداً عن المواقف المعلنة لكونهم أقلية، من ناحية، وقريبين من السلطنة ومن الدروز دون أن يضطروا إلى إعلان ذلك حفاظاً على مواقعهم وعلاقاتهم.

- حرصوا على استمرارية حسن الجوار والمودة مع الجميع نظراً لاختلاطهم مع بقية الطوائف في أكثر المناطق التي وجدوا فيها.

- تميزوا بالمواقف المتباينة عن تلك التي ظهرت في الولايات المجاورة لكونهم ينتمون إلى المتصرفية. فظهر الأمر وكأن الانتماء الجغرافي يتقدم على الانتماء الديني، وإن كان لا يزال بعيد المتناول كانتماء وطني.

- خرجوا من التركيبة الديموغرافية للبنان الكبير بعد أن اندغموا بأعداد أكبر بكثير ألحقت بالجبل، وأتت من طرابلس وبيروت وصيدا وصور، ومن مناطق أخرى في الشمال والجنوب والبقاع. الأمر الذي أدى إلى ضياع أهميتهم الادارية والسياسية، وانتقال هذه الأهمية إلى الملحقات[٤٥].

وما حصل لسنّة المتصرفية الذين كانت تمثلهم شخصيات سياسية وإدارية من إقليم الخروب والكورة، حصل لشيعتها الذين كان يمثلهم شخصيات سياسية وإدارية من كسروان وجبيل. فانتقل هذا التمثيل إلى الملحقات من الشمال إلى الجنوب مروراً ببيروت، عاصمة الدولة الحديثة. إلا أن هذا لم يمنع سنّة الجبل وشيعته من المحافظة على مكتسبات وامتيازات لا تزال تخولهم الدخول بسهولة إلى مختلف قطاعات الادارة المدنية والقضائية والعسكرية في لبنان.

وانتقل السنّة والشيعة من أقليات ذات وزن خفيف في المتصرفية إلى أكثرية ديموغرافية ثلاثية بالاضافة إلى الموارنة تحكمت، فيما بعد، بالنظام السياسي اللبناني، من الميثاق الثنائي الماروني- السني، إلى المثالثة المارونية – السنية – الشيعية التي انتجها اتفاق الطائف بعد هذه الفترة بسبعة عقود.

ويقدم لنا رفيق التميمي ومحمد بهجت في كتابهما ولاية بيروت صورة مشابهة لنمط الحياة في الجبل تطال المناطق الريفية في الولاية؛ وهو نمط الحياة القائم على الزراعة التقليدية، من ناحية؛ وعلى علاقات الملكية، من ناحية ثانية. بالاضافة طبعاً إلى التشابه في ممارسة الحياة العملية اليومية؛ هذا التشابه الذي لا يخترقه إلا ما تضفيه التقاليد الدينية في أصول التفاعل بين الناس وطرق التعامل وكل ما يتعلق بعلاقات الزواج والتصرف إزاء الموت والمواليد ومراسم العماد والختان والتقاليد والعادات المرافقة للأعياد وغيرها[٤٦]. هذا السلوك بكل أشكاله، يدل على مضمون ذهنية واحدة يتجلى بممارسات عملية تفصح عن بنية معرفية عامة متماثلة في العلاقات الدنيوية، وفي عبادة الله، وفي طرق التعاطي مع الموت ومع الحياة الأخرى بما فيها من ثواب وعقاب، وإن اختلف الدين والمذهب؛ بل إن اختلاف الدين والمذهب متناسب عكسياً مع وحدة المجتمع، بمعنى إذا تم التركيز على الاختلاف الديني والمذهبي وتوسيعه، أدى إلى هشاشة المجتمع والتهديد بتفتيته، والعكس صحيح[٤٧].

الاختلاف الرئيس بين متصرفية الجبل وحصة ولاية بيروت من الملحقات "اللبنانية" هو حلول نسبة السكان السنّة الكبرى (٨٠%) في طرابلس وصيدا[٤٨] محل نسبة المسيحيين في المتصرفية التي بلغت ٧٩،٤% ونسبة الموارنة فيها ٥٨،٤%[٤٩]. ما يعني أن نمط الحياة في المتصرفية

الذي كان يقاس على ما يعتمده الموارنة، انقلب في ولاية بيروت إلى ما يعتمده السنّة في صيدا وطرابلس، وعلى ما تعتمده بيروت باعتبارها مدينة منفتحة وآخذة بما يعتمده المسيحيون والمسلمون الذين يقتسمونها بما يشبه المناصفة (٤٨،٤% مسلمون و٤٥% مسيحيون، و٦،٦% أقليات)[٥٠]، بالاضافة إلى ما تأتي به رياح التغيير القادمة من وراء البحار. والأمر نفسه في مدينة صور التي يتناصف فيها المسيحيون والمسلمون[٥١]، ويميل لمصلحة المسلمين في قضاء صور بعد أن يدخل عليه العنصر الشيعي بكثافة، ويغلب كما في قضاء النبطية (٨٥% من المسلمين منهم ٩٩% من الشيعة[٥٢])، فإن نمط الحياة لا يكاد يتغير عما هو في الجبل، وهذا ما ظهر في قسم كبير منه في دراسة محمد مراد، التملك والسلطة في الجنوب التي أتينا على ذكرها سابقاً. كما لا يكاد يختلف عن القسم الشمالي من الولاية التي تشمل طرابلس المدينة وجوارها، بالاضافة إلى المنيه والضنية وعكار.

يغلب على القسم الملحق بلبنان الكبير من لواء طرابلس الشام المذهب السني الذي يصل إلى ٩٠% في المنية والضنية، بما فيها البداوي ودير عمار والقلمون، و٥٠% في عكار والمينا[٥٣]. ولم يجد مؤلفا "ولاية بيروت" بداً من البحث في أوضاع السكان في الولاية انطلاقاً من متغيرين إثنين: الانتماء الديني وطبقات السكان في المدن. ووجدا أن متغيرات الانتاج والملكية والعادات والتقاليد وأحوال التعليم متشابهة في الأرياف، وإن كانت على شيء من الاختلاف نحو الأفضل في المدن بسبب وجود المدارس الاجنبية والدينية، وبفضل تعدد أنماط الانتاج وتعقد العلاقات الاجتماعية. وقد لاحظ المؤلفان أن متغير التعليم يميل لمصلحة قرى عكار المسيحية التي كانت مقصداً للكثير من المدارس التابعة للارساليات الاجنبية والرهبنة وغيرها؛ وهي المدارس التي أعطت تفوقاً تعليمياً واجتماعياً للمسيحيين وإن تساووا اقتصادياً، وانضووا سياسياً تحت سلطة آل مرعب.[٥٤]

إلا أن أطرف ما لاحظه المؤلفان صفتين ملازمتين لطرابلس وصيدا. وتختص كل واحدة منهما بصفة؛ الأولى، التقتير الذي يصل إلى حد الشح في صيدا، " *فيمنع الرجل كل شيء عن أهله وعن أولاده وعن نفسه أيضاً ويسعى بكل قواه لإنماء ثروته*"[٥٥]، مع الاندفاع الذي لا يكل على العمل الذي يطال كل الناس الشيوخ والنساء والشباب والأطفال[٥٦]. أما الثانية، فهي القذارة التي لا تطاق في طرابلس القديمة، حيث "*الطرق الموجودة في الداخل هي من القذارة والعفونة بدرجة لا يتصور أكره منها... لاسيما الطرق التي تباع فيها المواد الغذائية فهو مما لا يتحمله الذوق السليم، ومن أعظم خطأ الطرابلسيين...هو فرز أوساخهم، وقذفها على الطرق*"[٥٧].. هذا طبعا بالاضافة إلى امتهان التجارة بكل أصنافها، مع الخدمات التي عادة ما تتميز بها المدن عن

المناطق المحيطة بها، مع ما يتبع ذلك من البلادة والكسل والجلوس طيلة النهار بانتظار الريع الذي يأتي في آخر النهار من بيع أو إيجار أو ضمان، أو استثمار[٥٨]. ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا القلائل الذين غامروا في استثماراتهم، وأصابوا الغنى، وبالتالي الرفاهية في حياتهم اليومية، تجلت في بناء البيوت الفخمة والأثاث الثمين والموقع الخارج عن أزقة المدينة، إن كان في طرابلس أو صيدا[٥٩].

إلا أن هذا النقد لم يمنع المؤلفين من إبداء إعجابهما بالمدينتين لما تتمتعان به من جمال الطبيعة وغنى الموارد ودماثة أخلاق الأهالي إلى أية طائفة انتموا، وإن كان يغلب حب الاقتصاد في المصاريف على أهالي صيدا؛ وهو الاقتصاد الذي يفرضه نوع من العلاقات الاجتماعية لا يضع الزيارات من ضمن أولوياته، لذلك يعتقد المؤلفان *"أن إهمالهم مسألة المفروشات وعدم اهتمامهم بها ناشئ عن ذلك لأنه لا يراها أحد"*[٦٠]. ومع ذلك، فطرابلس، *"أبهى بلدة في ساحل سورية.. وهي أبلغ نموذج للجمال"*[٦١]..أما صيدا، فهي البلدة الزمردية التي لا يفارقها الربيع، و.. *"بكافة أبنيتها وبخضورتها وبجنائنها وبحرها وبساحلها هي إحدى المدن الزاهرة البديعة"*[٦٢].

يقسم الباحثان طبقات السكان في المدينتين إلى ثلاث لدى المسلمين والمسيحيين. ويبينان أن اختلاف أنماط المعاش تابع لهذا التقسيم أكثر مما هو تابع للتقسيم الديني أو المذهبي.

ففي صيدا ينقسم السكان إلى أغنياء من أصحاب الأملاك والأراضي وأصحاب التجارة وصانعي الصابون، منهم السنّي والشيعي والمسيحي. وفي الاجمال الثروة في صيدا بأيدي المسلمين دون أن تكون مزية لهم لأن نمط حياتهم دون مستوى ما يملكون من ثروة[٦٣]. وكذلك الحال بالنسبة للشيعة باستثناء القلة منهم. ولا ينطبق هذا التعميم على المسيحيين كثيري الاختلاط بمسيحيي بيروت *" فتعلموا منهم ترتيب الدور وحسن الذوق بفرشها، وعرفوا قدر الرفاهية المعتدلة في معيشتهم"*[٦٤].

أما الطبقة المتوسطة، فلا فرق فيها بين السنّة والشيعة والمسيحيين إلا بمقدار الثروة، مع قرب المسيحيين أكثر من حياة الرفاهية[٦٥].

والطبقة البسيطة تجمع البحارة والصيادين والحمالين وباعة الخضر وأصحاب الحوانيت. وهؤلاء يعيشون حياة رديئة، *"ولكن اجتهادهم وانتباههم يستر نقائصهم ومسكنتهم"*[٦٦].

ويلاحظ الباحثان أن السنّة في المدينة يكتفون بزوجة واحدة، ولهذا لا أثر للنفور الذي يظهر في العائلات كما هي العادة في أماكن اخرى. *"ولما كان نكاح المتعة متبعاً بين المتاولة*

(الشيعة) فلا حاجة عندهم لتعدد الزوجات، على أن تعدد الزوجات غير موجود بطبيعته بين المسيحيين"[٦٧]. وكما يلاحظ المؤلفان توفر الملاحة والجمال في صيدا، فإنهما افتقدا ذلك في الجنوب من بيروت ولم يبدأ بالتحسن إلا بين عكا وصور ووصل إلى قرب مرتبة الكمال في صيدا. ويبدو أن ذلك يظهره التزين من خلال ترتيب الهندام وأناقة اللباس وانسجام الألوان. ولم يجد المؤلفان تفسيراً للتقتير في المصاريف إلا من أجل بذل ما يتوفر في سبيل التزين والأناقة[٦٨].

تظهر التقسيمات الاجتماعية في طرابلس أكثر تفصيلاً[٦٩]. فالمسلمون ينقسمون إلى ثلاث طبقات: أغنياء ومتوسطون وفقراء، أو، حسب توسل معاشهم، إلى تجار وزراع وصناع. وهؤلاء جميعهم يمثلون أربعة أخماس السكان (٨٠%).

يربط المؤلفان قدم عائلات المدينة بالتجارة والملكية الزراعية. ويعتبران الثروة المجمعة من هؤلاء جاءت على مر السنين وعن طريق التوارث والتراكم لا عن طريق الظلم والجبروت واستغلال تعب الفقراء. فالتجارة هي أساس الغنى. والمدينة وفرت للكثير من عائلاتها سبل التجارة وإمكانياتها. فنجحوا وجمعوا الثروات وبنوا *"القصور المشمخرة (أي المرتفعة/الفخمة)، أو المنازل الظريفة، المشيدة على أحدث نسق في ألطف البقاع من البلدة (طرابلس) أو المينا"*[٧٠].

أما الطبقة الثانية، فهي طبقة الزراع. وهم السواد الأعظم من المدينة. يشتغلون بطبخ كميات قليلة من الصابون وبيعها، ويعملون في تجارة الحبوب والحرير، ويبيعون البضائع المختلفة في مخازن منشأة لهذه الغاية، ويفلحون ويزرعون ويقطفون الليمون في بساتين المدينة. ونمط معاش هؤلاء أدنى من الطبقة الأولى في نوعية المساكن والأثاث واللباس والمآكل. وما لفت نظر المؤلفين في هذه الطبقة اهتمامها البيّن بتعليم أولادها. فبرز هؤلاء على أنهم المتخرجون من المدارس وأرباب الفكر والعلم[٧١].

والطبقة الدنيا تتألف من الصناع والعمال، وهم الفقراء. وهؤلاء يعملون في البحر والحمل وفي الانشاءات والبساتين والبيع بالتجوال. ويحصلون على قوتهم بشق الأنفس[٧٢].

إذا كان هذا هو حال أهل المدينة من المسلمين الذين يمثلون ٨٠% من السكان، فما هي أحوال المسيحيين فيها؟

إذا كان يمثل المسيحيون ٢٠% من السكان، فإن ٧٠% من هؤلاء من الأرثوذكس. ولهم وجود قديم في المدينة. وقد كانوا في منتصف القرن التاسع عشر أفضل بكثير عما هم عليه في الربع الأول من القرن العشرين، على ما يقول المؤلفان. وقد تعاطى الأغنياء منهم بالأعمال

التجارية، وانتقل المتمولون منهم إلى الإقراض بالفوائد الفاحشة وجنوا الثروات الطائلة إلى أن ضربهم الانهيار المالي الذي حصل عام ١٨٧٢، فقضى على ثرواتهم النقدية. فبدأ بعضهم من الصفر وهاجر آخرون. وتصدر مسلمو المدينة الأعمال التجارية بأنواعها كافة معتمدين على ما جمعوا من أموال منقولة مما توفر لهم من أموال نقدية، وغير نقدية مما كانوا يملكونه من عقارات زيتون وبساتين ليمون ومسقفات. وقد تقدموا بأشواط على أقرانهم المسيحيين[٧٣]. مع هذا الفرق، يمكن تقسيم المسيحيين أيضاً إلى ثلاث طبقات:

الطبقة الأولى لا تزيد عن ثلاث أو أربع أسر. حياتهم أرقى بكثير من حياة أمثالهم، وموقعهم الاجتماعي في أرقى حال نتيجة ما حصلوا عليه، رجالاً ونساء، من نور المعرفة[٧٤].

أما الطبقة الثانية، "*فيكاد يدخل فيها جميع المسيحيين هناك*"[٧٥]. ويعمل هؤلاء في التجارة والحرف، ويعيشون حياة أرقى من أقرانهم من الطبقة المتوسطة إن لم يكن بالعلم، فبانتظام العيش، ويشاركون في الكثير من العادات والتقاليد السائدة في المدينة.

والطبقة الدنيا تتشارك في مزايا الطبقة الوسطى وإن كانت فقيرة. إلا أن الفقراء قليلون." *وهم عبارة عن بضعة أشخاص من المارونيين وما زالوا يتدرجون في التناقص*"[٧٦].

٢-٣- التأثير الديموغرافي في الجبل

كان نمط الحياة متماثلاً بين الولايات المجاورة للجبل من حيث المعيشة والانتاج والعادات والتقاليد التي يبقى جزء منها متميزاً بين طائفة وطائفة حسب ما تتيحه الممارسات الدينية، فإن طرق التعاطي مع الأرض من حيث الملكية والعلاقات الانتاجية تختلف بين الولايات ومتصرفية الجبل. ذلك أن الملكية في الجبل تتميز بالحيازة الصغيرة، وبضيق الأراضي الزراعية، ووعورة المسالك، وصعوبة العمل في الأرض. بينما تتميز أراضي الولايات بالمساحات الواسعة، وسهولة العمل الزراعي، وخصوبة التربة، والملكيات الكبيرة، وقلة المالكين وكثرة العاملين عليها حسب قوانين وأعراف متعددة من الإيجار والمحاصصة[٧٧].

قلة مساحة متصرفية جبل لبنان وكثافة السكان فيها جعلتا المسؤولين المحليين والسلطات العثمانية يفتشون عن كيفية تأمين معيشة سكان المتصرفية، وإبعاد شبح الفاقة والجوع عنها، والتخفيف من حدة الهجرة. وهموم التفتيش هذه، دفعت متصرف جبل لبنان الجديد الذي

كسر قانون تعيين المتصرفين في أعقاب الحرب العالمية الأولى، بتعيينه كمتصرف غير مسيحي لحكم الجبل؛ هذه الهموم دفعته إلى تكليف مجموعة كبيرة من المفكرين والباحثين لوضع أبحاث متعددة تبين أوضاع المتصرفية من النواحي كافة لمعرفة واقعها، وأهم ما تتميز به من أجل تنمية إقتصادها وإيصالها إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي كي لا تتكرر كارثة المجاعة التي ضربت الجبل، نتيجة الحصار البحري والبري الذي منعه من الاتصال مع الخارج إبان الحرب العالمية الأولى؛ المجاعة التي أخذت أكثر من ثلث سكانه[٧٨].

ظهرت هذه الأبحاث، كما مر ذكره سابقاً، في كتاب صدر في العام ١٩١٧ بإشراف المتصرف إسماعيل حقي بك تحت عنوان "لبنان، مباحث علمية واجتماعية"، معتمدة المنهج الوصفي للأوضاع اللبنانية من تاريخية واقتصادية وصحية وبيئية مع اقتراحات رائدة في كيفية النهوض بالجبل اجتماعياً واقتصادياً وعمرانياً.

واهتم أيضاً مسعود ضاهر بهذه المسألة، وأفرد لها حيزاً واسعاً من كتابه "تاريخ لبنان الاجتماعي" محاولاً تحليل وتفسير الأزمة الاقتصادية التي كان يعيشها الجبل.

إلا أن المفارقة الكبيرة التي تلفت النظر هو الفرق في مساحة المتصرفية وعدد سكانها بين الكتابين. صحيح أن كل الباحثين الذين انكبوا على دراسة الأوضاع في لبنان، ساحلاً وجبلاً، ومنذ ما قبل القرن التاسع عشر، كانوا يشتكون من التخبط في وضع الأرقام ورد ذلك إما إلى إهمال الأساليب العلمية في الاحصاء، أو إلى أسباب طائفية للوصول إلى مآرب سياسية، وهذا ما تم تفصيله سابقاً. فكان لا بد من التعامل مع هذه الأرقام كما هي لأن وجودها أفضل بكثير من عدمه. لكن وصول هذا الفرق إلى ما يقارب النصف في مساحة المتصرفية، يدل على إهمال في تقدير المساحة وضبطها لا يمكن تفسيره. ففي كتاب مباحث علمية واجتماعية تبلغ مساحة المتصرفية ٣،٢٠٠ كلم^2، يعيش فيها ٣٥٠،٠٠٠ نسمة[٧٩]. ثم يظهر في الكتاب نفسه أن عدد سكان المتصرفية ٤١٤،٠٠٠ نسمة[٨٠]. وفي كتاب تاريخ لبنان الاجتماعي يذكر مسعود ضاهر أن مساحة المتصرفية ٤،٥٠٠ كلم^2، ويلفت إلى أن جورج سمنة يرفع هذه المساحة إلى ٥،٦٠٠ كلم^2، ومن ثم إلى ٦،٥٠٠ كلم^2[٨١] مع عدد سكان يصل إلى ٤٠٠،٠٠٠ نسمة. فكيف يمكن التصرف مع هذه المعطيات؟ وهل يمكن حسبان مقاطعات مع المتصرفية أو خارجها يؤدي إلى هذا الفرق؟

يذكر كتاب مباحث علمية واجتماعية أن مساحة الأرض المزروعة الخصبة في المتصرفية تبلغ ١٠٠ كلم^2، بالاضافة إلى ٢٠٠ كلم^2 من الأراضي المزروعة الفقيرة، من أصل ٣،٢٠٠

كلم^{2}. فتكون كثافة السكان إلى الأراضي المزروعة ٨٧٥ نسمة في الكلم^{2} الواحد، و١١٠ في الكلم^{2} بالنسبة لمحمل مساحته. أما في المناطق المجاورة، فتبلغ كثافتهم ١٥,٨ نسمة في الكلم^{2} الواحد. وهذ يدل على مدى كثافة السكان في الجبل، من ناحية، وضيق سبل العيش فيه، من ناحية ثانية. وقد بيّن الكتاب نصيب الفرد من الدخل في الجبل، فإذا هو لا يتجاوز ٦٢٨ قرشاً إذا كان عدد السكان ٣٥٠ ألفاً[٨٢]، و٥٣١ قرشاً إذا كان عدد السكان ٤١٤ ألفاً. علماً أن اجرة العامل اليومية تعادل ٤–٥ قروش[٨٣] أي ما مجموعه ١،٤٦٠–١،٨٢٥ قرشاً إذا اشتغل العامل ٣٦٥ يوماً في السنة. هذه الأرقام ما كانت قادرة على رفع العامل وأسرته عن حالة الكفاف وما دون.

إزاء هذه المعطيات لم تجد "المباحث" بداً من تحسين الزراعة وتنويعها لزيادة الانتاج بتوسل الأساليب الزراعية الحديثة دون التعدي على الأحراج، والتركيز على كل ما يؤدي إلى تحسين زراعة التوت بتشجيع ومساعدة الحكومة[٨٤]. هذا طبعاً بالاضافة إلى معرفة أحوال الصناعة والتركيز على ما يساعد في النهوض بها بما يتناسب مع وضع وحاجات الجبل للتخفيف من حدة المنافسة من جهة، ومن حدة الهجرة من جهة ثانية[٨٥].

كان القيمون على شؤون الجبل، وباحثو طرق الافادة من المنجزات العلمية الحديثة من أجل النهوض الاقتصادي وتنميته، يدركون تماماً استحالة الوصول إلى هذا الهدف عن طريق الزراعة والصناعة التابعة لها. فحاولوا التوصل إلى اقتراح موارد جديدة تزيد من دخل الجبل وتربط سكانه فيه. ويمكن أن تأتي هذه الموارد الجديدة، حسب هؤلاء، عن طريق الاهتمام بموسم الاصطياف والتركيز على السياحة الصيفية باعتبارها وعياً وصناعة تجلب السياح، وخصوصاً العرب؛ الأمر الذي يعني الاهتمام بالعمران والطرقات، وتعلم كيفية التعامل مع السياح، واستغلال الموارد الطبيعية في هذا المجال[٨٦]. ولم يهمل الباحث، في بداية القرن العشرين، مسألة الدعاية والاعلان لجلب السياح والتركيز على أهمية لبنان السياحية[٨٧].

على الجانب الآخر، كان مسعود ضاهر يقارب الحالة الاقتصادية والاجتماعية للجبل انطلاقاً من ضيق سبل العيش المتأتي من الكثافة السكانية الكبيرة، ومن قلة الموارد الاقتصادية الناشئة عن الملكيات الصغيرة التي لا تكفي مالكيها، من ناحية، وعن العمل اليومي المضني في صناعة الحرير أو غيره من الحرف الصناعية التي اشتغل فيها ما يقارب الـ١٤% من السكان[٨٨]، ومن العمل الزراعي في الملكيات والوقفيات الكبيرة، من ناحية ثانية. مع ما يتبع ذلك من ضغط على الفلاح والمالك الصغير لدفع ما يتوجب على الجميع من ضرائب متعددة الأسماء تذهب إلى

خزينة السلطنة أو إلى جيوب المالكين الكبار، أو للتهرب منها بتقديم الملكيات الصغيرة كهبات للكنيسة المارونية، ومن ثم الاشتغال فيها كمزارعين، الأمر الذي ساهم في تدهور أوضاع الفلاحين الاقتصادية وفي تدعيم وزيادة الملكية الكبيرة للكنيسة[٨٩]. وقد أورد أبو نهرا نموذجاً لكيفية انتقال الملكية من الأعيان من أمراء إبي اللمع إلى الكنيسة عن طريق البيع، ويركز على القدرة الشرائية للرهبنة بسبب نشاطها العملي المنتج وتقشفها الاستهلاكي[٩٠].

ويرد مسعود ضاهر الهجرة إلى هذه الأوضاع المتردية التي كانت سائدة في الجبل. وقد أورد مذكرة رفعها الأهالي إلى المتصرف أوهانس باشا في العام ١٩١٣يذكرون فيها موضوع عزلهم عن العالم المحيط بهم، لإجبارهم على الانضمام إلى ولاية بيروت. وهذا ما أوصلهم إلى الفقر والجوع، ودفعهم إلى الهجرة[٩١]. ولم يصل الجبل إلى عشية الحرب العالمية الأولى إلا وكان قد هجره ربع سكانه[٩٢].

فالنقص الديموغرافي الذي حصل في الجبل بسبب هجرة ربع سكانه قبل الحرب، وبسبب الموت جوعاً لأكثر من ثلث سكانه أثناءها، أتى بشيء من الفرج للذين بقوا على قيد الحياة، حسب تحليل مسعود ضاهر، إذ تحسن وضع الفلاح نتيجة تغيرات في نظام الضمان والمغارسة، وتضاؤل في سلطة المقاطعجية السابقين ونزوح أكثرهم إلى المدينة واشتغالهم في قطاعات اقتصادية مدينية، ونزوح الكثير من الفلاحين للعمل في المدينة كعمال مياومين. وأول ما ظهر من بوادر هذا التحسن انفتاح الكنيسة والمالكين الكبار على الفلاحين. هذا الانفتاح الذي دفعهم إلى تحرير عقود إيجار ومحاصصة تتأمن فيها مصالح الفلاحين أكثر مما كان يحصل في السابق. هذا طبعاً بالاضافة إلى مهارة الفلاح وخبرته في انتاج الحرير، الأمر الذي جعل المستفيدين من هذا الانتاج من الوسطاء المحليين والأجانب يساعدونه ويسلفونه، ما أدى إلى تحسين وضعه وتحوله إلى مالك ذي حيازة صغيرة، لتتجه، من بعد، إلى التوسع[٩٣].

هذا الوضع الديموغرافي في الجبل هو الذي حفّز الباحثين على درس أوضاع الجبل التي كان يدرك الجميع أنها بلا شك آخذة به إلى الموت وإلى الهجرة، نظراً لقلة الموارد التي تكاد لا تكفي سكانه أربعة أشهر من السنة. فكيف يكون الحال إذا أدت الأمور، مهما كانت، إلى عزلته؟ من هنا كان التفكير الدائم في توسيع حدود المتصرفية[٩٤]، أو في ضمها إلى ولاية بيروت. وهذا ما حصل لحظة إعلان لبنان الكبير في ٣٠ أيلول ١٩٢٠.

٣- التأثير الديموغرافي في لبنان

الدراسة الأولى، ربما، التي تناولت الوضع السكاني في لبنان الكبير عقب الإحصاء الأخير الذي جرى سنة ١٩٣٢ هي بعنوان "السكان" وضعها الباحث روبرت فيدمر ضمن أبحاث تتناول الاوضاع الاقتصادية في سوريا ولبنان وهي حلقة من سلسلة العلوم الاجتماعية الموضوعة حسب برنامج أعدته الجامعة الأميركية في بيروت، ونشرته كلية العلوم والآداب فيها.

تناول الباحث في دراسته هذه، السكان في سوريا ولبنان. واستهلها بالتأكيد على صعوبة الحصول على المعلومات الموثوقة بسبب التغيرات المتتالية التي تعرضت إليها البلاد، وخصوصاً ما يتعلق منها بالحركة السكانية. وصرح عن عدم ثقته بالاحصاء الذي حصل سنة ١٩٢١، لأنه لم يحصل بالطريقة التي يمكن الركون إليها، لأن الأمر كان متروكاً للسكان والمخاتير الذين عليهم إيصال هذه الأرقام للحكومة. وكان لمسؤولي الطوائف كامل الحرية في أن يزيدوا الأعداد بغية الحصول على المزيد من الوظائف الحكومية أو مراكز في المجلس النيابي. كما كان البعض الآخر يتعمد إنقاص العدد كمظهر من مظاهر المعارضة للانتداب. كما كان هناك البدو الرحل الذين لم يدخلوا في التعداد[٩٥]. ويعتبر أيضاً أن إحصاء ١٩٣٢، على دقته بالنسبة للاحصاءات السابقة، لم يخل من الأخطاء. ولأن المعطيات أساس صحة التحليل والتفسير، فإن هذه الصحة مرتبطة بالحقائق والمعلومات[٩٦].

يرد الباحث سكان المنطقة إلى عناصر متعددة تعود في أصلها إلى العنصر السامي، وهو الأقدم، بالاضافة إلى العنصر المصري والأشوري والفارسي والمقدوني والروماني والتركي... والعربي، وهو أهم هذه العناصر. وأنتج تعدد العناصر هذا ضعفاً في الشعور بقومية واحدة زاد من ضعفه تعدد المذاهب والطوائف التي تعود في أصلها إلى الديانات السماوية الثلاث. واستغل المستعمرون هذا التعدد من أجل الفرقة والسيادة. ويلاحظ الباحث أن هذا التعدد كان سبباً في تعدد النظم التهذيبية (التعليمية والتربوية)، وذلك بتعدد المدارس الدينية المحلية والأجنبية التي تزيد من عوامل الفرقة. ويعتبر أن توحيد الشهادة الثانوية التي على الطلاب نيلها تخفف من هذه الحدة، وهو معطى فرنسي، بالاضافة إلى المعطى العربي الذي يتجلى باللغة التي توحّد بين السكان، وإن كان ثمة مناطق قليلة لا تزال تستعمل التركية والسريانية.

يقارن فيدمر بين إحصاءي ١٩٢١ و١٩٣٢ ويجد أن الزيادة الحاصلة بين الاحصاءين والبالغة ٢٢٥،٣٧٤ نسمة نتيجة الفرق بين ٨٥٤٦٩٣ (إحصاء ١٩٣٢) و٦٢٩،٣١٩ (إحصاء ١٩٢١) لا تعبر عن الواقع بسبب النقص في إحصاء ١٩٢١، ولو كان

ثمة زيادة بين هذين التاريخين ناشئة عن زيادة المواليد على الوفيات، من ناحية؛ وعن زيادة الهجرة الأرمنية إلى لبنان، من ناحية ثانية. ويورد جدولاً بالتفصيل يبين الزيادة السكانية في كل محافظة من المحافظات اللبنانية[٩٧]. ويُظهر انتشار سكان لبنان على مساحة تقدّر بـ ٩١٩٩ كلم مربع بمعدل ٩٣ نسمة في الكلم المربع الواحد، وهو معدل يفوق معدل فرنسا نفسها. ويردّ الباحث ازدحام السكان في لبنان لسببين، الأول؛ لبنان الملجأ للعناصر المسيحية، والثاني؛ وجود الموانئ الصالحة التي تجعل من لبنان نقطة اللقاء بين الشرق والغرب[٩٨]. وأكثر هؤلاء السكان يعيشون في المناطق الريفية بنسبة ٦٥،٢ مقابل ٣٤،٨ يعيشون في المدن. ولكن الباحث يستدرك ليقول "*أن النهضة الصناعية وتطور وسائل النقل وتحسينها سيفضيان دون شك إلى ازدياد في سكان المدن ونقص في سكان الأرياف*"[٩٩]. ويجد الباحث نقصاً في المعطيات التي تبين معدل الولادات لعدم الاهتمام بها، ونقصاً في الوفيات، إلا ما أعلنت عنه مدينة بيروت وهو ١١ بالألف سنة ١٩٣٢ (عدد سكان بيروت ١٧٩،٣٦٠، والوفيات ١٩٦٢). ولا يمكن معرفة إذا كان هذا العدد يتجه نحو الزيادة أو النقصان[١٠٠].

أما عدد الأميين فيشكل نسبة ٥٨،٨٥% من السكان، منهم ٤٢% في بيروت، ٥٠،٣٨% في جبل لبنان، ٦٦،٥٦% في لبنان الشمالي، ٧١،١٨ في لبنان الجنوبي، و٦٧،٤٥ في البقاع[١٠١]. ويظهر من هذه الأرقام أن الأمية في الملحقات أكثر مما هي عليه في بيروت وجبل لبنان. وهو مؤشر على التقدم الاجتماعي والاقتصادي لبيروت باعتبارها مدينة كبرى وملتقى للنشاطات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، ومركز المعاهد العلمية الأجنبية والوطنية؛ وجبل لبنان باعتباره ذا نظام شبه مستقل تنشط فيه المعاهد العلمية التابعة للرهبنات الوطنية والارساليات الأجنبية. ويقارن الباحث بين الأمية في لبنان، حسب الجنس، وفي اللاذقية، فإذا هي: ٥٦% عند الرجال و٨٢% عند النساء في لبنان، و٧٦% و٩٥% على التوالي في اللاذقية[١٠٢].

٤- من العام إلى الخاص

لم يكن تأثير الحرب اللبنانية التي اندلعت في لبنان بأسبابها أو بالنزوح الذي خلفته، بل في الاستقرار الذي ضمنه الثقل الديموغرافي لهذا التوجه، أو ذاك، الذي عادة ما يكون ذا جذور تاريخية أتينا على ذكرها سابقاً، وفي الهجرة، أو التهجير إلى خارج البلاد، أو إلى أماكن داخلية أخرى يكون الإستقرار فيها مضموناً من قبل الوجود الطائفي ذي الثقل المعتبر والمتماثل بنيوياً مع التوجه المقابل.

هكذا غزلت الأحداث الأخيرة على المنوال نفسه الذي ساهم بشكل أساسي في فرز ديموغرافي على طول الجبل من شماله إلى الجنوب كاد أن ينجح على مدى سنوات الحرب. ولا تزال مسائل المصالحة في بعض أقسامه عالقة حتى الآن، بالرغم من استحالة هذا الفرز، ومن التجربة التي حصلت في أيام القائمقاميتين. ولم يبق الفرز الطائفي محصوراً بين دينين مختلفين طال المدن بالإضافة إلى مناطق في الجبل، بل تجاوز ذلك إلى فرز طال المنتمين إلى الدين الواحد.

لا يزال لبنان منذ عهده الحديث حتى اليوم يعاني من مسألة الطائفية كنظام سياسي باعتباره المنتج الأساسي ليس للفرز الطائفي فحسب، بل للاصطفاف والتوتير والتهديد الدائم بالحرب اللبنانية. وتكون دائماً عناصر هذا التهديد الانتماء الطائفي والانتماء المذهبي في أضيق حلقاته.

ولا تزال العائلات اللبنانية إلى أي طائفة انتمت تفكر بالطريقة الفضلى للاستقرار النفسي وللراحة الجسدية، فلا تجد أمامها إلا خيار التفتيش عن المكان الذي يؤمّن لها هذا الاستقرار وهذه الراحة. ولا يجد الكثيرون خياراً لهم إلا بالسكن مع من يتماثل معهم طائفياً قبل التماثل الديني. وتكمن خطورة هذا الخيار في أنه يهدد بردهم إلى إعادة إحياء العلاقات الأولية للقرابة، وإلى التنظيم الأهلي المبني على العصبية وصلات الرحم على مستوى الجسد والدين.

إذا كان هذا هو الوضع الديموغرافي في لبنان في مسيرته التاريخية، وفي هذا التمفصل المتين بين العائلة والطائفة، وبين التمفصل العائلي- الطائفي والشأن السياسي، فكيف تتوجه العائلات اللبنانية اليوم في مسلكها اليومي، وفي حياتها العملية؟

هل لا تزال تعمل عن وعي منها، أو لا وعي، على رفد طوائفها بما يضمن موقعها السياسي، أو يزيد من تدعيمه، إن كان هذا الرفد على مستوى الولاء، أو الخصوبة، أو على مستوى ترسيخ رسم الحدود العائلية ضمن الحدود الطائفية أو المذهبية، وزيادة الاهتمام في رسم هذه الحدود ضمن الاطار الديني في مقابل الدين الآخر أو الأديان الأخرى؟

وبالتالي، هل المسلك العائلي كما يمارس اليوم يمكن أن يساعد في تغيير الأوضاع نحو الأفضل؟ نحو مجتمع حديث، أو دولة حديثة؟

الفصل الخامس
العمر والجنس لسكان لبنان

يعالج هذا الفصل التوزيع النوعي والعمري للسكان، ومعدل الذكورة، وهرم الأعمار، من خلال ربطها ببعض المتغيرات، كالقضاء والمحافظة والطائفة. يعتبر هذا الفصل صلب الدراسة الديموغرافية اذ يعرض الواقع السكاني لأفراد العينة ويبرز توزعهم حسب الوسيطات والمتوسطات وأهرام الأعمار ونسب الذكورة.

١- نسبة الذكور والإناث في لبنان

يعتبر التوزيع النوعي للسكان، أي حسب الجنس، من أبرز المعايير التي يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي والاجتماعي. فالمجتمع الذي يقل فيه الذكور عن الإناث يعكس عدة أمور، إما هجرة الذكور من أجل العمل، وإما ارتفاع وفيات الذكور بسبب الحروب وإنتشار الأمراض التي تفتك بهم، وخاصة أمراض القلب والشرايين. وهذا الانخفاض في نسبة الذكور يؤثر لاحقاً على الخصوبة، وخاصة بسبب تأثيرها على ارتفاع سن الزواج. هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، فإن إرتفاع نسبة الذكورة، أي انخفاض نسبة الإناث، سينعكس سلباً على الخصوبة بسبب انخفاض أعداد النساء القادرات على الحمل.

وأولى خطوات التحليل هي في التعرف على كيفية توزيع الذكور والإناث على المستوى الوطني، والتعرف على نسب الذكورة في لبنان والمحافظات والأقضية فيه.

هكذا، فإن أعلى نسبة للذكور هي في محافظة جبل لبنان وبلغت ٢٦,٩% من مجموع الذكور في لبنان، (الجدول ٢١).

الجدول21: توزع السكان حسب الجنس والمحافظات، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الجنس		المجموع
		ذكر	أنثى	
المحافظة	الشمال	22.2	22.8	22.5
	بيروت	15.8	15	15.4
	جبل لبنان	26.6	26.5	26.6
	الجنوب	19.4	18.9	19.1
	البقاع	16	16.8	16.4
المجموع		100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تأثرت نسبة الذكور في جبل لبنان بحصة السكان المرتفعة من مجموع سكان لبنان. ففي الشمال بلغت نسبة الذكور ٢٢,٢% من مجموع الذكور. أما أقل نسبة فهي في بيروت حيث بلغت ١٥,٨%، (جدول ٢١).

أما على صعيد الاناث، فإن نسبتهن في جبل لبنان هي الأعلى أيضاً، وبلغت ٢٦,٥% من المجموع، ثم تليها محافظة الشمال بنسبة ٢٢,٨%. أقل نسبة هي أيضاً في بيروت، حيث بلغت ١٥% من مجموع الإناث. هكذا، يمكن القول أن نسبة الذكور أقل من نسبة الإناث وذلك في بعض المحافظات (البقاع والشمال) وتقريباً تتساوى مع الإناث (جبل لبنان) وتزيد عن نسبة الإناث في بقية المحافظات (بيروت وجبل لبنان والجنوب). ويعكس هذا الواقع فقط توزع السكان على المحافظات، (الجدول ٢١).

بعد دراسة التوزع الجنسي تبعاً للمحافظات، يمكن الآن الانتقال إلى دراسة هذا التوزيع تبعاً لكل طائفة. لا بد من الإشارة إلى أن المجموع هو بناءً على العينة الثانية التي تمثل الطوائف حسب نسبتها في المجتمع اللبناني. ولمزيد من الدقة سيتم عرض النسب بناءً على التوزيع الأفقي والعمودي. وهكذا، فإن السنّة يحتلون المرتبة الأولى بحيث يشكلون ٣٠,٢% من مجموع الذكور في لبنان، و٣١% من مجموع الاناث، (الجدول ٢٢). وربما يشير هذا، إلى أن الطائفة أصبحت الأكثر عدداً في لبنان.

الجدول22: توزع السكان حسب الطائفة والجنس، لبنان[103] ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

			الجنس		المجموع
			ذكر	أنثى	
الطائفة	شيعي	أفقي	50.4	49.6	100
		عمودي	**28.9**	**26.4**	**27.6**
	سني	أفقي	47.2	52.8	100
		عمودي	**30.2**	**31.0**	**30.6**
	درزي	أفقي	48.8	51.2	100
		عمودي	**4.7**	**5.0**	**4.9**
	ماروني	أفقي	46.4	53.6	100
		عمودي	**19.1**	**20.6**	**19.9**
	أرثوذوكسي	أفقي	50	50	100
		عمودي	**7.9**	**6.8**	**7.3**
	كاثوليك	أفقي	43.3	56.7	100
		عمودي	**4.6**	**5.9**	**5.3**
	أرمني	أفقي	49.5	50.5	100
		عمودي	**2.1**	**2.2**	**2.1**
	أقليات	أفقي	53.8	46.2	100
		عمودي	**2.5**	**2.1**	**2.3**
المجموع		أفقي	47.9	52.1	100
		عمودي	**100**	**100**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

إن نسبة الذكور والاناث، كما هو واضح من الجدول ٢٢، تختلف بعض الشيء حسب كل طائفة. فمن الملاحظ أن نسبة الاختلاف قد زادت عن الـ ١٠%[104] عند الكاثوليك، حيث بلغت نسبة الذكور ٤٣,٣%، ونسبة الإناث ٥٦,٧%. وعند أغلبية الطوائف أتت النسب لتظهر تفوق نسب النساء على نسب الذكور (عند السنة والدروز والموارنة). أما عند الطوائف الأخرى، فقد برز نوع من التقارب بين النسب (عند الشيعة والأرثوذكس والأرمن). وتبرز فئة الأقليات الوحيدة التي يتفوق فيها الذكور على الإناث. أما على صعيد لبنان فقد بلغت نسبة الذكور٤٧,٩% ونسبة الإناث ٥٢,١%[105]، (الجدول ٢٢).

في التحليل العمودي، يظهر أن الذكور السنّة هم الأكثر في لبنان، يليهم الذكور الشيعة بنسبة ٢٨,٩% فالذكور الموارنة بنسبة ١٩,١%. أما الإناث فهن أكثر نسبة عند السنة أيضاً حيث بلغت النسبة ٣١% فالشيعة بنسبة ٢٦,٤%. لا بد من الإشارة إلى أن الأرقام هنا متأثرة بالعينة، لذلك فإن التحليل الأفقي هو أفضل من العمودي في هذه الحالة، (الجدول ٢٢).

وفي التحليل الأفقي تتضح نسبة الإناث والذكور من أبناء كل طائفة على حدة. وكما تمت الإشارة سابقاً فإن أكثرية الطوائف تقل فيها نسبة الإناث عن الذكور، باستثناء الشيعة والأرثوذكس والأقليات، (الجدول ٢٢).

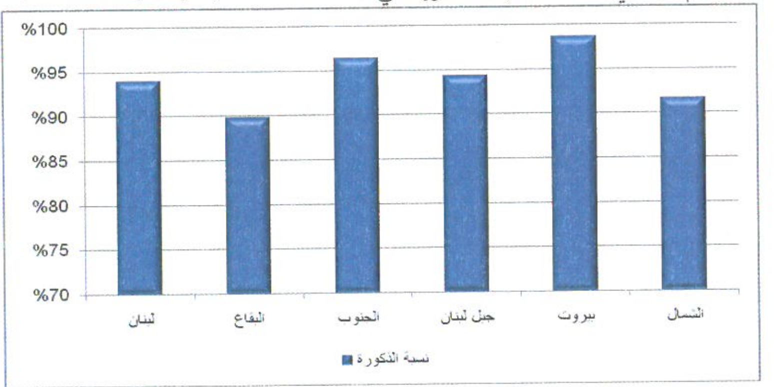
٢- نسب الذكورة في لبنان

بعد التعرف على نسب الذكور والإناث، لا بد من عرض نسب الذكورة في المحافظات والأقضية وحسب الطوائف. فنسبة الذكورة هي إحدى أهم المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية التي تفيد في التعرف على الوضع الاقتصادي في المجتمع. ففي المجتمعات الذكورية، حيث تنخفض نسب العمالة بين الإناث، يجب أن يرتفع معدل الذكورة لكي تنخفض نسبة الإعالة الفعلية عن كاهل الذكور. إلا أن لبنان، وبفعل الهجرة، يتمتع بنسب ذكورة منخفضة، علماً أن نسب الإعالة لا ترتفع وذلك بسبب تمكن النساء، وإن جزئياً، من سد النقص في اليد العاملة؛ مع الاشارة إلى أن تحويلات المغتربين، سيما لأسرهم وأهلهم، التي تتراوح بين ٤ و٧ مليار دولار سنوياً، تساهم بقدر عالٍ، في توازن، أو فائض، ميزان المدفوعات في لبنان.

وأول خطوة في دراسة نسبة الذكورة هي في تحليلها حسب المحافظات. تنخفض هذه النسبة إلى أدنى مستوى لها في محافظة البقاع حيث بلغت ٩٠%، (الرسم البياني ١١).



الرسم البياني 11: نسب الذكورة في المحافظات اللبنانية، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تنخفض النسب في كل المحافظات عن الـ١٠٠%. ففي بيروت تبلغ أعلى مستوى لها حيث وصلت إلى حوالي ٩٨,٥% وذلك غير مستغرب في بيروت التي تنخفض فيها نسبة الهجرة للعمل بين الشباب حيث تتوافر في العاصمة فرص عمل أكثر من أي مكان آخر، الأمر الذي يوقف النزوح (الذي يحصل في المحافظات الأخرى) ويحد من الهجرة للخارج. أما في البقاع، المحافظة الزراعية، فينعكس الأمر حيث ترتفع نسب النزوح والهجرة بين صفوف الشباب بحثاً عن فرص أفضل للعمل. تتكرر الظاهرة نفسها في الشمال، حيث تبلغ نسبة الذكورة حوالي ٩١,٥%. أما في الجنوب، فتأتي النسبة لتكون في المرتبة الثانية بعد بيروت فبلغت حوالي ٩٦,٤% وفي المرتبة الثالثة جبل لبنان بنسبة ٩٤,٢%. هكذا تأثرت نسب الذكورة بفرص العمل في هذه المحافظات فارتفعت مع ارتفاع فرص العمل وانخفضت مع انخفاضها، (الرسم البياني ١١).

يمكن الآن دراسة نسب الذكورة حسب الطائفة بحيث يمكن اكتشاف الاختلاف بين طائفة وأخرى. لا بد من الإشارة إلى أن تحليل منحنى الذكورة حسب العمر الخماسي سيتم في سياق دراسة الأهرام العمرية والأعمار الخماسية. ومن خلال عرض نسب الذكورة بين الطوائف يمكن الاستنتاج أن الطائفة الكاثوليكية لديها أدنى نسبة إذ بلغت ٧٦,٤%، (الجدول ٢٣).

الجدول23: توزع الطوائف حسب نسب الذكورة في كل منها، لبنان ٢٠٠٩

الطائفة	شيعة	سنة	دروز	موارنة	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	أرمن	أقليات	المجموع[106]
معدل الذكورة	101.6	89.4	95.3	86.6	100	76.4	98	116.5	92

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يظهر من الجدول ٢٣ اختلال في توزع نسب الذكورة حيث تنخفض بشكل كبير عند الكاثوليك لتصل إلى ٧٦٪، وترتفع عند الأقليات لتصل إلى ١١٦٪. وتقل عند أغلبية الطوائف عن ١٠٠٪. أما على صعيد لبنان، فإن نسبة الذكورة هي ٩٢٪، الأمر الذي يعكس اختلالاً في التوزع النوعي يمكن تفسيره من خلال عدة فرضيات. من هذه الفرضيات ما هو مرتبط بالأعمال العسكرية التي شهدتها بعض الطوائف، وخاصة عند الموارنة في الدرجة الأولى، والدروز والسنة والشيعة في الدرجة الثانية (لا ننسى أن الكثير من الأعمال العسكرية طاولت الفلسطينيين ذوي الغلبة السنية، ولكن لم يتم ذكرهم في المسح الاحصائي لهذه الدراسة). والأعمال الحربية أكثر ما تنقص الذكور نظراً لمشاركتهم المباشرة في القتال. أما الفرضية الثانية فتركز على دور الهجرة في اتمام ما بدأت به الحرب. فالهجرة أكثر ما تطال الشباب الذكور، وذلك إما هرباً من الحرب أو طلباً للعمل. وهكذا، فإن الطوائف التي تدنت فيها نسبة الذكور تأثرت بهجرة الذكور. أما التي ارتفعت فيها النسبة (خاصة عند الشيعة) فقد عكست ارتفاعاً في فرص العمل لأبناء الطائفة، وذلك يكون عادة من خلال المؤسسات الأهلية والدينية التي تهتم بأبناء الطائفة، وتؤمّن لهم فرص العمل بهدف الحد من هجرتهم إلى الخارج، فضلاً عن ارتفاع عددهم، ربما، في الوظائف الحكومية، (الجدول ٢٣).

وتجدر الإشارة أيضاً إلى انخفاض نسبة الذكورة في لبنان، حسب العينة الثانية، وذلك بسبب انخفاض تأثير بعض الطوائف التي تنخفض فيها نسبة الذكورة. فبلغت النسبة على الصعيد اللبناني ٩٢٪، (الجدول ٢٣).

٣- الأعمار المتوسطة والوسيطة

تفيد دراسة الأعمار الوسيطة والمتوسطة في التعرف على مدى فتوة أو كهولة المجتمع. فانخفاض هذين المؤشرين يدل على أن المجتمع هو فتي، أما بارتفاعهما فيمكن استنتاج كهولة

المجتمع. ينتج المتوسط عن مجموع أعمار السكان مقسوماً على عددهم. أما الوسيط فهو يمثل منتصف التوزيع، أي العمر الذي يكون ٥٠٪ من السكان أقل منه و٥٠٪ منهم أكثر منه.

في البداية سيتم تحليل الأعمار المتوسطة والوسيطة على صعيد المحافظات اللبنانية، ومن ثم على صعيد لبنان ككل. فعلى الصعيد الوطني يبلغ المتوسط ٣٣,٣٣ سنة، (الجدول ٢٤).

الجدول24: توزع الأعمار المتوسطة والوسيطة حسب المحافظات اللبنانية، لبنان ٢٠٠٩

	المحافظة					العينة
	الشمال	بيروت	جبل لبنان	الجنوب	البقاع	
العمر المتوسط	30.15	35.60	33.07	34.74	34.37	33.33
العمر الوسيط	26.16	33.45	30.96	32.47	32.3	30.59

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

على صعيد المحافظات، فإن أدنى متوسط هو في محافظة الشمال حيث بلغ ٣٠,١٥ سنة، تليها محافظة جبل لبنان وبلغ فيها متوسط الأعمار ٣٣,٠٧ سنة. يقل المتوسط في هاتين المحافظتين عن المتوسط الوطني. أما في البقاع فبلغ المتوسط ٣٤,٣٧، وفي الجنوب ٣٤,٧٥ عاماً. وأعلى متوسط للأعمار هو في محافظة بيروت وبلغ ٣٥,٦ سنة. يمكن تفسير هذه الأرقام من خلال تأثرها بالولادات المرتفعة في الشمال حيث يؤثر هذا الأمر في خفض متوسط العمر، وفي البقاع بالنزوح والهجرة طلباً للعمل، الأمر الذي يزيد نسبة الكبار في السن ويرفع متوسط العمر. والأمر نفسه بالنسبة للجنوب. أما في بيروت، فيكثر فيها الأفراد في سن العمل، على حساب الأطفال، الأمر الذي يرفع من العمر المتوسط فيها، (الجدول ٢٤).

على صعيد العمر الوسيط، بلغ هذا العمر في لبنان ٣٠,٥٩ سنة. وانخفاض العمر الوسيط عن العمر المتوسط يدل بوضوح على أن المجتمع لم يتخط مرحلة الفتوة حيث أن نصف السكان ما زال يقل عمرهم عن ٣٠,٥٩ عاماً أي أن نسبة أكبر من السكان في لبنان يقل عمرهم عن متوسط الأعمار الذي يبلغ ٣٣,٣٣ عاماً. أما على صعيد المحافظات، فإن أقل عمر وسيط هو في محافظة الشمال حيث بلغ ٢٦,١٦ عاماً. إلا أن من الملاحظ في الشمال هو وجود أعلى فرق بين الوسيط والمتوسط حيث بلغ ٤ أعوام. وهذا الأمر يعكس مدى انتشار الأطفال، أي ارتفاع الولادات في الشمال. المحافظة الثانية في الترتيب هي محافظة جبل لبنان حيث بلغ

الوسيط ٣٠,٩٦. وترتفع الأرقام بشكل ملحوظ بعد هاتين المحافظتين. ففي البقاع بلغ الوسيط ٣٢,٣ عاماً، وفي الجنوب ٣٢,٤٦. أما أعلى عمر وسيط في لبنان فهو في بيروت إذ بلغ ٣٣,٤٦ عاماً. وكما هو الحال في تحليل المتوسطات، فإن الأعمار الوسيطة تعكس مدى فتوة المحافظات أو هرمها. فالمحافظة الأكثر فتوة هي الشمال وبفارق كبير عن أي محافظة أخرى. والأمر متأثر بخصائص معينة أهمها ارتفاع الولادات كما سيتبين ذلك لاحقاً، (الجدول ٢٤).

وبعد عرض الأرقام العائدة للمتوسطات والأعمار الوسيطة في المحافظات، يمكن أن نعرض الأرقام التي تعود إلى الطوائف. وهكذا، تتوضح الأرقام التابعة للمحافظات من خلال هذا العرض. فعلى سبيل المثال، إن أدنى متوسط للأعمار وأدنى وسيط هما عند الطائفة السنية، الأكثر انتشاراً في الشمال، حيث بلغت ٢٨,٦ و٢٥,٥ عاماً على التوالي،(الجدول ٢٥). وهذا من شأنه أن يحدث تحولات ديموغرافية لا يستهان بها في السنوات المقبلة، لصالح الطائفة السنّية.

الجدول25: توزع الأعمار المتوسطة والوسيطة حسب الطوائف اللبنانية، لبنان ٢٠٠٩

	الطائفة								العينة[١٠٧]
	شيعة	سنة	دروز	موارنة	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	أرمن	أقليات	
العمر المتوسط	30.7	28.6	28.9	35.6	38.7	39.4	38.3	34.6	32
العمر الوسيط	28.06	25.5	26.4	34.8	36.9	36.3	36.37	33	30.0

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما أكثر طائفة فتية عند المسيحيين فهي الموارنة بـ ٣٤ سنة. وأكثر طائفة كهلة في لبنان هي الكاثوليك مع ٣٩,٤ سنة. وعلى صعيد لبنان، ومن خلال العينة الثانية حيث تم استخدام التثقيل، يبلغ العمر المتوسط ٣٢ سنة. من الملاحظ أن العمر المتوسط عند الطوائف المسلمة أدنى، بكثير، من الطوائف المسيحية. هكذا، يمكن التأكيد على أن الطوائف المسلمة أكثر فتوة من الطوائف المسيحية، (الجدول ٢٥). وهذا من شأنه أن يزيد الفجوة العددية بين المسلمين والمسيحيين في السنوات المقبلة.

في تحليل الأعمار الوسيطة، يتبين أن نصف أفراد العينة من السنّة هم دون الـ ٢٥ من العمر، في الوقت الذي يبلغ فيه العمر الوسيط عند الأرمن ٣٧,٦ سنوات. أما ثاني أدنى وسيط فهو عند الطائفة الدرزية حيث بلغ ٢٦,٤ سنة، تليها الطائفة الشيعية بعمر وسيط يبلغ ٢٨,٠٦. وأقرب طائفة إلى هذه الأرقام هي الطائفة المارونية بـ٣٤,٨. وهذا الاختلاف الكبير،

الموجود بين المسيحيين والمسلمين (حيث يبلغ بأقل حد له ٦ سنوات، وبأقصى حد له أكثر من ١٢ سنة) يعكس الهوة العمرية بين الطوائف اللبنانية، ويعزز ما ذكرناه أعلاه عن فتوة المسلمين وكهولة المسيحيين. أما على صعيد العينة، فإن العمر الوسيط هو ٣٢ عاماً، (الجدول ٢٥).

وهكذا يمكن لتحليل الأعمار الوسيطة والمتوسطة على صعيد الطوائف أن تساعد في فهم الاختلافات الواسعة على صعيد المحافظات. فالمتغير الأكثر تأثيراً هنا هو الانتماء الطائفي، حيث تنخفض الأعمار بشكل حاد في الشمال ذي الأكثرية السنية قياساً إلى بقية المناطق اللبنانية. بالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع مستوى التقديمات الصحية والاجتماعية يزيد من أمد الحياة، وهو ما أثر بالدرجة الثانية على الأعمار في بيروت، (الجدول ٢٥).

٤– التوزيع النوعي والعمري

في هذا العرض سيتم التطرق إلى توزيع السكان في لبنان حسب الأعمار في الفئات الخماسية والفئات العريضة، ومن ثم عرض أهرام السكان لكل طائفة بالإضافة إلى هرم السكان للبنان.

ففي توزيع السكان حسب الأعمار الخماسية والطوائف، يتبين أن الطائفة الأرمنية فيها أدنى نسبة للفئة العمرية ٠–٤ بحيث بلغت ٢,٧% مقارنة بنسبة ٧% للدروز والشيعة في الفئة العمرية نفسها، (الجدول ٢٦).

الجدول26: توزع السكان حسب الطائفة والعمر الخماسي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

العمر الخماسي	الطائفة								المجموع[108]
	شيعة	سنة	دروز	موارنة	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	أرمن	أقليات	
0-4	7	5.2	7	4.6	4.3	2.8	2.7	5.9	5.7
5-9	8.8	7.5	5.3	4.8	3.1	2.4	0.9	3.4	6.5
10-14	6.3	9	8.2	6.6	3.1	7.5	9	5.5	7.2
15-19	8.5	11.2	8.2	6.8	6.3	5.2	8.6	7.2	8.4
20-24	10.7	12.7	14.8	8.5	8.2	6	5.9	11.4	10.2
25-29	10.7	13.9	13.5	10.4	9.8	11.1	8.1	11.9	11.6
30-34	10.1	10.2	7.8	7	10.5	11.1	5	5.9	9.2
35-39	8.8	7.3	11.5	8.1	8.2	8.3	13.5	8.5	8.8
40-44	6.4	6	5.3	12	10.9	6.3	12.6	11.9	8.5
45-49	7	5.3	7.8	9.7	7.4	10.7	9	8.9	7.0
50-54	5.3	3.5	3.7	7	8.2	6.7	7.2	7.6	5.3
55-59	3.9	4.2	5.3	4.6	5.9	5.2	3.2	2.1	4.1
60-64	3.1	2.2	0.8	2.9	3.9	6	5.4	2.5	2.8
65-69	1.3	0.7	0.4	2.3	2.7	3.6	2.3	3	1.5
70-74	1.3	0.5	0.4	2.5	4.3	2	4.1	2.1	1.8
75-79	0.2	0.5	0	0.6	1.2	1.6	1.8	1.3	0.6
80-84	0.6	0.2	0	1.2	1.6	1.6	0.9	0.4	0.6
85 وأكثر	0.2	0	0	0.4	0.4	2	0	0.4	0.2
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يمكن تحليل الجدول لكل طائفة على حدة، ومقارنة الأرقام بالطوائف الأخرى. فعند الشيعة تبلغ نسبة الفئة الأصغر سناً ٧% من مجموع أبناء الطائفة. أما أعلى النسب فهي في الفئتين ٢٠-٢٤ و٢٥-٢٩ فبلغت ١٠,٧%. وأدنى نسب هي في الفئة الأعلى سناً أي ٨٥ سنة وأكثر.

عند السنّة، أعلى نسبة من السكان هي الفئة ٢٥-٢٩ سنة، ومن الملاحظ اختلاف تركز النسب قليلاً مقارنة بالشيعة، فترتفع في الأعمار الصغيرة وتنخفض في الأعمار الكبيرة، وانعدمت نسبة السكان الذين يزيدون عن ٨٥ عاماً. هذا الأمر مشابه عند الدروز حيث لم يكن

هناك من أفراد يزيدون عن ٨٥ عاماً. وكانت أعلى نسبة من الدروز في الفئة العمرية ٢٠-٢٤ حيث بلغت ١٤,٨% من المجموع، (الجدول ٢٦).

أما عند الطوائف المسيحية، فإن الأمر يختلف قليلاً عن هذا التوزع. فنسبة السكان دون الخامسة من العمر لم تتعدّ ٥% في أي من الطوائف؛ الأمر الذي يعكس ارتفاعاً في أعمار المسيحيين وتراجع الولادات عندهم، وهو ما سيتأكد لاحقاً. ذلك أن أعلى نسبة للسكان الموارنة هي في الفئة العمرية ٤٠-٤٤ وبلغت النسبة ١٢%. أما نسبة الأفراد في أعلى فئة عمرية فبلغت ٠,٤%. والأمر شبيه بهذا الواقع عند الأرثوذكس فبلغت الفئة ٤٠-٤٤ نسبة ١٠,٩% من السكان، وهي الفئة التي تشمل اكبر عدد من السكان الأرثوذكس. أما الفئة الأكبر عمراً فتشكل ٠,٤% من السكان. وهذه الفئة تمثل ٢% من السكان الكاثوليك، أما أكثر الفئات نسبة عندهم فهي الفئتان ٢٥-٢٩ و٣٠-٣٤ فبلغت١١,١% لكل منهما. الفئة التي تحتوي على أعلى نسبة عند الأرمن هي ٣٥-٣٩ وبلغ أفرادها ١٣,٥%. إلا أن الفئة العمرية الأعلى لم يتمثل فيها الأرمن. وتتشابه الأقليات مع كل من الموارنة والأرثوذكس، فالفئة التي تمثل أعلى نسبة من الأفراد هي ٤٠-٤٤ وبلغت نسبة السكان فيها ١١,٩%، (الجدول ٢٦).

أما على الصعيد الوطني، حسب العينة الثانية، فإن نسبة الفئة الأدنى سناً هي ٥,٧%، أما الفئة التي تضم أكبر عدد من السكان فهي ٢٥-٢٩ وبلغت نسبة السكان فيها ١١,٦%. وبلغت نسبة السكان في الفئة الأكبر سناً ٠,٢%. يمكن القول، هنا، أن بنية السكان في لبنان تتأثر بشكل كبير بالطوائف الإسلامية من حيث تأثر الفئات العمرية ومن حيث توزع نسبة أفرادها، فأصبحت أعلى النسب هي دون الـ٣٠ عاماً، بينما تفوق الـ ٤٠ عند الطوائف المسيحية، (الجدول ٢٦).

يمكن لهذه المقارنة أن تتأكد عند تحليل الأعمار في الفئات العريضة. فالسنة والشيعة في الفئة الناشطة، أي ١٥-٦٥، هم أقل نسبة من بقية الطوائف فبلغت نسبتهم ٧٦,٥ و٧٤,٥%، (الجدول ٢٧).

الجدول27: توزيع السكان حسب فئات الأعمار العريضة ومعدلات الإعالة والطائفة، لبنان ٢٠٠٩

(نسب مئوية)

		الطائفة								المجموع
		شيعة	سنة	دروز	موارنة	أرثوذوكس	كاثوليك	أرمن	أقليات	
فئات الأعمار العريضة	0–14	22.1	21.7	20.5	16.0	10.5	12.7	12.6	14.8	19.4
	15–65	74.5	76.5	78.7	77.0	79.3	76.6	78.5	77.9	75.9
	65 وأكثر	3.6	1.9	0.8	7.0	10.2	10.8	9.1	7.2	4.7
المجموع		100	100	100	100	100	100	100	100	100
نسبة الاعالة الديموغرافية[١٠٩]		34.50	30.85	27.06	29.87	26.10	30.68	27.64	28.24	34.50

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

إلا أن هذا الفرق يعود إلى ارتفاع نسبة الطوائف المسلمة في الفئة الصغيرة. فكل الطوائف المسلمة تخطت فيها نسبة الصغار الـ ٢٠٪، بينما هي ١٦٪ كأعلى نسبة عند المسيحيين وذلك عند الموارنة. أما أقل نسبة في فئة الصغار فهي تلك التي تعود إلى الأرثوذكس بنسبة ١٠,٥٪. هذا الواقع يتغير في الفئة الناشطة (١٥-٦٤) حيث ترتفع هذه النسب عند المسيحيين وتتجاوز مثيلاتها عند المسلمين، وخاصة عند الأرثوذكس حيث بلغت ٧٩,٣٪. والأقل نسبة عند الشيعة (٧٤,٥٪). أما في فئة الكبار فإن المسيحيين بشكل عام أكثر من المسلمين، وخاصة عند الكاثوليك (١٠,٨٪)، والأقل عند الدروز (يمكن أن يعود هذا الرقم المتدني إلى صغر حجم العينة).

وهكذا، يعكس الجدول تغيراً في الواقع الديموغرافي. فإذا استمر الوضع على ما هو عليه، فإن أعداد المسيحيين إلى تناقص حاد بسبب انخفاض نسبة الفئات الصغيرة وارتفاع نسبة الفئات الكبيرة التي ستنتهي إلى الموت عاجلاً أم آجلاً، (الجدول ٢٧).

كما يمكن أن نستخرج من أرقام الجدول معدلات الإعالة عند كل طائفة. فمن خلال تحليلها يمكن التعرف على واقع اقتصادي هام عند الطوائف. فمعدل الإعالة يعكس اعتماد الأفراد في المجتمع على فئات الشباب الذين يتراوح عمرهم بين ١٥ و٦٤ عاماً. فكلما ارتفع المعدل ازداد العبء على أفراد هذه الفئة. لا بد من التنبه إلى أن متغيرين اثنين يؤثران بشكل مباشر على المعدل: عدد الكهول وعدد الصغار، فإذا ازداد أحدهما يزداد معدل الإعالة. هكذا، فإن المعدل عند المسلمين يتأثر بصغار السن، أما عند المسيحيين فيتأثر بكبار السن.

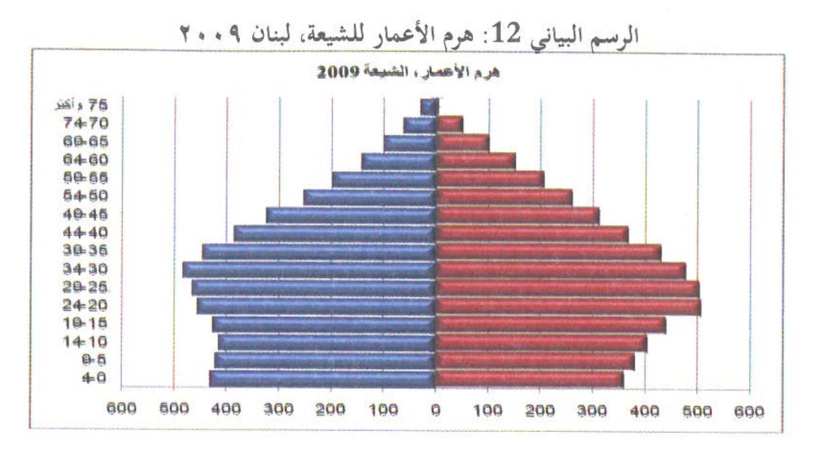
أدنى معدل للإعالة هو عند الأرثوذكس وبلغ ٠,٢٦ يليهم الدروز (٠,٢٧) فالأرمن والأقليات (٠,٢٨). أعلى المعدلات هي عند الشيعة (٠,٣٤) فالكاثوليك والسنة (٠,٣١). أما الموارنة فقد بلغ معدل الإعالة عندهم ٠,٣٠، (الجدول ٢٧).

ترتبط هذه المعدلات بشكل مباشر بنظرية النافذة الديموغرافية. فبعض الطوائف في لبنان لم تصل إلى هذه المرحلة، وخاصة الطوائف الإسلامية. أما عند المسيحيين فإن أكثرية الطوائف تعيش هذه المرحلة وهي في أفضل الأحيان وصلت إلى منتصفها. فالعشرون سنة القادمة تحمل تطورات جذرية بالنسبة لكل طائفة. فمنها سيغادر مرحلة الفرصة الديموغرافية في حين أن الأخرى ستكون في منتصفها.

٥- هرم الأعمار

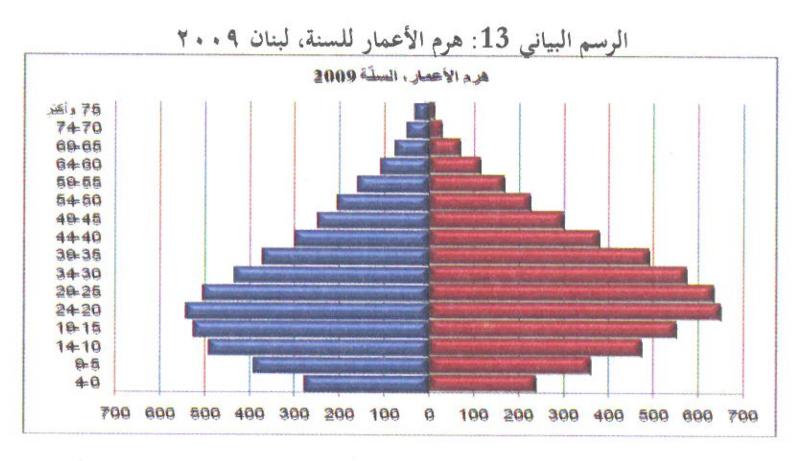
لا يمكن أن يقدم عرض للسكان حسب النوع والعمر من دون تحليل أهرام الأعمار. فهرم الأعمار يقدم فكرة واضحة عن توزع السكان ويبين الاختلافات بين النوع والعمر لكل طائفة، وأخيراً يقارنها على الصعيد الوطني. في ما يلي عرض للأهرام. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن صغر حجم العينة أثر على بعض الأهرام وأعطاها شكلاً غير واقعي عند بعض فئات الأعمار. إلا أن عرض هذه الرسوم ضروري في إلقاء المزيد من الضوء على واقع كل طائفة. بناء عليه، كان من الضروري إجراء تصحيح للأرقام (Smoothing)[١١٠] من خلال استخدام حزمة الـPAS. وبما أن العينة صغيرة وينتج عنها رسوم غير دقيقة، كان من الأفضل اتباع التصحيح القوي Strong[١١١]. سيتم عرض الأهرام ضمن رسمين في الصفحة الواحدة ليتم تحليلها بشكل سريع. أما هرم لبنان (المرتكز على العينة الثانية) فسينال أكبر قسط من البحث والتحليل.

الرسم البياني 12: هرم الأعمار للشيعة، لبنان ٢٠٠٩



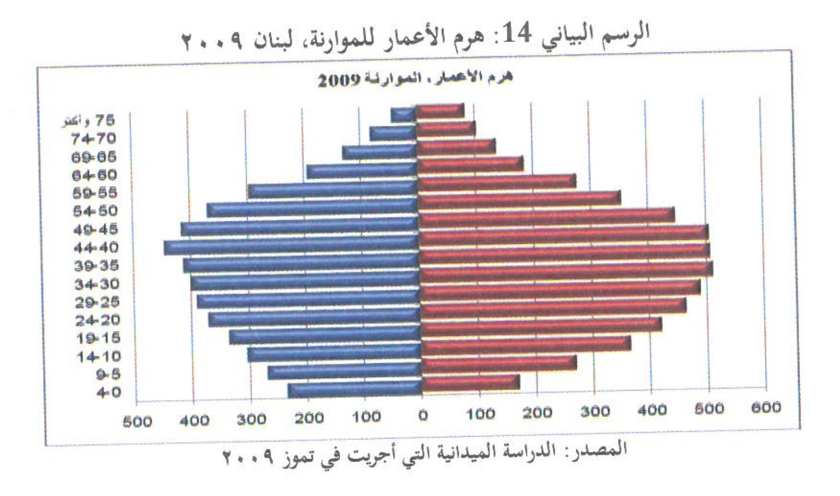
المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

الرسم البياني 13: هرم الأعمار للسنة، لبنان ٢٠٠٩



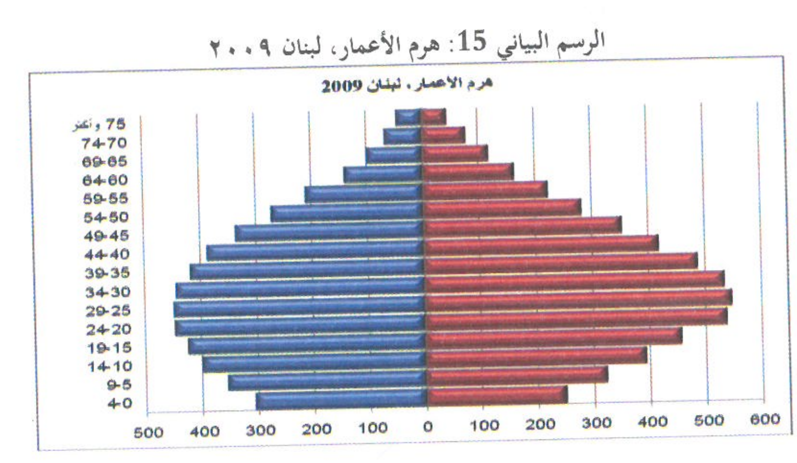
المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

الرسم البياني 14: هرم الأعمار للموارنة، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

الرسم البياني 15: هرم الأعمار، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

لا يمكن إجراء تحليل دقيق للأهرام التابعة للطوائف بسبب صغر حجم العينة الممثلة لكل طائفة، إلا أنه يمكن استنتاج بعض الخلاصات الأساسية بعد إجراء التصحيح على الأهرام، وخاصة من خلال مقارنة شكلها العام مع الأهرام التابعة للطوائف الأخرى. وهكذا، يمكن ملاحظة نمطين مميزين للأهرام كلها. فبالإضافة إلى صغر حجم قاعدة الأهرام، الأمر الذي يعني انخفاض عدد المواليد، يمكن أن تصنف الأهرام في مجموعتين: الأولى لا تزال تحافظ على الشكل

المثلث وخاصة في الفئات العمرية التي تجاوزت الـ٢٥، أما الفئة الثانية فهي التي يقترب شكلها من "الماسة" diamant.

يعكس الشكل المثلث للأهرام السكانية الأمور التالية: **أولاً**، ارتفاع عدد المواليد بحيث يزيد المواليد في الفترة الزمنية الحالية عن الفترات الزمنية السابقة. **ثانياً**، تعتبر القمة المدببة للهرم تعبيراً عن ارتفاع نسبة الوفيات بحيث تنخفض الفئات الأخيرة بشكل كبير، كل فئة مقارنة بالأخرى. أما الشكل الماسي فيوضح التحول السكاني في المجتمع، حيث تنخفض الولادات بشكل تدريجي ويقل عدد كل فئة عن الفئة العمرية السابقة إلى أن تصل الأعمار إلى منتصف الجدول تقريباً حيث تبدأ الفئة العمرية الأكبر بالانخفاض لتكون أقل عدداً من سابقتها. ففي التطور السكاني، يعتبر الشكل الماسي ثاني أشكال الأهرام إذ إنه يلي الشكل المثلث ولكنه يسبق الشكل المربع (حيث تتساوى أكثرية الفئات العمرية مما يعكس استقرار عدد السكان)، وبالتأكيد يسبق الشكل المثلث المقلوب الذي يعبر عن مجتمع هرم تزيد فيه الفئات الكبيرة في العمر بشكل واضح عن الفئات الصغيرة.

وتبرز أهمية الشكل الماسي للأهرام بحيث هو تعبير عن النافذة الديموغرافية للمجتمع، إذ إن أكثر السكان هم في الفئة الناشطة القادرة على الإنتاج، وهذا ما يمكن أيضاً تفسيره بالاستعانة بالعمر الوسيط ونسب الفئات العريضة كما هو الحال أعلاه.

في نظرة سريعة لهرم الطائفة الشيعية يمكن ملاحظة الشكل المثلث وخاصة في الفئات التي تزيد عن ٢٥ عاماً، أي أن بداية التحول في السلوك الانجابي لم يظهر إلا بعد سنة ١٩٨٤[١١٢]. يمكن أيضاً ملاحظة أنخفاض عدد الولادات ولكن بشكل تدريجي بطيء. وأخيراً، ومع أن نسبة الذكور في العينة كانت أعلى من نسبة الإناث، يظهر أن الذكور في الفئات العمرية النشيطة، وخاصة من ٢٥-٤٥ هم أقل من نسبة الإناث؛ الأمر الذي يعكس واقع الهجرة إلى الخارج بحثاً عن عمل، (الرسم البياني ١٢).

أما عند السنّة، فإن الهرم يتخذ الشكل المثلث بشكل أوضح. فالولادات لم تنخفض إلا ابتداءً من الفئة ١٥-١٩ أي منذ سنة ١٩٨٩ مترافقة مع انتهاء الحرب اللبنانية. ويمكن أيضاً ملاحظة الفرق العددي بين الذكور والإناث في الفئات الناشطة وانخفاض عدد السكان في الفئات الكبيرة في السن. من المتوقع أن تطول فترة الانتقال والدخول إلى النافذة الديموغرافية عند السنة بسبب الحجم المتضخم للفئات الصغيرة، وقلة عدد هذا الفئات بالدرجة الأولى. (الرسم البياني ١٣).

إلا أن الاختلافات الأساسية في الأهرام تظهر في مقارنة عامة بين أهرام المسلمين والمسيحيين. فالطائفة الأولى عند المسيحيين، أي الموارنة، يبرز فيها الهرم بشكل ماسي، ويظهر فيها انخفاض عدد السكان تدريجياً منذ الفئة العمرية ٣٥-٣٩ أي منذ ٤٠ عاماً، أي ابتداءً من عام ١٩٦٩. بالإضافة إلى ذلك، يبرز الاختلاف بين نسبة الإناث والذكور. كما أن عدد الكبار في السن أعلى من الطوائف المسلمة، (الرسم البياني ١٤).

ونخصص الجزء الأكبر من التحليل لهرم الأعمار في لبنان، وذلك نظراً لعدد السكان الذي يتألف منه. فالهرم المثلث الشكل ابتداءً من العمر ٢٠-٢٤ يبدأ بالانحدار في الفئات الأدنى بحيث يؤثر في الشكل العام للرسم ويحوله إلى شكل شبيه بالشكل الماسي. أما أهم ما يمكن ملاحظته في الهرم، فهو:

- انخفاض الولادات في لبنان بشكل واضح وذلك ابتداءً من العمر ١٥-١٩ أي منذ ما يقارب العشرين عاماً(منذ العام ١٩٨٩). وهذا ما يعكس تأثير الحرب على السكان من تأخير للزواج وتقليص لعدد الولادات من أجل التماشي مع الأوضاع الاقتصادية.
- زيادة عدد الذكور عن عدد الإناث في الفئات العمرية الصغيرة وصولاً إلى ١٥-١٩ سنة، وهذا ما يعكس الزيادة الطبيعية في مواليد الذكور. إلا أن هذه الزيادة تبدأ بالتحول مع العمر ٢٠-٢٤ وذلك وصولاً إلى كل الفئات الأخرى. وأسباب هذا الاختلال في التوزيع تختلف باختلاف الفئة العمرية. فالسبب الأساسي لزيادة عدد الأناث في الفئات ٢٠-٢٤ و٢٥-٢٩ هو الهجرة من أجل الدراسة أولاً، ثم من أجل العمل لاحقاً. وهذه الهجرة غالباً ما تؤثر على الشباب الذكور أكثر من الإناث. أما في الفئتين ٣٠-٣٤ و٣٥-٣٩ فإن الهجرة من أجل العمل هي السبب الأساسي في اختلال نسب الذكورة. أما ذوو الفئات العمرية ٥٠-٥٤ إلى ٦٠-٦٤ فهم كانوا الأكثر تأثراً بمجريات الحرب اللبنانية على اعتبار أن الذكور هم الأكثر تعرضاً للإصابات في الحرب بسبب مشاركتهم فيها. هذا بالإضافة إلى الأسباب الأخرى، حيث تبدأ الأمراض التي تصيب الرجال وتودي بحياتهم وخاصة أمراض القلب، بالإضافة إلى الهجرة من أجل العمل. أما في الفئات الأخيرة فإن المسؤول الأساسي عن اختلال نسب الذكورة هو تأثر الذكور بالأمراض المذكورة أعلاه، (الرسم البياني ١٥).

وبعد عرض الأهرام أعلاه يمكن إضافة بعض الاستنتاجات المشتركة عند الرسوم البيانية كلها:

- يتجه لبنان إلى مرحلة ستصبح فيها الزيادة السكانية مستقرة؛ الأمر الذي يهدد بمجتمع هرم، وإن في مرحلة زمنية متقدمة.
- اللبنانيون هم في مرحلة النافذة الديموغرافية، وإن كانت بعض الطوائف، وخاصة المسيحية، في أوج هذه المرحلة.
- تبرز الأهرام اختلالاً واضحاً في نسب الإناث للذكور، وذلك يعود لأسباب عدة، منها الاقتصادية (الهجرة من أجل العمل)، ومنها الأمنية (الحرب اللبنانية)، ومنها الطبيعية (وفيات الذكور).

كما يمكن في نهاية الفصل تقديم مجموعة من الخلاصات، أهمها:

- تنخفض نسب الذكور في لبنان عن نسب الإناث، وعند أكثرية الطوائف أيضاً. إلا أن بعض الفئات أكثر تأثراً من الفئات الأخرى، وخاصة عند الفئات التي يهاجر أفرادها من الذكور للعمل في الخارج.
- تختلف المناطق في لبنان بالنسبة لمتوسطات الأعمار. وهذا الأمر يتأثر بشكل مباشر بالتوزيع الطائفي داخل المحافظات والأقضية.
- بشكل عام، المسلمون هم أكثر فتوة من المسيحيين، وخاصة عند الطائفة السنية. والمسيحيون الذين يعانون من ارتفاع متوسطات الأعمار مهددون بخطر التناقص الحاد في السنوات المقبلة.
- تتفاوت معدلات الاعالة حسب الطوائف، إلا أن هذا التفاوت ليس حاداً. فالسبب في التفاوت هو في اختلاف نسب الصغار والكبار. فنسب الصغار المرتفعة أثرت في معدلات الإعالة عند المسلمين بينما كان لنسب المسنين الأثر الأكبر في معدلات الإعالة عند المسيحيين.
- تعكس أهرام الأعمار تركيبة السكان لناحية العمر والجنس عند كل طائفة، حيث يتبين أن الطوائف المسلمة لديها أهرام مثلثة الشكل. أما الأهرام عند المسيحيين فعندها أهرام تقترب من الشكل المربع.
- كل هذه المعطيات تعكس واقعاً متبايناً في لبنان، إذ إن أكثرية الطوائف هي في مرحلة النافذة الديموغرافية، منها من هو في أولها ومنها من اقترب من منتصفها. إلا أن لبنان لم يستفد إلى الآن من هذه الفرصة المتاحة أمام أبنائه بسبب كل الأزمات السياسية والاقتصادية التي مر ويمر بها.

الفصل السادس
الإقامة والمسكن

يقتضي البحث في إقامة السكان في لبنان التطرق إلى عدة متغيرات تلعب دوراً كبيراً في التأثير بنوع السكن وشكله وعلاقة المقيمين ببعضهم بعضاً. فأول ما سيبحث فيه هذا الفصل هو في نوع الإقامة للسكان في لبنان. ثم ينتقل إلى عرض توزع المساكن حسب شكلها ومساحتها وعدد الغرف فيها. لا يخفى على أحد أهمية هذه المعلومات التي تعكس الوضع الاجتماعي الاقتصادي للسكان المقيمين على الأراضي اللبنانية.

١ – الاقامة

تعرف الإقامة في المسكن بأنها العيش في مسكن واحد والاشتراك في الحياة الأسرية بأي شكل من الأشكال (المصروف والسكن وصولاً إلى الاشتراك بالاستهلاك الأسري من مأكل ومصاريف أخرى). ولكي يعتبر الفرد مقيماً في الأسرة ينبغي عليه السكن في المنزل لمدة تزيد عن نصف السنة، أي مدة تزيد عن ستة أشهر في السنة الواحدة. تم اعتماد هذا المعيار في تعبئة المعلومات في كل استمارة.

أول ما يمكن البحث فيه هو العلاقة بين الإقامة ودرجة القرابة مع الأسرة. فالعلاقة برب الأسرة في لبنان، والمجتمعات الشرقية، عادة ما تحدد الإقامة. فقليلون في هذه المجتمعات هم الذين يغادرون الأسرة قبل الزواج. ونسبة كبيرة من الذين يغادرون منازلهم من أجل الدراسة أو العمل في الخارج يعودون للسكن مع ذويهم عند توقف الدراسة، أو في حال العودة إلى العمل في لبنان.

لا بد من الاشارة أولاً، إلى أن أنواع القرابة توزعت بين: الزوج (أو الزوجة) والأبناء من كلا الجنسين والوالدين وأزواج الأبناء (والبنات) والأحفاد، ودرجات أخرى من القرابة. كل هذه الأنواع ترتكز على علاقتها مع رب الأسرة. ورب الأسرة يمكن أن يكون الزوج أو الزوجة أو الابن...أما لناحية أنواع الاقامة فتوزعت بين الاقامة الدائمة والمؤقتة (أقل من ٦ أشهر في السنة الواحدة)، وعدم الاقامة (إقامة في مكان آخر داخل لبنان)،بالاضافة إلى الاقامة خارج البلد بسبب الهجرة. من البديهي أن نسب الإقامة الأعلى هي لزوجة رب الأسرة، أو ربات الأسرة. لقد بلغت نسبة الزوجات المقيمات بشكل دائم ٩٦,٧%، (الجدول ٢٨).

الجدول28: توزع السكان حسب علاقتهم برب الأسرة ونوع الإقامة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الإقامة في المنزل				المجموع
		مقيم بشكل دائم	مقيم بشكل غير دائم	غير مقيم	خارج البلد	
العلاقة مع رب الأسرة	رب الأسرة	91.7	1.2	1.0	6.2	100
	زوج	96.7	0.8	0.4	2.2	100
	ابن	69.3	1.1	19.7	9.9	100
	والد	100	0	0	0	100
	زوج ابن	85.7	0	0	14.3	100
	حفيد	100	0	0	0	100
	قرابة أخرى	100	0	0	0	100
المجموع		78.6	1.0	12.7	7.8	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

هكذا، يتبين من الجدول ٢٨ أن المقيمين بشكل دائم هم بأكثريتهم الساحقة من الأزواج، وبأكثر نسبة حيث بلغت ٩٦,٧%. يليهم أرباب الأسر بنسبة مرتفعة أيضاً بلغت ٩١,٧%. وتظهر هذه الأرقام عدداً من أرباب الأسر غير مقيمين بشكل دائم، وذلك بسبب العمل في الخارج. يمكن أن نتأكد من ذلك من خلال عرض نسب أرباب الأسر غير المقيمين والمهاجرين الذين بلغوا نسبة ١% و٦,٢%. كما يظهر أيضاً انخفاض في أعداد المقيمين من الأبناء إلى ٦٩,٣% وهو أمر طبيعي يفسر بمغادرة الأبناء منازل أهاليهم لعدة دوافع، أهمها الزواج والعمل والدراسة. أما أزواج الأبناء، وخاصة زوجات الأبناء، فإن نسب إقامتهن أعلى من الأبناء حيث بلغت ٨٥,٧%، ويمكن تفسير ذلك بأن زوجات الأبناء المهاجرين يقمن عند أهل الزوج

في الكثير من الأحيان. ومن الملاحظ أيضاً، أن الأحفاد ووالدي رب الأسرة هم من المقيمين، وذلك بنسبة ١٠٠%بشكل عام. يظهر مما تقدم أن المقيمين يشكلون نسبة ٧٨,٦% من مجموع العينة، وغير المقيمين يبلغون نسبة ١٢,٧%. وبلغت نسبة المهاجرين ٧,٨%، (الجدول ٢٨).

كما تختلف الإقامة بحسب الوضع العائلي، الأمرالذي يعني أن أكثر المقيمين يكونون، عادة، من العازبين باعتبارهم أبناء رب الأسرة. هكذا، فإن نسبة المقيمين من الذين لم يتزوجوا بلغت ٥٢,٤%، (الجدول ٢٩).

الجدول29: توزع السكان حسب الوضع العائلي ونوع الإقامة في المنزل، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الإقامة في المنزل				المجموع
		مقيم بشكل دائم	مقيم بشكل غير دائم	غير مقيم	خارج البلد	
الوضع العائلي	لم يتزوج بعد	52.4	41.4	4.2	31.4	44.5
	متزوج	43	55.2	93.6	67.3	51.4
	أرملة	4	0	1.7	0.9	3.4
	مطلق	0.4	3.4	0.3	0.5	0.5
	منفصل	0.1	0	0.3	0	0.1
المجموع		100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يبين الجدول ٢٩ أن المقيمين بشكل دائم هم بأكثريتهم من الذين لم يسبق لهم الزواج، ويشكلون نسبة ٥٢,٤%. أما المقيمون بشكل غير دائم فهم بأكثريتهم من المتزوجين حالياً، وبلغت نسبتهم ٥٥,٢%. كما ثمة نسبة مرتفعة جداً من المقيمين خارج البلد من المتزوجين بلغت نسبتهم ٦٧,٣%. تعكس هذه الأرقام حقيقة هامة، وهي أن جزءاً كبيراً من المتزوجين يضطرون إلى ترك أسرهم بهدف العمل خارج منطقة السكن، الأمر الذي يستدعي السكن المؤقت أو الدائم خارج المنطقة، أو البلد، (الجدول ٢٩).

تختلف أعمار المقيمين بحسب نوع الإقامة. فالمقيمون بشكل دائم هم، عادة، الأصغر سناً بسبب احتواء الأسر على النسبة الأعلى من الأبناء، وخاصة من هم دون الثامنة عشرة من العمر. أما الأكبر سناً، فمن المتوقع أن تكون من الفئات الأخرى، وخاصة المقيمين في الخارج. ففئة المقيمين بشكل غير دائم تحتوي على عدد كبير من طلاب الجامعات الذين تتراوح أعمارهم

بين ١٨ و٢٥ سنة. أما المقيمون خارج البلد، فبأكثريتهم من الذين فاقت أعمارهم الـ٢٥ سنة، وذلك بهدف العمل. وبلغت نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥-٢٩ سنة من المقيمين بشكل غير دائم ٢٠,٧%، وهي أعلى نسبة لغير المقيمين بين مختلف فئات الأعمار.

لن نعرض هنا جدول توزع الأعمار الخماسية والإقامة بل نكتفي بعرض الأعمار العريضة. يلعب توزع الفئات العريضة دوراً أوضح في تبيان العلاقة بين النشاط الاقتصادي ونوع الإقامة. فمن الطبيعي إذن أن تكون أعلى نسبة بين الفئات العريضة هي للمقيمين بشكل دائم، فبلغت النسبة ٢١,٨%، (جدول ٣٠).

الجدول30: توزع السكان حسب العمر بالفئات العريضة ونوع الإقامة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الإقامة في المنزل				المجموع
		مقيم بشكل دائم	مقيم بشكل غير دائم	غير مقيم	خارج البلد	
الفئات العريضة	0-14	21.8	10.3	0	5.1	17.6
	15-64	71.6	85.9	99.5	93.2	76.9
	65 وأكثر	6.6	3.4	0.6	1.9	5.5
	المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

كما تنخفض الفئات الصغيرة والكبيرة بشكل واضح عند غير المقيمين بشكل دائم. وهذا الأمر يتضح أكثر من خلال الجدول ٧٥. فالصغار دون الخامسة عشرة من العمر هم أكثر انتشاراً عند المقيمين بشكل دائم بنسبة ٢١,٨% مقارنة بـ١٠,٣% للمقيمين بشكل غير دائم، و٠% لغير المقيمين و٥,١% للمقيمين في الخارج. وينعكس هذا الأمر على نسب المقيمين في فئة الشباب الناشطين. فالأغلبية العظمى لغير المقيمين والمقيمين في الخارج هي من فئة الناشطين ٩٩,٥% و٩٣%، (الجدول ٣٠).

كما يمكن لسكان المحافظة أن يتأثروا بمكان إقامتهم لناحية المحافظات والأقضية. فمكان الإقامة يؤثر بنوع الاقامة في المنزل. فمن المتوقع أن ترتفع نسبة المقيمين في المنزل في بيروت، حيث لا يضطر الأفراد لمغادرة المنزل للعمل في محافظة أخرى. والعكس صحيح في الجنوب حيث توجد أعلى نسبة لغير المقيمين في لبنان وبلغت ٢٣,٧%، (الجدول ٣١).

الجدول31: توزع السكان على المحافظات حسب نوع الإقامة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الإقامة في المنزل				المجموع
		مقيم بشكل دائم	مقيم بشكل غير دائم	غير مقيم	خارج البلد	
المحافظة	الشمال	23.9	69	14.5	15	22.5
	بيروت	14.2	0	17.8	25.9	15.4
	جبل لبنان	28.1	20.7	21.2	20.5	26.6
	الجنوب	18.4	10.3	23.7	20.5	19.1
	البقاع	15.4	0	22.8	18.2	16.4
المجموع		100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يبين الجدول أن أعلى نسب للمقيمين بشكل دائم تعود لسكان الشمال وجبل لبنان، بينما أدنى نسبة للمقيمين بشكل دائم كانت لسكان بيروت بنسبة ١٤,٢%. أما المقيمون بشكل غير دائم فقد بلغت نسبة أهل الشمال ٦٩% وهي الأعلى وبفارق كبير، مقارنة بكل المحافظات الأخرى. وبلغت هذه النسبة ٠% في بيروت. أما المهاجرون فقد بلغت نسبتهم المرتبة الأعلى عند أهل بيروت، وهي ٢٥,٩%، والأدنى عند أهل الشمال بنسبة ١٥%. يمكن تفسير هذه الأرقام بالقول أن سكان بيروت لا ينتقلون للسكن في أماكن أخرى، بل على العكس من ذلك، يلجأ سكان المناطق إلى السكن في بيروت، وخاصة طلباً للعلم والعمل. كما يسعى أهل بيروت إلى البحث عن عمل، وحين لا يجدونه في مكان إقامتهم، يسعون للهجرة إلى الخارج عوضاً عن العمل خارج المحافظة، (الجدول ٣١).

كما يلعب الوضع المهني والدخل دوراً أساسياً في نوع الإقامة، وذلك من المنطلق نفسه الذي تتأثر فيه النسب لناحية توزع السكان على المحافظات والأقضية. فالذين يعملون حالياً، في كل الفئات هم الأكثر نسبة في لبنان، فبلغت نسبة المقيمين بشكل دائم من الذين يعملون ٥١,٧%، (الجدول ٣٢).

الجدول32: توزع السكان (١٠ سنوات وأكثر) حسب الوضع المهني والإقامة في المنزل، لبنان ٢٠٠٩
(نسب مئوية)

		الإقامة في المنزل				المجموع
		مقيم بشكل دائم	مقيم بشكل غير دائم	غير مقيم	خارج البلد	
الوضع المهني	يعمل حالياً	37.8	51.7	43.7	61.8	40.6
	مقعد	0.3	0	0.3	0.9	0.4
	يبحث عن عمل	2	3.4	8.4	4.1	3
	متقاعد	2.3	3.4	0.3	0.5	1.9
	طالب	29.9	17.2	7.2	13.6	25.6
	نساء في البيوت	21.4	13.8	40.1	18.6	23.4
	صاحب إيراد	0.1	0	0	0	0.1
	غيره	6.1	10.3	0	0.5	5
المجموع		100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تتضح الأسباب من وراء عدم الإقامة في المنزل من الجدول أعلاه. فأغلبية المقيمين بشكل غير دائم أو المقيمين خارج المنزل يعملون حالياً (٥١,٧% للمقيمين بشكل غير دائم، ٤٣,٧% لغير المقيمين و٦١,٨% للمقيمين خارج البلد). لا بد من الإشارة إلى النسبة الكبيرة لفئة النساء في المنازل بالنسبة لغير المقيمين. يعود هذا إلى حقيقة أن أغلبية غير المقيمين في المنزل هم أبناء الأسرة الذين غادروها بهدف الزواج. نلاحظ أيضاً أن نسبة الطلاب، من المقيمين خارج المنزل، هي نسبة مرتفعة (على اعتبار أنها ثالث النسب في هذه الفئة) حيث بلغت ١٣,٦% من السكان. أما على صعيد العينة ككل، فمجموع العاملين بلغ ٤٠,٦% والطلاب ٢٥,٦%. أما النساء في المنازل فبلغت نسبتهن ٢٣,٤% من العينة، (الجدول ٣٣). وهذا يعني أن على عاتق كل شخص يعمل في لبنان، ٢,٤٦ شخصاً لا يعملون.

إن ما يؤثر أكثر من أي شيء آخر في الإقامة، وبالطبع أكثر من الوضع المهني، هو نوع المهنة في البلد. فالمستخدمون في القطاع الخاص هم الأكثر نسبةً في جميع فئات العمل وخاصةً للذين يعملون خارج البلد حيث بلغت ٥٧,١%، (الجدول ٣٣).

الجدول33: توزع العاملين حسب المهنة الأساسية ونوع الإقامة في المنزل، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الإقامة في المنزل				المجموع
		مقيم بشكل دائم	مقيم بشكل غير دائم	غير مقيم	خارج البلد	
المهنة الأساسية	مزارع	1.9	0	2.8	1	1.9
	عامل	3.1	12.5	2.8	0	2.9
	حرف مستقلة	14.6	12.5	12.7	13.3	14.2
	مهن حرة	2.9	0	2.1	12.4	3.7
	موظف في الدوائر الرسمية	16.7	18.8	19	0	15.4
	مستخدم في القطاع الخاص	39.5	31.3	42.3	57.1	41.4
	صاحب متجر	2.3	0	0.7	3.8	2.2
	رب عمل	2.5	6.3	3.5	5.7	3
	يعمل في الخدمات	4.5	0	3.5	4.8	4.3
	يساعد أحد أفراد الأسرة	1.1	0	0	0	0.8
	صاحب متجر صغير	9.5	12.5	9.9	0	8.7
	غير ذلك	1.3	6.3	0.7	1.9	1.4
المجموع		100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يشير الجدول أعلاه إلى توزع المهن بين الذين يعملون حالياً، حسب نوع المهنة. ومن الملاحظ بشكل واضح أن بعض المهن منتشرة أكثر من غيرها. فأكثر المهن انتشاراً هي فئة المستخدمين في القطاع الخاص، وخاصة للمقيمين خارج لبنان (٥٧,١%)، ذلك أن أكثرية المهاجرين بهدف العمل يشغلون وظائف في القطاع الخاص في الدول التي يهاجرون إليها (دول الخليج مثلاً). أما المهنة ذات المرتبة الثانية، فتختلف حسب اختلاف نوع الإقامة. فالمرتبة الثانية للمقيمين في لبنان (بشكل دائم وغير دائم ولغير المقيمين) هي تلك التي تعود إلى الموظفين في القطاع العام بنسب ١٦,٧% و١٨,٨% و١٩%على التوالي. أما بالنسبة للمهاجرين فكانت المهنة ذات المرتبة الثانية هي العمل الحر. أما أقل المهن انتشاراً فهي الزراعة للمقيمين بنسبة ١,٩% ورب العمل للمقيمين بشكل دائم ٦,٣% (مع غياب تام للمهن الزراعية). أما لغير

المقيمين، فالمهنة الأقل انتشاراً هي صاحب المتجر (٠,٧%)، وللمقيمين في الخارج كانت مهنة الزراعة بنسبة ١% مع غياب لبعض المهن، وخاصة في القطاع العام، (الجدول ٣٤).

الجدول34: توزع المداخيل الفردية للسكان حسب نوع الإقامة في المنزل، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الإقامة في المنزل				المجموع
		مقيم بشكل دائم	مقيم بشكل غير دائم	غير مقيم	خارج البلد	
الدخل الفردي (بالألف)	أقل من 500 ألف	11.5	0	8	0	10.1
	500-700	25.6	12.5	14.2	3.9	22.6
	700-1000	25.6	50	23	7.9	24.4
	1000-1400	17.6	18.8	25.7	7.9	17.8
	1400-1800	9.4	0	15.9	10.5	10.1
	1800-2400	4.5	6.3	7.1	11.8	5.3
	2400-3000	2	12.5	5.3	23.7	4.1
	3000-4000	2.1	0	0.9	21.1	3.3
	4000-5000	0.2	0	0	10.5	1
	5.000 وأكثر	1.4	0	0	2.6	1.3
المجموع		**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الدخل المتوسط		**1.005.050**	**1.075.7**	**1.052.3**	**2.409.85**	**1.11625**

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يوضح الجدول ٣٤ توزع المداخيل للذين يعملون، وذلك تبعاً لنوع إقامتهم في المنزل. ويتبين، بشكل واضح، اختلاف المداخيل حسب الإقامة. إذ إن أكثر من نصف العاملين في لبنان (٥١,٢% للمقيمين بشكل دائم، ٦٢,٥% للمقيمين بشكل غير دائم و٣٧,٢% لغير المقيمين) يحصلون على رواتب تتراوح بين ٥٠٠ ألف ومليون ليرة. أما المقيمون خارج لبنان فإن ٥٥,٣% يحصلون على رواتب تتراوح بين ٢,٤ مليون و٥ ملايين ليرة. وفي الوقت نفسه، فإن ١,٦% من المقيمين بشكل دائم يحصلون على أكثر من ٥ ملايين ليرة (صفر بالمئة لغير المقيمين) مقارنة ب ١٣,١% من المقيمين خارج لبنان. توضح هذه الأرقام أن السبب الأساسي الذي يدفع بالكثيرين للهجرة خارج البلد من أجل العمل، هو الدخل المرتفع مقارنة بالمداخيل في لبنان، (الجدول ٣٤).

تتضح هذه الفكرة أكثر حين نقارن متوسط الدخل حسب نوع الإقامة كما هو مبين في الجدول ٣٤.

يبين الجدول أعلاه الاختلاف الواسع بين متوسط الدخل للعاملين خارج لبنان مقارنة بالعاملين داخل لبنان. فالمتوسطات داخل لبنان متشابهة إلى حد بعيد حيث بلغت: ١,٠٠٥ مليون للمقيمين بشكل دائم، ١,٠٧٥ مليون للمقيمين بشكل غير دائم و١,٠٥٠ مليون لغير المقيمين. أما متوسط الدخل عند العاملين من المهاجرين فبلغ ٢,٤٠٩ مليون ليرة، الأمر الذي يعكس التفاوت الكبير بين المداخيل.

بعد عرض العلاقة بين المتغيرات أعلاه ونوع الإقامة، يمكن عرض العلاقة بين الطائفة والإقامة، حيث يتبين أن أعلى نسبة للمقيمين في البلد هي للسنّة التي بلغت ٨٣,١%، (جدول ٣٥).

الجدول35: توزع السكان حسب الطائفة ونوع الإقامة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الإقامة في المنزل				المجموع
		مقيم بشكل دائم	مقيم بشكل غير دائم	غير مقيم	خارج البلد	
الطائفة	شيعة	77.2	0.4	11.9	10.5	100
	سنة	83.1	2.2	9.7	5.0	100
	دروز	80.7	0.4	10.2	8.6	100
	موارنة	80.1	1.0	12.6	6.2	100
	روم أرثوذوكس	71.5	2.0	14.5	12.1	100
	روم كاثوليك	71.8	1.2	21.4	5.6	100
	أرمن	76.6	0	13.1	10.4	100
	أقليات	81.4	0	12.7	5.9	100
المجموع		78.6	1.0	12.7	7.8	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تتأثر الإقامة بشكل واضح بالطوائف. عند بعضها ترتفع نسب المقيمين بشكل دائم لتنخفض عند الأخرى. هكذا يظهر السنّة أكثر المقيمين، حيث يقيم ٨٣,١% منهم بشكل

دائم في المنزل. هذا بالتأكيد عائد إلى ارتفاع فتوة السنة وانخفاض نسب المهاجرين إلى ٥%، وهي الأقل بين الطوائف الأخرى. من الملاحظ أيضاً أن الطوائف الإسلامية الأخرى لديها نسب إقامة أكثر من الطوائف المسيحية (٨٠,٧% للدروز و٧٧,٢% للشيعة). أما المسيحيون فنسب الإقامة عندهم تقل عن نسب المسلمين، وخاصة عند الأرثوذكس والكاثوليك حيث تصل إلى ٧١,٥ و٧١,٨% على التوالي. أما نسبة المقيمين من الموارنة التي بلغت ٨٠,١%، فهي أكثر من نسبة الشيعة. في ما يتعلق بالهجرة، من الملاحظ أن أكثر الطوائف نسبة في الهجرة هي الطائفة الأرثوذكسية تليها الطائفة الشيعية (١٢.% و١٠,٥%). وتنخفض نسب المهاجرين في الطوائف الأخرى لتصل إلى ٥,٦% عند الكاثوليك و٥% عند السنة. يمكن تفسير اختلاف نسب الهجرة تبعاً لوضع الطائفة، بالإضافة إلى تركيبها العمري. فالطائفة السنية، الفتية، تنخفض فيها نسب الهجرة. أما الطائفة الأرثوذكسية الشابة التي بدأت تميل إلى الكهولة فترتفع فيها الهجرة. إلا أن الأرثوذكس وبسبب اعتبارهم طائفة رابعة في لبنان، وبالتالي انخفاض حصتهم من المناصب والوظائف العامة، يلجأون إلى الهجرة بحثاً عن عمل بدل اعتمادهم على الوظائف العامة، وهذا الأمر يصح أيضاً على باقي الطوائف "الأصغر حجماً"، (الجدول ٣٥).

كما يغير السكان مكان إقامتهم تبعاً لضرورات متعددة على رأسها الشأنين الاقتصادي والمهني اللذين يقضيان بالبحث عن عمل أو تغييره. بالاضافة إلى ذلك، وفي لبنان، بلد الهزات الأمنية المتتالية، يغير السكان منازلهم هرباً من الأوضاع الأمنية في مكان اقامتهم الأصلي.

يمكن أولاً، تحليل العلاقة بين توزع السكان في مكان الاقامة الأصلي، وصولاً إلى المكان الحالي للاقامة. هكذا، فإن المحافظة التي تستقطب أكبر نسبة من الحراك الجغرافي هي بيروت التي تحتوي على ٥٧,٧% فقط من سكانها الأصليين، (الجدول ٣٦).

الجدول36: توزع السكان حسب محافظة الإقامة الحالية والمحافظة السابقة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		المحافظة السابقة					المجموع
		الشمال	بيروت	جبل لبنان	الجنوب	البقاع	
المحافظة الحالية	الشمال	**84.9**	11.3	0	0	0	20.4
	بيروت	5.9	**57.7**	13.7	3.9	1.3	16.2
	جبل لبنان	7.6	20.6	**77.8**	7.8	7.7	29.5
	الجنوب	0.8	6.2	3.9	**80.6**	2.6	17.8
	البقاع	0.8	4.1	4.6	7.8	**88.5**	16.2
المجموع		100	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

من خلال معطيات الجدول أعلاه يمكن تأكيد بضعة أمور: **أولاً**، إن أغلبية الأسر التي غيرت مكان سكنها بقيت ضمن المحافظة نفسها (الأرقام بالخط العريض). **ثانياً**، أكثر الأسر التي بقيت في المحافظة نفسها هي الأسر البقاعية (٨٨,٥%). أما أقل الأسر التي بقيت في المحافظة نفسها فهي تلك التي سكنت في بيروت سابقاً (٥٧,٧%). **ثالثاً**، من النادر أن تغير الأسرة مكان إقامتها لتسكن في محافظة بعيدة (مثلاً ٠% من سكان البقاع انتقلوا إلى الشمال، ٠% من سكان الجنوب انتقلوا إلى الشمال، ٠,٨% من سكان الشمال انتقلوا إلى البقاع والجنوب). **رابعاً**، أكثر محافظة انتقل إليها السكان هي محافظة جبل لبنان، وخاصة من قبل سكان بيروت ٢٠,٦%، (الجدول ٣٦).

بعد عرض المحافظات الحالية والسابقة في الإقامة، يمكن عرض أسباب تغيير مكان الإقامة. هكذا، نرى أن ٧,٨% من السكان اللبنانيين قد سبق لهم أن غيروا مكان إقامتهم هرباً من الحروب والهزات الأمنية، (الجدول ٣٧).

الجدول37: توزع السكان حسب سبب تغيير الإقامة والمحافظات، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		المحافظة السابقة					المجموع
		الشمال	بيروت	جبل لبنان	الجنوب	البقاع	
سبب تغيير مكان الإقامة	لم يغير الإقامة	47.9	40.2	32.7	59.2	57.7	45.8
	تهجير بسبب الحرب	5.9	8.2	11.8	7.8	2.6	7.8
	بسبب العمل	3.4	10.3	8.5	5.8	10.3	7.5
	مكان دراسة الأولاد	3.4	1.0	2.6	1.9	3.8	2.5
	بسبب الزواج	22.7	17.5	24.8	10.7	16.7	19.3
	منزل أكبر	16.8	22.7	19.6	14.6	9.0	17.1
المجموع		100	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩.

يتبين من أرقام هذا الجدول أن الذين غيروا مكان إقامتهم هم بأكثريتهم من سكان بيروت وجبل لبنان سابقاً، الأمر الذي يعكس حراكاً جغرافياً واسعاً في لبنان يتمثل بتغيير سكان الأطراف أماكن سكنهم أكثر من أهل بيروت وجبل لبنان. أما الذين قاموا بتغيير مكان السكن، فقد تعددت الأسباب التي دفعتهم إلى ذلك. وأبرز هذه الأسباب كان الزواج أي الانتقال من منزل الأهل إلى منزل آخر (نسبة ١٩,٣% في لبنان، والنسبة الأكثر انتشاراً هي ٢٤,٨% في جبل لبنان). أما السبب الآخر لتغيير الإقامة فكان البحث عن منزل أكبر من المنزل القديم. وإذا أردنا أن نبحث في أسباب تغيير المنزل حسب المحافظة الأصلية، نلاحظ أن أكثر محافظة عانت من الحرب (كسبب أساسي لتغيير مكان السكن) هي جبل لبنان (١١,٨%) تلتها بيروت (٨,٢%) والجنوب (٧,٨%). ويمكن التأكيد على صحة هذه النسب بسبب تأثير المعارك التي جرت في المحافظات المذكورة إبان الحرب الأخيرة (١٩٧٥-١٩٩٠) التي عانى منها لبنان، (الجدول ٣٧).

٢- واقع الأسر

لا بد من عرض واقع الأسر المعيشية من حيث عدد الأفراد وعدد الأسر الزواجية داخل الأسرة المعيشية. فالأسرة الزواجية هي تلك التي يربط أفرادها رابط الزواج والولادة، أي الزوج والزوجة وأولادهما إذا وُجدوا. أما الأسرة المعيشية، فهي كل تجمع سكاني يربطه رابط الإقامة المشتركة في منزل واحد.

وأول ما يمكن تحليله هو عرض عدد السكان المقيمين في المنازل حسب عدد الأسر الزواجية. وهذا ما يدل على أن ٩٢,١ % من الأسر المعيشية المؤلفة من ٧ إلى ٩ أفراد تشكل أسرة زواجية واحدة، (الجدول ٣٨).

الجدول38: توزع المساكن حسب عدد الإفراد داخل الأسر المعيشية وعدد الأسر الزواجية، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		عدد الأسر الزواجية داخل الأسرة المعيشية			المجموع
		أسرة	أسرتان	ثلاث أسر وأكثر	
عدد الأفراد داخل الأسرة المعيشية	1 إلى 3 أفراد	87.1	3.2	9.7	100
	4 إلى 6 أفراد	90.3	4.1	5.7	100
	7 إلى 9 أفراد	92.1	5.3	2.6	100
	10 أفراد وأكثر	85.7	14.3	0	100
المجموع		89.3	4.0	6.7	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

عند النظر في العلاقة بين عدد الأفراد المقيمين فعلاً في المنزل وعدد الأسر الزواجية، يمكن ملاحظة ما يلي: يرتفع عدد الأفراد مع ارتفاع عدد الأسر الزواجية في المنزل، وخاصة في الأسر المعيشية التي تضم أسرتين زواجيتين بحيث بلغت نسبتها ١٤,٣% للأسر المكونة من أكثر من ١٠ أفراد، (الجدول ٣٨).

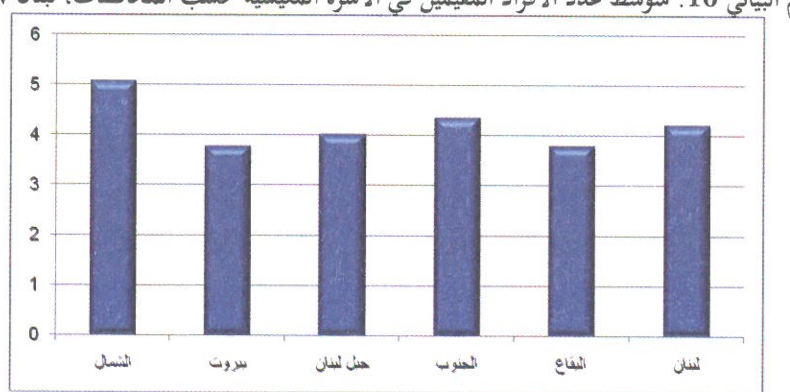
ومن حيث توزع السكان على المحافظات، حسب عددهم داخل الأسرة المعيشية الواحدة، ٦,٣% من أسر محافظة الشمال يبلغ عدد أفرادها ١٠ أشخاص وما فوق، في حين أن هذا النوع من الأسر لا يشكل سوى ١,٥ على الصعيد الوطني، (جدول ٣٩).

الجدول39: توزع السكان حسب المحافظات وعدد الأفراد داخل الأسرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		المحافظة					المجموع
		الشمال	بيروت	جبل لبنان	الجنوب	البقاع	
عدد الأفراد داخل الأسرة المعيشية	1 إلى 3 أفراد	24.1	44.3	32.1	30.6	42.7	33.9
	4 إلى 6 أفراد	56.3	53.4	63.6	57.1	53.9	57.7
	7 إلى 9 أفراد	13.4	1.1	4.3	12.2	3.4	6.9
	10 أفراد وأكثر	6.3	1.1	0	0	0	1.5
المجموع		100	100	100	100	100	100
متوسط عدد الأفراد		5.1	3.8	4.0	4.3	3.8	4.2

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

الرسم البياني 16: متوسط عدد الأفراد المقيمين في الأسرة المعيشية حسب المحافظات، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يبين الجدول أعلاه أن أكثر نمط لتوزع عدد الأفراد هو من ٤ إلى ٦ أفراد، وذلك بغض النظر عن المحافظة؛ علماً أن أكثر نسبة لهذة الفئة موجودة في جبل لبنان (٦٣,٦%)، وأقل هذه النسب هي الموجودة في بيروت والبقاع (٥٣%). وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن محافظتي بيروت والبقاع تتمتعان بأعلى نسبة للفئة "١-٣ أفراد" : ٤٤,٣% و٤٢,٧% تباعاً. كما نجد أن محافظة الشمال هي الأكثر ارتفاعاً في عدد أفراد الأسرة، تليها محافظة الجنوب. ذلك أن الفئتين "٧-٩" و"أكثر من ١٠ أفراد" هما الأعلى في الشمال، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة "٧-٩" في الجنوب. ففي الشمال بلغت فئة ٧-٩ أفراد ١٣,٤% وفي الجنوب ١٢,٢%. أما فئة أكثر من ١٠ فكانت الأعلى في الشمال بنسبة ٦,٣%، بينما هذه النسبة هي صفر% في أغلبية

المحافظات الأخرى. تتوضح هذه النتائج عند عرض متوسط عدد الأفراد في الأسرة المعيشية حسب المحافظات.يظهر في الشمال أعلى متوسط (٥,١ أفراد مقيمين فعلاً في الأسرة). أما في بيروت والبقاع فيوجد أدنى متوسط (٣,٨). يمكن تفسير هذه النتائج بحاجة المقيمين في الأطراف (مثل البقاع) إلى مغادرة منازلهم بهدف العمل في العاصمة أو في جبل لبنان أو بهدف الهجرة إلى الخارج. أما بيروت، العاصمة، فإنها تتميز بانخفاض عدد السكان في الأسرة بسبب انخفاض عدد الولادات. هذا، وقد بلغ متوسط عدد الأفراد في الأسرة ٤,٢ على صعيد لبنان[١١٣]، (الجدول ٣٩ والرسم البياني ١٦).

يختلف عدد السكان، بشكل واضح، بين طائفة وأخرى. ويدخل في هذا الاختلاف عوامل عدة منها الثقافي والاقتصادي، ويمكن حتى ما هو عقائدي. وهذا الاختلاف في عدد السكان يترافق أيضاً مع ازدياد عدد السكان في الأسرة الواحدة، فالنسبة الوحيدة التي يزيد فيها المقيمون عن ١٠ أفراد هي عند الطائفة السنية وبلغت ٨% من مجموع السنّة، (جدول ٤٠).

الجدول40: توزع السكان حسب عدد الأفراد داخل الأسر والطائفة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الطائفة								
		شيعة	سنة	دروز	موارنة	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	أرمن	أقليات	المجموع
عدد الأفراد المقيمين فعلياً	1-3	27	20	40	34	46	42	46	36	31.9
	4-6	66	56	58	60	48	54	54	58	58.6
	7-9	7	16	2	6	6	4	0	6	7.4
	10 وأكثر	0	8	0	0	0	0	0	0	2.2
المجموع		100	100	100	100	100	100	100	100	100
متوسط عدد المقيمين		**4.4**	**5.4**	**3.9**	**4.2**	**3.8**	**3.9**	**3.6**	**4.1**	**4.4**

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن الأسر المعيشية، وإن كانت مؤلفة من أكثر من أسرة زواجية، فإنها لا تتوزع بشكل متساو لناحية عدد الأفراد. صحيح أن الأسر المكونة من ٤-٦ أفراد هي الأكثر نسبة عند كل طائفة على حدة، إلا أن هذه النسب تختلف بين طائفة وأخرى. فالطوائف الإسلامية، وخاصة عند السنة، تتأثر هذه النسبة بارتفاع نسب الفئات الأعلى حيث من الملاحظ ارتفاع نسبة الفئة ٧-٩ و١٠ وأكثر عند السنة. في المقابل، تنخفض نسبة

الفئة ٤-٦ عند الأرثوذكس لصالح الفئة الأدنى ١-٣، الأمر الذي يعكس انخفاض عدد المقيمين في الأسرة. هذه الظاهرة موجودة أيضاً عند جميع الطوائف المسيحية الأخرى. أما على الصعيد الوطني فإن نسبة الأسر التي تضم بين٤ و٦ أفراد، أي الأسر المتوسطة الحجم، هي الأعلى إذ بلغت ٥٨,٦%، مع ارتفاع نسبة الأسر المؤلفة من ١-٣ أفراد حيث بلغت ٣١,٩%. أما أقل الفئات انتشاراً فهي الأسر المكونة من ١٠ أفراد وأكثر بنسبة ٢,٢%، (الجدول ٤٠).

أما متوسط عدد المقيمين في الأسرة، فقد كان الأعلى عند السنّة حيث بلغ متوسط حجم الأسرة ٥,٦ افراد، يليهم الشيعة بـ ٤,٤ أفراد، الموارنة ٤,٢ أفراد، الأقليات ٤,١، ليصل المعدل إلى أدنى رقم عند الأرمن بـ٣,٦ فالأرثوذكس بـ٣,٨ أفراد. أما على الصعيد الوطني، فقد بلغ متوسط عدد الأفراد في الأسرة ٤,٤ أفراد، (الجدول ٤٠).

يتأثر عدد الأفراد بشكل مباشر بعدد الأسر الزواجية داخل الأسرة المعيشية، وهذا الأمر يعطي فكرة عن الأوضاع الاقتصادية للأسر. وعند دراسة توزع عدد الأسر الزواجية حسب المحافظات، يظهر بشكل لافت أن ٩،٣% من الأسر المعيشية في جبل لبنان مؤلفة من ثلاث أسر زواجية وأكثر، (الجدول ٤١).

الجدول41: توزع السكان حسب المحافظات وعدد الأسر الزواجية، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		المحافظة					المجموع
		الشمال	بيروت	جبل لبنان	الجنوب	البقاع	
عدد الأسر الزواجية داخل الأسرة المعيشية	أسرة	91.9	92.1	84	94.9	86.5	89.3
	أسرتان	2.7	2.2	6.8	1	5.6	4
	ثلاث أسر وأكثر	5.4	5.6	9.3	4.1	7.9	6.7
المجموع		100	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

كما نلاحظ أن الأسر المعيشية في لبنان، وبأغلبيتها الساحقة، تتكون من أسرة زواجية واحدة، وأكثر هذه النسب في الجنوب (٩٤,٩%). أما أقلها فهو في جبل لبنان (٨٤%). إلا أن ما لفت الانتباه هنا هو ارتفاع عدد الأسر الزواجية في محافظة جبل لبنان حيث نجد فيها أعلى نسبة للأسر المعيشية المكونة من أسرتين أو ثلاث أسر وأكثر (١٦,١%) في هذه المحافظة، التي ترتفع أيضاً في البقاع إلى ١٣,٥، وتنخفض في الجنوب إلى ٥,٢%.فهذا الأمر

يؤكد ارتفاع الخصوبة والإنجاب في المحافظات ذات الأسر المعيشية التي تحتوي على أقل عدد من الأسر الزواجية، وذلك في الجنوب والشمال، المحافظتين اللتين يرتفع فيهما عدد أفراد الأسرة الزواجية، (الجدول ٤١).

كما أنه حين يرتفع عدد الأسر الزواجية في الأسرة المعيشية الواحدة، من المفترض أن يرتفع الدخل الأسري نظراً لارتفاع عدد العاملين داخل الأسرة. إلا أن هذا الأمر لا يصح دائماً، بحيث٧,١% من الأسر المعيشية التي تضم ٣ أسر زواجية وأكثر، تحصل على أقل من ٥٠٠ ألف ليرة لبنانية في الشهر، الجدول ٤٢.

الجدول 42: الأسر المعيشية حسب عدد الأسر الزواجية وفئات الدخل الأسري، لبنان، ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		عدد الأسر الزواجية داخل الأسرة المعيشية			المجموع
		أسرة	أسرتان	ثلاث أسر وأكثر	
مجموع المداخيل الشهرية(بالألف)	لا جواب	77.8	8.3	13.9	100
	أقل من 500 ألف	92.9	0	7.1	100
	500-1000	97.1	1.4	1.4	100
	1000-1600	88.1	4.0	7.9	100
	1600-2000	85.5	5.8	8.7	100
	2000-2400	80.6	13.9	5.6	100
	2400-3000	79.4	2.9	17.6	100
	3000-4000	91.4	2.9	5.7	100
	4000-5000	94.7	5.3	0	100
	أكثر من 5000	92.3	0	7.7	100
المجموع		89.3	4.0	6.7	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

هذا النمط من المداخيل المنخفضة متكرر بشكل ملحوظ في ما يتعلق بالأسر المعيشية المكونة من ٣ أسر (وخاصة في الأسر التي يقل دخلها عن مليوني ليرة). وهو الأمر الذي يؤكد وجود أسر فقيرة تعيش مع بعضها بعضاً بسبب عدم المقدرة على الانتقال إلى مسكن مستقل. ومن الملاحظ أيضاً أن عدداً من الأسر المعيشية تتمتع بدخل مرتفع يزيد عن ٥ ملايين ليرة (٧,٧%). ويمكن أيضاً ملاحظة ارتفاع طردي للأسر المعيشية المكونة من أسرتين لناحية

ارتفاع الدخل، بالاضافة إلى ارتفاع نسبة الأسر المعيشية المكونة من ٣ أسر زواجية لناحية فئة الدخل ٢,٤ إلى ٣ ملايين ليرة، (الجدول ٤٢).

يختلف عدد الأسر الزواجية بين الطوائف اللبنانية مثلما اختلف العدد حسب المحافظات، فأعلى نسبة للأسر المعيشية المتعددة، لناحية عدد الأسر الزواجية، هي عند الدروز بحيث بلغت ١٢% من مجموع أسر هذه الطائفة، (جدول ٤٣).

الجدول43: توزع السكان حسب الطوائف وعدد الأسر الزواجية، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الطائفة								المجموع
		شيعة	سنة	دروز	موارنة	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	أرمن	أقليات	
عدد الأسر الزواجية	أسرة	91	88	82	86	92	94	96	88	88.8
	أسرتان	2	3	6	3	2	4	4	12	2.5
	ثلاث أسر وأكثر	7	9	12	11	6	2	0	0	8.7
المجموع		100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

كما يظهر في هذا الجدول أن الأسر المعيشية المكونة من أسرة زواجية واحدة هي الأكثر انتشاراً عند جميع الطوائف، وخاصة عند الأرمن (٩٦%) والكاثوليك (٩٢%)، وعند المسيحيين أكثر من المسلمين. أما الأسر المعيشية المؤلفة من أسرتين فهي أكثر انتشاراً عند الدروز فتشكل ٦% من مجموع الأسر الدرزية. وهي أيضاً ١٢% عند الأقليات. ما يلفت الانتباه هنا هو ارتفاع نسبة الأسر المكونة من ٣ أسر وأكثر. تجدر الإشارة إلى أن ١١% من مجموع الأسر المارونية تألفت من ٣ أسر زواجية وأكثر. أما على صعيد لبنان، وبالاستعانة بالعينة الثانية، فإن نسبة الأسر المكونة من أسرة زواجية واحدة تبلغ ٨٨,٨% من مجموع العينة، تلك المكونة من أسرتين ٢,٥%. أما التي تتكون من ثلاث أسر وأكثر فهي ٨,٧%، (الجدول ٤٣).

وتترافق مساحة المسكن مع عدد السكان فيه، فالمنازل الصغيرة لا يمكن أن تستقبل أعداداً كبيرة من المقيمين. إلا أن هذه المقولة لا تصح في لبنان عند العديد من الأسر المعيشية حيث يضطر العديد من الأسر إلى الإقامة في منازل تقل مساحتها عن ٣٠ متراً مربعاً. ف ٥,٧% من الأسر التي يتراوح عددها بين ٧ و٩ أفراد تعيش في هذه المنازل، (الجدول ٤٤).

الجدول44: توزع السكان المقيمين حسب عدد الأفراد ومساحة المنزل، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الأفراد المقيمين فعلاً بالفئات				المجموع
		1-3	4-6	7-9	10 وأكثر	
مساحة المسكن	أقل من م2	2.9	4.5	5.7	0	4.0
	30-90	26.3	23.6	20.0	0	24.0
	90-150	35.1	37.7	31.4	28.6	36.2
	150-210	21.1	20.9	34.3	28.6	22.0
	210-270	9.90	9.2	5.7	28.6	9.5
	270 وأكثر	4.7	4.1	2.9	14.3	4.4
المجموع		100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يمكن القول أن أكثر المنازل انتشاراً، هي تلك التي تتراوح مساحتها بين ٩٠ و١٥٠ متراً (بنسبة ٣٦,٢%). أما الأقل انتشاراً فهي المنازل ذات المساحات الصغرى (أقل من ٣٠ متراً بنسبة ٤%)، والمنازل الأكبر (أكثر من ٢٧٠ متراً بنسبة ٤,٤%). وفي الوقت نفسه، يمكن القول أن مساحة المنزل مرتبطة بعدد السكان. فكلما ازداد عدد السكان ازدادت مساحة المنزل.ويتضح ذلك من خلال النسبة العليا للمنازل التي تزيد عن ٢٧٠ متراً؛ وهي تلك التي يسكنها فعلياً أكثر من ١٠ أفراد. ويمكن أيضاً الإشارة إلى أن النسبة العليا للمساكن التي تتراوح مساحتها بين ٩٠ و١٥٠ متراً يسكنها بين ٤ و٦ أفراد، وهي النسبة العليا أيضاً (٣٧,٧%). أما المساحة السكنية التي يحصل عليها كل فرد لبناني فهي ٢٦,٥٢ م^2، (الجدول ٤٤).

٣- المساكن في لبنان، المساحة والشكل

يلعب حجم المسكن، في أي مجتمع، دوراً كبيراً في تحديد الظروف المعيشية للسكان. فالمساكن الصغيرة المساحة لا يمكن أن تأوي عددً كبيراً من الأفراد، إلا أن هذا الأمر يحصل بكثرة في لبنان، حيث المساكن الصغيرة تحتوي على ما يزيد عن ٧ أفراد كما سبق عرضه سابقاً.

فأول ما سيتم عرضه هو العلاقة بين المساحة الكلية للمسكن (وهي مساحة المسكن من دون الشرفات كما صرح عنه أفراد العينة) والدخل الأسري. فمن البديهي أن تترافق زيادة

الدخل مع زيادة مساحة المسكن. هكذا، فإن أعلى نسبة بين الذين تزيد مساحة مسكنهم عن ٢٧٠ متراً هي عند الذين يحصلون على أكثر من ٥ ملايين ليرة شهرياً، (الجدول ٤٥).

الجدول45: توزع المساكن حسب مجموع المداخيل الشهرية ومساحة المسكن، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		مساحة المسكن						المجموع
		أقل من 30 م²	30-90	90-150	150-210	210-270	270 وأكثر	
مداخيل الأسر (بالألف)	أقل من 500 ألف	34.59	34.59	19.29	11.53	0	0	100
	500-1000	0.73	38.08	37.34	17.15	5.23	1.46	100
	1000-1600	3.25	22.56	41.97	20.93	8.84	2.44	100
	1600-2000	7.42	19.38	32.89	26.91	5.98	7.42	100
	2000-2400	2.88	8.54	34.26	31.48	11.42	11.42	100
	2400-3000	0	14.71	35.34	29.43	17.62	2.90	100
	3000-4000	0	17.61	38.21	23.58	14.73	5.87	100
	4000-5000	0	5.29	31.57	31.57	26.27	5.29	100
	أكثر من 5000	0	17.42	21.72	21.72	21.72	17.42	100
المجموع		3.92	23.97	36.27	22.00	9.48	4.36	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

كما تمت الاشارة أعلاه، فإن مساحة المنزل تترافق مع زيادة الدخل. فالمنازل التي تقل مساحتها هي الأكثر انتشاراً عند فئة الدخل الأسري "أقل من ٥٠٠ ألف"، وهي غير موجودة عند فئات الدخل التي تزيد عن ٢,٤ مليون ليرة. أما المساكن التي تزيد مساحتها عن ٢١٠ أمتار فهي غير متوافرة للذين تقل مداخيلهم عن ٥٠٠ ألف ليرة. وفي الوقت نفسه، فإن المساكن المتوسطة المساحة هي الأكثر انتشاراً لدى فئات الدخل المتوسط والمنازل الكبيرة المساحة هي الأكثر انتشاراً لدى فئات الدخل المرتفع. (مثلاً: ٥٩,٨% من الأسر التي يتراوح دخلها بين ١,٦ و٢ مليون تسكن في منازل مساحتها بين ٩٠ و٢١٠ م² في مقابل ١٣,٤% تزيد مساحة منازلهم عن ٢١٠ م². و٣٩% من الذين تزيد مداخيلهم عن ٥ مليون يسكنون في منازل تزيد مساحتها عن ٢١٠ م²، (الجدول ٤٥).

مما لا شك فيه، أن هناك علاقة واضحة بين مساحة المنزل وشكله. فالمنازل المستقلة هي في طبيعة الحال أكبر مساحة من الشقق السكنية. فالمساحة المتوسطة للمنازل المستقلة هي ١٥٨ متراً مربعاً أي أكبر من المساحة المتوسطة للشقق بـ ٢٩ متراً مربعاً، (الجدول ٤٦).

الجدول46: توزع المساكن حسب شكلها ومساحتها، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

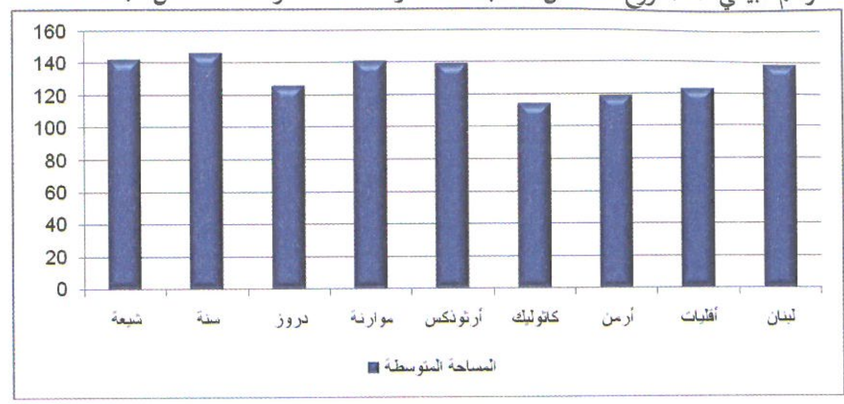
		شكل المنزل		المجموع
		منزل مستقل	شقة في مبنى	
مساحة المنزل	أقل من 30 م²	5.94	2.91	3.60
	30-90	17.10	25.96	23.99
	90-150	26.49	39.04	36.42
	150-210	25.65	21.39	22.03
	210-270	12.83	8.52	9.60
	270 واكثر	11.99	2.18	4.36
المجموع		100	100	100
المساحة المتوسطة		158 م²	129 م²	136 م²

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

كما تمت الاشارة سابقاً، فإن أكثر المنازل التي تزيد مساحتها عن ٢١٠ م² هي منازل مستقلة بنسبة ٢٤,٨٢% مقارنة بـ ١٠,٧% للشقق السكنية. ومن الملاحظ أن هناك بعض المنازل التي تقل مساحتها عن ٣٠ م² وهي تلك التي تعود إلى أشخاص يعيشون في منازل مستحدثة (تخشيبات أو أكواخ) شملتها العينة. هنا، يمكن الاشارة الى أن توزع المنازل حسب شكلها ومساحتها يبين أن المنازل المستقلة تفوق نسبتها الشقق السكنية كلما ازدادت المساحة (يبدو هذا الأمر واضحاً في المنازل التي تزيد مساحتها عن ٢١٠م²). هذا مع الإشارة إلى تفوق نسبة الشقق السكنية التي هي أكثر من المنازل انتشاراً على صعيد لبنان. أما لناحية المساحة المتوسطة، فقد بلغت ١٥٩ م² للمنازل المستقلة، أي أنها أكبر من المساحة المتوسطة للشقق التي بلغت ١٢٩م². أما بشكل عام، فقد بلغت المساحة المتوسطة للوحدة السكنية ١٣٦م²، (الجدول ٤٦).

يمكن عرض المساحة المتوسطة للمساكن حسب الطوائف، وذلك للتعرف على الاختلاف الموجود بين هذه المساكن. من الملاحظ أن السنّة لديهم أعلى متوسط لمساحة المساكن في لبنان، حيث تزيد عن ١٤٢ متراً مربعاً، (الرسم البياني ١٧).

الرسم البياني 17: توزع المساكن حسب الطائفة والمساحة المتوسطة للمسكن، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تتوزع مساحة المساكن ضمن مجموعتين متميزتين باستثناء الكاثوليك. فعند الشيعة والموارنة والسنة والأرثوذكس تتساوى المساحة تقريباً حيث تتراوح بين ١٣٩ إلى ١٤٦ متراً مربعاً. أما عند الأقليات والأرمن والدروز فتتراوح المساحة بين ١١٩ و١٢٦ م^{2}. وأصغر مساحة هي عند الكاثوليك حيث تبلغ ١١٤ م^{2}. هذه الأرقام تؤكد عدم ارتباط طبيعة إشغال المنزل بالدخل فحسب، بل أيضاً بطبيعة المناطق التي تسكن فيها كل طائفة. فالاختلافات الموجودة في متوسط المساحة تتأثر أكثر الأمر بتوزع الطوائف على المناطق اللبنانية وخاصة لناحية الريف والمدينة. فالسنة المنتشرون بكثرة في عكار والمنية – الضنية، حيث مساحات المنازل كبيرة مقارنة بالأقضية الأخرى، حصلوا على أعلى مساحة متوسطة كما هو مبين أعلاه، (الرسم البياني ١٧).

كما اختلفت المنازل حسب مساحتها وشكلها، فإن طبيعة إشغالها تختلف أيضاً. فقسم من المنازل مملوك لساكنيه وقسم آخر يقيم فيه الأفراد بالإيجار، بالإضافة إلى وجود بعض المنازل التي لا يدفع سكانها بدلاً مالياً مقابل الاقامة فيها. بالتأكيد، هناك علاقة بين شكل المنزل وطبيعة إسكانه. فالمنازل المستقلة، بأكثريتها، منازل مملوكة من سكانها وبلغت هذه النسبة ٨٦,١% من مجموع المنازل المستقلة، (الجدول ٤٧).

الجدول 47: توزع المساكن حسب الوضع القانوني وشكل المسكن، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

			الوضع القانوني للمسكن			المجموع
			ملك	ايجار	سكن مجاني	
شكل المسكن	منزل مستقل	أفقي	86.1	12.3	1.6	100
		عمودي	31.6	8.9	28.6	24.1
	شقة في مبنى	أفقي	59.0	39.7	1.3	100
		عمودي	68.4	91.1	71.4	75.9
المجموع		أفقي	65.5	33.1	1.4	100
		عمودي	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يمكن من خلال الجدول المزدوج أعلاه التعرف على العلاقة بين شكل المنازل (من حيث هي مستقلة أو شقق) ووضعها القانوني (من حيث هي مستأجرة أو ملك او مسكونة بالمجان[١١٤]). فإذا تمت قراءة المعطيات العمودية يمكن التعرف على توزع المنازل حسب وضعها القانوني (أي نسبة المنازل الملك التي هي عبارة عن منازل مستقلة، أو نسبة المنازل الإيجار التي هي شقق سكنية...). وإذا تمت قراءة المعطيات الأفقية يمكن التعرف على توزع المنازل حسب شكلها (أي نسبة المنازل المستقلة التي هي مستأجرة مثلاً). هكذا، يظهرأن أكثرية المنازل المستقلة ملك شخصي لأصحابها (٨٦,١%)، ونسبة قليلة (١٢,٣%) هي للمنازل المستقلة المستأجرة لأن موضوع التأجير لا يزال شبه غائب في الأرياف حيث تكثر هذه المنازل. أما الشقق السكنية فترتفع فيها نسبة المستأجرين لتبلغ حوالي الـ٤٠%، أي أن نسبة المالكين لا تزال هي الأعلى حيث بلغت ٥٩%. أما نسبة الساكنين بالمجان فهي قليلة جداً حيث تبلغ ١,٦% من سكان المنازل، و١,٣% من سكان الشقق. كما أنه من خلال البحث عن كيفية توزع الوحدات السكنية المملوكة والمستأجرة حسب شكل المسكن، نجد أن ٣١,٦% فقط من المنازل المسكونة هي منازل مستقلة، مقابل ٦٨,٤% للشقق السكنية. أما في توزع المستأجرين، فإن ثمة نسبة ضئيلة هي ٩% لمستأجري المنازل المستقلة، مقابل ٩١% من مستأجري الشقق. ويلاحظ أيضاً أن النسبة الأعلى للساكنين مجاناً هي للذين يقيمون في شقق سكنية بنسبة ٧١%، الأمر الذي يمكن أن يؤكد ما ورد في الهامش حول السكن المجاني الذي يمكن أن يشمل نوعاً من الاحتلال، فضلاً عن المساكن التي يوفرها رب العمل، (الجدول ٤٧).

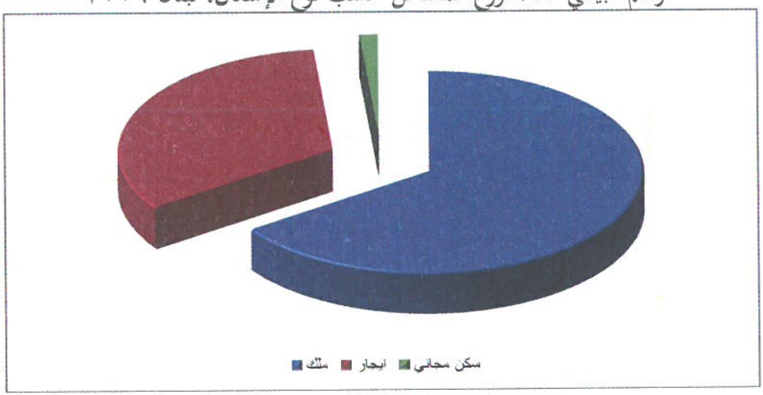
هنا، يمكن الاستعانة بالرسمين البيانيين ١٨ و١٩ للإطلاع على كيفية انتشار المنازل حسب الشكل وطريقة الإشغال.

الرسم البياني 18: توزع المنازل حسب نوعها، لبنان ٢٠٠٩

شقة في مبنى
منزل مستقل

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

الرسم البياني 19: توزع المساكن حسب نوع الإشغال، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

كما هو واضح من الرسمين ١٨ و١٩ فإن أكثرية المساكن هي شقق سكنية وأكثر أنواع الإسكان انتشاراً هي في المنازل الملك، (الرسم البياني ١٨ و١٩).

يمكن اخيراً البحث في العلاقة بين الوضع القانوني للمسكن، المتأثر بالوضع الاقتصادي، مع التوزع الطائفي للسكان، الذي يُظهر بأن أعلى نسبة للتملك بين السكان هي عند الموارنة، حيث بلغت نسبة المقيمين من مالكي المنازل ٧٥,٨%، (جدول ٤٨).

الجدول48: توزع المساكن حسب الطائفة ونوع الاشغال، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الطائفة								المجموع
		شيعة	سنة	دروز	موارنة	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	أرمن	أقليات	
طبيعة إشغال المسكن	ملك	64.9	62.8	69.4	75.8	53.2	56.3	68.8	64.4	66.0
	ايجار	35.1	35.1	26.5	23.1	44.7	43.8	31.3	31.1	33.4
	سكن مجاني	0	2.1	4.1	1.1	2.1	0	0	4.4	0.60
المجموع		100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

من الملاحظ أن هناك بعض التفاوت بين الطوائف لناحية التملك. فالموارنة هم الأكثر تملكاً بنسبة ٧٥,٨%، أما الأرثوذكس فهم الأقل تملكاً بنسبة ٥٣,٢%. وتخف حدة التفاوت بين الطوائف الأخرى. فهي ٦٤,٩% عند الشيعة، و٦٢,٨% عند السنة، و٦٨,٨% عند الأرمن مثلاً. وتبلغ هذه النسبة ٦٦% على الصعيد الوطني. وهذا الارتفاع في نسبة المالكين الذي يقابله، بالطبع، تراجع في نسبة المستأجرين، يعود بالدرجة الأولى إلى قانون الإيجار في لبنان الذي لا يشجع على البناء من أجل الإيجار لعدة أسباب، نذكر منها:

- غياب التصحيح السنوي للإيجارات حسب معدل غلاء المعيشة، مما يفقدها قدرتها الشرائية.
- الشروط التعجيزية التي يفرضها هذا القانون على صاحب الملك، من أجل استرداد المسكن (شروط الاسترداد، التعويضات الباهظة...).

كما أن نسبة المنازل المستأجرة عند الأرثوذكس والكاثوليك هي الأعلى (٤٤,٧% و٤٣,٨%). أما نسبة المنازل المستأجرة عند الموارنة فهي الأدنى (٢٣,١%)، ويليهم الدروز بنسبة ٢٦,٥%. في حين بلغت نسبة المنازل المستأجرة في لبنان ٣٣,٤%. صحيح أن نسبة المنازل المجانية قليلة جداً، إلا أن الأقليات سجلت أعلى نسبة لهذه المنازل حيث بلغت ٤,٤%،

يليهم الدروز بـ٤,١%، وبلغت عند الشيعة ٠%. على الصعيد الوطني بلغت نسبة المنازل المجانية ٠,٦%، (الجدول ٤٨).

لا شك أن الوضع الاقتصادي لكل طائفة يؤثر في الوضع القانوني في المسكن. إلا أن ثقافة الطائفة تؤثر أيضاً لناحية حض أبنائها وتشجيعهم على تملك المنازل بغية تأمين الاستقرار، وبهدف الحد من الهجرة والنزوح. هذا ما تبينه النسب المرتفعة للطائفة المارونية في شراء المنازل، علماً أنها لم تكن الأفضل لناحية المداخيل الفردية أو الأسرية، (الجدول ٤٨).

بعد ما تقدم في هذا الفصل، الذي بحث مسألتي الإقامة والسكن، وكل ما يتعلق بهما، يمكن تقديم الاستنتاجات التالية:

- عدد المقيمين في المنازل انخفض بشكل كبير عما كان عليه سابقاً، وذلك بسبب الهجرة إلى الخارج أو السكن خارج المنزل بهدف العمل. هكذا يتبين أن متوسط عدد السكان على مستوى العينة هو ٥,١ بينما هو ٤,٢ للمقيمين فعلاً.
- يرتفع متوسط عدد السكان في بعض المحافظات بشكل ملحوظ عن المحافظات الأخرى، كما هي الحال في البقاع والشمال، مثلاً.
- بعض المناطق تستقطب السكان أكثر من غيرها وخاصة محافظة جبل لبنان.
- يمكن الربط بين الهجرة وارتفاع الدخل حيث يبلغ متوسط الدخل للمهاجرين ضعف الدخل في لبنان. وهذا ما سيتضح أكثر في الفصل المخصص للهجرة.
- إن عدد السكان والأسر في المنازل مرتبط بالفقر أكثر مما هو مرتبط بارتفاع الدخل، لأن ارتفاع عدد المقيمين في المسكن لا ينعكس دائماً ارتفاعاً في المداخيل.
- تغير وضع السكن في لبنان حيث تزداد نسبة المساكن المملوكة وتتراجع نسبة المساكن المستأجرة، بالإضافة إلى ازدياد مضطرد لنسبة الشقق السكنية.

الفصل السابع
الخصائص التربوية للسكان

نظراً للدور الذي يلعبه المستوى التعليمي في تشكيل الدخل، وفي تحديد بعض المتغيرات الديموغرافية (الولادات، العمر عند الزواج، متوسط العمر عند الوفاة...)، خصصنا له هذا الفصل الذي يبرز دور التربية في التأثير على الأوضاع الديموغرافية كون التربية تؤثر في فرص العمل عند السكان.

يتناول هذا الفصل عدة متغيرات تربوية أولها متابعة الدراسة – المتابعة الحالية والالتحاق السابق – بالإضافة إلى عرض توزع الطلاب حسب المرحلة المنجزة بالإضافة إلى انتشار الطلاب اللبنانيين على المدارس الخاصة والرسمية.

١– متابعة الدراسة

للتربية والتعليم تأثير مباشر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان. فمع ارتفاع المستوى التعليمي تنخفض نسبة الوفيات والولادات وتتحسن الأوضاع المعيشية. والمجتمع المتعلم هو مجتمع واعٍ لاحتياجاته، وقادر على وضع أهداف موضوعية والعمل على تحقيقها. وبالتالي، فإن تحليل الأوضاع التعليمية وعلاقة التعليم بالمتغيرات الأخرى هو من الأقسام الأساسية في هذا البحث. يمكن توزيع محاور الاهتمام في هذا الفصل على ثلاثة: الأول يدرس علاقة الجنس بالتعليم، الثاني يبحث في العلاقة بين العمر والجيل والتعليم، أما الأخير فهو يعرض العلاقة بين مكان الإقامة والوضع التعليمي.

من البديهي أن تتفاوت المستويات التعليمية بين الذكور والإناث، وخاصةً كلما عدنا في الزمن إلى الوراء، حيث نتوقع أن ترتفع الأمية كلما ارتفع عمر السكان وتزيد الاختلافات بين الذكور والإناث. يبين الجدول 49 توزع الذكور والإناث (من عمر ٦ سنوات وأكثر) حسب متابعتهم للدراسة.

الجدول49: توزع السكان حسب متابعة الدراسة والجنس، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الجنس		المجموع
		ذكر	أنثى	
متابعة الدراسة	ملتحق حالياً	26.4	24.9	25.6
	التحق في الماضي	71.5	69.3	70.4
	لم يلتحق أبداً	2.1	5.8	4.0
المجموع		100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يبين الجدول ١٠٤ أن نسبة الأمية على الصعيد الوطني بلغت ٤%، أما نسبة الملتحقين حالياً بالتعليم فهي ٢٥,٦%، والذين التحقوا بالماضي بلغت نسبتهم ٧٠,٤%. أما على صعيد التوزيع الجنسي، فمن الواضح أن هناك اختلافاً في نسب الملتحقين حالياً بين الذكور والإناث؛ فالإناث الملتحقات بالتعليم بلغت نسبتهن ٢٤,٩% مقابل ٢٦,٤% للذكور، (الجدول ٤٩).

بعد التعرف على الوضع التربوي والتعليمي وبين الذكور والإناث، نشير إلى أن نسبة الالتحاق في الماضي بالدراسة في محافظة الشمال هي الأدنى في لبنان، بحيث بلغت ٦٣,٢%، (الجدول ٥٠).

الجدول50: توزع السكان حسب المحافظات ومتابعة الدراسة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		متابعة الدراسة			المجموع
		ملتحق حالياً	التحق في الماضي	لم يلتحق أبداً	
المحافظة	الشمال	31.7	63.2	5.1	100
	بيروت	22.4	73.5	4.1	100
	جبل لبنان	25.8	71.8	2.4	100
	الجنوب	26.1	69.8	4.1	100
	البقاع	19.5	75.4	5.1	100
المجموع		25.6	70.4	4.0	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

وفي الوقت نفسه فإن في الشمال أيضاً أعلى نسبة للملتحقين حالياً (٣١,٧%) ويليها الجنوب بنسبة ٢٦,١%. أما أقل نسبة فهي الموجودة في البقاع حيث بلغت ١٩,٥%. هذه النسب تتأثر بمتغيرين، فبالإضافة إلى الوعي الفعلي لأهمية متابعة الدراسة، فإن العمر يلعب دوراً أساسياً في هذا الموضوع إذ إن محافظتي الشمال والجنوب هما الأكثر فتوة على صعيد لبنان، وبالتالي تحتويان على أكبر عدد من الطلاب أو الأفراد الذين لم يبلغوا الخامسة والعشرين من العمر، (الجدول ٥٠).

ومن حيث متابعة الدراسة عند الطوائف، نرى أن ٦٠,٩% من السنّة التحقوا بالدراسة سابقاً، وهي أدنى نسبة بين الطوائف، (الجدول ٥١). ويعود هذا، ربما، إلى الفقر الشديد الذي كانت تعاني منه الأسر السنّية في بعض المناطق (طرابلس، الضنية، عكار...)، مما يدفع الأولاد إلى عدم دخول المدرسة، أو التسرب منها بسن مبكر من أجل العمل.

الجدول51: توزع السكان حسب الالتحاق بالدراسة والطائفة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الطائفة								المجموع[115]
		شيعة	سنة	دروز	موارنة	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	أرمن	أقليات	
متابعة الدراسة	ملتحق حالياً	27.7	33.9	32.7	25.5	22.3	21.3	19.6	17.8	27.0
	التحق في الماضي	69.5	60.9	65.9	70.2	74.0	72.5	77.6	78.5	68.5
	لم يلتحق أبداً	2.8	5.2	1.3	4.4	3.7	6.1	2.8	3.7	4.5
المجموع		100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما الشيعة، عند الطوائف المسلمة، فهم الأقل التحاقاً حالياً بالتعليم (٢٧,٧%). والسنّة هم الأكثر التحاقاً بنسبة ٣٣,٩%. والسنّة هم أيضاً الأكثر التحاقاً عند كل الطوائف. أما الأقل التحاقاً فهم الأقليات بنسبة ١٧,٨% والأرمن بنسبة ١٩,٦%. أما الملتحقون في الماضي، فالأرمن والأقليات هم الأكثر نسبة (٧٧,٦% و٧٨,٥%)، والسنة هم الأقل نسبة بـ ٦٠,٩%، كما تم الإشارة إلى ذلك سابقاً. للوهلة الأولى يمكن للمحلل أن يظن أن ارتفاع نسب الانتساب الحالي يدل على تقدم المستوى التربوي للطائفة. إلا أن هذه النسب تتأثر بفتوة الطائفة. فالطائفة الفتية (السنّة مثلاً) تتمتع بنسبة كبيرة من الذين يقل عمرهم عن ٢٠ عاماً، أي ممن هم في سن التعلم. وعلى العكس، فإن الطائفة الهرمة لا تتمتع بارتفاع النسبة، وبالتالي ينخفض فيها عدد المنتسبين حالياً إلى التعليم. وما يؤكد هذا التفسير هو ارتفاع نسبة الذين لم ينتسبوا أبداً إلى التعليم عند الطائفة السنية إلى ٥,٢%، مقابل نسبة ٣,٧% عند الأرثوذكس. أما على الصعيد الوطني فنسبة الملتحقين حالياً بالتعليم هي ٢٧%، ونسبة الذين سبق لهم والتحقوا ٦٨,٥%. أما الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالتعليم فبلغت نسبتهم ٤,٥%، (الجدول ٥١).

٢- المستوى الدراسي

بعد التعرف على الالتحاق في الدراسة عند اللبنانيين لا بد من تحليل المعلومات المتعلقة بالمستويات الدراسية والبطالة. ومن المتوقع أن تختلف النسب بين الذكور والاناث نظراً لتأثير عدة متغيرات منها تأخر سن الزواج بحيث أصبحت الفتيات يتسجلن لمتابعة التعليم الجامعي نظراً لتأخرهن في الزواج بسبب تأخر سن الزواج عند الذكور الذين يهاجرون من أجل العمل خارجاً. هكذا فإن نسبة الإناث في المستويات الجامعية أكثر من نسبة الذكور حيث بلغت ٢٤,٢% مقابل ٢٠,٩% للذكور، (الجدول ٥٢).

الجدول52: توزع السكان الذين توقفوا عن الدراسة حسب المرحلة الدراسية والجنس، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

			الجنس		المجموع
			ذكر	أنثى	
المرحلة المنجزة	روضة	أفقي	54.5	45.5	100
		عمودي	**1.0**	**0.80**	**0.90**
	أساسي	أفقي	55.4	44.6	100
		عمودي	**25.2**	**19.3**	**22.2**
	متوسط	أفقي	46.7	53.3	100
		عمودي	**27.2**	**29.7**	**28.4**
	ثانوي	أفقي	47.3	52.7	100
		عمودي	**18.9**	**20.1**	**19.5**
	جامعي	أفقي	45.2	54.8	100
		عمودي	**20.9**	**24.2**	**22.6**
	مهني	أفقي	52.8	47.2	100
		عمودي	**6.9**	**5.9**	**6.4**
المجموع		أفقي	48.9	51.1	100
		عمودي	**100**	**100**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يعرض الجدول ٥٢ توزع الجنسين حسب المستويات الدراسية المنجزة لكل من تجاوز ٦ سنوات، وإن كان لا يزال يتابع الدراسة. وسيتم تحليل الجدول على صعيدين: أفقي وعمودي. الأفقي يعرض نسبة الذكور ونسبة الإناث حسب كل مستوى دراسي منجز على حدة. أما العمودي فيوضح توزع المستويات الدراسية حسب الذكور، أولاً؛ الإناث، ثانياً؛ وعلى الصعيد الوطني، ثالثاً.

أفقياً، من الملاحظ أن نسبة الذكور تزيد عن نسبة الإناث في ٣ فئات فقط: في الروضة، والتعليم الأساسي، والتعليم المهني. فيما عدا ذلك، فإن نسب الإناث من المستويات المتبقية هي أعلى من نسب الذكور، وخاصة في المستوى الجامعي حيث بلغت نسبة الإناث ٥٤,٨% مقابل ٤٥,٢% للذكور. يمكن التأكيد، من خلال هذه الأرقام، أن المستوى التعليمي للإناث هو أعلى من الذكور، وهو ما ينقض، وبشكل لا لبس فيه، ما تقدم حول أن الذكور يتعلمون أكثر من الإناث. فنسبة كبيرة من الذكور تضطر إلى مغادرة مقاعد الدراسة بحثاً عن عمل يعيلون فيه أسرهم وأنفسهم، على عكس الفتاة التي لا تزال لغاية الآن غير مطالبة بمساندة الأسرة من خلال عملها، (الجدول ٥٢).

على صعيد التحليل العمودي، إن أكثر المستويات الدراسية انتشاراً عند الذكور هو المستوى المتوسط بنسبة ٢٧,٢%، يليها المستوى الاساسي بنسبة ٢٥,٢%، فالمستوى الجامعي بنسبة ٢٠,٩%. أقل نسبة بين الذكور هي لمستوى الروضة (أو يقرأ ويكتب) حيث بلغت ١% بالإضافة إلى المستوى المهني (٦,٩%). أما لدى الإناث، فإن المستوى المتوسط هو أيضاً الأكثر انتشاراً بنسبة ٢٩,٧%. إلا أن المستوى الجامعي هو ثاني المستويات التعليمية انتشاراً بنسبة ٢٤,٢%، يليه المستوى الثانوي بنسبة ٢٠,١%. فهذه الأرقام ترسخ الاستنتاج السابق بأن المستويات التعليمية عند الإناث هي أفضل من الذكور. أما على الصعيد الوطني، فإن المستوى المتوسط هو الأكثر انتشاراً بنسبة ٢٨,٤%، يليه المستوى الجامعي (٢٢,٦%). أما أقل المستويات فهو المستوى الأول أي الروضة بنسبة ٠,٩%، (الجدول ٥٢).

للمزيد من المعلومات حول المستويات الدراسية يقدم الجدول ٥٣ المستويات التعليمية للذين توقفوا عن متابعة الدراسة.

الجدول53: السكان الذين توقفوا عن الدراسة (٢٥ سنة وأكثر) بحسب المرحلة المنجزة والعمر، لبنان، ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

			الجنس		المجموع
			ذكر	أنثى	
المرحلة المنجزة	روضة	أفقي	57.1	42.9	100
		عمودي	1.0	0.7	0.9
	أساسي	أفقي	52.9	47.1	100
		عمودي	23.1	18.9	20.9
	متوسط	أفقي	43.2	56.8	100
		عمودي	28.5	34.4	31.6
	ثانوي	أفقي	48.4	51.6	100
		عمودي	17.7	17.3	17.5
	جامعي	أفقي	46.7	53.3	100
		عمودي	22.7	23.8	23.3
	مهني	أفقي	56.7	43.3	100
		عمودي	7.0	4.9	5.9
المجموع		أفقي	47.9	52.1	100
		عمودي	**100**	**100**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

الأرقام الموجودة في الجدول ٥٣ لا تختلف عن تلك الموجودة في الجدول ٥٤، مما يرسخ النتيجة المستنتجة من أن الإناث ذوات مستويات علمية أفضل من الذكور على الصعيد الوطني.

الجدول54: السكان الذين توقفوا عن متابعة الدراسة بحسب المرحلة المنجزة والعمر الخماسي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

العمر الخماسي	المرحلة المنجزة						المجموع
	روضة	أساسي	متوسط	ثانوي	جامعي	مهني	
25-29	0	9.8	27.9	9.1	40.6	12.7	100
30-34	0	9.3	30.4	18.5	31.7	10.1	100
35-39	0.4	15.5	32.7	24.5	22.4	4.5	100
40-44	0.4	18.0	36.1	19.3	21.5	4.7	100
45-49	0.9	24.1	35.6	21.8	13.9	3.7	100
50-54	0	30.9	32.2	17.1	17.1	2.6	100
55-59	5.7	25.5	33.0	19.8	13.2	2.8	100
60-64	1.2	36.1	33.7	13.3	14.5	1.2	100
65-69	0	45.2	26.2	11.9	16.7	0	100
70-74	5.1	56.4	12.8	10.3	12.8	2.6	100
75-79	0	90.9	9.1	0	0	0	100
80-84	7.7	61.5	23.1	7.7	0	0	100
85 وأكثر	0	100	0	0	0	0	100
المجموع	0.9	20.9	31.6	17.5	23.3	5.9	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

لدراسة توزع الأفراد الذين توقفوا عن متابعة الدراسة، تم الاعتماد على الذين يبلغ عمرهم ٢٥ سنة وأكثر باعتبارهم قد توقفوا، بأغلبيتهم، عن متابعة التحصيل العلمي. ومن الملاحظ أيضاً أن هناك نمطاً يتأثر بالعمر لناحية المستوى الدراسي المنجز. فالمستوى الأدنى (الروضة أو الإلمام بالقراءة والكتابة) هو الأقل انتشاراً، ولكن في هذه الفئة بالذات فإن النسبة تزيد مع ارتفاع العمر (في الأعمار الكبيرة). وهكذا الأمر بالنسبة إلى المستوى الاساسي، حيث هو المستوى الأكثر انتشاراً، ابتداءً من الفئة العمرية ٦٠-٦٤ عاماً، ليبلغ أرقاماً مرتفعة جداً في الفئات التي تزيد عن ٧٠ عاماً. فهذا الأمر عائد إلى صعوبة التعليم قبل انتشار المدارس، وخاصة قبل العام ١٩٦٠.

أما الفئة التي تتوزع بشكل ملحوظ، بغض النظر عن الفئة، فهي المرحلة المتوسطة حيث تتراوح نسبتها من كل فئة عمرية بين الـ٢٦% والـ٣٦% في الفئات العمرية من ٢٥ إلى ٦٩ سنة. والأمر مماثل لهذا الواقع في مرحلة التعليم الثانوي. إلا أن الملاحظة الأهم هي تلك المتعلقة بالمستوى الجامعي الذي يشهد ارتفاعاً ملحوظاً بين فئة وأخرى. فالمستوى الجامعي بلغ ١٣,٩% عند الفئة العمرية ٤٥-٤٩ ويرتفع مع انخفاض العمر، وبشكل تدريجي إلى أن أصبح ٤٠,٦% عند الفئة التي تبلغ ٢٥-٢٩ سنة من العمر. وهو أمر أيجابي جداً. إلا أن هذا الأمر يبدو مختلفاً جداً بما يتعلق بالتعليم المهني، بحيث لم يلتحق به سوى ٥,٩%، (الجدول ٥٤)، علماً أن هذه النسبة هي أدنى بكثير مما هي عليه في الدول الغنية بحيث لا تقل عن ٣٠%.

الجدول55: السكان الذين توقفوا عن الدراسة بحسب المرحلة المنجزة والمحافظة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المرحلة المنجزة		المحافظة					المجموع
		الشمال	بيروت	جبل لبنان	الجنوب	البقاع	
روضة	أفقي	35.7	28.6	28.6	7.1	0	100
	عمودي	**1.6**	**1.4**	0.9	0.3	0	0.9
أساسي	أفقي	26.5	17.2	22.1	18.9	15.4	100
	عمودي	**29.7**	**21.4**	**16.9**	**20.4**	**18.2**	**20.9**
متوسط	أفقي	17.0	15.8	34.1	16.6	16.6	100
	عمودي	**28.8**	**29.7**	**39.2**	**27.0**	**29.5**	**31.6**
ثانوي	أفقي	18.1	15.3	28.9	20.2	17.4	100
	عمودي	**17.0**	**15.9**	**18.4**	**18.2**	**17.1**	**17.5**
جامعي	أفقي	14.4	17.5	23.8	24.0	20.4	100
	عمودي	**18.0**	**24.3**	**20.2**	**28.8**	**26.7**	**23.3**
مهني	أفقي	15.5	20.6	20.6	17.5	25.8	100
	عمودي	**4.9**	**7.2**	**4.4**	**5.3**	**8.6**	**5.9**
المجموع	أفقي	18.6	16.8	27.4	19.4	17.8	100
	عمودي	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يوضح الجدول ٥٥ توزع الأفراد الذين تجاوزوا الـ٢٥ من العمر وتوقفوا عن الدراسة، حسب المرحلة الدراسية المنجزة. من الملاحظ أن محافظة الشمال هي ذات أدنى نسبة في المستوى

الدراسي، أي الذين يقرأون ويكتبون يشكلون النسبة الأعلى حيث بلغت ثلث النسب في لبنان، أي ٣٥,٦%. بالإضافة إلى هذا الأمر، فإن أعلى نسبة للمستوى الاساسي هي في الشمال أيضاً حيث بلغت ٢٦,٥% على صعيد لبنان، مقارنة بـ ٢٢,١% لجبل لبنان، و١٥,٤% للبقاع. في الوقت نفسه، فإن أعلى نسبة للتعليم المتوسط هي في جبل لبنان حيث بلغت ٣٤,١%، وأدنى نسبة هي في بيروت حيث بلغت ١٥,٨%. والأمر نفسه في جبل لبنان على صعيد المستوى الثانوي إذ بلغت النسبة ٢٨,٩%، والنسبة الأدنى هي أيضاً في بيروت (١٥,٣%). بلغت نسبة التعليم الجامعي في الجنوب ٢٤%، وهي الأعلى، تليها مباشرة النسبة في جبل لبنان (٢٣,٨%). أما أدنى نسبة فهي في الشمال حيث بلغت ١٤,٤%. وعلى صعيد التعليم المهني فإن أعلى نسبة هي في البقاع إذ بلغت ٢٥,٨%، وأدنى نسبة هي في الشمال (١٥,٥%)، (الجدول ٥٥).

على صعيد التحليل العمودي، أي على صعيد كل محافظة على حدة، فإن أعلى مستويين تربويين في الشمال هما الابتدائي والمتوسط (٢٩,٧% و٢٨,٨%)، أي بعبارة أخرى، فإن ٥٩,٥% من أهل الشمال الذين أتموا دراستهم هم من حملة الشهادة المتوسطة أو ما دون. هذا، وقد بلغت نسبة الثانويين ١٧% والجامعيين ١٨%. ونسبة الذين تابعوا الدراسة المهنية بلغت ٤,٩%. أما في بيروت، فإن أعلى نسة أيضاً هي للمرحلة المتوسطة، والنسبة التي تليها هي للمرحلة الجامعية (٢٩,٧% و٢٤,٣% على التوالي). وقد بلغت نسبة الذين يحوزون على الشهادة المتوسطة وما دون ٥٢,٥%. إلا أن الوضع يختلف في جبل لبنان بشكل واضح، حيث تنخفض نسبة الاساسي لتبلغ ١٦,٩%، وترتفع نسبة المتوسط بشكل كبير لتبلغ ٣٩,٢%. هكذا، فإن نسبة الذين يحوزون على الشهادة المتوسطة وما دون هم ٥٧%، إلا أن أكثريتهم من المستوى المتوسط. بلغت نسبة الجامعيين في جبل لبنان ٢٠,٢%. وتتميز محافظة الجنوب عن غيرها حيث ترتفع فيها المستويات التعليمية بشكل ملحوظ. هكذا، فإن نسبة الاساسي والمتوسط انخفضت لتصل إلى ٢٠,٤% و٢٧% بحيث تبلغ نسبة الذين يحملون الشهادة المتوسطة وما دون ٤٧,٧%. وفي الوقت نفسه، ترتفع نسبة الثانويين والجامعيين إلى ١٨,٢% و٢٨,٨%. وأخيراً، في البقاع ترتفع أيضاً نسبة الجامعيين وتنخفض نسبة المستويات التعليمية الدنيا. وهكذا، فإن نسبة الاساسي والمتوسط بلغت ١٨,٢% و٢٩,٥% بحيث أصبحت نسبة الذين يحوزون على الشهادة المتوسطة وما دون ٤٧,٧%. أما نسبة الجامعيين فقد بلغت ٢٦,٧%، (الجدول 55).

الجدول56: توزع السكان حسب الطوائف والمرحلة الدراسية (٦ سنوات وأكثر)، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المرحلة المنجزة	الطائفة								المجموع
	شيعة	سنة	دروز	موارنة	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	أرمن	أقليات	
روضة	0.9	5.0	1.7	1.8	1.3	0.9	2.0	2.4	1.0
أساسي	25.4	30.3	12.2	15.8	17.2	18.2	31.7	25.2	22.8
متوسط	27.9	25.3	44.4	26.7	28.6	33.2	33.2	27.6	27.2
ثانوي	15.9	16.4	14.4	18.9	20.3	16.4	13.7	16.2	18.8
جامعي	22.3	16.6	20.0	29.0	24.2	25.7	16.1	19.0	23.7
مهني	7.5	6.4	7.2	7.8	8.4	5.6	3.4	9.5	6.4
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يعرض الجدول ٥٦ توزع أبناء الطوائف، من الذين أتموا الـ ٦ سنوات وأكثر، حسب المرحلة الدراسية. وقد اخترنا المرحلة الدراسية هنا كتعبير عن المستوى العلمي والثقافي الذي من المفترض أن يحصله الفرد أثناء دراسته. فالتلميذ في الصف الثالث ثانوي يختلف كثيراً عن التلميذ الذي اكتفى بالشهادة المتوسطة مع أنهما من المستوى الدراسي "المنجز" نفسه وهو "متوسط". والمسألة نفسها نجدها عند الطالب الجامعي في السنة الرابعة والتلميذ الذي اكتفى بالشهادة الثانوية... لهذا تم اعتماد المستوى الدراسي الحالي (للذين يتابعون الدراسة) أو المستوى الأخير (للذين توقفوا عن المتابعة) كمعيار في التعرف على المستوى الدراسي، (الجدول ٥٦).

يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات من خلال الجدول، أهمها:

- يعكس ارتفاع نسب الملتحقين بصفوف الروضة ارتفاع نسب الفتوة حتى الصغار في السن في كل طائفة، وخاصة عند السنة حيث تبلغ هذه النسبة ٥% من مجموع الملتحقين السنة. أما انخفاض النسبة فهي أيضاً مرتبطة بانخفاض نسب صغار السن كما هي الحال عند الأرثوذكس والكاثوليك (١,٣% و٠,٩%).
- يمكن أن ينطبق هذا التحليل أيضاً على الأفراد ذوي مستوى التعليم الاساسي والتعليم المدرسي بشكل عام. فالطوائف المسلمة لديها مستويات تعليمية مدرسية أكثر من المسيحية[116] (٧٠,١% عند الشيعة، ٧٧% عند السنة، ٧٢,٧% عند الدروز)، مقابل

(٦٣,٢% عند الموارنة، ٦٧,٤% عند الأرثوذكس و٦٨,٧% عند الكاثوليك).

- أما لناحية المستوى التعليمي ومقارنته مع الطوائف الأخرى فمن الملاحظ أن الطوائف المسيحية ترتفع فيها مستويات التعليم حيث تتمتع نسبة كبيرة من أفرادها بمستوى جامعي. وهذه النسب أعلى من الطوائف المسلمة، باستثناء الأرمن. فهي مثلاً ٢٩% عند الموارنة و٢٤,٢% عند الأرثوذكس و٢٥,٧% عند الكاثوليك، في مقابل ٢٢,٣% عند الشيعة و١٦,٦% عند السنة و٢٠% عند الدروز، و١٦,١% عند الأرمن.
- لا يمكن استخلاص نمط محدد للتعليم المهني فهي تتوزع بشكل متقارب عند جميع الطوائف باستثناء الأرمن (٣,٥%) حيث تنخفض النسب عن مثيلاتها في الطوائف الأخرى.
- أما على الصعيد الوطني، ومن خلال العينة الثانية، فإن أكثر المستويات التعليمية انتشاراً هي المستوى المتوسط (٢٧,٢%)، يليه المستوى الجامعي بنسبة ٢٣,٧%، (الجدول ٥٦).

يعرض الجدول ٥٧ المستويات التعليمية للذين توقفوا عن متابعة الدراسة وذلك للمزيد من التوضيح حول المستوى التعليمي لدى الطوائف في لبنان.

الجدول57: توزع السكان حسب الطوائف والمرحلة الدراسية المنجزة للذين توقفوا عن الدراسة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الطائفة								المجموع
		شيعة	سنة	دروز	موارنة	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	أرمن	أقليات	
المرحلة المنجزة	يقرأ ويكتب	0.3	3.1	0.0	1.1	0.6	0.0	1.8	1.2	1.4
	ابتدائي	20.4	28.3	10.2	11.6	18.3	16.3	31.7	24.6	20.3
	متوسط	32.0	28.6	52.5	27.8	31.4	34.9	33.5	28.1	31.4
	ثانوي	17.9	14.2	13.6	21.3	18.9	17.5	14.6	18.1	16.2
	جامعي	21.9	19.2	17.8	31.0	22.9	25.3	15.2	17.0	24.0
	مهني	7.5	6.6	5.9	7.2	8.0	6.0	3.0	11.1	6.7
المجموع		100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

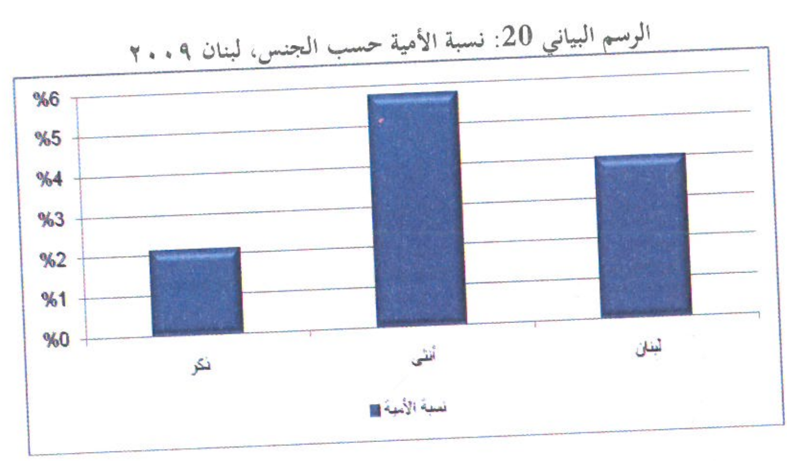
يؤكد الجدول ٥٧ ما سبق حول توزع أبناء الطوائف حسب المستويات التعليمية. فالطوائف المسلمة أكثر ما تتركز حول المستويات المدرسية وخاصة في المستوى المتوسط. أما

الأفراد ذوي المستويات الجامعية فهم اكثر وجوداً عند الطوائف المسيحية ٣١% عند الموارنة، ٢٢,٩% عند الأرثوذكس و٢٥,٣% عند الكاثوليك، مقابل ٢١,٩% عند الشيعة و١٩,٢% عند السنة و١٧,٨% عند الدروز). أما على الصعيد الوطني، فيأتي المستوى المتوسط، أولاً (٣١,٤%)، والمستوى الجامعي، ثانياً (٢٤%)، (الجدول ٥٧).

٣- مستوى الأمية

تشكل الأمية أحد أهم عوائق التنمية البشرية، مما يجعل التوقف عندها أمراً ضرورياً. فمن حيث الجنس ترتفع نسبة الأمية عند الإناث بسبب التمييز في معاملتهن، وخاصة في الأجيال السابقة حيث كان الآباء يرفضون ارسال بناتهم إلى المدارس. وهذا ما يرفع معدل الأمية عند الاناث إلى ٥,٨%، مقابل ٢,١% عند الذكور، و٤% على الصعيد الوطني، (الرسم البياني ٢٠).

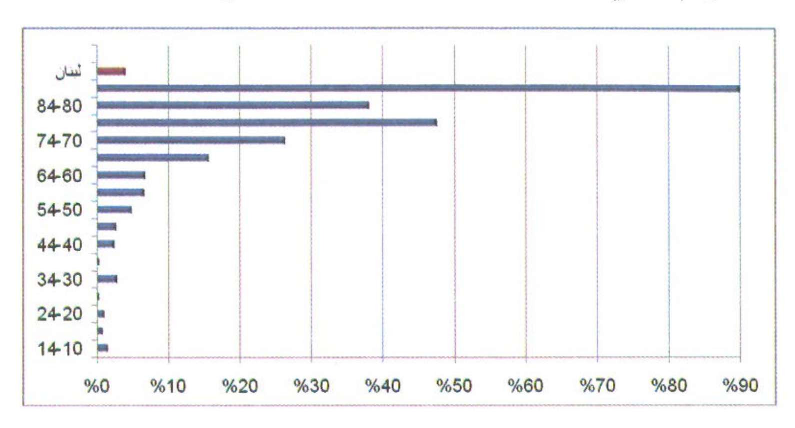
الرسم البياني 20: نسبة الأمية حسب الجنس، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

ويدل الرسم البياني ٢١ على اختلاف نسبة الأمية حسب الفئات العمرية. فترتفع هذه النسبة وخاصة ابتداء من الفئة العمرية ٥٠-٥٤ وبشكل أكثر مع الفئة العمرية ٧٠-٧٤، (الرسم البياني ٢١).

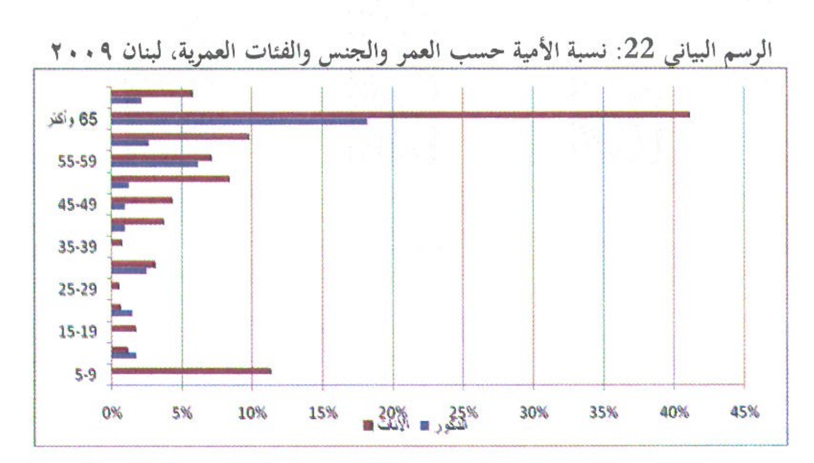
الرسم البياني 21: نسبة الأمية حسب الفئات العمرية، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

إلا أن الرسم ٢١ لا يعطي فكرة دقيقة عن نسبة الأمية، إذ لا بد من إدخال متغير آخر لا يقل أهمية عن العمر وهو الجنس، وهذا ما يوضحه الرسم ٢٢.

الرسم البياني 22: نسبة الأمية حسب العمر والجنس والفئات العمرية، لبنان ٢٠٠٩

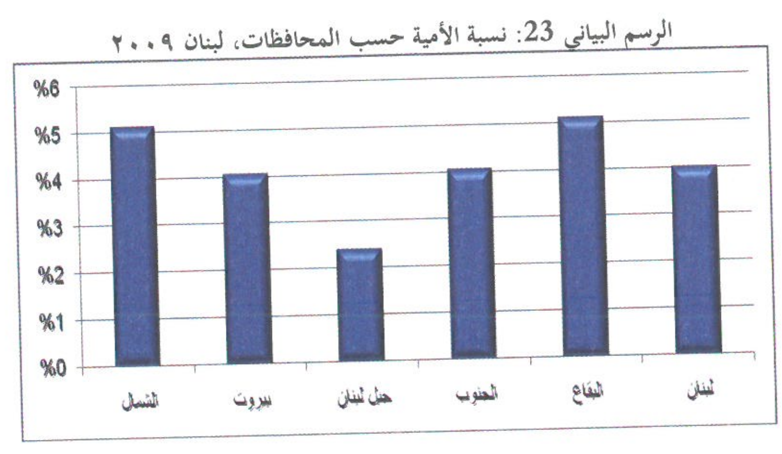


المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يدل هذا الرسم أن نسبة الأمية تتأثر بشكل كبير بالجنس. فنسبة الأمية عند الإناث هي أعلى من الذكور، وذلك في كل الفئات العمرية. والاختلاف بين الجنسين يزيد بشكل كبير مع التقدم في العمر، وخاصة في الفئات التي يزيد العمر فيها عن الـ٤٠ عاماً. وهذه النسب تعكس ما ذكر سابقاً حول توجيه الاهتمام أولاً إلى الذكور، ثم الإناث، في ما يتعلق بالتعليم. إلا أن الأرقام الحديثة دلت على أن الإناث، إذا ما التحقن بالدراسة، هن أكثر مثابرة من الذكور، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير في مستوياتهن التعليمية، (الرسم البياني ٢٢).

على صعيد آخر، وباستثناء جبل لبنان، فإن نسب الأمية لا تختلف كثيراً بين محافظة وأخرى. فهي تبلغ أدنى مستوى لها في جبل لبنان بنسبة ٢,٤% ثم ترتفع إلى ٤,١% في كل من بيروت والجنوب لتصل إلى أعلى مستوياتها في كل من االشمال والبقاع بنسبة ٥,١%، (الرسم البياني ٢٣).

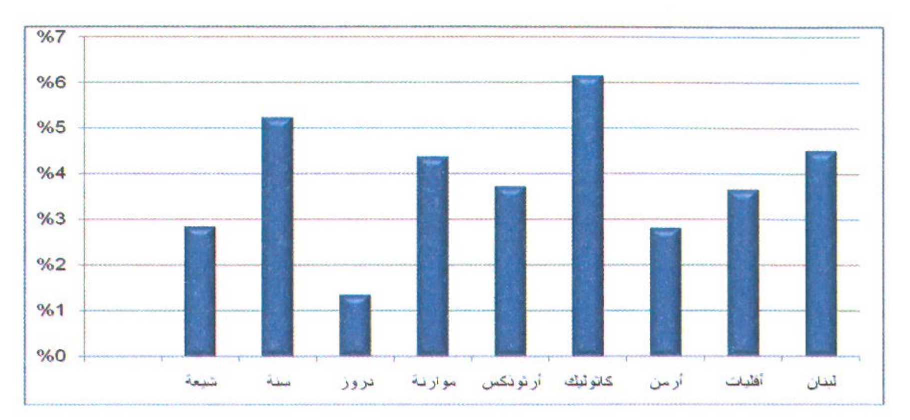
الرسم البياني 23: نسبة الأمية حسب المحافظات، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز٢٠٠٩

أما الرسم البياني ٢٤ فيدل على نسبة الأميين حسب الطوائف في لبنان، بالإضافة إلى النسبة التي تعود إلى العينة الممثلة للبنان.

الرسم البياني 24: نسب الأمية لدى طوائف لبنان، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يُظهر الرسم البياني ٢٤ اختلاف نسب الأمية في لبنان عند الذين توقفوا عن الدراسة وعمرهم أكثر من ٦ سنوات. فأعلى نسبة في العينة كانت للكاثوليك حيث تجاوزت ٦%، تليها نسبة الأميين عند السنّة التي تجاوزت الـ٥%، ثم عند الموارنة والأورثذكس. وأقل نسبة للأميين كانت للدروز بنسبة ١,٣%. وتعود هذه النسب العالية للأمية عند المسيحيين، ربما، إلى التسرب المدرسي للذين هجروا منهم خلال الحرب اللبنانية بالاضافة إلى ارتفاع نسب المسنين في العينة وخاصة عند الكاثوليك.

٤- المؤسسات الدراسية

لبنان هو من الدول التي تشهد هيمنة للقطاع الخاص في التعليم على القطاع العام، من حيث استقطاب التلامذة، نظراً للصورة القاتمة العالقة في أذهان اللبنانيين حول القطاع الرسمي. وهكذا يستقطب القطاع الخاص غير المجاني ٥٦% من التلامذة في لبنان، (الجدول ٥٨).

الجدول58: توزع الذكور والإناث حسب نوع المؤسسة الدراسية، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

			الجنس		المجموع
			ذكر	أنثى	
نوع المؤسسة الدراسية	خاصة غير مجانية	أفقي	49.9	50.1	100
		عمودي	**57.1**	**54.9**	**56.0**
	خاصة مجانية	أفقي	36.4	63.6	100
		عمودي	**1.3**	**2.2**	**1.8**
	رسمية	أفقي	48.2	51.8	100
		عمودي	**41.0**	**42.2**	**41.6**
	غير ذلك	أفقي	46.7	53.3	100
		عمودي	**0.60**	**0.60**	**0.60**
المجموع		أفقي	48.9	51.1	100
		عمودي	**100**	**100**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

من الملاحظ أن نسب الذكور في كل من المدارس الخاصة، والمدارس الخاصة غير المجانية متقارب جداً مع الإناث على المستوى الأفقي. فالذكور في المدارس الخاصة يشكلون ٤٩,٩% في مقابل ٤٨,٢% في المدارس الرسمية. أما ما يلفت الانتباه فهو الاختلاف بين الجنسين في المدارس الخاصة المجانية حيث تبلغ نسبة الإناث ضعفي نسبة الذكور، أي أن نسبة الإناث هي ٦٣,٦% من مجموع طلاب هذه المدارس. وهذا الأمر يعزز الرأي القائل بأن الكثير من الأسر لا تهتم بتعليم الإناث كما تهتم بتعليم الذكور، وخاصة أن هذه الأسر (التي ترسل بناتها إلى مدارس خاصة مجانية) هي غالباً من الأسر الفقيرة، (الجدول ٥٨).

أما على صعيد التحليل العمودي، فإن الطلاب الذكور بأكثريتهم (٥٧,١%) يرتادون المدارس الخاصة غير المجانية، يليهم طلاب المدارس الرسمية حيث بلغوا ٤٨,٢% وطلاب المدارس الخاصة المجانية الذكور هم ١,٣%، بالإضافة إلى ٠,٦% هم من طلاب مؤسسات مختلفة (معاهد للحالات الخاصة أو تعلموا في المنزل).

في ما يتعلق بالإناث، فإن طالبات المدارس الخاصة يشكلن ٥٤,٩% من المجموع، تليهم طالبات المدارس الرسمية بنسبة ٤٢,٢%، والخاصة المجانية ٢,٢%. وأخيراً على الصعيد الوطني، فإن طلاب المدارس الخاصة هم ٥٦% من المجموع، يليهم طلاب المدارس الرسمية (٤١,٦%)، فالمدارس الخاصة المجانية ١,٨%، (جدول ٥٨).

على صعيد آخر، يمكن دراسة كيفية توزع الطلاب في كل محافظة على المدارس حسب نوع المدرسة، إن كانت خاصة أو رسمية أو مجانية. فيتأثر هذا التوزيع بالطبيعة الاقتصادية لكل محافظة كما هو مبين في الجدول ٥٩.

الجدول59: نوع المدرسة حسب المحافظة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

			نوع المؤسسة الدراسية				المجموع
			خاصة غير مجانية	خاصة مجانية	حكومية	غير ذلك	
المحافظة	الشمال	أفقي	34.3	5.3	60.0	0.4	100
		عمودي	13.1	63.6	30.7	13.3	21.3
	بيروت	أفقي	70.4	1.5	25.3	2.8	100
		عمودي	19.7	13.6	9.5	73.3	15.7
	جبل لبنان	أفقي	62.5	1.1	36.3	0.2	100
		عمودي	29.7	15.9	23.2	6.7	26.6
	الجنوب	أفقي	53.8	0.4	45.6	0.2	100
		عمودي	19.1	4.5	21.8	6.7	19.9
	البقاع	أفقي	62.3	0.2	37.4	0	100
		عمودي	18.4	2.3	14.8	0	16.5
المجموع		أفقي	56.0	1.8	41.7	0.6	100
		عمودي	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

كما هو مذكور أعلاه، فإن الوضع الاقتصادي للمحافظة يؤثر بشكل أساسي على توزع الطلاب. ففي الشمال، أحد أفقر المحافظات، لا يوجد إلا ٣٤,٣% من الطلاب فقط في المدارس الخاصة غير المجانية وهي النسبة الأدنى. وفي الوقت نفسه، نجد في الشمال أيضاً أعلى نسبة للمدارس الخاصة المجانية (٥,٣)%، مما يشكل ٦٣,٦% من طلاب لبنان في المدارس المجانية. والشمال أيضاً يتميز بأعلى نسبة من طلاب لبنان في المدارس الرسمية (٦٠%). كما أن

٣٠,٧% من طلاب المدارس الرسمية هم من طلاب الشمال. أما المحافظة التي تلي الشمال لناحية المدارس الخاصة المجانية والمدارس الرسمية فهي محافظة الجنوب، ولكن بفارق كبير عن محافظة الشمال، إذ يبلغ طلاب المدارس الخاصة في الجنوب ٥٣,٨% من مجموع الطلاب الجنوبيين، والمدارس الخاصة المجانية تستحوز على ٠,٤% منهم فقط. أما المحافظة التي يتوزع طلابها على المدارس الخاصة أكثر من المحافظات الأخرى فهي جبل لبنان. صحيح أن نسبة طلاب المدارس الخاصة في جبل لبنان هي ٦٢,٥%، إلا أنها تحتوي على أعلى نسبة من الطلاب في هذه المدارس على صعيد لبنان بحيث تبلغ ٢٩,٧% من مجموع طلاب القطاع الخاص غير المجاني. هكذا، فإن هذه النتائج تثبت العلاقة المباشرة بين الوضع الاقتصادي ونوع المؤسسة الدراسية حيث توزع طلاب المحافظات الفقيرة على المدارس الرسمية والمجانية بينما توزع طلاب المحافظات الأخرى على المدارس الخاصة غير المجانية، (الجدول ٥٩).

وللمزيد من المعلومات حول الوضع التربوي للطوائف، يبين الجدول ٦٠ توزع السكان فوق الست سنوات، حسب نوع المؤسسة الدراسية التي سبق لهم، أو ينتمون إليها حالياً.

الجدول60: توزع الطوائف حسب نوع المؤسسة الدراسية، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الطائفة								المجموع
		شيعة	سنة	دروز	موارنة	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	أرمن	أقليات	
نوع المؤسسة الدراسية	خاصة غير مجانية	58.7	42.9	50.2	61.1	59.2	54.5	79.7	52.5	54.8
	خاصة مجانية	0.2	3.3	1.4	2.6	0.5	2.3	1.5	1.5	2.1
	حكومية	39.6	52.9	48.3	36.3	39.9	43.2	17.8	46.0	42.4
	غير ذلك	1.5	1.0	0	0	0.5	0	1.0	0	0.8
المجموع		100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

لا يمكن إهمال عامل "نوع المؤسسة التعليمية" في تحليل المعطيات التربوية. فالمدرسة الخاصة لها دلالة اقتصادية، بحيث من الواضح أن لا مقدرة لجميع الفئات على تحمل أقساط المدارس الخاصة التي تناهز الثلاثة ملايين ليرة عن الطالب الواحد، كمبلغ متوسط. إلا أن العامل الثقافي والوعي بأهمية التربية يلعبان دوراً أساسياً أيضاً. وهذا لا يعني، طبعاً، أي انتقاص من دور وفعالية المدرسة الرسمية، بل يدل على مدى استعداد الأهل للتضحية بجزء كبير من دخلهم بغية تأمين أفضل تربية وتعليم (بالنسبة للأهل) في المدارس الخاصة. فالأهل يفضلون وضع أبنائهم في مدارس خاصة لا تعاني من الازدحام في الصفوف، وتؤمن للطلاب التعليم والنشاطات اللاصفية،

وخاصة في المدن حيث يمكن أن يناهز عدد الطلاب في صفوف المدارس الرسمية الأربعين طالباً. كما يمكن إضافة العامل الديني، حيث يفضل الأهل وضع أبنائهم في مدارس ذات طابع ديني يتناسب مع انتماءاتهم الطائفية الخاصة. أما المدارس الخاصة المجانية فتنتج ما هو عكس هذه المعطيات، إذ إن طلابها هم بغالبيتهم العظمى من الأسر ذات الدخل المتدني، ولا يخفى على أحد الوضع المتردي للمدارس الخاصة المجانية، الأمر الذي ينعكس سلباً على المستوى التعليمي للطلاب، (الجدول ٦٠).

في تحليل معطيات الجدول ٦٠، يتبين أن الأرمن هم أكثر الطوائف التي ترتاد المدارس الخاصة غير المجانية، بنسبة تجاوزت الـ٧٩%. يليهم الموارنة بنسبة ٦١,١%، والأرثوذكس بنسبة ٥٩,٢%، ثم الشيعة بنسبة ٥٨,٧%. أما النسبة الأقل فهي للسنّة حيث بلغت ٤٢,٩%. فهذه الأرقام تعزز النظرية القائلة بأن أبناء الطائفة يفضلون المدارس التي تعبر عن انتمائهم الطائفي. وهذا الأمر أكثر ما يتضح عند الأرمن حيث يودعون أبناءهم في المدارس الأرمنية التي تقوم بتدريس اللغة الأرمنية، وهو ما لا تقوم به المدرسة الرسمية مثلاً. وفي الوقت الذي انخفضت نسبة السنّة في المدارس الخاصة غير المجانية، فإنها ارتفعت (أعلى نسبة) في المدارس المجانية إذ بلغت ٣,٣% مقارنة بـ٠,٢% عند الشيعة و٠,٥% عند الأرثوذكس. وهذا ينطبق أيضاً على طلاب المدارس الرسمية، فالسنة هم الأكثر ارتياداً لها بنسبة ٥٢,٩%، يليهم الدروز بنسبة ٤٨,٣%. أما الأرمن فلهم النسبة الأقل (١٧,٨%)، وذلك يعود، بلا شك، إلى الأسباب المذكورة سابقاً، وخاصة ما يتعلق بتدريس اللغة الأرمنية، (الجدول ٦٠).

أما على الصعيد الوطني فإن المدرسة الخاصة تحتل المرتبة الأولى حيث ارتادها أو يرتادها ٥٤% من السكان، تليها المدرسة الرسمية بنسبة ٤٢,٤%. أما حصة المدرسة الخاصة المجانية فلم تتجاوز ٢,١% من السكان، (الجدول ٦٠).

في نهاية عرض وتحليل المستويات التربوية يمكن التأكيد على ما يلي:

- تختلف المستويات التعليمية بشكل واضح بين محافظة وأخرى وقضاء وآخر. فمحافظة الشمال هي الأدنى لناحية الوضع التربوي. أما محافظة الجنوب فهي الأفضل في هذا المجال.
- هذا الاختلاف في الوضع التربوي يتأثر بعدة متغيرات، منها العمر (حيث تزيد نسبة المتعلمين في كل منطقة حسب فتوة هذه المنطقة)؛ والوضع الاقتصادي (يتراجع عدد المتعلمين ونوع مؤسساتهم التربوية حسب الوضع الاقتصادي السيء). هذا الأمر سيعيد

انتاج الأوضاع نفسها، أو الأسوأ منها وخاصة في ما يتعلق بالوضع الاقتصادي (الفقير يزداد فقراً).

- إن الأنثى في لبنان قد تساوت مع الذكر في الاختصاصات الجامعية، لا بل تفوقت عليه في بعض منها.
- المدرسة الرسمية هي الأكثر انتشاراً في لبنان كمؤسسات ولكنها لا تعلم إلا أقل من نصف طلاب لبنان. أما المدرسة غير المجانية، فهي تستحوذ على أقل من ثلثي طلاب لبنان بقليل. وأكثرية هذه المدارس تابعة لمؤسسات دينية، ولا تخضع إلى رقابة الدولة الممثلة بوزارة التربية والتعليم. وهكذا، فمن الممكن أن تنقل الكثير من الإيديولوجيات والأفكار المختلفة والمتناقضة التي لا تساعد في بناء توجهات الدولة الحديثة، ولا تعمل على تدعيم وحدة المجتمع.

الفصل الثامن
العمل والعمال في لبنان

تفيد دراسة توزع المهن وعلاقتها بالمتغيرات الأخرى، ولا سيما الدخل والمستوى التعليمي ومكان الإقامة والجنس، في التعرف بشكل أوضح على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان. والمقصود بالوضع المهني هنا: الوضع المهني أولاً من حيث عمل الفرد أو عدمه، الوضع في المهنة، أي مركز الفرد في عمله، ونوع المهنة، أي طبيعة المهنة التي يشغلها الفرد.

يبحث القسم الأول من هذا الفصل في علاقة أهم المتغيرات بالوضع المهني في لبنان. أما القسم الثاني فهو مخصص للوضع في المهنة، والقسم الثالث لنوع المهن في لبنان. وهنا لا بد من توضيح هذه العبارات قبل عملية التحليل. فالوضع المهني يحدد إذا كان الفرد ممن أتم العاشرة من عمره أو أكثر، يعمل حالياً، أو كان يعمل سابقاً، أو هو يبحث عن عمل، أو إذا كان مقعداً غير قادر على العمل. أما الوضع في المهنة فهو يعرض لوضع الفرد تجاه مهنته، إن كان يعمل لحسابه، أم هو رب عمل يستخدم أجراء، أم هو أجير موظف. واخيراً، فإن نوع المهنة يوضح نوع وطبيعة العمل الذي يشغله الفرد. ولا بد من الإشارة إلى أن بعض المهن قد جمعت في فئات أكثر عمومية سيتم إيضاحها لاحقاً.

١- الوضع المهني في لبنان

يعتبر الوضع المهني في لبنان من أهم المتغيرات التي توضح الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، وخاصة لناحية نسب البطالة وعلاقتها بالمتغيرات الأخرى. سيتم تحليل علاقة الوضع المهني بالمتغيرات الأخرى، وأولها لناحية مكان الإقامة حسب المحافظات.

تختلف الأوضاع المهنية في لبنان بين الأقضية والمحافظات. لذلك لا بد من الإضاءة على هذه الاختلافات. في هذا المجال يصعب عرض بعض الجداول التي تبحث في اختلاف الوضع المهني حسب الأقضية بسبب كبر حجمها. لذلك لا بد من الاستعاضة عنها بتلك التي تبحث في الوضع المهني حسب المحافظات. هكذا، فإن نسبة الطلاب (أي الذين لا يعملون بسبب متابعة الدراسة) في الشمال بلغت ٢٧,٨% من النسبة في لبنان. وهذا الأمر يشير إلى انخفاض الأعمار في الشمال، (الجدول ٦١).

الجدول61: توزع السكان حسب المحافظات والوضع المهني، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

			المحافظة					المجموع
			الشمال	بيروت	جبل لبنان	الجنوب	البقاع	
الوضع المهني	يعمل حالياً	أفقي	19.4	16.1	31.0	17.2	16.3	100
		عمودي	**40.1**	**45.7**	**52.2**	**40.8**	**45.6**	**45.3**
	مقعد	أفقي	0	10.0	50.0	40.0	0	100
		عمودي	0	**0.20**	**0.70**	**0.80**	**0**	**0.40**
	يبحث عن عمل	أفقي	16.7	17.9	16.7	34.5	14.3	100
		عمودي	**2.5**	**3.7**	**2.1**	**6.0**	**2.9**	**3.3**
	متقاعد	أفقي	27.3	16.4	18.2	21.8	16.4	100
		عمودي	**2.7**	**2.2**	**1.5**	**2.5**	**2.2**	**2.2**
	طالب	أفقي	27.8	14.7	23.3	18.5	15.6	100
		عمودي	**27.5**	**20.0**	**18.8**	**21.1**	**21.0**	**21.7**
	نساء في البيوت	أفقي	20.6	16.9	25.0	20.0	17.5	100
		عمودي	**24.6**	**27.7**	**24.4**	**27.5**	**28.3**	**26.2**
	صاحب إيراد	أفقي	0	0	33.3	66.7	0	100
		عمودي	0	0	**0.10**	**0.40**	**0**	**0.10**
	غيره	أفقي	66.7	9.5	4.8	19.0	0	100
		عمودي	**2.5**	**0.50**	**0.10**	**0.80**	**0**	**0.80**
المجموع		أفقي	21.9	16.0	26.8	19.1	16.2	100
		عمودي	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يمكن تحليل المعطيات أفقياً وعمودياً. فالتحليل العمودي يعطي المعلومات المتعلقة بكل محافظة. أما التحليل الأفقي فيعطي المعلومات المتعلقة بكل فئة على حدة، ومدى انتشارها في كل من المحافظات. هكذا، يتبين أن في الشمال ٤٠,١% من الأفراد الذين تجاوزوا العاشرة من

العمر يعملون حالياً. أما نسبة الطلاب في الشمال فقد بلغت ٢٧,٥%، ونسبة النساء في المنازل بلغت ٢٤,٦%، ونسبة الذين يبحثون عن عمل ٣,٧%. ومن الملاحظ ان نسبة الذين لا يعملون لأنهم أصحاب إيرادات في الشمال بلغت ٠%، بالإضافة إلى نسبة المقعدين أيضاً، (الجدول ٦١).

أما في محافظة بيروت، فقد بلغت نسبة الذين يعملون حالياً ٤٥,٧% من مجموع الأفراد في بيروت. تلي هذه النسبة تلك العائدة إلى النساء في المنازل حيث بلغت ٢٧,٧%. أما نسبة الطلاب فقد بلغت ٢٠%. وكما في الشمال، فإن نسبة أصحاب المداخيل من الذين لا يعملون بلغت ٠%. أما نسبة المقعدين فكانت ٠,٥%. وأخيراً بلغت نسبة الذين يبحثون عن عمل من أهل بيروت ٢%. وأعلى نسبة من العاملين، مقارنة بالمحافظات الأخرى، كانت في بيروت إذ بلغت ٥٢,٢%. أما نسبة النساء في المنازل فكانت ٢٤,٤%، تليها نسبة الطلاب البالغة ١٨,٨%، (الجدول ٦١).

بلغت نسبة الذين يبحثون عن عمل٢,١% من سكان جبل لبنان، بالإضافة إلى أن نسبة المتقاعدين التي بلغت ١,٥%. أما في محافظة الجنوب فقد وصلت نسبة العاملين إلى ٤٠,١% من المجموع، تليها نسبة النساء في البيوت (٢٧,٥%)، ومن ثم نسبة الطلاب (٢١,١%). أما نسبة المتقاعدين فقد بلغت ٢,٥%. إلا أن نسبة الذين يبحثون عن عمل ارتفعت إلى ٦%. أخيراً، في البقاع، ٤٥,٦% من مجموع السكان يعملون، تليهم نسبة ٢٨,٣% لربات المنازل و٢١% للطلاب. من جهة أخرى، بلغت نسبة الذين يبحثون عن عمل ٢,٩% مقابل ٢,٢% من المتقاعدين، (الجدول ٦١).

أما لناحية التحليل الأفقي، فمن الملاحظ أن أعلى نسبة للعاملين هي في جبل لبنان حيث بلغت ٣١%، وبفارق يبلغ أكثر من ١٣% من أقرب محافظة لها، وهي الشمال حيث بلغت نسبة العاملين ١٩,٤%. أما نسبة العاملين في الجنوب فقد كانت ١٧,٢%، تليها محافظة البقاع بنسبة ١٦,٣%، وأخيراً بيروت حيث بلغت النسبة ١٦,١%. وأعلى نسبة للنساء في المنازل كانت في جبل لبنان حيث بلغت ٢٥%، تليها في ذلك محافظة الشمال بنسبة ٢٠,٦%، والجنوب ٢٠%. وبلغت هذه النسبة في البقاع ١٧,٥%. وأخيراً فإن نسبة النساء في المنازل هي ١٦,٩% من المجموع.

وعلى صعيد آخر، يشير توزع الطلاب حسب المحافظات إلى أن الشمال يحتوي على أعلى نسبة من الطلاب إذ بلغت ٢٧,٥% من مجموع الطلاب في لبنان. أما النسبة الثانية

فكانت من نصيب جبل لبنان إذ بلغت ٢٣,٣%، فمحافظة الجنوب بنسبة بلغت ١٨,٥%. أما أقل نسبتين للطلاب من المجموع فكانتا في البقاع وبيروت بنسبة ١٥,٦% و١٤,٧% على التوالي، (الجدول ٦١).

على صعيد البحث عن عمل، كانت أعلى نسبة للباحثين حالياً عن عمل في البقاع، إذ بلغت ٣٤,٥% من مجموع الباحثين عن عمل، وهي نسبة أعلى بكثير من أقرب محافظة تليها وهي بيروت حيث بلغت ١٧,٩%. وتساوت النسبة في الشمال وجبل لبنان حيث بلغت ١٦,٧%،وأدنى نسبة كانت في البقاع حيث بلغت ١٤,٣%. أما على صعيد المتقاعدين، فقد بلغت نسبتهم ٢٧,٣% في الشمال، والمحافظة الثانية هي الجنوب حيث بلغت ٢١,٨%، تليها محافظة جبل لبنان بنسبة ١٨,٢%. أما أدنى نسبة للمتقاعدين فقد تساوت فيها محافظتا البقاع وبيروت بنسبة ١٦,٤%، (الجدول ٦١).

يمكن تقديم مجموعة من الخلاصات بعد التحليل الأفقي والعمودي للوضع المهني في لبنان حسب المحافظات، كما يلي:

- تأثرت محافظة الشمال بشكل مباشر بانخفاض متوسطات الأعمار فيها. انعكس هذا الأمر على ارتفاع نسبة الطلاب الذين سيتوجهون إلى سوق العمل في السنوات المقبلة. هؤلاء الشباب، إن لم يجدوا فرصاً للعمل سيتحولون إما إلى الهجرة وإما الى البطالة، الأمر الذي سيزيد من الاضطرابات والمشاكل في المحافظة ذات الدخل الأدنى والنسبة الأدنى للعاملين أيضاً.
- لا تزال محافظة جبل لبنان تتمتع باعلى نسبة للعاملين بأجر، وذلك لتركز الاستثمارات فيها، سيما في ضواحي بيروت؛ الأمر الذي يعزز من النزوح إليها، ويزيد بالتالي من حركة الإعمار فيها إلى درجة كبيرة.
- كما هو الحال في الشمال، فإن ارتفاع نسبة الذين يبحثون عن عمل في الجنوب يمكن أن يكون له تأثيرات خطيرة على هذه المحافظة، (الجدول ٦١).

من البديهي القول أن الوضع المهني يتأثر بالوضع العائلي. فالعمل بالنسبة للمتزوجين، وخاصة من الذكور، أساسي لا بل ضروري لاستمرارية الأسرة. لهذا، من الضروري النظر في تأثير كل من هذين المتغيرين في الآخر. هكذا، فإن نسبة الذين يعملون هي الأعلى عند المتزوجين وبلغت ٦٥%، (الجدول ٦٢).

الجدول62: توزع السكان حسب الوضع العائلي والمهني، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الوضع العائلي					المجموع
		لم يتزوج بعد	متزوج	أرمل	مطلق	منفصل	
الوضع المهني	يعمل حالياً	32.5	65.1	1.5	0.6	0.3	100
	مقعد	20	80	0	0	0	100
	يبحث عن عمل	39.3	58.3	1.2	0	1.2	100
	متقاعد	1.8	98.2	0	0	0	100
	طالب	89.8	9.3	0.9	0	0	100
	يهتم/تهتم بالمنزل	6.3	81.6	11.1	0.9	0	100
	صاحب إيراد	33.3	66.7	0	0	0	100
	غيره	71.4	28.6	0	0	0	100
المجموع		37.9	57.6	3.8	0.5	0.2	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تتأكد المعطيات بشكل واضح من خلال الجدول ٦٢. فالعاملون حالياً هم باكثريتهم متزوجون، أو سبق لهم الزواج كما سبق ذكره أعلاه، أي أن نسبة ٦٧,٥% من العاملين قد سبق لهم الزواج (٦٥,١% من المتزوجين حالياً، ١,٥% أرامل، ٠,٦% مطلقون و٠,٣% منفصلون). والمقعدون أيضاً هم من المتزوجين وذلك بنسبة ٨٠%. تبدأ الاختلافات بالظهور، وإن بشكل بسيط، من خلال نسبة الذين يبحثون عن عمل التي بلغت ٥٨,٣% مقابل ٣٩,٣% من العازبين. أما المتقاعدون فليس مستغرباً أنهم كلهم تقريباً من المتزوجين حيث بلغت نسبتهم ٩٨,٢%لأنه من النادر أن يصدف وجود أفراد عازبين ممن تجاوزوا الـ ٦٤ من العمر، وخاصة عند الجيل الذي ولد قبل ٦٥ عاماً على الأقل، (الجدول ٦٢). أما الطلاب فهم، وبعكس المتقاعدين، بأغلبيتهم العظمى من غير المتزوجين إذ بلغت نسبتهم ٨٩,٨%، مقابل ٩,٣% من المتزوجين حالياً، و٠,٩% للمترملين (من الممكن أن هذه النسبة هي لنساء ترملن فعدن للدارسة من أجل تحصيل شهادة جامعية لتحسين وضعهن في العمل). لذلك تم استبدال عبارة "نساء بالمنازل" بعبارة أكثر دقة وهي"تهتم أو يهتم بالمنزل "لأن العديد من الإناث يبقين في منازل أهاليهن (طوعاً في بعض الأحيان) لمساعدتهم في أعمال المنزل أو الاهتمام بهم عند تقدمهم في العمر. هكذا، فإن نسبة الذين يهتمون بالمنازل هي ٩٣,٧% عند الذين سبق لهم الزواج (٨١,٦% للمتزوجين حالياً،١١,١% للأرامل ٠,٩% للمطلقين). أما أصحاب الإيرادات فهم أيضاً بأكثريتهم من المتزوجين (بسبب ارتفاع متوسط عمرهم عند الزواج) فبلغت

نسبتهم ضعفي نسبة العازبين (٦٦,٧% مقابل ٣٣,٣%). هكذا، يمكن القول أن الوضع المهني يتأثر بالوضع الاجتماعي وخاصة لناحية الزواج، (الجدول ٦٢).

مما لا شك فيه أن للجنس تأثيراً كبيراً على الوضع المهني في لبنان. صحيح أن الإناث يتمتعن بمستويات تعليمية أعلى من الذكور، إلا أنهن لم ينخرطن في المجال المهني بشكل فعال لغاية الآن. فالإناث اللواتي يعملن حالياً تبلغ نسبتهن ٣١,٧% من مجموع العاملين، (الجدول ٦٣).

الجدول63: توزع السكان حسب الجنس والوضع المهني، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

			الجنس		المجموع
			ذكر	أنثى	
الوضع المهني	يعمل حالياً	أفقي	68.3	31.7	100
		عمودي	**64.7**	**27.5**	**45.3**
	مقعد	أفقي	80	20	100
		عمودي	**0.7**	**0.2**	**0.4**
	يبحث عن عمل	أفقي	51.2	48.8	100
		عمودي	**3.6**	**3.1**	**3.3**
	متقاعد	أفقي	90.9	9.1	100
		عمودي	**4.1**	**0.4**	**2.2**
	طالب	أفقي	53.3	46.7	100
		عمودي	**24.2**	**19.4**	**21.7**
	يهتم بالمنزل	أفقي	1.7	98.3	100
		عمودي	**0.9**	**49.3**	**26.2**
	صاحب إيراد	أفقي	100	0	100
		عمودي	**0.2**	0	**0.1**
	غيره	أفقي	90.5	9.5	100
		عمودي	**1.6**	**0.2**	**0.8**
المجموع		أفقي	47.8	52.2	100
		عمودي	**100**	**100**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

وبما أن معطيات عديدة تتضح من خلال الجدول ٦٣، سيتم تقسيمها بين معطيات أفقية وأخرى عمودية. فعلى صعيد التحليل الأفقي للمعطيات يتبين الوضع المهني حسب الجنس،

مثلاً: نسبة الذكور العاملين ونسبة الإناث العاملات. يتبين الخلل في التوزيع المهني بين الذكور والإناث بشكل واضح. فنسبة العاملين عند الذكور تزيد عن ضعفي مثيلتها عند الإناث. ذلك أن بين العاملين يوجد ٦٨,٣% من الذكور ولا يوجد إلا ٣١,٢% فقط من الإناث. والتفاوت يزيد في فئة المتقاعدين حيث بلغت نسبة الذكور ٩٠,٩% والإناث ٩,١%. إلا أن الملفت للنظر هو تغير التوزيع الجنسي في كل من فئتي الذين يبحثون عن عمل للمرة الأولى والطلاب. ففي فئة الطلاب، وكما تبين سابقاً، ترتفع نسبة الإناث لتكاد تقارب نسبة الذكور (٥٣,٣% و٤٦,٧%). أما نسبة الذين يبحثون عن عمل فتبلغ ٥١,٢% للذكور و٤٨,٨% للإناث. لا بد من الإشارة إلى أن نسبة من الذكور، وإن كانت ضئيلة جداً، أجابوا بأنهم يهتمون بالمنزل (١,٧%)، (الجدول ٦٣).

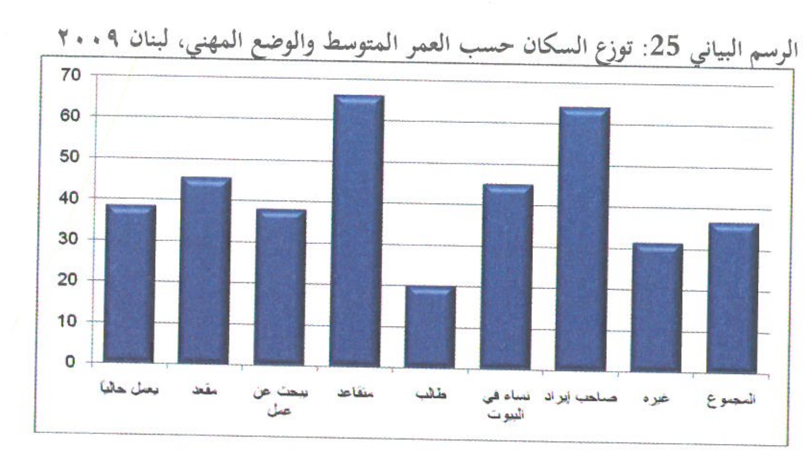
يمكن تفسير هذه الأرقام مرحلياً لمصلحة الذكور طالما لا يزال سوق العمل مائلاً بشكل واضح ناحية هؤلاء. إلا أن هذا الأمر يتغير تدريجياً حيث ارتفعت نسبة الباحثات عن عمل للمرة الأولى، وهن من الخريجات حديثاً في أغلب الأحيان، لتناهز نسبة الذكور. وهكذا، فإن سوق العمل سيشهد تحسناً تدريجياً لناحية إنخراط المرأة فيه، (الجدول ٦٣)؛ فضلاً عن أن الأزمة الاقتصادية التي لا يزال يعاني منها لبنان منذ العام ١٩٩٦، والتدهور الحاصل في القدرة الشرائية لدخل الأسر الناجم عنها، يدفع بالمزيد من النساء للبحث عن عمل.

في التحليل العمودي يمكن استنتاج معلومات مكملة لما تقدم. فأكثرية الذكور هم من الناشطين حالياً، حيث تبلغ نسبة العاملين فيهم ٦٤,٧%. تلي هذه النسبة تلك التي تعود إلى الطلاب حيث بلغت ٢٤,٢%، ونسبة الذين يبحثون عن عمل من الذكور هي ٣,٦% والمتقاعدين ٤,١%. هذه النسب تتغير بشكل واضح عند الإناث، حيث بلغت نسبة العاملات ٢٧,٥%. والنسبة الأعلى عند الإناث هي لربات المنزل بنسبة ٤٩,٣%، أي حوالي نصف عدد الإناث. وبلغت نسبة الطالبات من الاناث ١٩,٤%، واللواتي يبحثن عن عمل ٣,١% (أي أنها قريبة من نسبة الذكور الذين يبحثون عن عمل). إلا أن نسبة المتقاعدات متدنية بشكل ملحوظ حيث بلغت ٠,٤%، وهو ما يثبت فرضية قلة عدد العاملات في الفترات الزمنية السابقة حيث يفترض بالمتقاعدة سنة ٢٠٠٩ أن تكون قد أمضت حوالي ٤٠ عاماً في الخدمة، أي التحقت في نهاية الستينيات وهي فترة لم تكن فيها المرأة ملتحقة بشكل فعال في سوق العمل، (الجدول ٦٣).

هكذا، يمكن التأكيد على أرجحية الذكور في العمل على الاناث، وخاصة في الفترات الزمنية السابقة. إلا أن هذا الأمر بدأ بالتحول. وهذا ما ستثبته الجداول اللاحقة.

من جهة أخرى، يمكن أن يتم تحليل المعطيات حول الوضع المهني من خلال التطرق إلى العمر وعلاقة العمر المتوسط بالوضع المهني. فلكل وضع مهني عمره المتوسط، إلا أن الأهم هو العمر المتوسط للمهن المنتشرة في لبنان حيث يتم التفريق بين مهن "هرمة" ومهن "شابة"، وهو ما سيتم بحثه لاحقاً. أما في البداية فيتم تحليل العلاقة بين متوسطات الأعمار والوضع المهني. ومن الطبيعي أن يكون أعلى متوسط للأعمار عند المتقاعدين حيث اقترب من الـ٦٧ عاماً، (الرسم البياني ٢٥).

الرسم البياني 25: توزع السكان حسب العمر المتوسط والوضع المهني، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يوضح الرسم البياني ٢٥ أن الوضع المهني يعكس توزعاً في الأعمار بشكل غير متساو. فالمتقاعدون، وبطبيعة الحال، لديهم متوسط عمر أعلى من الطلاب. فمتوسط العمر عند الطلاب يقارب الـ٢٠ عاماً. وتتساوى فئتا العمال والذين يبحثون عن عمل، تقريباً، في العمر المتوسط حيث يبلغ حوالي الـ ٣٨ سنة (وإن كان عمر العمال أعلى بقليل من الذين يبحثون عن عمل). أما النساء في المنازل فقد بلغ متوسط عمرهن ٤٥ عاماً. والمقعدون غير القادرين على العمل ٤٥,٥ عاماً. ويرتفع عمر أصحاب الإيراد إلى حوالي الـ ٦٤ عاماً. وأخيراً المتقاعدون حيث يبلغ متوسط عمرهم ٦٦,٢، (الرسم البياني ٢٥).

يمكن تقديم مجموعة من الاستنتاجات حول هذه الأرقام:

- العمر المتوسط للعمال وللباحثين عن عمل مرتفع مما يشير إلى هرم القوة العاملة في لبنان بسبب قلة فرص العمل الجديدة وارتفاع عدد العاملين من كبار السن.

- ارتفاع أعمار ربات المنازل، الأمر الذي يشير إلى أن نسبة لا بأس بها من الإناث من الأعمار الأصغر يعملن حالياً.
- يرتفع عمر أصحاب الإيرادات، الأمر الذي يشير إلى تمتعهم بمكتسبات حياتهم في الأعمار المتقدمة.
- هنالك نسبة لا بأس بها من المتقاعدين الذين فضلوا التوقف عن العمل قبل سن الـ٦٤؛ الأمر الذي يفسر أن العمر المتوسط لم يرتفع كثيراً عن هذا العمر حيث بلغ ٦٦ عاماً. (عناصر الجيش والقوى المسلحة تتقاعد عند بلوغ فترة الخدمة المحددة ومن الممكن قبل عمر الـ ٤٠، (الرسم البياني ٢٥).

كما يتأثر الوضع المهني بشكل مباشر بالوضع التربوي. ومن البديهي أن المهنة تتحسن مع ارتفاع المستوى التربوي. ومتابعة الدراسة تفترض الابتعاد عن سوق العمل، إلا أن بعض الذين يتابعون الدراسة هم من العاملين حيث بلغت نسبتهم ٧%، (الجدول ٦٤).

الجدول64: توزع السكان حسب متابعة الدراسة والوضع المهني، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

الوضع المهني		متابعة الدراسة			المجموع
		ملتحق حالياً	التحق في الماضي	لم يلتحق أبداً	
	يعمل حالياً	7	91.6	1.4	100
	مقعد	0	80	20	100
	يبحث عن عمل	9.5	85.7	4.8	100
	متقاعد	1.8	87.3	10.9	100
	طالب	85.5	13.6	0.9	100
	نساء في البيوت	1.5	88.9	9.6	100
	صاحب إيراد	0	100	0	100
	غيره	0	85.7	14.3	100
المجموع		22.5	73.6	3.9	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

من الملاحظ أن الذين يعملون بأكثريتهم التحقوا، أو سبق لهم الالتحاق بالمدرسة. فالجدول ٦٤ يوضح أن ١,٤% فقط من الذين يعملون الآن لم يلتحقوا أبداً بالمدرسة، مقابل ٩١,٦% من الملتحقين سابقاً، و٧% من الذين يتابعون الدراسة حالياً. أما الملفت للنظر فهو ارتفاع نسبة الذين لم يلتحقوا بالمدرسة من الذين يبحثون الآن عن عمل حيث بلغت ٤,٨%، مما

يدل على أن بعض الأفراد من الذين لم يتلقوا أي تعليم قد خسروا وظائفهم وهم يبحثون عن عمل الآن. إلا أن النتائج تصبح أكثر دقة مع ارتفاع نسبة الأميين بين المتقاعدين، وهو أمر طبيعي مع ارتفاع العمر (وهو الموجود بين المتقاعدين)، فبلغت نسبة الأميين بينهم ١٠,٩% مقابل ٨٧,٣% سبق لهم الدراسة. والجدير ذكره في هذا المجال أن ١,٨% منهم عادوا إلى متابعة التحصيل الدراسي. وترتفع نسبة الأميين بين الذين يهتمون بالمنزل (وغالبيتهم من النساء)، إلى ٩,٦% مقابل ١,٥% ممن يتابعون الدراسة مع أنهم يهتمون بالمنزل، (الجدول ٦٤).

وأيضاً للمهن والدخل الدور الأكبر في التأثير على الأوضاع الثقافية والاجتماعية لكل جماعة. فكلما ارتفع الدخل ازدادت فرصة الأبناء بالحصول على تعليم جيد، الأمر الذي ينعكس لاحقاً على إمكانية حصولهم على فرص عمل أفضل. بالإضافة إلى التعليم، تزداد فرص الحصول على الرعاية الطبية والاجتماعية، ويزداد الوعي المرافق لاستخدام وسائل منع الحمل. سيتم عرض كل ما يتعلق بوسائل منع الحمل والرعاية الاجتماعية في الأقسام اللاحقة. أما في هذا القسم، فسيتم التطرق إلى المهن والدخل.

قبل التدقيق في أنواع المهن، لا بد من التعرف إلى الوضع المهني لكل طائفة على حدة. هكذا، فإن أعلى نسبة للمتقاعدين، حسب سكان الطائفة هي عند الأرثوذكس حيث بلغت نسبتهم ٣,٤% من مجموع السكان من الأرثوذكس، (الجدول ٦٥).

الجدول65: توزع السكان حسب الطائفة والوضع المهني، لبنان ٢٠٠٩

		الطائفة								المجموع
		شيعة	سنة	دروز	موارنة	أرثوذكس	كاثوليك	أرمن	أقليات	
الوضع المهني	يعمل حالياً	41.9	34.9	50.5	50.6	44.7	45.6	51.9	55.1	44
	مقعد	0.7	0.6	0	0.5	0.4	0	0	0.5	0.4
	يبحث عن عمل	4.6	2.9	0.9	3.9	4.6	2.9	1.4	3.7	3
	متقاعد	1.1	1.7	1.4	2.7	3.4	2.9	2.3	2.8	1.9
	طالب	22.7	28.4	24.3	17.8	19.8	19.7	19.6	15	22.4
	نساء في البيوت	28.2	28.8	22.9	24	27	28	23.8	22.9	27
	صاحب إيراد	0.2	0	0	0.2	0	0.4	0	0	0.1
	غيره	0.7	2.7	0	0.2	0	0.4	0.9	0	1.1
المجموع		**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
معدل الاعالة الاقتصادية[1]		**1.34**	**1.74**	**0.95**	**0.91**	**1.16**	**1.11**	**0.86**	**0.76**	**1.14**

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تتأثر النتائج الموجودة في الجدول ٦٥ ببعض المتغيرات المذكورة أعلاه، وخاصة في ما يتعلق بمسألة العمر. وهذا ما سيظهر في فئتي الطلاب والمتقاعدين. ولا بد من الإشارة إلى أن كل المعطيات المتعلقة بالعمل تعود للأفراد الذين تجاوزوا العشر سنوات من العمر. على صعيد العمل الفعلي، من الملاحظ أن الأقليات والأرمن لديهم أعلى النسب (٥٥,١% و٥١,٩%). أما أدنى النسب فهي تعود للشيعة والسنة (٤١,٩% و٣٤,٩%). وعلى الصعيد الوطني (حسب العينة الثانية) ظهر أن الذين يعملون هم ٤٤% من السكان. تتأثر نسب النساء في المنازل بانخفاض نسب الذكورة عند كل طائفة، وهذا ما نراه مثلاً عند السنة والأرثوذكس والكاثوليك حيث تتجاوز النسبة الـ٢٧%. إلا أن أكثر ما يؤثر بالوضع المهني هو العمر. فعند الطوائف الهرمة ترتفع نسب المتقاعدين وتنخفض نسب الطلاب، والعكس صحيح عند الطوائف الفتية. هذه هي الحال، مثلاً، عند السنة حيث تبلغ نسب المتقاعدين ١,٧% (ثاني أدنى نسبة) والطلاب ٢٨,٨% (أعلى نسبة)، وبالعكس عند الأرثوذكس حيث توجد أعلى نسبة للمتقاعدين ٣,٤% ومن أدنى نسب الطلاب بـ ١٩,٨%، والأمر شبيه بهذا الواقع عند الموارنة، (الجدول ٦٥).

يمكن تحليل معدل الاعالة الاقتصادية من خلال قسمة عدد غير الناشطين على عدد الناشطين الذين يعملون فعلياً. والرقم الناتج عن هذه المعادلة هو عدد الأفراد الذين يعيلهم العامل بالاضافة إلى اعالة نفسه. ومن الملاحظ أن أعلى معدل للاعالة هو عند السنة حيث يقوم كل ناشط بإعالة ١,٧٤ شخص. أما أدنى معدل فهو عند الأقليات حيث يقوم الفرد بإعالة ٠,٧٦. تجدر الاشارة إلى أن المعدل لم يتأثر بالاختلاف بين الطوائف حيث أتت النتائج موزعة بين مختلف الطوائف، (الجدول ٦٥).

يمكن استنتاج معدلات البطالة من خلال الجدول ٦٦. فمعدل البطالة هو عدد الذين يبحثون عن عمل مقسوماً على مجموع عدد العاملين والذين يبحثون عن عمل. وأعلى معدل بطالة في لبنان هو عند الشيعة حيث بلغ ٩,٨٩% (الجدول ٦٦).

الجدول 66: توزع السكان حسب الطائفة ومعدل البطالة، لبنان ٢٠٠٩

الطائفة	شيعة	سنة	دروز	موارنة	أرثوذكس	كاثوليك	أرمن	أقليات	المجموع
نسبة البطالة	9.89	7.67	1.75	7.16	9.33	5.98	2.63	6.29	6.45

المصدر: الدراسة الميدانية في لبنان التي أجريت في تموز ٢٠٠٩.

من الملاحظ ارتفاع نسب البطالة عند أكثرية الطوائف حيث تعدت الـ٩,٨٩% عند الشيعة و٩,٣٣% عند الأرثوذكس و٧,٦٧% عند السنة. أما الطوائف القليلة التي لم تعان من هذه النسب المرتفعة فهي الدروز (١,٧٥%) والأرمن (٢,٦٣%). أما على الصعيد الوطني فقد بلغت نسبة البطالة رقما مرتفعاً وهو ٦,٤٥%، (الجدول ٦٦). وهذا المعدل للبطالة في لبنان تؤكده الدراسة الوطنية لأحوال المعيشة للعام ٢٠٠٩ التي أجرتها إدارة الإحصاء، ونشرت بعض نتائجها في أواخر العام ٢٠١١.

٢- الوضع في المهنة

بعد الاطلاع على أوضاع السكان لناحية علاقتهم بسوق العمل يمكن البحث في وضع السكان الذين يعملون في مهنهم. فمنهم من يعمل بأجر (موظفون وعمال أجراء)، وآخرون هم أصحاب عمل وغيرهم يساعدون الأسرة من دون أجر، بالإضافة إلى الذين يعملون لصالحهم الخاص.

وأول ما يمكن تحليله في هذا الإطار، هو العلاقة بين الجنس والوضع في المهنة، فنسبة الإناث صاحبات العمل متدنية جداً نسبة للذكور فبلغت ١٩,٩%، (الجدول ٦٧).

الجدول67: توزع السكان العاملين حسب الجنس والوضع في المهنة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

			عمودي		المجموع
			ذكر	أنثى	
الوضع في المهنة	يعمل بأجر	أفقي	63.9	36.1	100
		عمودي	**63.2**	**74.7**	**67**
	صاحب عمل	أفقي	80.1	19.9	100
		عمودي	**19.5**	**10.1**	**16.4**
	يساعد الأسرة من دون أجر	أفقي	25	75	100
		عمودي	**1**	**6.4**	**2.8**
	يعمل لحسابه الخاص	أفقي	79.5	20.5	100
		عمودي	**16.3**	**8.8**	**13.9**
المجموع		أفقي	67.6	32.4	100
		عمودي	**100**	**100**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يمتد الاختلاف بين الجنسين إلى الوضع في المهنة، وذلك بشكل واضح. فلناحية التحليل الأفقي للجدول ٦٧ الذي يحلل الوضع في المهنة للذين يعملون، من الواضح أن الذين يعملون بأجر بين الذكور هم أكثر من النساء حيث بلغت نسبة الذكور ٦٣,٩% مقابل ٣٦,١% للإناث. إلا أن الاختلاف الأكبر هو في نسبة أصحاب العمل حيث تنخفض نسبة الإناث بشكل كبير، إذ لا يوجد إلا ١٩,٩% منهن ربات عمل، مقابل ٨٠,١% للذكور. وفي الوقت نفسه، فإن العديد من الإناث يساعدن الأسرة من دون أجر، وذلك بنسبة ٧٥%. أي يمكن أن يكنّ يساعدن أزواجهن من أصحاب العمل. والأمر نفسه ينطبق على اللواتي يعملن لصالحهن إذ بلغت نسبتهن ٢٠,٥% فقط، (الجدول ٦٧).

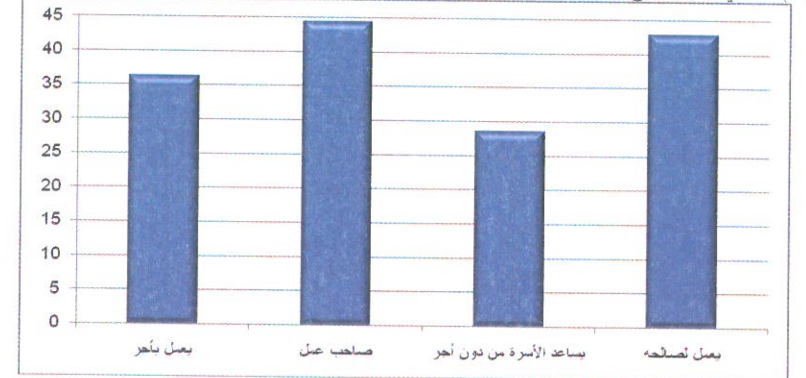
إلا أن التحليل العمودي يعطي المزيد من التفاصيل حول هذه المسألة. فنسبة النساء العاملات بأجر (موظفات مثلاً) هي أعلى من مثيلتها من الذكور. فنسبة العاملات بأجر من الإناث بلغت ٧٤,٧% من مجموع الإناث، ونسبة العاملين بأجر من الذكور هي ٦٣,٢% من مجموع العاملين. وتزيد نسبة العاملين لصالحهم أو أرباب العمل عند الذكور عن الإناث:

١٩,٥% من مجموع الذكور هم من أصحاب العمل، مقابل ١٠,١% من مجموع الإناث، و١٦,٣% من الذكور مقابل نصف هذه النسبة عند الإناث، أي ٨,٨%، (الجدول ٦٧).

يزيد الجدول ٧٣ من رسوخ الاستنتاج بأن الذكور أكثر تواجداً في سوق العمل. فبالإضافة إلى قلة نسب الإناث من ربات العمل، فإن نسبة الإناث اللواتي يساعدن أفراد الأسرة من دون مقابل مرتفعة بشكل ملحوظ، (الجدول ٦٧).

كما يمكن لتحليل الأعمار أن يكشف بعض الجوانب الهامة في سوق العمل اللبناني، وهذا ما يتبين حيث يرتفع متوسط الأعمار لأصحاب العمل ليقارب الـ٤٤ عاماً، (الرسم البياني ٢٦).

الرسم البياني 26: توزع السكان العاملين حسب متوسط الأعمار والوضع في المهنة، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

ينخفض العمر للذين يساعدون الأسرة من دون أجر إلى ٢٨,٥ سنة. أما الذين يعملون بأجر فهم أعلى منهم لناحية متوسط العمر الذي بلغ ٣٦ عاماً. أما أصحاب العمل فقد بلغ متوسط عمرهم ٤٤ عاماً، وهم أكبر من الذين يعملون لصالحهم حيث يبلغ عمرهم المتوسط ٤٣ عاماً. يمكن الاستنتاج أن عمر الأفراد مرتبط بوضعهم في العمل حيث يرتفع العمر مع ارتفاع المستوى المهني. والذين يساعدون الأسرة من دون أجر وأعلى عمر هم أصحاب العمل الذين من المفترض أن يكونوا الأعلى دخلاً، (الرسم البياني ٢٦).

يختلف الوضع في المهنة باختلاف المحافظات في لبنان، إذ إن بعض المحافظات تحتوي على نسب أعلى من غيرها لناحية بعض الأوضاع المهنية مثل محافظة الشمال التي تحتوي على ٥٠% من مجموع الأفراد الذين يساعدون الأسرة من دون أجر، (جدول ٦٨).

الجدول68: توزع السكان العاملين حسب المحافظات والوضع في المهنة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

			المحافظة					المجموع
			الشمال	بيروت	جبل لبنان	الجنوب	البقاع	
الوضع في المهنة	يعمل بأجر	أفقي	20.7	17.2	30.8	16.5	14.8	100
		عمودي	**66.8**	**71.7**	**67.6**	**66.3**	**61.8**	**67.0**
	صاحب عمل	أفقي	24.1	12.6	28.8	17.3	17.3	100
		عمودي	**19.1**	**12.8**	**15.5**	**17.1**	**17.7**	**16.4**
	يساعد الأسرة من دون أجر	أفقي	50.0	12.5	18.8	3.1	15.6	100
		عمودي	**6.6**	**2.1**	**1.7**	**0.5**	**2.7**	**2.8**
	يعمل لصالحه	أفقي	11.2	15.5	33.5	19.3	20.5	100
		عمودي	**7.5**	**13.4**	**15.2**	**16.1**	**17.7**	**13.9**
المجموع		أفقي	20.7	16.1	30.6	16.6	16.0	100
		عمودي	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

في تحليل الوضع في المهنة حسب المحافظات، يمكن أيضاً الاعتماد على التحليل الأفقي والعمودي. فمن خلال التحليل الأفقي يتبين أن محافظة جبل لبنان تحتوي على أعلى نسبة من الذين يعملون بأجر إذ تبلغ ٣٠,٨%، تليها في ذلك محافظة الشمال بنسبة ٢٠,٧%. أما أقل نسبة للعاملين فهي تلك الموجودة في البقاع حيث بلغت ١٤,٨% وهذا ما يتناسب مع نسب التوزع الديموغرافي للمقيمين على المحافظات. والأمر نفسه يصح بالنسبة لأصحاب العمل حيث بلغت نسبتهم في محافظة جبل لبنان ٢٨,٨%، تليها في ذلك محافظة الشمال بنسبة بلغت ٢٤,١%. أما أقل نسبة لأصحاب العمل فهي في بيروت إذ بلغت ١٢,٦%. وبلغت نسبة الذين يساعدون الأسرة من دون أجر ٥٠%، وهي الأعلى، وذلك في الشمال. أما أقل نسبة فقد بلغت ٣% فقط في محافظة الجنوب. يختلف توزيع الذين يعملون لصالحهم. فقد أتت أعلى نسبة في جبل لبنان حيث بلغت ٣٣,٥%، يليها في ذلك البقاع حيث بلغت ٢٠,٥%. وأقل نسبة

هي في الشمال إذ بلغت ١١,٢%، (الجدول ٦٨).

أما على صعيد التحليل العمودي، فمن الملاحظ أن النسب الأعلى، وبشكل واضح وعلى صعيد كل المحافظات، هي للذين يعملون مقابل أجر. إلا أن هذه النسب تختلف بعض الشيء بين محافظة وأخرى. ففي الشمال، ٦٦,٨% يعملون بأجر، مقابل ١٩,١% من أصحاب العمل، ٦,٦ % يساعدون الأسرة من دون أجر، و٧,٥% يعملون لصالحهم. أما في محافظة بيروت، فالنسبة الأعلى (مقارنة ببقية المحافظات) تعمل لصالحها الخاص إذ بلغت ٧١,٧% و١٢,٨% من أصحاب العمل، ٢,١% يساعدون الأسرة مجاناً، وحوالي ١٣% من الذين يعملون لصالحهم. أما في جبل لبنان، فإن الذين يعملون بأجر هم ٦٧,٦% و١٥,٥% هم من أصحاب العمل، والنسبة الأقل هي التي تساعد الأسرة من دون مقابل مادي حيث تبلغ نسبتهم ١,٧%. أما الذين يعملون لصالحهم فهم ١٥,٢% من المجموع. في الجنوب، بلغت نسبة العمال بأجر ٦٦,٣%، مقابل ١٧,١% لأصحاب العمل، و٠,٥% للذين يساعدون الأسرة. أما الذين يعملون لصالحهم الخاص فقد بلغت نسبتهم ١٦,١٥. أخيراً، في محافظة البقاع توجد النسبة الأعلى للذين يعملون لصالحهم مقارنة بالمحافظات الأخرى إذ بلغت ١٧,٧%، ونسبة الذين هم أرباب عمل ١٧,٧% أيضاً. وبلغت نسبة الذين يساعدون الأسرة ٢,٧%. أما النسبة الأعلى فهي للذين يعملون بأجر حيث بلغت ٦١,٨%، وهي الأدنى مقارنة ببقية المحافظات، (الجدول ٦٨).

لا بد من الإشارة إلى أمر لافت للنظر. ففي الشمال، ومع ارتفاع نسبة العاملين بأجر، وحتى نسبة أصحاب العمل، تظهر معدلات الدخل في المرتبة الأدنى مقارنة ببقية المحافظات؛ الأمر الذي يعكس تدني الأجور في هذه المحافظة بشكل كبير، (الجدول ٦٨).

٣- نوع المهن

مما لا شك فيه أن نوع المهن يعكس المستوى الاقتصادي المتأثر بشكل مباشر بالمستوى التربوي. فالمهن العليا، ذات الدخل والهيبة، تتطلب مستوى علمياً متقدماً وهو ما يختلف أصلاً بين المحافظات والطوائف في لبنان. يمكن التحليل أولاً على أساس الاختلاف بين الجنسين. هكذا، فإن أعلى نسبة عند الإناث هي للواتي يعملن في القطاع الخاص حيث بلغت النسبة ٥٤%، (الجدول ٦٩).

الجدول69: توزع السكان العاملين حسب الجنس ونوع المهنة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الجنس		المجموع
		ذكر	أنثى	
مزارع	أفقي	81	19	100
	عمودي	**2.3**	**1.2**	**1.9**
عامل[٢]	أفقي	87.5	12.5	100
	عمودي	**3.7**	**1.2**	**2.9**
حرف مستقلة[٣]	أفقي	87.7	12.3	100
	عمودي	**18.1**	**5.6**	**14.2**
مهن حرة[٤]	أفقي	72.5	27.5	100
	عمودي	**3.9**	**3.2**	**3.7**
موظف في الدوائر الرسمية[٥]	أفقي	69.6	30.4	100
	عمودي	**15.6**	**15**	**15.4**
مستخدم في القطاع الخاص	أفقي	59.5	40.5	100
	عمودي	**35.8**	**54**	**41.4**
صاحب متجر كبير أو مؤسسة	أفقي	83.3	16.7	100
	عمودي	**2.7**	**1.2**	**2.2**
رب عمل	أفقي	90.9	9.1	100
	عمودي	**4**	**0.9**	**3**
يعمل في الخدمات[٦]	أفقي	89.4	10.6	100
	عمودي	**5.6**	**1.5**	**4.3**
يساعد أحد أفراد الأسرة	أفقي	22.2	77.8	100
	عمودي	**0.3**	**2.1**	**0.8**
صاحب متجر صغير	أفقي	55.8	44.2	100
	عمودي	**7**	**12.4**	**8.7**
غير ذلك	أفقي	60	40	100
	عمودي	**1.2**	**1.8**	**1.4**
المجموع	أفقي	68.9	31.1	100
	عمودي	**100**	**100**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

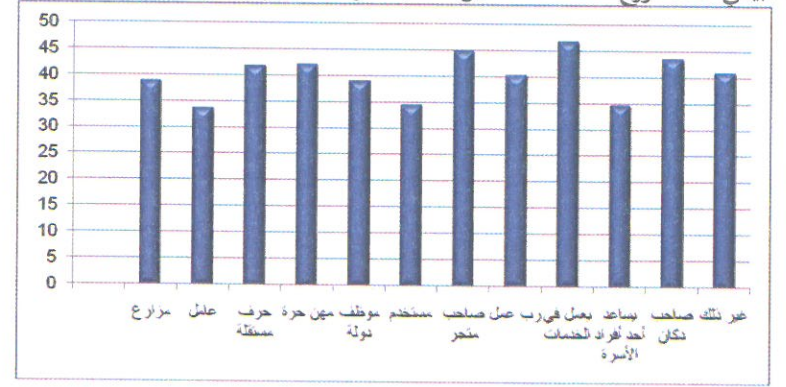
ليس الوضع المهني والوضع في المهنة المتغيرين الوحيدين اللذين يظهران تفوق الذكور على الإناث بشكل واضح. بل حتى، أيضاً، في نوع المهنة، حيث نجد أن أكثرية المهن يشغلها الرجال أكثر من الإناث. إلا أن بعض المهن تختلف عن الأخرى. فمن التحليل الأفقي يمكن تصنيف هذه المهن على الشكل التالي: مهن تقل فيها نسبة الإناث: الزراعة (١٩%)، العمال المياومون (١٢,٥%)، المهن الحرة (٢٧,٥%)، الحرف المستقة (١٢,٣%)... أما المهن التي

ترتفع فيها نسبة النساء عن الـ٣٠% فهي قليلة جداً. وهذه المهن هي: الوظائف في القطاع الخاص (٤٠,٥%)، الوظائف في القطاع العام (٣٠,٤%)، والتجارة على النطاق الصغير، أي أصحاب الدكاكين (٤٤,٢%). أما "المهنة" الوحيدة التي ازدادت فيها نسبة الإناث عن الذكور فهي للواتي يساعدن أفراد الأسرة (غالباً من دون أجر) حيث بلغت نسبتهن ٧٧,٨%، (الجدول ٦٩).

على صعيد التحليل العمودي، الوظيفة في القطاع الخاص هي أكثر القطاعات المهنية انتشاراً عند الذكور والإناث، فهي تبلغ ٣٥,٨% عند الذكور و٥٤% عند الإناث. في المرتبة الثانية عند الذكور حلت المهن المستقلة (دهان، نجار، حداد...) بنسبة ١٨,١% في مقابل ٥,٦% للإناث (الخياطة مثلاً). أما المهنة الثانية عند الإناث فهي الوظائف في القطاع العام (١٥%). ومن الملاحظ أيضاً ارتفاع نسبة صاحبات المتاجر الصغيرة (أي دكاكين السمانة في الأحياء والقرى). وكذلك تدني نسب المزارعين بين الذكور والإناث (٢,٣% و١,٢%). من الملاحظ أيضاً تقارب نسب العاملين والعاملات في المهن الحرة (٣,٩% للذكور و٣,٢% للإناث) وفي الوظائف العامة (١٥,٦% و١٥% للإناث)، (الجدول ٦٩).

يمكن من خلال هذه الأرقام، الاستنتاج بأن الأنثى وإن كانت أقل وجوداً في سوق العمل، فهي بدأت تحسّن من وضعها فيه، وتكاد تتساوى مع الرجل في الكثير من القطاعات باستثناء تلك التي من الصعب الدخول فيها لغاية الآن، وخاصة في العمل المياوم والمهن الحرة، (الجدول ٦٩).

الرسم البياني 27: توزع السكان العاملين حسب متوسط العمر والمهنة الأساسية، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يوضح الرسم البياني ٢٧ مدى تأثر الأعمار بالمهن. فالمهن الأقل دخلاً، أو مرتبة، هي ذات المتوسطات الأقل، حيث العمال والمستخدمون (في القطاع الخاص) والذين يساعدون أفراد الأسرة هم الأقل عمراً (٣٣ و٣٤ عاماً). ومن الملاحظ ارتفاع متوسط أعمار موظفي الدولة، الأمر الذي يشير إلى تناقص أعداد الموظفين الشباب بسبب انخفاض العرض في وظائف القطاع العام. أما أعلى متوسطات العمر فهي تلك التابعة لأصحاب المتاجر وأصحاب الدكاكين حيث يزيد عمرهم على ٤٣ عاماً. أما أعلى متوسط عمر فهو للذين يعملون في الخدمات حيث بلغ معدل العمر ٤٧ عاماً، (الرسم البياني ٢٧).

كما ورد سابقاً، فإن للعمل والمهن ارتباطاً وثيقاً بمتابعة الدراسة وعلاقة السكان بالدراسة، أي إن كانوا يتابعون الدراسة أم لا. هكذا، فإن أعلى نسبة للذين لم يتابعوا الدراسة هي بين الأفراد الذين يعملون في الزراعة وبلغت نسبتهم ٩,٥%، (الجدول ٧٠).

الجدول70: توزع السكان العاملين حسب متابعتهم للدراسة ونوع المهنة، لبنان ٢٠٠٩

		متابعة الدراسة			المجموع
		ملتحق حالياً	التحق في الماضي	لم يلتحق أبداً	
المهنة الأساسية	مزارع	4.8	85.7	9.5	100
	عامل	3.1	93.8	3.1	100
	حرف مستقلة	0	96.8	3.2	100
	مهن حرة	2.5	95	2.5	100
	موظف في الدوائر الرسمية	10.1	88.7	1.2	100
	مستخدم في القطاع الخاص	10.4	89.2	0.4	100
	صاحب متجر	0	95.8	4.2	100
	رب عمل	0	100	0	100
	يعمل في الخدمات	0	100	0	100
	يساعد أحد أفراد الأسرة	22.2	77.8	0	100
	صاحب متجر صغير	4.2	93.7	2.1	100
	غير ذلك	6.7	93.3	0	100
المجموع		6.8	91.8	1.5	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

من الأفضل تحليل نسب الالتحاق حسب المهنة الأساسية للذين لم يلتحقوا بالدراسة أبداً. فبعض المهن تتمتع بنسب مرتفعة للأمية. هكذا، فإن أعلى نسبة هي للمزارعين حيث بلغت ٩,٥%، تليها نسبة أصحاب المتاجر التي بلغت ٤,٢%، فنسبة الحرفيين المستقلين التي بلغت ٣,٢%، والعمال التي بلغت ٣,١%. ما يثير الانتباه هو وجود نسبة ٢,٥% من الأميين في المهن الحرة وهو أمر مستحيل بسبب حاجتهم إلى الشهادة الجامعية، ويمكن تفسير هذه النسبة بأنها خطأ في التبليغ حيث تم اعتماد التعبير الشعبي الذي يشير إلى المهنة الحرة بأنها أي مهنة أو حرفة غير تابعة (أي لا يوجد رابط تبعية بين عامل ورب عمل). أما النسب التي بلغت صفراً فهي تلك التي تعود إلى أرباب العمل والذين يعملون في الخدمات بالإضافة إلى الذين يساعدون الأسرة من دون مقابل، (الجدول ٧١).

الجدول71: توزع السكان الذين يعملون حسب نوع المؤسسة الدراسية ونوع المهنة، لبنان ٢٠٠٩

(نسب مئوية)

		نوع المؤسسة الدراسية				المجموع
		خاصة غير مجانية	خاصة مجانية	حكومية	غير ذلك	
المهنة الأساسية	مزارع	26.3	0	73.7	0	100
	عامل	34.5	0	65.5	0	100
	حرف مستقلة	41.1	1.4	56.8	0.7	100
	مهن حرة	55.3	0	44.7	0	100
	موظف في الدوائر الرسمية	36.8	0	63.2	0	100
	مستخدم في القطاع الخاص	61.7	0.9	36.9	0.5	100
	صاحب متجر	60.9	4.3	34.8	0	100
	رب عمل	63.6	0	36.4	0	100
	يعمل في الخدمات	60.9	2.2	37.0	0	100
	يساعد أحد أفراد الأسرة	22.2	0	77.8	0	100
	صاحب متجر صغير	62.9	1.1	36.0	0	100
	غير ذلك	53.8	0	46.2	0	100
المجموع		53.0	0.9	45.9	0.3	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تبدو العلاقة واضحة بين نوع المهن ونوع المؤسسة الدراسية. فالمهن الأعلى دخلاً والتي تتطلب أعلى شهادات جامعية (وخاصة المهن الحرة والوظائف في القطاع الخاص والذين

يعملون في الخدمات) تتفوق فيها نسبة المتعلمين في المدارس الخاصة غير المجانية. فأعلى نسبة للذين ارتادوا المدارس الخاصة هي عند أرباب العمل الذين بلغت نسبتهم ٦٣,٦% من خريجي المؤسسات التربوية الخاصة. أما نسبة الذين يعملون في الخدمات من خريجي المؤسسات الخاصة فقد بلغت نسبتهم ٦٠,٩%، وبلغت نسبة المستخدمين في القطاع الخاص ٦١,٧%، (الجدول ٧١).

أما أعلى نسبة خريجين من المؤسسات الرسمية فهي موجودة لدى المزارعين حيث بلغت ٧٣,٧%. أما الذين يساعدون الأسرة في العمل من دون مقابل فهم أيضاً باكثريتهم من خريجي المؤسسات الرسمية حيث بلغت نسبتهم ٧٧,٨%. وقد بلغت نسبة طلاب المؤسسات الرسمية الذين شغلوا وظائف في القطاع العام ٦٠,٩%، بالإضافة إلى ٦٥,٥% من فئة العمال المياومين، (الجدول ٧١).

يمكن إذن من خلال معطيات الجدول التأكيد على ما سبق. فالمهن الأعلى دخلاً يسيطر عليها طلاب المؤسسات التعليمية الخاصة. أما المهن الأقل دخلاً فيكثر فيها طلاب المؤسسات الرسمية. هذا بالإضافة إلى حس الانتماء إلى المؤسسات الخاصة، إذ من الملاحظ أن طلاب المؤسسات الخاصة هم الأكثر وجوداً في وظائف القطاع الخاص، بينما طلاب المؤسسات الرسمية هم الأكثر انتشاراً بين موظفي القطاع العام، (الجدول ٧١).

أخيراً، فإن الطوائف في لبنان تتأثر بالعوامل السابقة، مجتمعة، أي بالتعليم ومتابعة الدراسة ومكان الإقامة، وحتى باختلاف التوزع الجنسي بين طائفة وأخرى. هكذا، فإن الطائفة السنية هي الأعلى نسبة في الوظائف العامة حيث بلغت نسبة السنة في الوظائف العامة ٢٥%، (الجدول ٧٢).

الجدول72: توزع السكان الذين يعملون حسب الطائفة والمهنة الأساسية، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المهنة الأساسية		الطائفة								المجموع
		شيعة	سنة	دروز	موارنة	أرثوذكس	كاثوليك	أرمن	أقليات	
	مزارع	1.1	5.3	3	1.4	2.1	0	0	0.9	2.2
	عامل	3.8	3.7	2	2.4	1.1	0	1	8.4	3.1
	حرف مستقلة	15.4	16.5	24.2	11.5	8.5	8.4	13.3	15.9	14.9
	مهن حرة	3.3	2.7	3	3.8	7.4	3.7	0	6.5	3.8
	موظف في الدوائر الرسمية	7.1	25	10.1	17.2	12.8	19.6	6.7	20.6	15.5
	مستخدم في القطاع الخاص	42.9	30.9	42.4	46.4	46.8	42.1	53.3	29.9	38.9
	رب عمل	3.8	2.1	2	1.9	1.1	4.7	4.8	4.7	2.8
	يعمل في الخدمات	10.4	1.6	2	2.9	0	4.7	6.7	4.7	4.6
	صاحب متجر صغير	10.4	8.5	9.1	11.5	17.1	12.2	12.4	8.4	11.6
	غير ذلك	1.6	3.8	2	1	3.2	4.7	2	0	2.6
المجموع		100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

مع أن توزع المهن يختلف بين طائفة وأخرى، إلا أن هناك بعض الملاحظات الأساسية من خلال الجدول ٧٢:

- أكثر أنواع المهن انتشاراً هي للمستخدمين في القطاع الخاص، وخاصة عند الأرمن بنسبة ٥٣,٣%. هذا بالإضافة إلى أن كل الطوائف ترتفع فيها نسبة الموظفين في القطاع الخاص عن ٣٠%.
- أقل المهن انتشاراً هي مهنة المزراع حيث تراوحت نسبة العاملين فيها في كل طائفة بين ٠ و٥,٣% كحد أقصى.

- بالإضافة إلى الزراعة، فإن العمال المياومين هم أيضاً قليلو العدد عند كل طائفة، وتراوحت نسبهم بين (الكاثوليك) ٠ و٨,٤% عند الأقليات.
- الحرف المستقلة هي أكثر انتشاراً عند السنة منها عند بقية الطوائف حيث بلغت نسبة السنة في الحرف المستقلة أكثر من ٢٤%، بينما انخفضت نسبة الحرف المستقلة عند الكاثوليك إلى ٨,٤%.
- أما في ما يتعلق بالوظائف العامة فهي كانت الأكثر انتشاراً عند السنة أيضاً بنسبة ٢٥%، بينما هذه النسبة لم تبلغ سوى ٧,١% عند الشيعة أو ١٧,٢% عند الموارنة.
- هذا الارتفاع في نسب الحرف الحرة والوظائف العامة عند السنة انعكس انخفاضاً في الفئتين اللتين تعتبران أعلى دخلاً. فنسبة المهن الحرة عند السنة هي ٢,٧% مقارنة بـ ٧,٨% عند الأرثوذكس و٣,٨% للموارنة. وأرباب العمل عند السنة شكلوا٢,١% من العينة، أما الشيعة فنسبتهم ٣,٨%، والكاثوليك ٤,٨%.
- من الملاحظ، أخيراً، ارتفاع نسبة أصحاب المتاجر بين الأرثوذكس أكثر من أي طائفة أخرى حيث بلغت نسبتهم ١٧,١%، مقابل ١٢,٤% للأرمن، وأقل نسبة كانت للأقليات حيث بلغت ٨,٤%.
- أما على الصعيد الوطني، فإن الوظائف في القطاع الخاص هي الأكثر انتشاراً بنسبة ٣٨,٩%، تليها الوظائف في القطاع العام بنسبة ١٥,٥%. أما أقل المهن انتشاراً فهي في الزراعة بنسبة ٢,٢%،(الجدول ٧٢).

من الملاحظ هنا تأثير الدراسة على المهن حيث تترافق المستويات الدراسية المرتفعة مع ارتفاع في مستوى المهن والدخل المرافق لها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، من الملاحظ أيضاً تأثر نوع المهنة بالسلطة أو النفوذ الذي تتمتع به كل طائفة حيث تزداد نسبة العاملين في الوظائف العامة مع ازدياد نفوذهم مثلاً.

في ختام هذا الفصل يمكن صياغة بعض الاستنتاجات، أهمها:

- يتأثر الوضع المهني بعدة متغيرات، أهمها العمر واختلاف المستوى التعليمي، فانخفاض العمر يقلص من نسبة العاملين، وهذا الأمر يختلف أيضاً بين طائفة وأخرى ومحافظة وأخرى. سيتم التطرق إلى معدلات الأعمار في الفصول المقبلة.

- تختلف نسب البطالة بشكل كبير بين الطوائف، وذلك بسبب الضغط السكاني بين أبناء الطوائف. فالطوائف الفتية تعاني من البطالة أكثر من غيرها. هكذا، فإن أغلبية الطوائف في لبنان لا تستفيد من النافذة الديموغرافية بشكل جيد.
- بدأت المرأة اللبنانية بالدخول بشكل فعال، وإن كان بشكل بطيء، في سوق العمل. فالنساء اللواتي يعملن يتوزعن على مختلف فئات العمل، لا بل أن نسبتهن تفوق نسبة الرجال في بعض المهن.
- للمستوى التعليمي، والمؤسسة الدراسية الأثر الكبير على الوضع المهني في لبنان. وهذا يتضح من خلال العاملين في المهن الأقل دخلاً الذين هم باكثريتهم من المدارس الرسمية بالإضافة إلى ارتباط هذا الموضوع بالالتحاق في الدراسة حيث ينخفض المستوى المهني مع انخفاض المستوى الدراسي.

الفصل التاسع
الدخل في لبنان

يحتل توزع الدخل، إن كان على الصعيد الفردي أو على الصعيد الأسري، حيزاً أساسياً في أي بحث اجتماعي، وخاصة على صعيد تأثيره بتوزع السكان. فالدخل من أهم العوامل التي تحدد عدد السكان في المجتمعات الحديثة حيث تلجأ الأسرة إلى تحديد عدد الأولاد بناءً على عدة عوامل، وما الدخل إلا أحدها، لا بل وأهمها أيضاً.

يعرض هذا الفصل لتوزع الدخل في لبنان وعلاقته بعدة متغيرات. فالدخل يتوزع هنا على ثلاثة مستويات: الأول، هو الدخل الفردي، أي كل ما يحصل عليه كل فرد في العائلة في الشهر الواحد. المستوى الثاني، هو الدخل الأسري أو مجموع المداخيل لكل أفراد الأسرة. أما المستوى الثالث، فهو المدخول الذي تحصل عليه ربة الأسرة لكونه يؤثر في خياراتها الأسرية، وخاصة في ما يتعلق بالانجاب واستخدام وسائل تنظيم الأسرة.

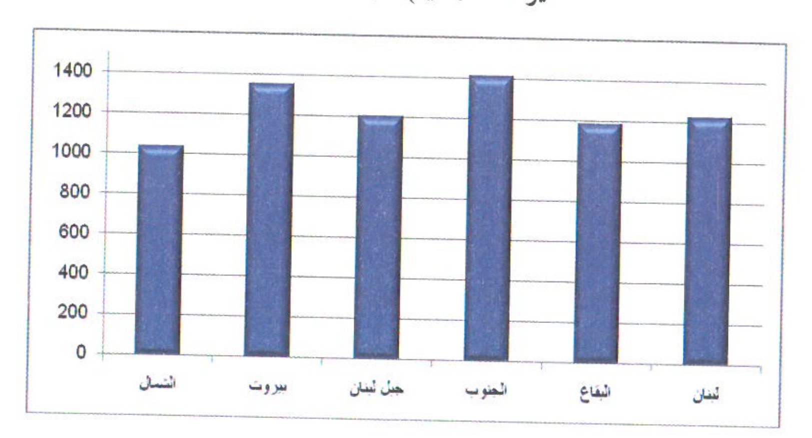
أما جداول هذا الفصل فهي مخصصة لبحث توزع الدخل حسب المحافظات والأقضية، وعلاقة التوزع النوعي والعمري بالدخل، وتأثير الوضع التربوي بالمداخيل، وتأثير المهن في المداخيل، وأخيراً علاقة الطائفة باختلاف توزع المداخيل بين اللبنانيين.

١- توزع المداخيل حسب المحافظات والأقضية

من الطبيعي أن تختلف المداخيل بين المحافظات اللبنانية والأقضية، كما سبق وتبين اختلاف توزيع العاملين حسب مهنهم. بالفعل، فإن أقل دخل شهري متوسط هو في محافظة الشمال إذ بلغ ١,٠٣٧ مليون ليرة لبنانية للأفراد.

تقدم متوسطات الدخل في كل محافظة فكرة أوضح عن مدى التفاوت هذا بالإضافة إلى لبنان الذي بلغ فيه متوسط الدخل الفردي ١,٢٢٦ مليون ليرة لبنانية، (الرسم البياني ٢٨).

الرسم البياني 28: توزع المحافظات اللبنانية حسب متوسط الدخل الفردي (بآلاف الليرات اللبنانية)، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

من الواضح في الرسم أن الاختلاف الملاحظ أعلاه، لناحية نسب الفئات العريضة للدخل، انعكس اختلافاً لناحية المداخيل الفردية المتوسطة. فالجنوب الذي كان متقارباً مع بيروت، لناحية المداخيل، تفوق عليها لناحية الدخل المتوسط حيث كان الأعلى وبلغ ١,٤١٢ مليون ليرة، بينما بلغ متوسط الدخل في بيروت ١,٣٥٦ مليون ليرة. أما المحافظتان الأدنى فهما محافظة البقاع حيث بلغ المتوسط ١,١٨ مليون وهو يبقى أعلى بشكل ملحوظ من محافظة الشمال التي تظهر الأدنى دخلاً حيث بلغ المتوسط ١,٠٣٧ مليون ليرة، (الرسم البياني ٢٨).

لا بد من إدخال الأرقام المتعلقة بدخل ربات الأسر ضمن سياق التحليل للتعرف على كل ما يتعلق بهذا الأمر، وخاصة الاختلاف في مستويات الدخل بين المستوى العام ودخل ربات الأسر. هكذا، فإن متوسط الدخل لربات الأسر في لبنان بلغ ١,٠٢٤ مليون ليرة، وهو بالتالي أقل من متوسط المداخيل الفردية. يمكن، هنا، مقارنة المتوسطات كلها من خلال عرض جداول تمثل مداخيل ربات الأسر والمداخيل الأسرية، (الجدول ٧٣).

الجدول73: توزع المحافظات اللبنانية حسب فئات الدخل ومتوسط الدخل لربات الأسرة، لبنان ٢٠٠٩

(نسب مئوية)

	الدخل الفردي(بالألف)										
	أقل من 500 ألف	500–700	700–1,000	1,400–1,000	1,800–1,400	2,400–1,600	4,000–3,000	5,000–4,000	5,000 وأكثر	المجموع	متوسط دخل ربة الأسرة
المحافظة	الشمال	12.0	44.0	20.0	12.0	4.0	4.0	4.0	0	100	918.0
	بيروت	17.6	41.2	17.6	23.5	0	0	0	0	100	750.0
	جبل لبنان	23.9	23.9	17.4	13.0	6.5	6.5	6.5	0	100	1,160.9
	الجنوب	12.5	31.3	0	37.5	6.3	0	12.5	0	100	1,225.0
	البقاع	31.6	26.3	15.8	21.1	0	0	0	5.3	100	907.9
المجموع	20.3	31.7	15.4	18.7	4.1	3.3	4.9	0.8	0.8	100	**1.024**

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يبين الجدول ٧٣ مدى الاختلاف بين المداخيل الفردية ومداخيل ربات الأسر. فدخل ربات الأسر هو أدنى من المداخيل الفردية بشكل عام. ٧٦% من ربات الأسر في الشمال يتقاضين أقل من مليون ليرة، مقابل ٦٣% للدخل العام في الشمال الذي هو أقل من مليون ليرة. أما في الجنوب حيث أعلى متوسط دخل لربة الأسرة، فإن نسبة اللواتي يحصلن على أقل من مليون ليرة هي ٤٣,٨%، وهي أقل من النسبة العامة للدخل الذي يقل عن مليون ليرة والبالغة ٥٣,١%. هذه الأرقام تعكس واقعاً جيداً للنساء العاملات من ربات المنازل في محافظة الجنوب، (الجدول ٧٣).

تتغير المتوسطات بشكل ملحوظ بين المداخيل العامة والمداخيل الأسرية ومداخيل ربات الأسر. لكن لا بد من عرض المداخيل الأسرية على صعيد المحافظات قبل مقارنة الأنواع الثلاثة للدخل. فمن خلال الجدول ٧٤ يمكن الدلالة على ارتفاع المداخيل الأسرية بشكل كبير عن المداخيل العامة الفردية حتى وصل متوسط الدخل الأسري إلى ١،٩٠٤ مليون ليرة. (جدول ٧٤).

الجدول74: توزع المحافظات اللبنانية حسب فئات الدخل الأسري ومتوسط الدخل الأسري، لبنان ٢٠٠٩

المحافظة		مجموع المداخيل الشهرية (بالألف)										
		أقل من 500 ألف	500–700	700–1,000	1,400–1,000	1,800–1,400	2,400–1,600	4,000–3,000	5,000–4,000	5,000 وأكثر	المجموع	متوسط الدخل الأسري
المحافظة	الشمال	3.2	30.9	25.5	14.9	8.5	4.3	6.4	3.2	3.2	100	**1,751.1**
	بيروت	4.5	18.0	23.6	14.6	9.0	10.1	10.1	1.1	9.0	100	**2,269.7**
	جبل لبنان	6.8	26.1	24.2	14.3	8.7	8.7	5.6	2.5	3.1	100	**1,758.1**
	الجنوب	5.8	31.4	25.6	12.8	3.5	4.7	3.5	4.7	8.1	100	**1,962.8**
	البقاع	6.0	31.3	24.1	9.6	3.6	3.6	9.6	8.4	3.6	100	**1,907.8**
المجموع		5.5	27.3	24.6	13.5	7.0	6.6	6.8	3.7	5.1	100	**1,904.1**

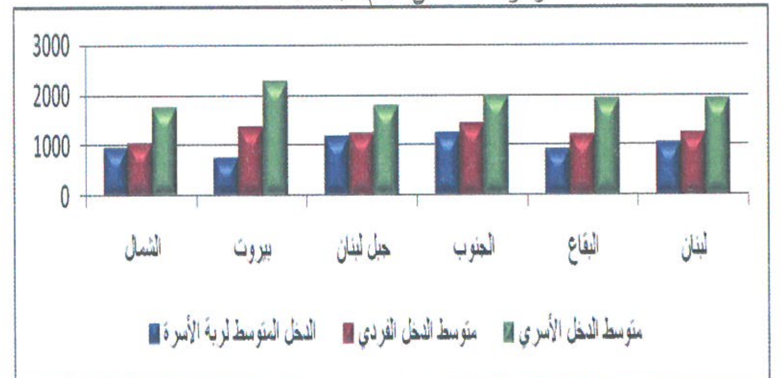
المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

كما هو الحال بالنسبة للدخل الفردي، فإن الدخل الأسري يختلف بشكل واضح بين محافظة وأخرى، حتى بلغ أعلى حد له في بيروت مع متوسط دخل بلغ ٢,٢٧ مليون ليرة، وأدنى حد له هو في الشمال حيث بلغ ١,٧٥ مليون ليرة، (جدول ٧٤).

إذا اعتبرنا أن الدخل الأسري الذي يقل عن ١,٦ مليون هو دخل منخفض، فإن هذه النسبة من الدخل هي الأعلى في محافظة الجنوب حيث بلغت ٦٢,٨% من الأسر، أما أدنى نسبة لهذه الفئة من الدخل فهي في محافظة بيروت بنسبة ٤٦,١%. لا بد من الإشارة هنا أن الدخل الأسري يتأثر بعدد الأسر داخل المنزل، بالإضافة إلى ارتفاع عدد الأفراد داخل الأسرة. وبهذا لا يمكن اعتباره مؤشراً مستقلاً يدل على تقدم المستوى المعيشي للمحافظات، (الجدول ٧٤).

في مقارنة للمستويات المختلفة للمداخيل، وعلى الصعد كافة (الفردي، الأسري ولربات الأسر)، يمكن للرسم البياني ٣٠ أن يدل على مدى الاختلاف، أو التشابه، في توزع المداخيل على المحافظات. هكذا، بلغ متوسطا الدخل الفردي ودخل ربة الأسرة في الشمال أدنى معدل له في لبنان، وكذلك متوسط الدخل الأسري، (الرسم البياني ٢٩).

الرسم البياني 29: توزع المحافظات اللبنانية حسب متوسط الدخل لربة الأسرة ومتوسط الدخل الفردي ومتوسط الدخل العام، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تتقارب متوسطات المداخيل الأسرية بين المحافظات مع اختلاف بسيط لناحية الأعلى والأدنى من هذه المتوسطات، فأعلى متوسط هو في محافظة بيروت ومن ثم في محافظتي الجنوب والبقاع. أما أدنى متوسط فهو في الشمال. ويتكرر هذا النمط، لناحية أدنى دخل فردي هو في الشمال وأعلى دخل فردي هو في الجنوب. أما في ما يتعلق بربة الأسرة فإن أعلى دخل لربات الأسر هو أيضاً في الجنوب، في حين أن الدخل الأدنى هو في محافظة بيروت، (الرسم البياني ٢٩).

٢– التوزع النوعي والعمري للمداخيل

مما لا شك فيه أن الاختلاف النوعي يؤثر على توزع الأجور، كما هو الحال مع المهن. فالدخل الذي تحصل عليه الإناث، حتى في المركز المهني نفسه، عادةً ما يكون أقل من دخل الرجل. وهذا ما تدل عليه متوسطات الأجور لدى كل من الذكور والإناث عند مقارنتها مع بعضها ومع الدخل المتوسط في لبنان.هكذا، فإن متوسط الدخل عند الإناث بلغ ٩٣٣,١ ألف ليرة مقارنة بـ١,٣٣٤ مليون ليرة للذكور، (الجدول ٧٥).

الجدول75: توزع السكان حسب الجنس والدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

			الدخل الفردي (بالألف)											
			أقل من 500 ألف	500-700	700-1,000	1,000–1,400	1,400–1,800	1,800–2,400	2,400–3,000	3,000–4,000	4,000–5,000	5,000 وأكثر	المجموع	الدخل المتوسط
الجنس	ذكر	أفقي	6	19.6	27.2	18.2	11.2	6.2	5.4	3.5	1	1.8	100	1,334
		عمودي	**40.6**	**59.2**	**76.3**	**70.1**	**76.4**	**80.4**	**90.7**	**71.4**	**70**	**92.9**	**68.5**	
	أنثى	افقي	19	29.3	18.4	16.9	7.6	3.3	1.2	3	0.9	0.3	100	933.1
		عمودي	**59.4**	**40.8**	**23.7**	**29.9**	**23.6**	**19.6**	**9.3**	**28.6**	**30**	**7.1**	**31.5**	
المجموع		أفقي	10.1	22.6	24.4	17.8	10.1	5.3	4.1	3.3	1	1.3	100	1,226
		عمودي	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

الرسم البياني 30: توزع السكان حسب الجنس ومتوسط الدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يمكن تحليل الجدول ٧٥ بطريقة أفقية وعمودية. فعلى الصعيد العمودي، تزيد نسبة الذكور، لناحية فئات الدخل، على نسبة الإناث في كل الفئات، إلا الفئة الأولى،أي عند الدخل الأدنى. هكذا، فإن نسبة الإناث اللواتي يتقاضين أقل من ٥٠٠ ألف ليرة هي ٥٩,٦%. أما في الفئات الأخرى، فكل النسب هي أقل من ٥٠% وخاصة في الفئات متوسطة الدخل حيث تتراوح النسب بين ٢٩,٩% كحد أقصى، و٩,٦% كحد أدنى. تتوضح هذه الاختلافات في التحليل الأفقي الذي يبين توزع كل فئة من فئات الدخل لدى كل من الذكور والإناث، (الجدول ٧٥).

في التحليل الأفقي، من الملاحظ أن نسبة الدخل ٧٠٠ ألف إلى ١ مليون هي الأعلى نسبة عند الذكور حيث حصلت على ٢٧,٢% من المجموع. بالإضافة إلى ذلك، فإن ٧١% من الذكور يحصلون على أجور أقل من ١,٤ مليون ليرة شهرياً. في المقابل، يظهر أن أعلى نسبة من المداخيل عند الإناث هي ٢٩,٣% لفئة الدخل ٥٠٠-٧٠٠ ألف. أما نسبة الإناث اللواتي يتقاضين أقل من ١,٤ مليون ليرة فقد بلغت ٨٣,٦% أي أن نسبة الإناث في فئات الدخل المنخفض أقل بكثير من الذكور، (الجدول ٧٥).

يمكن تطبيق هذا الاستنتاج على انخفاض المداخيل المرتفعة بين الإناث، حيث تنخفض نسبة الإناث ذوات المداخيل المرتفعة (أكثر من ٣ مليون) إلى ٤,٢% من مجموع الإناث؛ أما هذه النسبة فهي ٦,٣% عند الذكور، (الجدول ٧٥).

بالإضافة إلى الجدول، فإن الرسم البياني ٣٠ يوضح الفرق الكبير بين متوسط الدخول عند الإناث والذكور مقارنة بالمتوسط اللبناني. فمتوسط مداخيل الذكور بلغ ١,٣٣ مليون ليرة، في حين أن متوسط المداخيل عند الإناث أقل منه بحوالي ٤٠٠ ألف ليرة إذ بلغ ٩٣٣ ألف ليرة، في مقابل متوسط المداخيل عند اللبنانيين الذي بلغ ١,٢٢٦ مليون ليرة، (الجدول ٧٥).

٣- تأثير الوضع التربوي على توزع المداخيل

يؤثر الوضع التربوي بشكل مباشر على توزع المداخيل، وذلك على عدة صعد. فالتأثير المباشر يكون لناحية العلاقة بين المستوى التربوي والمركز المهني والدخل. ذلك أن التقدم التربوي ينعكس على تقدم المركز المهني، وبالتالي على ارتفاع الدخل. أما التأثير غير المباشر فهو في علاقة ارتفاع المستوى التعليمي مع زيادة الوعي لناحية تنظيم الأسرة، وبالتالي خفض عدد الأولاد والمباعدة بينهم، الأمر الذي يتيح الفرصة لربة الأسرة في أن تعمل، مما يزيد من دخل الأسرة.

بلغت نسبة الذين يحصلون على دخل يقل عن مليون من الذين يتقنون القراءة والكتابة ٧٥%، بينما بلغت نسبتهم من حملة الشهادات الجامعية ٣٨,٤%. هذا الاختلاف الكبير بين النسب حسب المستويات الدراسية موضح في الجدول ٧٦.

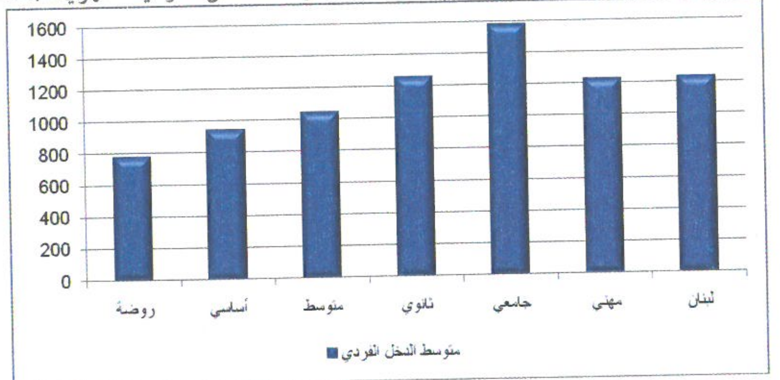
الجدول76: توزع السكان حسب المرحلة المنجزة والدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المرحلة المنجزة	الدخل الفردي (بالألف)											
	أقل من 500 ألف	500–700	700–1,000	1,000– 1,400	1,400– 1,800	1,800– 2,400	2,400–3,000	3,000–4,000	4,000– 5,000	5,000 وأكثر	المجموع	متوسط الدخل الفردي
روضة	12.5	37.5	25	25	0	0	0	0	0	0	100	781.25
أساسي	17.3	30.1	29.1	10.2	4.6	4.1	2	1	1	0.5	100	941.2
متوسط	12	28.8	24.5	16.1	10.6	2.2	2.2	2.6	0.4	0.7	100	1,048.15
ثانوي	9	19.7	23	23	10.1	6.2	3.9	2.8	0.6	1.7	100	1,260
جامعي	3.9	15.4	19.6	20.9	14.4	8.2	7.5	6.2	1.3	2.6	100	1,581.25
مهني	4.4	14.7	41.2	19.1	4.4	7.4	2.9	2.9	2.9	0	100	1,226.50
المجموع	9.6	22.6	24.8	17.9	10	5.3	4.1	3.4	1	1.4	100	1,226

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

بالإضافة إلى ذلك، فإن النسبة الأكثر (٧٥%) من الذين لم يتخطوا مرحلة الروضة (أو القراءة والكتابة) يحصلون على أجر أقل من مليون. كما أن جميع أفراد هذه المرحلة التعليمية، يقل دخلهم الفردي عن ١,٤ مليون ليرة. بالفعل، فإن نسبة الذين يحصلون على دخل فردي يساوي١,٤ مليون ليرة وأكثر، يزيد تدريجياً مع ازدياد مستوى التعليم. فنسبة المستوى الاساسي من الذين يحصلون على أكثر من ١,٤ مليون هي ١٣,٢%، وفي المستوى المتوسط بلغت النسبة ١٨,٧%، وفي المستوى الثانوي ٢٥,٣%، إلى أن تصل إلى أعلى نسبة لها في المستوى الجامعي حيث تبلغ ٤٠,٢%، لتعود النسبة لتنخفض من جديد إلى ما بين تلك التي تعود إلى التعليم المتوسط والتعليم الثانوي حيث بلغت ٢٠,٥%، (الجدول ٧٦).

الرسم البياني 31: توزع السكان حسب المرحلة المنجزة ومتوسط الدخل الفردي الشهري، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

في تحليل متوسط الدخل الفردي يتضح الاختلاف بين المداخيل التي تتفاوت بشكل كبير حسب المستوى المنجز. هكذا، فإن متوسط الدخل يرتفع تدريجياً مع ارتفاع المستوى المنجز إلى أن يصل إلى أعلى مستوى له لحملة الاجازات والشهادات الجامعية حيث يبلغ ما يقرب من ١,٥٨ مليون ليرة. أما أدنى مستوى لمتوسط الدخل الفردي فهو عند ذوي المستوى ما دون الأساسي أو الروضة إذ يبلغ ٧٨١ ألف ليرة. تجدر الإشارة إلى أن متوسط الدخل عند المستوى المهني هو أقل من المستوى الثانوي والجامعي وبلغ ١,٢٢ مليون ليرة، (الجدول ٧٦ والرسم البياني ٣١).

تؤثر المؤسسة الدراسية على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفرد. فمن يلتحق بمدرسة خاصة غير مجانية، عادةً ما يكون لديه فرصة أعلى في الحصول على دخل مرتفع. يعود هذا الأمر إلى سببين: الأول يتعلق بما لبعض المدارس الخاصة من دور في بناء طالب ذي مستوى علمي أعلى وشخصية مهيأة أكثر لخوض التعليم الجامعي نظراً لما تقوم به هذه المدارس من إعداد لطلابها في هذا المجال، وخاصة في مجال اللغة الأجنبية. وعلى صعيد آخر، فإن طالب هذه المدارس يتحدر أصلاً من أسرة ذات وضع اقتصادي أفضل من أسر طلاب المدارس الرسمية. هذا الوضع الاقتصادي المتحد مع نسيج متكامل من العلاقات الاجتماعية والبيروقراطية تتيح لتلميذ المدرسة الخاصة فرصة أفضل في الحصول على عمل ذي دخل مرتفع أكثر، ربما، مما يتاح لطالب المدرسة الرسمية.

عند الإشارة إلى المدرسة الرسمية والخاصة، فإن الأمر نفسه ينطبق على الجامعة الرسمية أو الخاصة. وهذا ما يوضحه الجدول ٧٧ أدناه، حيث من الملاحظ أن متوسط الدخل للطلاب

الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الخاصة هو الأعلى بين المتوسطات الأخرى وبلغ ١,٤٩٣ مليون ليرة لبنانية، (الجدول ٧٧)[٧].

الجدول77: توزع السكان حسب نوع المؤسسة الدراسية والدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

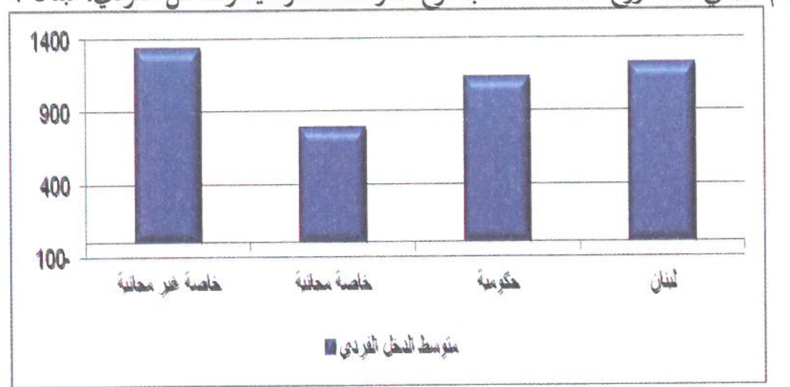
		الدخل الفردي(بالألف)											
		أقل من 500 ألف	500–700	700–1,000	1,000–1,400	1,400–1,800	1,800–2,400	2,400–3,000	3,000–4,000	4,000–5,000	5,000 وأكثر	المجموع	متوسط الدخل الفردي
نوع المؤسسة الدراسية	خاصة غير مجانية	10.8	19.8	22.1	17.6	10.6	6.3	5.3	4.5	1.2	2.0	100	1,342.7
	خاصة مجانية	0	55.6	22.2	22.2	0	0	0	0	0	0	100	788.9
	حكومية	8.9	23.4	28.9	17.6	10.2	4.5	3.0	1.9	0.80	0.80	100	1,129.9
المجموع		9.8	21.7	25.3	17.7	10.3	5.3	4.1	3.4	1.0	1.4	100	1,226

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تنخفض مداخيل الطلاب الذين تلقوا تعليمهم في المؤسسات الرسمية بشكل ملحوظ عن المعدل العام. إلا أن المداخيل المنخفضة بشكل كبير هي تلك التي تعود إلى الطلاب الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الخاصة المجانية. فنسبة الذين يتقاضون دخلاً يقل عن ١,٤ مليون ليرة من الذين التحقوا بالمدارس الخاصة المجانية هي ١٠٠%، في مقابل ٧٨,٨% للمدارس الرسمية، و٧٠,٣% للمدارس الخاصة. أما الذين يحصلون على دخل يزيد عن ٣ ملايين ليرة فقد بلغت نسبتهم ٧,٧% من الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الخاصة و٣,٥% في المدارس الرسمية، (الجدول ٧٧).

كما هو الحال في تحليل الجداول السابقة، يمكن المقارنة بين المتوسطات للسكان حسب المؤسسة التعليمية. هكذا، فإن طلاب المؤسسات الخاصة غير المجانية هم الأعلى دخلاً حيث بلغ متوسط دخلهم الشهري ١,٣٣٢ مليون ليرة لبنانية، (الرسم البياني ٣٢).

الرسم البياني32: توزع السكان حسب نوع المؤسسة الدراسية والدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

إلا أن الأقل دخلاً هم الطلاب الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الخاصة المجانية (الذين يتحدرون عادةً من أفقر الأسر) وبلغ متوسط دخلهم ٧٨٩ ألف ليرة لبنانية. أما الطلاب الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الحكومية فقد بلغ متوسط الدخل عندهم ١,١٢٩ مليون ليرة، أي في مرتبة متوسطة ما بين الخاصة المجانية وغير المجانية، (الرسم البياني ٣٢).

٤– الوضع المهني والدخل

يفعل الوضع المهني فعله في التأثير المباشر على الدخل من خلال نوع العمل والمنصب أو المركز في العمل. فلكل مهنة دخلها المتوقع. إلا أن العينة ممكن أن تؤثر على توزع المداخيل بحيث تحصل فئات مهنية على دخل أعلى او أدنى من المتوقع. لا بد من الإشارة هنا أن كل الجداول هي للأفراد الذين أتموا العشر سنوات.

من الطبيعي أن يزداد الدخل الفردي للأشخاص الذين يعملون، ويقل بالتالي للمتقاعدين إلى أن يصل إلى حده الأدنى عند الذين لا يعملون أو يبحثون عن عمل. وفي هذه

الجداول لم يتم ادراج الأفراد الذين ليس لهم دخل أو الذين لم يجيبوا عن قيمة دخلهم. لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن الإجابات ارتكزت على خيارات المستجوبين حسب ما ينظرون إلى وضعهم، مثلاً يمكن للمرأة العاملة أن تجيب بأنها ربة منزل، أو يمكن أن تحصل على مبالغ شهرية من زوجها أو من أبنائها. هكذا، فإن متوسط المداخيل لربات المنازل بلغ ٨١٠ آلاف ليرة، وهو أدنى متوسط في لبنان، (الجدول ٧٨).

الجدول78: توزع السكان (أكبر من ١٠ سنوات) حسب الوضع المهني والأجر الفردي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

الوضع المهني		الدخل الفردي(بالألف)											
		أقل من 500 ألف	500–700	700–1,000	1,000–1,400	1,400–1,800	1,800–2,400	2,400–3,000	3,000–4,000	4,000–5,000	5,000 وأكثر	المجموع	متوسط الدخل الفردي
الوضع المهني	يعمل حالياً	9.7	22.7	24.4	17.7	10.3	5.4	4.2	3.4	0.9	1.3	100	1,230.9
	مقعد[8]	0	0	40	0	20	0	40	0	0	0	100	1,740
	يبحث عن عمل	33.3	0	0	0	33.3	33.3	0	0	0	0	100	1,381.5
	متقاعد	9.1	15.2	27.3	36.4	9.1	3	0	0	0	0	100	1,003.5
	طالب[9]	33.3	22.2	11.1	0	0	22.2	0	11.1	0	0	100	1,221
	نساء في البيوت	20.8	37.5	29.2	4.2	4.2	0	0	4.2	0	0	100	810.6
	صاحب إيراد	0	0	0	0	0	0	0	0	50	50	100	5,500
	غيره	0	40	20	40	0	0	0	0	0	0	100	890
	المجموع	10.1	22.6	24.4	17.8	10.1	5.3	4.1	3.3	1	1.3	100	1,226

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أقرب متوسط، على مستوى الفئات، من متوسط الدخل على الصعيد الوطني هو للذين يعملون حالياً حيث بلغ ١,٢٣١ مليون ليرة. وعلى صعيد هذه الفئة، فإن نسبة الذين يحصلون على دخل منخفض (أقل من ١,٤ مليون) بلغت ٧٤,٥%. أما نسبة العمال من الذين يحصلون على دخل مرتفع (٣ ملايين وأكثر) فقد بلغت ٥,٦%، (الجدول ٧٨).

ينخفض دخل المتقاعدين عن دخل العاملين حالياً، حيث بلغ متوسط دخلهم مليون ليرة لبنانية. ونسبة الدخل المنخفض هي ٨٨% بينما لا يحصل أحد منهم على دخل يفوق الـ ٣

مليون ليرة. ينخفض الدخل أيضاً بالنسبة لربات المنازل حيث تحصل ٩١,٤% منهن على أقل من ١,٤ مليون ليرة شهرياً، (الجدول ٧٨).

ما يلفت الإنتباه هو بعض الفئات في الجدول، وخاصة: الطلاب والمقعدون وأصحاب الإيرادات الذين ترتفع عندهم متوسطات الدخل وإن كانت أعدادهم منخفضة جداً، وهو الأمر الذي أثر في النتائج. هكذا، فإن متوسط الدخل عند أصحاب الإيرادات مرتفع جداً وبلغ حوالي ٤ أضعاف المتوسط اللبناني. أما بالنسبة للمقعدين فقد ارتفع عندهم متوسط الدخل إلى ١,٧ مليون ليرة لبنانية، والأمر نفسه ينطبق على الطلاب الذي بلغ متوسط دخلهم ١,٢ مليون ليرة، (الجدول ٧٨).

في تحليل كيفية توزع المداخيل عند العاملين حالياً، من المتوقع أن يحصل أرباب العمل على أعلى دخل. إلا أن ما تبين في الواقع هو أن الذين يعملون لصالحهم هم الذين يحصلون على أعلى دخل، فبلغ متوسط الدخل عندهم ١,٣٧ مليون ليرة لبنانية (الجدول ٧٩).

الجدول79: توزع السكان العاملين حسب الوضع في المهنة والأجر الفردي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

الوضع في المهنة		الدخل الفردي(بالألف)											
		أقل من 500 ألف	500–700	700–1,000	1,000–1,400	1,400–1,800	1,800–2,400	2,400–3,000	3,000–4,000	4,000–5,000	5,000 وأكثر	المجموع	متوسط الدخل الفردي
الوضع في المهنة	يعمل بأجر	9.7	20.3	27	19.8	11.7	4	3.1	2.5	1	0.9	100	**1,172.75**
	صاحب عمل	9.2	30.1	20.9	11.1	7.2	6.5	5.9	5.9	0.7	2.6	100	**1,348.15**
	يعمل لصالحه	9.5	26.4	16.2	15.5	7.4	10.8	8.1	3.4	0.7	2	100	**1,370.55**
المجموع		9.6	22.7	24.6	17.8	10.4	5.4	4.3	3.2	0.9	1.3	100	**1,226**

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

هكذا، فإن نسبة الذين يعملون لصالحهم الخاص ويحصلون على دخل منخفض بلغت ٦٧,٧%. بينما بلغت نسبة الذين يحصلون على دخل أعلى من ٣ ملايين ليرة ٦,١%. في الوقت نفسه، فإن أصحاب العمل الذين يحصلون على أقل من ١,٤ مليون هم ٧١,٣%. إلا أن نسبة الذين يحصلون على دخل مرتفع هي أعلى من الذين يعملون لصالحهم ووصلت إلى

٩,٢%. هذا الأمر أدى إلى اختلاف بسيط في متوسط المداخيل حيث بلغ متوسط مداخيل أصحاب العمل ١,٣٤٨ مليون ليرة، (الجدول ٧٩).

إلا أن التفاوت الواضح هو بين العمال بأجر من جهة، أي الأجراء، وأرباب العمل والذين يعملون لصالحهم من جهة أخرى. فقد بلغت نسبة الذين يحصلون على أقل من ١,٤ مليون ليرة ٧٦,٨% وهي الأعلى مقارنة بالفئتين الأخريين. بينما لم يحصل إلا ٤,٤% منهم على ٣ ملايين وأكثر. أخيراً بلغ متوسط الدخل لفئة الأجراء ١,١٧ مليون ليرة، (الجدول ٧٩).

يحصل العمال المياومون في لبنان على أدنى متوسط للدخل حيث بلغ ٥٦٩,٢ ألف ليرة. أما أعلى متوسط دخل فهو لأرباب العمل حيث بلغ ٢,٥٢٢ مليون ليرة، (الجدول ٨٠).

الجدول80: توزع السكان العاملين حسب نوع المهنة والدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المهنة الأساسية	الدخل الفردي(بالألف)											
	أقل من 500 ألف	500-700	700-1,000	1,000-1,400	1,400-1,800	1,800-2,400	2,400-3,000	3,000-4,000	4,000-5,000	5,000 وأكثر	المجموع	متوسط الدخل الفردي
مزارع	7.1	64.3	7.1	14.3	0	0	0	7.1	0	0	100	**891.1**
عامل	43.3	30	23.3	3.3	0	0	0	0	0	0	100	**569.2**
حرف مستقلة	13.7	34.5	14.4	15.1	8.6	4.3	2.9	3.6	0.7	2.2	100	**1,169.55**
مهن حرة	0	10	20	20	6.7	16.7	16.7	6.7	3.3	0	100	**1,778.5**
موظف في الدوائر الرسمية	1.3	11.1	33.3	32	17	3.3	1.3	0	0	0.7	100	**1,163.4**
مستخدم في القطاع الخاص	9.5	20	27.5	16.5	12.5	4.5	4	3	1.3	1.3	100	**1,240**
صاحب متجر	4.5	22.7	13.6	9.1	0	31.8	9.1	4.5	4.5	0	100	**1,682.05**
رب عمل	0	4.3	8.7	17.4	13	4.3	21.7	21.7	0	8.7	100	**2,522.05**
يعمل في الخدمات	2.4	28.6	45.2	2.4	2.4	4.8	9.5	2.4	0	2.4	100	**1,233.5**
يساعد أحد أفراد الأسرة	25	25	50	0	0	0	0	0	0	0	100	**662.5**
صاحب متجر صغير	16.3	31.4	19.8	18.6	8.1	1.2	1.2	2.3	0	1.2	100	**983.85**
غير ذلك	0	23.1	15.4	23.1	7.7	23.1	7.7	0	0	0	100	**1,386**
المجموع	9.4	22.5	25.1	17.9	10.7	5	4.2	3	0.8	1.4	100	**1,226**

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يتفاوت الدخل حسب نوع المهنة بشكل كبير. ذلك أن بعض المهنيين لا يصل متوسط دخلهم الشهري إلى أكثر من ٦٠٠ ألف ليرة لبنانية. بينما يبلغ دخل الآخرين ٤ أضعاف هذا الرقم. هكذا، فإن العمال المياومين هم أقل الفئات لناحية الدخل بحيث يحصل ١٠٠% منهم على أقل من ١,٤ مليون ليرة شهرياً مع متوسط دخل يبلغ ٥٦٩,٢ الف ليرة. الفئة الثانية، الأقل دخلاً، هي فئة الأفراد الذين يساعدون أسرهم. وبلغت نسبة الذين يحصلون على أقل من ١,٤ مليون ليرة ١٠٠% (١٠٠% يحصلون على أقل من مليون ليرة). أما متوسط الدخل فكان ٦٦٢ ألف ليرة.أما المزارعون (على قلة عددهم) فهم ليسوا أفضل حالاً إذ إن ٩٢,٩% منهم يحصلون على أقل من ١,٤ مليون ليرة، بالإضافة إلى ٧,١% يحصلون على دخل يتراوح بين ٣ و ٤ مليون ليرة. ومن الممكن أن يكون هؤلاء من أصحاب الحيازات والمشاريع الزراعية. أما متوسط الدخل فبلغ ٨٩١,١ الف ليرة لدى فئة المزارعين. الفئة الأخيرة التي يقل متوسط دخلها عن مليون ليرة هم أصحاب المتاجر الصغيرة. وبلغت نسبة الذين يحصلون منهم على أقل من ١,٤ مليون ليرة ٨٦,١% مع متوسط دخل هو ٩٨٣,٨٥ ألف ليرة لبنانية، (جدول ٨٠).

كما ينخفض دخل الموظفين في القطاع العام عن المستخدمين في القطاع الخاص. ونسبة الأفراد الذي يحصلون على دخل يقل عن ١,٤ مليون ليرة هي ٧٧,٧%، مع ٠,٧% فقط يحصلون على أكثر من ٣ مليون ليرة. أما متوسط دخلهم فهو ١,١٦٣ مليون ليرة. والدخل المتوسط للمستخدمين في القطاع الخاص يبلغ ١,٢٤٠ مليون ليرة.كما أن نسبة الذين يحصلون على أقل من ١,٤ مليون ليرة هي ٧٣,٥ (أي أقل من موظفي القطاع العام). ونسبة الذين يحصلون على دخل يزيد عن ٣ مليون هي ٥,٦% (جدول ٨٠).

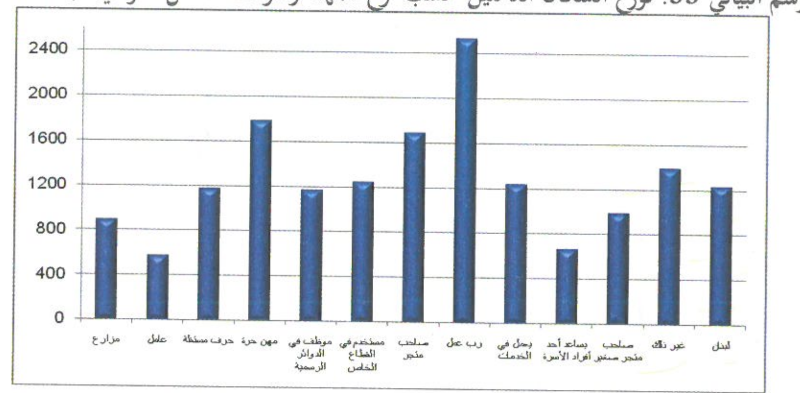
ومن الملاحظ أيضاً أن هناك تفاوتاً في المداخيل داخل فئة العاملين في الخدمات. ذلك أن المداخيل تتوزع بشكل كبير من أدنى فئات الدخل إلى أعلى الفئات. هكذا، بلغت نسبة الذين يحصلون على أقل من ١,٤ مليون ٧٨,٦%. وفي الوقت نفسه فإن ٤,٨% يحصلون على أكثر من ٣ مليون، بالإضافة إلى ٩,٨% من فئة الدخل ٢,٤ إلى ٣ مليون. أما متوسط الدخل عند هذه الفئة فهو ١,٢٣٣ مليون ليرة، (الجدول ٨٠).

أعلى المداخيل عند المهنيين هي لأصحاب المتاجر وأرباب العمل والمهن الحرة. فأصحاب المتاجر المتوسطة والكبيرة يحصلون على متوسط دخل هو ١,٦٨ مليون ليرة. وبلغت نسبة الذين يحصلون على أقل من ١,٤ مليون ليرة ٤٩,٩%. أما نسبة الذين يحصلون على دخل

متوسط يتراوح بين ١,٤ مليون و٣ مليون فهي ٤٠,٩%. وأخيراً يحصل ٩% على دخل يزيد عن ٣ مليون ليرة. هذه النسب مشابهة للذين يعملون في المهن الحرة. ذلك أن نسبة الذين يحصلون على أقل من ١,٤ مليون بلغت ٤٠%. أما الذين يحصلون على دخل متوسط فنسبتهم ٤٠,١%. ونسبة ذوي الدخل المرتفع هي ٩,٩%. أما متوسط الدخل فبلغت ١,٧٧٨ مليون ليرة. أما عند أرباب العمل فبلغت نسبة الذين يحصلون على أقل من ١,٤ مليون ٣٠,٤%، ونسبة ذوي الدخل المتوسط هي ٣٩%، والنسبة الباقية، أي ٣٠,٤%، تحصل على أعلى دخل حيث بلغ متوسطه ٢,٥٢ مليون ليرة، (الجدول ٨٠).

هكذا، فإن أرباب العمل هم الأعلى دخلاً. أما العمال فهم الأقل دخلاً. وتتوزع متوسطات المداخيل بين هاتين الفئتين حسب ما هو مبين في الرسم البياني ٣٣.

الرسم البياني 33: توزع السكان العاملين حسب نوع المهنة ومتوسط الدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تتدرج متوسطات المداخيل، من الأعلى إلى الأدنى، وفقاً للشكل التالي: أرباب العمل (٢,٥٥٢ مليون ليرة)، المهن الحرة (١,٧٧٨ مليون ليرة)، أصحاب المصالح التجارية (١,٦٨ مليون ليرة)، المستخدمون في القطاع الخاص (١,٢٤ مليون ليرة)، العاملون في قطاع الخدمات (١,٢٣٣ مليون)، الحرفيون المهرة (١,١٦٩ مليون ليرة)، الموظفون في القطاع العام (١,١٦٣ مليون ليرة)، أصحاب الدكاكين الصغيرة (٩٨٣ ألف ليرة)، المزارعون (٨٩١,١ ألف ليرة)، الذين يساعدون أفراد الأسرة (٦٦٢,٥ ألف ليرة) وأخيراً العمال المياومون بمتوسط دخل بلغ ٥٦٩,٢ الف ليرة، (الجدول ٨٠ والرسم البياني ٣٣).

٥- الطائفة والدخل

بعد تحليل علاقة المتغيرات الأخرى بتوزيع الدخل يبقى تحليل العلاقة بين الطائفة والدخل في توزيع الدخل. فالإنتماء إلى طائفة، وإن كان لا يؤثر بمفرده على الدخل، فهو يفعل فعله، بالتضافر مع عوامل أخرى (منها التعليم وتأثيره على الوضع الاقتصادي)، في توزع المداخيل وتفاوتها بين أبناء الطوائف المختلفة.

ترتفع نسبة الأرمن الذين يقل دخلهم عن الحد الأدنى للأجور (٥٠٠ ألف ليرة) إلى ١٤,٦% مقابل ٢,١% فقط عند الأرثوذكس، (الجدول ٨١).

الجدول81: توزع السكان حسب الطائفة والدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

الطائفة	الدخل الفردي(بالألف)												
	أقل من 500 ألف	500-700	700-1,000	1,000-1,400	1,400-1,800	1,800-2,400	2,400-3,000	3,000-4,000	4,000-5,000	5,000 وأكثر	المجموع	متوسط الدخل الفردي	مؤشر جيني[10]
شيعة	12.4	19.7	17.4	16.9	10.1	3.4	9.0	6.2	1.7	3.4	100	1,506.2	0.2490
سنة	7.7	26.5	27.6	17.7	8.8	5.0	2.8	2.2	1.1	0.60	100	1,124.9	0.3398
دروز	9.8	22.5	19.6	11.8	18.6	10.8	2.9	2.9	1.0	0	100	1,237.5	0.3916
موارنة	9.7	24.3	25.4	18.9	9.2	5.4	2.2	2.7	0.5	1.6	100	1,168.9	0.3150
روم أرثوذوكس	2.1	20.2	22.3	24.5	13.8	6.4	1.1	5.3	2.1	2.1	100	1,419.9	0.33236
روم كاثوليك	9.6	16.3	33.7	20.2	7.7	3.8	6.7	1.0	0	1.0	100	1,148	0.4291
أرمن	14.6	23.3	21.4	23.3	7.8	2.9	1.0	3.9	1.0	1.0	100	1,114.5	0,3508
أقليات	14.3	25.7	29.5	9.5	6.7	6.7	5.7	1.9	0	0	100	1,044	0.3876
المجموع	**9.6**	**21.3**	**22.7**	**18.9**	**10.6**	**5.9**	**4.3**	**3.7**	**1.3**	**1.6**	100	1,226	0.2336

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

هكذا، تتفاوت المداخيل الفردية بشكل كبير من طائفة إلى أخرى، حيث يظهر أن نسبة بعض الفئات مرتفعة عند بعض الطوائف ومنخفضة عند أخرى. فنسب المداخيل المنخفضة مرتفعة عند السنة والأقليات أكثر من الطوائف الأخرى. أما المداخيل المتوسطة فنسبتها ترتفع عند الدروز والموارنة، بينما المداخيل المرتفعة هي الأكثر انتشاراً عند الشيعة والأرثوذكس. هنا، يمكن تصنيف المداخيل ضمن ٣ فئات عريضة:

- دخل فردي منخفض (أقل من١,٤مليون ليرة). من الملاحظ أن هذه الفئة تستحوز على الأغلبية العظمى من مداخيل لبنان الفردية. فالنسبة الوطنية بلغت ٧٢,٥%. أما أكثر الطوائف التي تركزت فيها المداخيل في هذه الفئة فكانت عند الأرمن (٨٢,٦%) والسنة (٧٩,٥%).أما أقل الطوائف التي تركزت فيها المداخيل ضمن هذه الفئة فهي عند الدروز (٦٣,٧%) والشيعة (٦٦,٤%).
- دخل فردي متوسط (بين ١,٤مليون و٣ مليون ليرة). تتركز هذه الفئة عند الدروز بنسبة ٣٢,٣%،تليها الشيعة بنسبة ٢٢,٥%. والطائفتان الأقل دخلاً في هذه الفئة هما الأرمن والسنّة بنسبتي (١١,٧% و١٦,٦%). أما في لبنان فقد بلغت هذه النسبة ٢٠,٨%، (الجدول ٨١).
- دخل فردي مرتفع (٣ مليون ليرة وأكثر). إنها الفئة الأقل انتشاراً عند جميع الطوائف. إلا أنها تختلف بين طائفة وأخرى. فالشيعة والأرثوذكس هما الطائفتان اللتان تحوزان على أعلى نسبة فيهذه الفئة (١١,٣% للشيعة و٩,٥% للأرثوذكس). وأقل الطوائف في هذه الفئة هما الأرمن والأقليات (٢% و١,٩%). أما على الصعيد الوطني فقد بلغت هذه النسبة ٦,٦%.

تتضح هذه الأرقام أكثر من خلال عرض متوسط الدخل الفردي لكل طائفة حيث من الملاحظ أن الدخل المتوسط الأعلى هو عند الشيعة بحيث ناهز الـ١,٥ مليون ليرة، (الرسم البياني ٣٤).

الرسم البياني 34: توزع السكان حسب الطائفة ومتوسط الدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

بالإضافة إلى ارتفاع متوسط الدخل عند الشيعة فإن ثاني أعلى دخل متوسط هو عند الأرثوذكس (١,٤٢مليون ليرة)، فالدروز (١,٢٣٧مليون ليرة)، فالموارنة (١,١٧ مليون ليرة)، والكاثوليك (١,١٤٨مليونليرة)، والسنة (١,١٢٥مليون)، والأرمن (١,١١٤مليون)، وأخيراً الأقليات (١,٠٤٤مليون). أما متوسط الدخل على الصعيد الوطني فقد بلغ ١,٢٢٦مليون ليرة وذلك عند أفراد العينة الأولى، أما في العينة الثانية (النسبية لناحية الطوائف) فبلغ المتوسط رقماً قريباً جداً من المتوسط الأول وهو ١,٢٩٢ مليون ليرة باختلاف بلغ ٥% عن العينة الأولى، وهو رقم يعتبر مقبولاً من الناحية الاحصائية، (الرسم البياني ٣٤).

يمكن أيضاً تحليل المداخيل الأسرية، أي مجموع مداخيل الأفراد المقيمين في المنزل. ومن الطبيعي أن تختلف الفئات عما هو موجود في الجدول ٨٢ بسبب اتساع مدى المداخيل. لم يتمكن الشيعة من الحفاظ على أعلى متوسط للدخل حيث تفوق عليهم الأقليات بمتوسط دخل أسري قدره ٢,٠٨٧ مليون ليرة. أما الشيعة فقد أتى متوسط دخلهم الأسري في المرتبة الثانية وبلغ ٢,٠١٣ مليون، (الجدول ٨٢).

الجدول82: توزع الأسر حسب الطائفة والدخل الأسري، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الدخل الأسري(بالألف)									
		أقل من 500 ألف	500–700	700–1,000	1,000– 1,400	1,400– 1,800	1,800– 2,400	2,400–3,000	3,000–4,000	4,000– 5,000	المجموع	متوسط الدخل الأسري
الطائفة	شيعة	6.5	27.2	27.2	9.8	6.5	5.4	4.3	5.4	7.6	100	**2,013.6**
	سنة	4.2	26.3	27.4	16.8	6.3	5.3	5.3	2.1	6.3	100	**1,904.7**
	دروز	10.2	24.5	22.4	16.3	4.1	4.1	10.2	.	8.2	100	**1,974.5**
	موارنة	4.3	25.0	20.7	14.1	9.8	10.9	8.7	4.3	2.2	100	**1,897.3**
	روم أرثوذوكس	4.3	23.9	30.4	10.9	4.3	13.0	4.3	4.3	4.3	100	**1,907.6**
	روم كاثوليك	6.4	42.6	17.0	10.6	4.3	6.4	4.3	6.4	2.1	100	**1,616.0**
	أرمن	6.3	25.0	25.0	16.7	8.3	4.2	10.4	2.1	2.1	100	**1,744.8**
	أقليات	2.3	27.3	25.0	11.4	11.4	2.3	9.1	4.5	6.8	100	**2,087.5**
المجموع		5.5	26.8	24.5	12.0	6.4	7.6	7.3	4.4	5.5	100	**1,967.26**

المصدر: الدراسة الميدانية لتي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تتركز المداخيل الأسرية بأكثريتها في الفئتين ٥٠٠-١,٠٠٠ و١,٠٠٠-١,٦٠٠ وتنخفض النسبة في الفئات كلما ارتفع الدخل. يؤثر متغير "عدد الأفراد الذين يعملون في الأسرة" على نتائج الجدول ٤٥ بحيث يرتفع الدخل الأسري كلما ارتفع عدد العاملين في الأسرة؛ هذا بالإضافة إلى ارتفاع عدد الأفراد في كل أسرة. يمكن مقارنة هذه الأرقام من خلال تقسيمها إلى ثلاث فئات من الدخل:

- الدخل المنخفض (أقل من ١,٦ مليون): من الملاحظ تأثير انخفاض عدد العاملين في الأسرة، فالكاثوليك هم ذوي أعلى نسبة من أصحاب الدخل الأسري المتدني إذ بلغت نسبتهم ٦٦% يليهم الشيعة (ذوي أعلى دخل فردي) بنسبة ٦٠,٩%. أما أدنى نسبة في هذه الفئة فكانت من نصيب الموارنة إذ بلغت ٥٠%، علماً أن هذه النسبة ترتفع إلى ٥٦,٨% في لبنان، (الجدول ٨٢).
- الدخل المتوسط (١,٦-٤ مليون ليرة): يبرز الموارنة كأصحاب الدخل المتوسط بين الأسر بنسبة ٤٣,٥%، يليهم الأرمن بنسبة ٣٩,٦%. أما أقل نسبة في الفئة المتوسطة فكانت من نصيب الكاثوليك والشيعة بنسبة (٢٥,٥ و٢٦,١%). أما نسبة الدخل المتوسط في لبنان فهي ٣٣,٢%، (الجدول ٨٢).
- الدخل المرتفع (٤ مليون وأكثر): من الملاحظ بعض أوجه الشبه بالنسبة للدخل المرتفع. فأقل نسبة تعود للأرمن بنسبة ٤,٢%. أما أعلى نسبة فهي للشيعة، يليهم بذلك الأقليات (١٣% و١١,٤%)، اما في لبنان فبلغت هذه النسبة ٩,٩% من الأسر، (الجدول ٨٢).

بعد الانتهاء من تحليل توزع المداخيل في لبنان، يمكن أن نقدم الخلاصات التالية:

- يتفاوت الدخل بشكل واضح بين المناطق اللبنانية، بحيث تعتبر محافظة الشمال الأفقر على صعيد لبنان، وذلك باختلاف كبير عن بقية المحافظات. وتتصدر الأقضية الشمالية قائمة الأقضية الفقيرة في لبنان.
- يتأثر الدخل مباشرة بالعمر والنوع والمستوى التعليمي. فالذكور يحصلون على مداخيل أعلى من النساء، وفي الوقت نفسه فإن الدخل يزداد مع تقدم العمر.
- يؤثر نوع العمل بمقدار الدخل، فيرتفع الدخل مع تقدم مستوى المهنة وهذا الأمر يبرز هوة كبيرة بين بعض المهن في لبنان تبرز واقع الاختلاف بين الفئات الاجتماعية-الاقتصادية.

- يبرز اختلاف واضح بين الطوائف لناحية الدخل، فالأقليات والأرمن هم الأكثر فقراً أي الأقل دخلاً، بينما الطائفة الشيعية هي الأعلى دخلاً في لبنان. وهذا الأمر مرتبط بنوع العمل ونسبة البطالة عند هذه الطوائف.

الفصل العاشر

الحماية الاجتماعية في لبنان

تشكل الحماية الاجتماعية واحداً من أهم المعايير التي يحكم من خلالها على تقدم أو تخلف الدول. فمنذ تأسيس أنظمة الحماية والضمان الاجتماعي في العالم، إثر الحرب العالمية الثانية، تطور مفهومها إلى أن أصبحت حقاً أساسياً من حقوق الإنسان تنص عليه الدساتير وتسن لها القوانين.

لم تتطور أنظمة الحماية الاجتماعية في لبنان بالشكل المطلوب. فمنذ تأسيس نظام الضمان الاجتماعي في بداية الستينات من القرن العشرين والصندوق يعاني من الكثير من المشاكل، أهمها ما يتعلق بتمويل الصندوق، وآخر يتعلق بالوعي الشعبي على ضرورة تحويله من نظام اختياري (لغير المستخدمين) إلى نظام عام يغطي جميع اللبنانيين بشكل إلزامي. وقد أثرت هذه المشاكل مباشرة على تقديمات الصندوق وعلى الفئات التي يشملها، فهو ليومنا هذا لم يشتمل على فرع البطالة أو الشيخوخة.

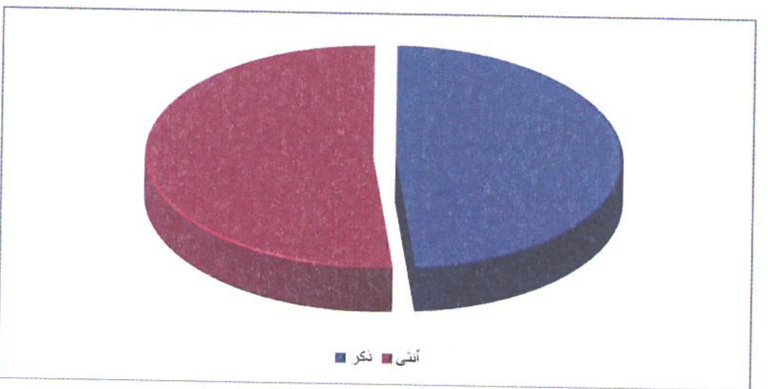
سيتم البحث في هذا الفصل في أهمية أنظمة الحماية الاجتماعية، أي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصناديق العامة والخاصة الأخرى، وتأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان من حيث دورها المتمم للدخل والعمل. وهكذ، فإن تحليل الجداول سيتناول علاقة أنظمة الحماية بعدة متغيرات، أولها ما يتعلق بالتوزيع النوعي للسكان.

١ – توفر الضمان بين السكان

تشكل الاناث ٥١,٣% من المضمونين اجتماعياً في لبنان، (الرسم البياني ٣٥). ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال القوانين اللبنانية للضمان الاجتماعي التي تحرم المرأة المضمونة من ضمان زوجها إذا كان يعمل أو صاحب دخل. بينما يمكن للرجل أن يضمن زوجته.

وبما أن عدد الرجال في سوق العمل أكثر من عدد الإناث، فإن نسبة المضمونين منهم ستكون أقل من النساء لأن كل رجل غير مضمون في عمله لن يضمن من قبل زوجته. إلا أن وضع الضمان بشكل عام، في لبنان، سيئ لأن نصف عدد السكان فقط هم مؤمنون اجتماعياً، (الرسم البياني ٣٥).

الرسم البياني 35: توزع السكان حسب الجنس وتوافر الضمان الاجتماعي، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

من الضروري التعرف على نوع الضمان الذي يحصل عليه السكان وذلك حسب جنسهم. ومن هنا يمكن التأكد من مدى تأثير القوانين اللبنانية على توزع الضمان بين السكان لناحية ضمان الزوج والأبناء أو عدمه. وهكذا، فإن النساء المضمونات من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هن أكثر من الرجال بحيث بلغت النسب ٤٦,٢% للذكور، مقابل ٥٣,٨% للإناث، (الجدول ٨٣).

الجدول83: توزع السكان حسب الجنس ونوع الحماية الاجتماعية، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

			الجنس		المجموع
			ذكر	أنثى	
نوع الضمان	صندوق الضمان الاجتماعي	أفقياً	46.2	53.8	100
		عمودياً	**50.8**	**56.3**	**53.6`**
	تعاونية موظفي الدولة	أفقياً	48.2	51.8	100
		عمودياً	**16.2**	**16.5**	**16.4**
	تأمين خاص	أفقياً	52.1	47.9	100
		عمودياً	**13.1**	**11.4**	**12.2**
	الجيش والقوى المسلحة	أفقياً	55.2	44.8	100
		عمودياً	**14.3**	**11**	**12.6**
	صندوق رسمي آخر	أفقياً	56.9	43.1	100
		عمودياً	**4.3**	**3.1**	**3.7**
	غير ذلك	أفقياً	42.9	57.1	100
		عمودياً	**1.3**	**1.7**	**1.5**
المجموع		أفقياً	48.7	51.3	100
		عمودياً	**100**	**100**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

من خلال التحليل الأفقي للمعطيات يمكن الاستنتاج أن التفاوت بين الذكور والإناث هو في الصناديق الضامنة للموظفين والأجراء مثل صندوق الضمان الاجتماعي حيث تتفوق نسبة الإناث المضمونات على الذكور (٥٣,٨% مقابل ٤٦,٢%)، وصندوق تعاونية موظفي الدولة (٤٨,٢% للذكور و٥١,٨%). والسبب في الاختلاف عائد إلى القانون الذي يرعى الضمان الاجتماعي في لبنان لناحية ضمان الزوج العامل، كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقاً. أما في الصناديق الرسمية الأخرى، فينعكس الوضع حيث الرجال هم أصحاب النسبة الأعلى لناحية الضمان. ففي الصناديق التابعة للجيش والقوى المسلحة ٥٥,٢% من الذكور مضمونون مقابل ٤٤,٨% للإناث، وذلك بسبب ندرة عدد الإناث العاملات في هذا القطاع، فتكون أغلبية الإناث مضمونات بسبب انتساب أحد أفراد الأسرة إلى القوى المسلحة (زوج، أب، وفي بعض الأحيان إبن أو أخ). وفي شركات التأمين الخاص الأمر نفسه، حيث ٥٢,١% من المؤمّنين هم من الذكور. ويعود ذلك أيضاً إلى رغبتهم في التأمين على أنفسهم إذا كانوا من دون تأمين آخر، (الجدول ٨٣).

أما في التحليل العمودي، فإن الأغلبية العظمى من المؤمنين اجتماعياً هم من المنتسبين أو المستفيدين من صندوق الضمان الاجتماعي حيث بلغت نسبتهم في لبنان ٥٣,٦%، وخاصة عند الإناث اللواتي بلغت نسبتهن ٥٦,٣% من مجموع المضمونين. أما في المرتبة الثانية، فقد حلت تعاونية موظفي الدولة التي يستفيد من تقديماتها ١٦,٥% من السكان المضمونين، من بينهم ١٦,٢% عند الذكور و١٦,٥% عند الإناث. أما في المرتبة الثالثة، فتأتي صناديق الجيش والقوى المسلحة التي تؤمن الحماية الاجتماعية لـ ١٢,٢% من السكان، أي ١٤,٣% من مجموع الذكور و١١% من مجموع الإناث. وفي المرتبة الرابعة حلت شركات التأمين الخاص التي تغطي ١٢,٢% من السكان أي ١٣,١% من الذكور و١١,٤% من الإناث. وفي المرتبة الأخيرة تأتي الصناديق المهنية التي تؤمّن الحماية لما مجموعه ٥,٢% من السكان (الصناديق العامة المختلفة والأجوبة الأخرى)، (الجدول ٨٣).

وهكذا، يمكن الاستنتاج أن صندوق الضمان الاجتماعي يؤمّن أعلى نسبة من المضمونين، (الجدول ٨٣).

كما تجدر الاشارة إلى أن ٤٩% فقط من اللبنانيين يستفيدون من الحماية الاجتماعية. وتختلف نسب المضمونين تبعاً لعلاقتهم برب الأسرة، فنسبة المضمونين بين أرباب الأسر بلغت ٥٣,١%، (الجدول ٨٤).

الجدول84: توزع السكان حسب علاقتهم مع رب الأسرة وتوافر الحماية الاجتماعية، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الحماية الاجتماعية		المجموع
		مستفيد	غير مستفيد	
العلاقة مع رب الأسرة	رب الأسرة	53.1	46.9	100
	زوج	54.3	45.7	100
	ابن	45.9	54.1	100
	والد	65	35	100
	زوج ابن	57.1	42.9	100
	حفيد	87.5	12.5	100
	قرابة أخرى	66.7	33.3	100
المجموع		49	51	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تزيد نسبة المستفيدين عن غير المستفيدين في كل الفئات باستثناء فئة الأبناء حيث تبلغ ٤٥,٩%. أما أعلى نسب فهي العائدة للوالدين والأحفاد، فبلغت الأولى ٦٥% للمضمونين من الوالدين والثانية ٨٧,٥% للأحفاد. يمكن تفسير الاختلاف بين فئة الأبناء والآباء من خلال قانون الضمان الاجتماعي الذي يتوقف عن ضمان الأبناء الذكور في عمر الخامسة والعشرين. وبما أن الكثير من اللبنانيين لا يغادرون منازل أهلهم قبل الزواج، فإن عدداً كبيراً من الذكور الذين يزيد عمرهم عن ٢٥ سنة مقيمون مع أهلهم، وفي الوقت نفسه، يمكن أن يكونوا عاطلين عن العمل. أما الأحفاد فإنهم يستفيدون من الضمان الاجتماعي للأهل ومن الصعب جداً أن نلقى حفيداً تخطى الخامسة والعشرين وهو في الوقت نفسه مقيم مع جده أو جدته في منزلهما، (الجدول ٨٤).

وتتباين النسب بين أفراد الأسرة لناحية الضمان وخاصة في ما يتعلق بالمستفيدين من صندوق الضمان الاجتماعي. فقد بلغت نسبة الأزواج الذين يستفيدون من الضمان الاجتماعي ٥٧,١%، (الجدول ٨٥).

الجدول85: توزع السكان المضمونين حسب العلاقة مع رب الأسرة ونوع الضمان، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		العلاقة مع رب الأسرة							المجموع
		رب الأسرة	زوج	ابن	والد	زوج ابن	حفيد	قرابة أخرى	
نوع الضمان	صندوق الضمان الاجتماعي	51.7	57.1	52.9	50	100	66.7	0	**53.6**
	تعاونية موظفي الدولة	17.6	15.3	16.4	25	0	0	0	**16.4**
	تأمين خاص	10.6	10.5	13.1	8.3	0	33.3	100	**12.2**
	الجيش والقوى المسلحة	14.6	13.5	11.8	16.7	0	0	0	**12.6**
	صندوق رسمي آخر	3.7	2.9	4	0	0	0	0	**3.7**
	غير ذلك	1.9	0.7	1.7	0	0	0	0	**1.5**
المجموع		**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تقل نسبة أرباب الأسر المستفيدين من الضمان الاجتماعي مقارنة بالأزواج. فقد بلغت النسبة ٥١,٧% من مجموع المستفيدين من أرباب الأسر. وتأتي النسبة الثانية لأرباب الأسر المستفيدين من تعاونية موظفي الدولة حيث بلغت ١٧,٦%، (جدول ٨٥).

فهذا الترتيب شبيه بترتيب المضمونين بشكل عام. ففي المرتبة الثالثة والرابعة تأتي صناديق الجيش ومن ثم التأمين الخاص. والترتيب نفسه ينطبق على الأزواج مع انخفاض النسب كلها مقارنة بتلك التي تعود إلى أرباب الأسر باستثناء صندوق الضمان الاجتماعي، كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقاً. ويتشابه توزيع نسب الضمان التابعة للأبناء مع أرباب الأسر والأزواج بحيث لا توجد أي اختلافات تذكر. أما ما يلفت النظر فهو ارتفاع نسبة الأباء المضمونين من صندوق موظفي الدولة، ويمكن أن يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع نسبة الموظفين في القطاع العام بين جيل الآباء مقارنة بجيل الأبناء. هكذا، فإن نسبة الآباء المضمونين من صندوق موظفي الدولة وصلت إلى ٢٥% من الآباء المضمونين. أما الفئات الأخرى فلا ضرورة لعرضها هنا بسبب انخفاض عدد أفراد العينة من هاتين الفئتين، (الجدول ٨٥).

كما تتغير نسب المستفيدين من الضمان قليلاً مع تغير الوضع الاجتماعي. فغير المتزوجين يستفيدون من تقديمات الضمان الاجتماعي أكثر من المتزوجين، حيث بلغت نسبتهم ٥١,٦%، (الجدول ٨٥)

الجدول86: توزع السكان المضمونين حسب توافر الضمان والوضع الاجتماعي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الضمان الاجتماعي		المجموع
		مضمون	غير مضمون	
الوضع العائلي	لم يتزوج بعد	51.6	48.4	100
	متزوج	46.9	53.1	100
	أرملة	46.4	53.6	100
	مطلق	46.2	53.8	100
	منفصل	50	50	100
المجموع		**49**	**51**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

وتنخفض نسب المستفيدين عند كل الفئات مقارنة بالمستفيدين غير المتزوجين. فنسبة المستفيدين من المتزوجين هي ٤٦,٩%، ونسبتهم بين الأرامل ٤٦,٤%، و٤٦,٢% عند

المطلقين، و٥٠% عند المنفصلين. ويعود السبب في ذلك إلى أن الذين لم يسبق لهم الزواج هم أصغر سناً من الفئات الأخرى. وهكذا فإن أكثرهم من الذين ما زالوا يتمتعون بالضمان الاجتماعي لأهلهم، وذلك قبل بلوغهم سن الخامسة والعشرين، (الجدول ٨٦).

بعد تحليل توافر الضمان حسب الإقامة في المنزل والعلاقات الأسرية، يمكن الانتقال إلى دراسة الحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني الأوسع. فكما العمل والدخل، كذلك الضمان، يختلف بين محافظة وأخرى وقضاء وآخر. إلا أن النسبة لم تختلف بالطريقة نفسها كما في المتغيرين السابقين. فأعلى نسبة للمضمونين هي في الشمال والبقاع حيث أدنى نسبة للمداخيل والعمل. فقد بلغت نسبة المضمونين في الشمال ٥٢%، (الجدول ٨٧).

الجدول87: توزع السكان حسب المحافظات وتوافر الضمان الاجتماعي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الضمان الاجتماعي		المجموع
		مضمون	غير مضمون	
المحافظة	الشمال	52	48	100
	بيروت	46.9	53.1	100
	جبل لبنان	48.3	51.7	100
	الجنوب	45.2	54.8	100
	البقاع	52	48	100
المجموع		49	51	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما نسبة المضمونين في بيروت والجنوب فهي الأدنى في لبنان. بلغت نسبة المضمونين ٤٥,٢% في الجنوب و٤٦,٩% من سكان بيروت. يمكن تفسير هذه الأرقام من خلال الاختلاف بين المحافظات في نوع العمل بحيث ترتفع نسبة المضمونين في المحافظات التي تزيد فيها نسبة الموظفين، وخاصة في القطاع العسكري في الشمال. وهذا ينطبق أكثر الأمر على الموظفين في القطاع العام (تعاونية الموظفين، الصناديق العسكرية)، وموظفي القطاع الخاص (الضمان الاجتماعي)، (الجدول ٨٧).

هكذا، يمكن التأكيد على علاقة العمل بشكل مباشر في ارتفاع وانخفاض نسبة الضمان. صحيح أن المداخيل في القطاع الخاص منخفضة، إلا أن من حسناتها هو توافر الضمان

الاجتماعي، الأمر الذي يحسن قليلاً من وضع المحافظات والأقضية الأكثر فقراً في لبنان. ويمكن التفصيل في هذا الواقع من خلال عرض نوع الضمان حسب الأقضية والمحافظات.

٢- المستفيدون والمؤسسات الضامنة

لدراسة الضمان حسب المحافظات، يمكن تحليل الجدول أفقياً وعمودياً. ففي التحليل العمودي يمكن التعرف على توزع نسبة المضمونين في كل مؤسسة ضامنةعلى المحافظات. أما في التحليل الأفقي فيتم توزيع المضمونين في كل محافظة حسب المؤسسات الضامنة. هكذا فإن نسبة المضمونين في صندوق الجيش والقوى المسلحة في محافظة الشمال تبلغ ٢٣% من مجموع المضمونين في هذا الصندوق، (الجدول ٨٨).

الجدول88: توزع المستفيدين من الحماية الاجتماعية حسب المؤسسة الضامنة والمحافظة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

			نوع الضمان						
			صندوق الضمان الاجتماعي	تعاونية موظفي الدولة	تأمين خاص	الجيش والقوى المسلحة	صندوق رسمي آخر	غير ذلك	المجموع
المحافظة	الشمال	أفقياً	35.9	40.7	7.9	12.2	2.7	0.6	100
		عمودياً	**15.9**	**59.3**	**15.4**	**23.0**	**17.6**	**9.5**	**23.8**
	بيروت	أفقياً	59.2	3.4	21.8	7.3	7.3	1.0	100
		عمودياً	**16.5**	**3.1**	**26.6**	**8.6**	**29.4**	**9.5**	**14.9**
	جبل لبنان	أفقياً	57.1	9.1	13.6	14.4	5.5	0.3	100
		عمودياً	**27.8**	**14.6**	**29.0**	**29.9**	**39.2**	**4.8**	**26.1**
	الجنوب	أفقياً	64.3	11.1	13.1	7.0	0	4.5	100
		عمودياً	**21.2**	**11.9**	**18.9**	**9.8**	**0**	**52.4**	**17.7**
	البقاع	أفقياً	57.0	10.3	7.0	20.7	2.9	2.1	100
		عمودياً	**18.6**	**11.1**	**10.1**	**28.7**	**13.7**	**23.8**	**17.5**
المجموع		أفقياً	53.6	16.4	12.2	12.6	3.7	1.5	100
		عمودياً	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

في التحليل الأفقي، من الملاحظ أن نسبة الذين يستفيدون من تأمين خاص في محافظة الشمال هي ٨,٥% فقط من مجموع المضمونين في الشمال، لأن النسبة الأعلى للمضمونين هي التي تعود لتعاونية موظفي الدولة مع نسبة بلغت ٤٠,٧%، تليها نسبة المضمونين من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبلغت ٣٥,٩%. في محافظة بيروت، كانت النسبة الأعلى للمضمونين في الضمان الاجتماعي، الأمر الذي يعكس ارتفاع نسبة الموظفين في القطاع الخاص (٥٩,٢%)، وانخفاض موظفي الدولة حيث بلغت نسبة المضمونين في صنوق التعاونية ٣,٤% فقط. أما نسبة المؤمنين في صندوق خاص فقد ارتفعت إلى ٢١,٨ في التأمين الخاص و١% في الصناديق الأخرى ليبلغ المجموع ٢٢,٨%. يتشابه الوضع في محافظة جبل لبنان مع بيروت، فنسبة المضمونين في الضمان الاجتماعي بلغت ٥٧,١%، في مقابل ٩,١% للمضمونين من قبل صندوق تعاونية الموظفين. أما القطاع الخاص فقد غطى ١٣,٩% من المضمونين. في الجنوب، أعلى نسبة للمضمونين من الضمان الاجتماعي حيث بلغت النسبة ٦٤,٣%. أما تعاونية الموظفين فقد بلغت النسبة ١١,١%. ونسبة الذين يحصلون على تأمين خاص على انواعه بلغت ١٧,٦% بينهم ٤,٥% يحصلون على أنواع أخرى من التأمين (ممكن أن تكون تابعة للمقاومة). وأخيراً، في محافظة البقاع، من الملاحظ ارتفاع نسبة الذين يحصلون على تأمين تابع للصناديق العسكرية حيث بلغت هذه النسبة ٢٠,٧%. أما نسبة المضمونين في تعاونية الموظفين فهي ١٠,٣% مقابل ٥٧% للضمان الاجتماعي. وهكذا، من خلال التحليل الأفقي، يمكن القول أن الشمال هو المحافظة الوحيدة التي يزيد فيها المضمونون في صندوق تعاونية الموظفين على صندوق الضمان الاجتماعي. وأن نسبة المضمونين في الصناديق العسكرية مرتفعة في البقاع، (الجدول ٨٨).

أما في التحليل العمودي، فيمكن إلقاء المزيد من الضوء على هذه الاستنتاجات بالاضافة إلى التعرف على نتائج أخرى ملفتة للنظر. فأعلى نسبة للمستفيدين من الضمان الاجتماعي هي في محافظة جبل لبنان وبلغت ٢٧,٨%، وأدنى نسبة هي في الشمال حيث بلغت ١٥,٩%، ويعود هذا، إلى التفاوت المناطقي في توزيع استثمارات القطاع، وبالتالي في خلق فرص العمل. أعلى نسبة للمستفيدين من تقديمات تعاونية الموظفين هي في الشمال حيث بلغت ٥٩,٣%، وهي أعلى بكثير من جميع مثيلاتها، حيث بلغت نسبة المستفيدين في محافظة بيروت ٣,١% فقط. أما التأمين الخاص فقد حلت محافظة جبل لبنان في أعلى الترتيب بنسبة ٢٩% تليها بيروت ب٢٦,٦%. أما أدنى نسبة فهي لمحافظة البقاع بـ ١٠,١%. إلا أن محافظة البقاع احتلت مركزاً متقدماً مع محافظتي الشمال وجبل لبنان لجهة الاستفادة من تقديمات الصناديق

العسكرية، فبلغت النسب على التوالي: ٢٨,٧% و٢٣% و٢٩,٩ بالترتيب. حلت محافظة جبل لبنان بالمرتبة الأولى أيضاً في ما يتعلق بالصناديق الرسمية الأخرى بنسبة ٣٩,٢%. أما في ما يتعلق بتقديمات الجهات الأخرى فإن الجنوب حصل على ٥٢,٤% يليه البقاع بنسبة ٢٣,٨%، الأمر الذي يمكن أن يدل على استفادة أهل هاتين المحافظتين من تقديمات الصناديق الحزبية الموجودة في المنطقة، (الجدول ٨٨).

ومن الواضح من خلال ما تقدم أثر الوضع المهني على توافر الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى نوعه. فنسبة المضمونين من الذين يعملون بأجر بلغت ٦٣,٧% فقط، (جدول ٨٩)، وهذا ما يتنافى مع القوانين المرعية الاجراء التي تقضي بأن يسجَّل كل أجير في الضمان الاجتماعي، لا سيما إذا يعمل بدوام كامل.

الجدول89: توزع السكان حسب الوضع في المهنة وتوافر الضمان الاجتماعي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الضمان الاجتماعي		المجموع
		مضمون	غير مضمون	
الوضع في المهنة	يعمل بأجر	63.7	36.3	100
	صاحب عمل	35.6	64.4	100
	يساعد الأسرة من دون أجر	37.5	62.5	100
	يعمل لصالحه	29.2	70.8	100
المجموع		53.6	46.4	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تنخفض هذه النسبة مع اختلاف الوضع في المهنة، فأصحاب العمل المضمونون هم ٣٥,٦% فقط. أما نسبة المضمونين من الذين يساعدون الأسرة من دون أجر فهي ٣٧,٥% فقط. وأخيراً فإن أقل نسبة من المضمونين هي للذين يعملون لصالحهم حيث بلغت ٢٩,٢%، (الجدول ٨٩).

للمزيد من التفصيل حول توافر الضمان حسب الوضع المهني، يظهر أن المهنة الأساسية تؤثر بشكل كبير على توافر الضمان، فنسبة المضمونين من موظفي الدوائر الرسمية هي الأعلى وبلغت ٨٩,٢%، (الجدول ٩٠).

الجدول90: توزع السكان حسب المهنة الأساسية وتوافر الضمان، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الضمان الاجتماعي		المجموع
		مضمون	غير مضمون	
المهنة الأساسية	مزارع	19	81	100
	عامل	15.6	84.4	100
	حرف مستقلة	17.4	82.6	100
	مهن حرة	60	40	100
	موظف في الدوائر الرسمية	89.2	10.8	100
	مستخدم في القطاع الخاص	66.2	33.8	100
	صاحب متجر	33.3	66.7	100
	رب عمل	45.5	54.5	100
	يعمل في الخدمات	63.8	36.2	100
	يساعد أحد أفراد الأسرة	44.4	55.6	100
	صاحب متجر صغير	33.7	66.3	100
	غير ذلك	26.7	73.3	100
المجموع		55.1	44.9	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

من الواضح تأثر الضمان بنوع المهنة التي يشغلها العاملون والقطاع الذي تتبع له هذه المهنة. لذلك يظهر أن العمال والمزارعين والحرفيين هم أقل الأفراد تمتعاً بالضمان الاجتماعي. هكذا، فإن المزارعين المضمونين هم ١٩% والعمال ١٥,٦%. أما أصحاب الحرف المستقلة فقد بلغت النسبة عندهم ١٧,٤%. كما أن أصحاب المتاجر الصغيرة والكبيرة لا تتجاوز عندهم نسبة المضمونين الـ٣٣%. أما أرباب العمل فنسبة المضمونين منهم هي ٤٥,٥%. أما أكثر الفئات التي تحصل على حماية اجتماعية فهي فئة الموظفين في القطاع العام (٨٩,٢%)، والمستخدمين في القطاع الخاص (٦٦,٢%)، والعاملين في الخدمات (٦٣,٨%)، (الجدول ٩٠).

ويمكن أيضاً البحث في نوع الضمان حسب الوضع المهني. فمن المتوقع أن يحصل العاملون بأجر على أعلى نسب من الضمان الاجتماعي (الأكثر انتشاراً في لبنان). هكذا فإن أعلى نسبة للضمان هي عند الذين يعملون حالياً بأجر وبلغت النسبة ٥٦,٨% من مجموع الذين يعملون، (الجدول ٩١).

الجدول91: توزع السكان المضمونين حسب المؤسسة الضامنة والوضع المهني، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		نوع الضمان						المجموع
		صندوق الضمان الاجتماعي	تعاونية موظفي الدولة	تأمين خاص	الجيش والقوى المسلحة	صندوق رسمي آخر	غير ذلك	
الوضع المهني	يعمل حالياً	56.8	13	14.2	9.9	4.6	1.5	100
	مقعد	40	0	0	60	0	0	100
	يبحث عن عمل	16.7	22.2	27.8	11.1	0	22.2	100
	متقاعد	30	27.5	5	35	0	2.5	100
	طالب	54	20.7	8.8	12	4	0.5	100
	نساء في البيوت	54.8	15.3	11.1	14.9	2.7	1.1	100
	صاحب إيراد	0	0	50	0	0	50	100
	غيره	45.2	19.2	17.8	15.1	1.4	1.4	100
المجموع		53.6	16.4	12.2	12.6	3.7	1.5	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

لا يمكن القول أن صندوق الضمان الاجتماعي هو الأكثر توافراً لدى كل الفئات. ففي فئة المقعدين ٦٠% يعتمدون على الصناديق العسكرية، علماً أن الكثيرين منهم مقعدون بسبب إصابات في الحرب أو الأعمال العسكرية، وبالتالي فإنهم باكثريتهم من العسكريين. أما الذين يبحثون عن عمل، فهم لا يزالون يعتمدون على الضمان الصحي التابع للأهل إذا وجد. وإذا كان عمرهم يزيد عن ٢٥ سنة، ينتقل التأمين من عهدة الأهل إلى الصناديق الخاصة. هذا يعني ارتفاع نسبة المؤمنين في صناديق خاصة حيث وصلت إلى ٥٠% (٢٧,٨% في التأمين الخاص و٢٢,٢% في الصناديق الخاصة الأخرى). من الممكن الإشارة إلى ارتفاع عدد المستفيدين من صناديق الجيش في فئة المتقاعدين إلى نسبة ٣٥%، وذلك بسبب انخفاض سن التقاعد في الكثير من الأحيان إلى أقل من ٥٤ سنة في الجيش، أي أن اكثرية الذين ما يزالون على قيد الحياة من المتقاعدين هم من قدامى السلك العسكري. أما أصحاب الإيرادات فإن ١٠٠% منهم يعتمدون على الصناديق الخاصة بما فيها التأمين الخاص. ولا بد من الإشارة إلى ارتفاع نسبة

المستفيدين من الضمان الاجتماعي بين فئة الطلاب، وذلك بسبب كون الضمان الاجتماعي يجبر كل طالب غير مؤمن على الاشتراك في الصندوق، وهكذا ارتفعت النسبة إلى ٥٤%، (الجدول ٩١).

وتختلف أنواع التأمين مع اختلاف الوضع في المهنة، فأصحاب المهن الحرة، والذين يعملون لصالحهم، يتميزون بوضع خاص حيث ترتفع لديهم نسبة التأمين الخاص إلى ٣٨,٣%، (الجدول ٩٢).

الجدول92: توزع السكان المضمونين حسب المؤسسة الضامنة والوضع في المهنة، لبنان، ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		نوع الضمان						المجموع
		صندوق الضمان الاجتماعي	تعاونية موظفي الدولة	تأمين خاص	الجيش والقوى المسلحة	صندوق رسمي آخر	غير ذلك	
الوضع في المهنة	يعمل بأجر	58.5	16.6	9.3	10.5	4	1	100
	صاحب عمل	441	7.4	27.9	5.9	11.8	2.9	100
	يساعد الأسرة من دون أجر	33.3	58.3	8.3	0	0	0	100
	يعمل لصالحه	46.8	4.3	38.3	8.5	0	2.1	100
المجموع		55.6	15.5	13.5	9.7	4.5	1.3	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

صحيح أن بعض الفئات ترتفع لديها نسبة التأمين الخاص، إلا أن الأكثرية تستفيد من تقديمات الصندوق الوطني للضمان الصحي. فالذين يعملون بأجر يستفيدون من الضمان الاجتماعي بنسبة ٥٨,٥% في مقابل ١٦,٦% لتعاونية موظفي الدولة. أما أصحاب العمل فيستفيدون من صندوق الضمان الاجتماعي بنسبة ٤٤,١% تليها نسبة ٢٧,٩% للتأمين الخاص. أما الذين يساعدون الأسرة من دون أجر فأكثريتهم يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة بنسبة ٥٨,٣%، (الجدول ٩٢).

للمزيد من التفصيل يمكن عرض العلاقة بين نوع المهنة ونوع الضمان عند كل الفئات. هكذا، فإن أصحاب المتاجر يعتمدون بشكل كبير على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة ٨٧,٥%، (الجدول ٩٣).

الجدول93: توزع السكان المضمونين حسب المهنة الأساسية ونوع الضمان، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المهنة الأساسية	نوع الضمان: صندوق الضمان الاجتماعي	تعاونية موظفي الدولة	تأمين خاص	الجيش والقوى المسلحة	صندوق رسمي آخر	غير ذلك	المجموع
مزارع	50	25	25	0	0	0	100
عامل	80	20	0	0	0	0	100
حرف مستقلة	37	7.4	40.7	3.7	11.1	0	100
مهن حرة	37.5	29.2	12.5	4.2	12.5	4.2	100
موظف في الدوائر الرسمية	25.3	41.3	3.3	28	1.3	0.7	100
مستخدم في القطاع الخاص	75.1	3.7	12.5	2.7	5.1	1	100
صاحب متجر	87.5	12.5	0	0	0	0	100
رب عمل	33.3	6.7	40	6.7	13.3	0	100
يعمل في الخدمات	76.7	3.3	13.3	3.3	3.3	0	100
يساعد أحد أفراد الأسرة	50	25	25	0	0	0	100
صاحب متجر صغير	34.4	9.4	28.1	15.6	6.3	6.3	100
غير ذلك	0	25	0	75	0	0	100
المجموع	55.7	15.3	12.8	10.3	4.7	1.2	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

لا بد من الإشارة إلى إمكانية استفادة المضمون من صندوق تأمين خارج قطاعه. مثلاً يمكن لصاحب متجر صغير أن يستفيد من الصناديق العسكرية لأنه إبن عسكري ولم يبلغ السن القانونية للخروج من نطاق التغطية، أو كون المستفيدة هي زوجة أو ابنة العسكري أو أن صاحب المتجر هو عسكري متقاعد. بالإضافة إلى هذا الواقع فإن بعض اللبنانيين يعتمدون على الضمان الاختياري، وخاصة في الفئات التي لا تعمل في الوظائف العامة أو الخاصة. هكذا، فإن المزارعين يعتمدون على الضمان الاجتماعي بنسبة ٥٠%. أما أصحاب الحرف المستقلة فإنهم يلجأون إلى التأمين الخاص بنسبة ٤٠,٧%، بالإضافة إلى ٣٧% منهم يعتمدون على الضمان الاجتماعي. في فئة المهن الحرة، من الملاحظ توزع المستفيدين على أكثر من نوع مؤسسة، ف ٣٧,٥% من السكان يعتمدون على صندوق الضمان الاجتماعي في مقابل ٢٩,٢% في تعاونية موظفي الدولة و١٦,٧% يستفيدون من التأمين في القطاع الخاص (١٢,٥% تأمين خاص

و٤,٥% صناديق مختلفة). أما الموظفون في الدوائر الرسمية فهم أكثر اعتماداً على تعاونية الموظفين بنسبة ٤١,٣%. وموظفو القطاع الخاص يستفيدون من تقديمات الضمان الاجتماعي بنسبة ٧٥% في مقابل ١٢,٥% في التأمين الخاص. أرباب العمل يعتمدون على التأمين الخاص بالدرجة الأولى (٤٠%) وفي الدرجة الثانية على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (٣٣%). العاملون في الخدمات، وهم باكثرهم في القطاع الخاص، يستفيدون بالدرجة الأولى من تقديمات الضمان الاجتماعي بنسبة ٧٦,٧%، (الجدول ٩٣).

لا بد للضمان، أي توافر الحماية الاجتماعية للسكان، أن يتأثر بالدخل الفردي والأسري. فالمضمونون هم بأكثريتهم من الموظفين، أو الأجراء أو من أرباب العمل والحرفيين والمهنيين الأحرار الذين يستطيعون دفع المستحقات الشهرية للضمان الاختياري أو التأمين الخاص. وبالتالي فإن الفئات التي لا تستفيد من التأمين هي الفئات الأقل دخلاً، أي الأكثر حاجة إلى الحماية الاجتماعية. وهكذا، فإن ٦٨,٩% من الذين يحصلون على دخل يقل عن ٥٠٠ ألف ليرة لا يستفيدون من أي تقديمات للصناديق المختلفة، (جدول ٩٤).

الجدول94: توزع السكان حسب فئات الدخل وتوافر الضمان الاجتماعي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

الدخل الفردي (بالألف)			الضمان الاجتماعي: مضمون	غير مضمون	المجموع
	أقل من 500 ألف	أفقياً	31.1	68.9	100
		عمودياً	**5.6**	**16.0**	**10.1**
	500–700	أفقياً	36.1	63.9	100
		عمودياً	**14.5**	**33.3**	**22.6**
	700–1,000	أفقياً	72.8	27.2	100
		عمودياً	**31.5**	**15.3**	**24.5**
	1,400–1,000	أفقياً	70.4	29.6	100
		عمودياً	**22.2**	**12.0**	**17.7**
	1,800–1,400	أفقياً	67.0	33.0	100
		عمودياً	**12.0**	**7.7**	**10.1**
	2,400–1,800	أفقياً	51.8	48.2	100
		عمودياً	**4.9**	**5.9**	**5.3**
	3,000–2,400	أفقياً	53.5	46.5	100
		عمودياً	**3.9**	**4.4**	**4.1**
	4,000–3,000	أفقياً	48.6	51.4	100

		عمودياً	2.7	3.9	3.3
	5,000-4,000	أفقياً	50.0	50.0	100
		عمودياً	0.8	1.1	1.0
	5,000 وأكثر	أفقياً	85.7	14.3	100
		عمودياً	2.0	0.4	1.3
المجموع		أفقياً	56.5	43.5	100
		عمودياً	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩.

يمكن تحليل الجدول ٩٤ بالطريقة الأفقية، التي توضح نسبة المضمونين في كل فئة دخل، والطريقة العمودية التي توضح توزع السكان المضمونين حسب الفئات المختلفة للدخل. ففي التحليل الأفقي، من الملاحظ أن نسبة المضمونين ترتفع مع ارتفاع الدخل وصولاً إلى فئة معينة، حيث تستقر ثم تبدأ بالانخفاض. وذلك بسبب ارتباط الأجر بنوع العمل. فأكثرية الوظائف (حيث ترتفع نسبة المضمونين) تتركز في فئات محددة للأجر. هكذا، فإن فئة الدخل ٥٠٠-٧٠٠ الف تحتوي على ٣٦,١% من المضمونين فقط. إلا أن النسب ترتفع جداً في الفئة ٧٠٠ ألف -١ مليون ليرة، فتصل إلى ٧٢,٨% وفي فئة ١- ١,٤ وصلت إلى ٧٠,٤%. وتنخفض النسب قليلاً في الفئات التالية، ولكنها تظل أعلى من ٥٠%، لا بل تصل إلى أعلى درجة عند الذين يزيد دخلهم عن ٥ مليون ليرة حيث ترتفع بينهم نسب التأمين الخاص للذين لا يستفيدون من الصناديق العامة، (الجدول ٩٤).

أما في التحليل العمودي، فيمكن الاستدلال على توزع المضمونين حسب فئات الدخل. ذلك أن أكثر الفئات استفادة من الحماية الاجتماعية هي فئة ٧٠٠ ألف -١ مليون حيث تتركز أكثرية كبيرة للسكان فبلغت هذه النسبة ٣١,٥%، تليها الفئة التالية من فئات الدخل أي ١-١,٤مليون حيث بلغت النسبة ٢٢,١%، فالفئة ٥٠٠-٧٠٠ ألف وبلغت النسبة ١٤,٥%. هكذا يمكن القول أن ٦٨,١% من السكان المضمونين يتركز دخلهم بين ٥٠٠ ألف و١,٤ مليون ليرة، (الجدول ٩٤).

بعد تحليل العلاقة بين الدخل وتوافر الضمان، يمكن تحليل العلاقة بين المؤسسات الضامنة والدخل. فمن المتوقع أن ترتفع نسبة المضمونين في الصناديق العامة بين فئات الدخل المتوسط. هكذا، فإن أعلى نسبة للمستفيدين من صندوق الضمان الاجتماعي هم من فئة الدخل ٧٠٠ ألف - ١ مليون ليرة حيث بلغت نسبتهم ٣٤%، (الجدول ٩٥).

الجدول95: توزع السكان المضمونين حسب نوع الضمان وفئات الدخل الفردي، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

			الدخل الفردي(بالألف)										
			أقل من 500 ألف	500-700	700-1,000	1,000- 1,400	1,400- 1,800	1,800- 2,400	2,400-3,000	3,000-4,000	4,000- 5,000	أقل من 500 ألف	المجموع
نوع الضمان	صندوق الضمان الاجتماعي	أفقياً	7.5	16.3	34	20.2	9.6	3	4.2	3	0.3	1.8	100
		عمودياً	75.8	62.8	60.4	50.8	45.1	34.5	60.9	62.5	20	50	55.9
	تعاونية موظفي الدولة	أفقياً	3.4	14.8	28.4	30.7	14.8	5.7	2.3	0	0	0	100
		عمودياً	9.1	15.1	13.4	20.5	18.3	17.2	8.7	0	0	0	14.8
	تأمين خاص	أفقياً	1.3	10.7	17.3	14.7	18.7	12	8	6.7	4	6.7	100
		عمودياً	3	9.3	7	8.3	19.7	31	26.1	31.3	60	41.7	12.6
	الجيش والقوى المسلحة	أفقياً	4.1	10.8	37.8	25.7	13.5	5.4	1.4	1.4	0	0	100
		عمودياً	9.1	9.3	15	14.4	14.1	13.8	4.3	6.3	0	0	12.5
	صندوق رسمي آخر	أفقياً	0	11.8	41.2	29.4	11.8	5.9	.	0	0	0	100
		عمودياً	0	2.3	3.7	3.8	2.8	3.4	0	0	0	0	2.9
	غير ذلك	أفقياً	12.5	12.5	12.5	37.5	0	0	0	0	12.5	12.5	100
		عمودياً	3	1.2	0.5	2.3	0	0	0	0	20	8.3	1.3
المجموع		أفقياً	5.6	14.5	31.5	22.2	12	4.9	3.9	2.7	0.8	2	100
		عمودياً	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

في التحليل الأفقي يمكن التعرف على نسبة المستفيدين من كل صندوق حسب فئة دخلهم. هكذا، يظهر أن الذين يستفيدون من صندوق الضمان الاجتماعي هم أصحاب الدخل الأقل من المتوسط. لقد بلغت نسبة المستفيدين من هذا الصندوق ودخلهم أقل من ١,٤ مليون ٧٨% من مجموع المستفيدين من هذا الصندوق. وتنخفض نسبة المستفيدين من الضمان الاجتماعي بعد فئة الدخل ١- ١,٤ مليون بشكل كبير، وذلك في كل الفئات اللاحقة. أما بالنسبة لتعاونية الموظفين، فالأمر شبيه بالضمان الاجتماعي حيث ٧٧,٨% من المستفيدين هم من ذوي الدخل الذي يقل عن ١,٤ مليون ليرة. وأيضاً نسبة المستفيدين تنخفض مع ارتفاع الدخل وخاصة ابتداءً من الفئة ١,٨-٢,٤ مليون ليرة. إلا أن الوضع يختلف مع التأمين الخاص

حيث يتوزع المستفيدون على كافة الفئات من دون اختلافات كبيرة في النسب كما هو الحال أعلاه، وذلك باستثناء أصحاب الدخل الذي يقل عن ٥٠٠ ألف حيث هم أقل نسبة في هذا التوزيع (١,٣%). إلا أن اكثرية المستفيدين يزيد دخلهم عن ١,٤ مليون ليرة وبلغت نسبتهم ٥٦,١%. في الصناديق العسكرية، كما هو الحال في بقية الصناديق الرسمية الأخرى، أكثر المستفيدين هم الذين يقل دخلهم عن ١,٤ مليون ليرة،وبلغت نسبتهم ٧٨,٤%. وتقل نسب المستفيدين مع ارتفاع الدخل، وخاصة ابتداءً من الدخل الذي يزيد عن ١,٨ مليون ليرة.

في الواقع يظهر أن كافة الصناديق العامة تتشابه لناحية تركز حوالي ٨٠% من المستفيدين في المداخيل التي تقل عن ١,٤ مليون ليرة. وأخيراً، بالنسبة للصناديق الخاصة الأخرى، فإن المضمونين هم إما من ذوي الدخل المنخفض وإما من أصحاب الدخل المرتفع، الأمر الذي يوضح أنهم يستفيدون إما من تقديمات خيرية (حزبية أو طائفية) او من تقديمات لتعاونيات خاصة ببعض أصحاب المهن الحرة، (الجدول ٩٥).

ويمكن للتحليل العمودي ان يلقي المزيد من الضوء على توزع التأمين تبعاً لفئة المداخيل. ففي الفئة الأولى للدخل يوجد تركز كبير للضمان الاجتماعي بنسبة ٧٥,٨%، مع انخفاض كبير في نسبة التأمين الخاص بلغت ٣% فقط. والأمر يتشابه في أكثرية الفئات: ارتفاع للمستفيدين من الضمان الاجتماعي وانخفاض في التأمين الخاص، باستثناء بعض فئات الدخل وهي: ١,٤-١,٨ مليون حيث ترتفع نسب المستفيدين من أنواع التأمين كافة، ومنها التأمين الخاص الذي وصل إلى ١٩,٧%. أما الفئة ١,٨-٢,٤ مليون ففيها نسبة قليلة للمضمونين في صندوق الضمان مع ارتفاع نسبة التأمين الخاص إلى ٣١%. إلا أن أقل فئة تستفيد من الضمان الاجتماعي هي الفئة ٤-٥ مليون حيث فيها ٢٠% فقط في الضمان، والنسبة الأعلى هي للتأمين الخاص الذي بلغ ٦٠%. هذه الأرقام تؤكد الارتباط الوثيق بين توافر الضمان والمؤسسات الضامنة ونوع العمل والدخل، (الجدول ٩٥).

٣- الضمان الاجتماعي عند الإناث وربات المنازل

تبين من خلال البحث أن النساء هن أكثر الفئات معاناة من نقص الدخل والعمل. وهذا لا بد أن يؤثر على وضعهن لناحية الحماية الاجتماعية. لقد بلغت نسبة المضمونات من اللواتي يعملن ويتقاضين الأجر أقل من ١٠% من مجموع ربات المنازل. لهذا، فإن النسب التالية

تأثرت بهذا العدد القليل. مع ذلك، فإن أعلى نسبة للمضمونات هي للواتي يتقاضين دخلاً يتراوح بين ٥٠٠ و٧٠٠ألف فبلغت نسبتهن ٢٨,٨%، (الجدول ٩٦).

الجدول96: توزع ربات المنزل العاملات حسب الدخل وتوافر الضمان، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الدخل الفردي(بالألف)									
		أقل من 500 ألف	500-700	700-1,000	1,000-1,400	1,400-1,800	1,800-2,400	2,400-3,000	3,000-4,000	4,000-5,000	المجموع
الضمان الاجتماعي	مضمونة	12.5	28.8	21.3	22.5	6.3	2.5	3.8	1.3	1.3	100
	غير مضمونة	34.9	37.2	4.7	11.6	0	4.7	7	0	0	100
المجموع		20.3	31.7	15.4	18.7	4.1	3.3	4.9	0.8	0.8	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

وتنخفض نسبة المستفيدات من الضمان مع ارتفاع الدخل، إلا أن المسبب في ذلك هو انخفاض عدد ربات المنزل اللواتي يحصلن على دخل مرتفع في الدرجة الأولى. هكذا فإن أقل نسبة هي العائدة لربات المنازل اللواتي يحصلن على دخل أعلى من ٥ مليون ليرة. بالاضافة إلى تركز النسب، كالعادة، في المداخيل المنخفضة حيث ٨٥,١% من ربات المنازل المضمونات يقل دخلهن عن ١,٤ مليون ليرة، (الجدول ٩٦).

يمكن أن يختلف الوضع مع ربات المنازل مع اختلاف الدخل الأسري حيث يمكن أن يعوض هذا الأمر عن انخفاض مداخيلهن. بالفعل، فإن أعلى نسبة للمضمونات هي بين ربات المنازل اللواتي ينتمين إلى فئة الدخل الأسري الذي يتراوح بين ٤ و٥ مليون ليرة فبلغت النسبة ٧٨,٩%، (الجدول ٩٧).

الجدول97: توزع ربات المنازل حسب توافر الضمان والدخل الأسري، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الضمان الاجتماعي		المجموع
		مضمون	غير مضمون	
الدخل الأسري	أقل من 500 ألف	42.9	57.1	100
	500-1000	50	50	100
	1000-1600	57.9	42.1	100
	1600-2000	58	42	100
	2000-2400	44.4	55.6	100
	2400-3000	58.8	41.2	100
	3000-4000	62.9	37.1	100
	4000-5000	78.9	21.1	100
	أكثر من 5000	34.6	65.4	100
المجموع		53.1	46.9	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

وترتفع نسب المضمونات تدريجياً مع ارتفاع الدخل الأسري (باستثناء الفئة ٢-٢,٤ مليون حيث بلغت نسبتهن ٤٤,٤%). إلا أن النسبة تنخفض بشكل حاد في الفئة الأعلى للدخل (أكثر من ٥ مليون) حيث بلغت ٣٤,٦% فقط. هكذا، فإن نسبة المضمونات تأثرت بمستوى الدخل الأسري حيث يترافق ارتفاع الدخل مع وعي اجتماعي بضرورة الحصول على التأمين، وهو ما يدفع بأفراد الأسرة، وربّ الأسرة بالتحديد، لتأمين نوع من الحماية الاجتماعية لأفراد أسرته، (الجدول ٩٧).

٤ – الحماية الاجتماعية عند الطوائف

بعد الانتهاء من تحليل الحماية الاجتماعية وتوزعها بين السكان حسب الوضع الاجتماعي والفئات المهنية وفئات الدخل، لا بد من التطرق إلى الحماية الاجتماعية وعلاقتها بالتوزع الطائفي. فالطائفة في لبنان هي مصدر للحماية الاجتماعية حين لا يكون بمقدور الدولة تأمين هذا الأمر. ونظراً لأن الدولة مقصرة بشكل واضح عن تأمين الحماية الاجتماعية لجميع السكان (لا بد من التذكير بغياب الضمان الالزامي أو ضمان الشيخوخة أو ضمان البطالة)، فإن

الطوائف تتدخل في كافة الأوقات لتعيد نوعاً من التوازن إلى أبنائها وذلك من خلال بعض المؤسسات الأهلية ذات الطابع الطائفي (مثلاً: صندوق التعاضد الأرثوذكسي). إلا أن الوضع يختلف من طائفة إلى أخرى. ففي حين تصل بعض الطوائف إلى الحلول مكان الدولة لناحية التقديمات بشكل شبه تام، فإن الطوائف الأخرى تعجز حتى عن فتح مستوصفات خاصة تخفف من أعباء أبنائها. هكذا، فإن الموارنة هم أعلى الطوائف لناحية تأمين الحماية الاجتماعية حيث يحصل ٦٠,٤% منهم على نوع من أنواع الحماية الاجتماعية، (الجدول ٩٨).

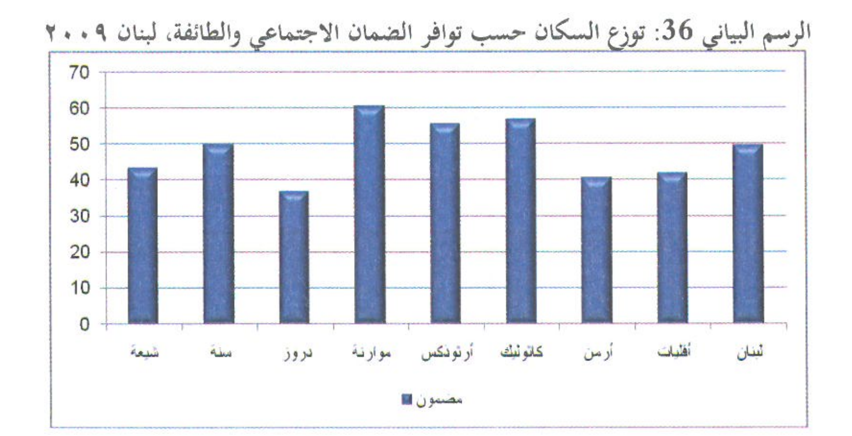
إلا أن الحماية هذه، لا تقتصر على ما تقدمه الدولة أو الطائفة، بل أيضاً ما تقدمه شركات التأمين الخاص، (١٤,٦% من الموارنة، و١٢,٣% عند الشيعة..)، كما سيظهر لاحقاً في الجدول ٩٩.

الجدول98: توزع السكان حسب توافر الضمان الاجتماعي والطائفة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الطائفة								المجموع
		شيعة	سنة	دروز	موارنة	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	أرمن	أقليات	
الضمان الاجتماعي	مضمون	43.2	49.7	36.9	60.4	55.5	56.7	40.5	41.9	49.6
	غير مضمون	56.8	50.3	63.1	39.6	44.5	43.3	59.5	58.1	50.4
المجموع		100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

الرسم البياني 36: توزع السكان حسب توافر الضمان الاجتماعي والطائفة، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يتضح من خلال الجدول ٩٨ والرسم البياني ٣٦ المرافق له، أن نسبة الضمان أو الحماية الاجتماعية في لبنان متدنية بشكل كبير، بالإضافة إلى أنها متفاوتة بوضوح بين الطوائف. فنسبة الضمان تبلغ في حدها الأقصى ٦٠,٤% عند الموارنة، وبحدها الأدنى ٣٦,٩% عند الدروز. وهي مرتفعة بشكل ملحوظ عند الطوائف المسيحية بالمقارنة مع الطوائف الإسلامية. أما على الصعيد الوطني فتبرز المشكلة الكبرى عند معرفة عدد المضمونين الذي لا يتجاوز نصف عدد السكان. فهذه الأرقام تعكس عدة وقائع؛ فهي، **أولاً**، تؤكد عجز الدولة عن تقديم نظام حديث يضمن التكافل بين أبنائها بسبب الأعباء التي يمكن أن تترتب على خزينة الدولة؛ وهي، **ثانياً**، تؤشر إلى أن أبناء الطائفة سيضطرون إلى الإلتفاف حول طائفتهم باعتبارها المرجع الذي يحل محل الدولة لناحية تقديم الخدمات لرعاياها، وخصوصاً في القطاع الصحي، (الجدول ٩٨ والرسم البياني ٣٦).

في تحليل العلاقة بين الطائفة ونوع الضمان، يمكن التأكيد على أن الضمان يتأثر بنوع العمل الذي يختلف حسب الطوائف. لذلك، فإن الطائفة السنية هي الوحيدة التي يزيد فيها المستفيدون من تعاونية موظفي الدولة عن المستفيدين من الطائفة نفسها من صندوق الضمان الاجتماعي، إذ بلغت النسبة ٣٨,٩% مقابل ٣٧,٩%، (الجدول ٩٩).

الجدول99: توزع السكان حسب نوع الضمان الاجتماعي والطائفة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الطائفة								المجموع
		شيعة	سنة	دروز	موارنة	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	أرمن	أقليات	
نوع الضمان	صندوق الضمان الاجتماعي	68.9	37.9	53.9	54	58.2	61.5	51.1	47.5	53.0
	تعاونية موظفي الدولة	5.5	38.9	19.1	11.5	12.8	8.4	3.3	14.1	18.6
	تأمين خاص	12.3	9.1	11.2	14.6	5.7	12.6	17.8	19.2	12.2
	الجيش والقوى المسلحة	10.2	9.4	15.7	15.7	18.4	9.8	7.8	16.2	11.7
	صندوق رسمي آخر	0	3	0	4.2	5	4.2	16.7	2	3.3
	غير ذلك	3	1.7	0	0	0	3.5	3.3	1	1.2
المجموع		100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

صحيح أن نسب الحماية الاجتماعية متدنية عند جميع الطوائف، إلا أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لا يزال يحتل المرتبة الأولى في الحماية الاجتماعية، وإن بنسب متفاوتة بين الطوائف. فنسبة المستفيدين من الضمان تتراوح بين ٣٧,٩% عند السنة، و٦٨,٩% عند الشيعة. أما هذه النسبة على الصعيد اللبناني فقد بلغت ٥٣%. هذه النسبة المنخفضة للسنّة في الضمان الاجتماعي تعوضها النسبة المرتفعة للمنتسبين إلى تعاونية موظفي الدولة (٣٨,٩%)، مقابل ٥,٥% فقط عند الشيعة. وتعود هذه النسبة إلى ارتفاع عدد الموظفين في القطاع العام الذين ينتسبون بأغلبيتهم إلى تعاونية موظفي الدولة عند الطائفة السنية. أما التأمين الخاص فهو أكثر انتشاراً عند الأقليات (١٩,٢%)، والأرمن (١٧,٨%)، وهو الأقل انتشاراً عند الأرثوذكس (٥,٧%). الأرثوذكس هم أصحاب أعلى نسبة من المنتسبين إلى صناديق التأمين العسكرية التابعة للجيش والأمن الداخلي وغيرها وذلك بنسبة ١٨,٤% مقارنة بالطوائف الأخرى، بينما الأرمن هم الأقل انتساباً إليها (٧,٨%). ينتسب الأرمن إلى صناديق رسمية أخرى بنسبة ١٦,٧% وهي الأعلى في هذه الفئة، (الجدول ٩٩).

بعد الانتهاء من عرض هذه المعطيات لا بد من الإشارة إلى بعض الخلاصات، أهمها:

- تعتبر نسبة المضمونين في لبنان، بمختلف الفروع الخاصة والعامة، نسبة منخفضة وغير مقبولة. فهي وإن تخطت النصف بقليل، إلا أنها من الضروري أن تصل إلى أقرب ما يمكن إلى النسبة الكاملة أي ١٠٠%.
- يعتمد اكثرية اللبنانيين على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يؤمن الحماية لأكثر من نصف المضمونين في لبنان.
- تقوم الصناديق الخاصة، المدنية والأهلية، بالحلول مكان الصناديق العامة حين يتطلب الأمر ذلك.
- صحيح أن الإناث هن أقل دخلاً من الرجال، إلا أن الأمر يتغير قليلاً لناحية الضمان والحماية الاجتماعية حيث يعتبر وضع الإناث أفضل بقليل من وضع الرجال.
- الأمر نفسه يصح في الأقضية والمحافظات الأقل دخلاً وخاصة في الشمال حيث ترتفع نسب الحماية الاجتماعية، وذلك بسبب ارتفاع نسب وظائف القطاع العام، وخاصة في السلك العسكري.

- تتأثر الحماية الاجتماعية في الدرجة الأولى بنوع العمل أكثر من أي متغير آخر. فالأكثر انتساباً واستفادة من الحماية الاجتماعية هم العاملون في القطاعين العام والخاص. أما المهن الحرة وأرباب العمل فهم أكثر اعتماداً على الصناديق الخاصة.
- اتضح واقع تأثير العمل على الحماية بين الطوائف حيث توضح هذا الأمر من خلال اختلاف نوع الضمان مع اختلاف نوع العمل الذي اختلف أصلاً حسب الطوائف.

الفصل الحادي عشر
المهاجرون اللبنانيون الحاليون

كثرت الأدبيات اللبنانية عن أهمية الهجرة في تاريخ لبنان، التي بدأت منذ شق الفينيقيون غمار البحر، وما زالت مستمرة حتى اليوم مع الشباب الباحث عن العمل في شتى بقاع الأرض. الحقيقة أن الهجرة هي سيف ذو حدين بالنسبة للمجتمع اللبناني. فمن جهة، تعتبر الهجرة متنفساً طبيعياً لمجتمع ضاق بسكانه وقلت فيه فرص العمل وشحت فيه موارد المال؛ ومن جهة أخرى، فإن الهجرة تفرغ البلد من اليد العاملة الشابة فتسلب لبنان خيرة شبابه وتحرمه من الاستفادة من النافذة الديموغرافية التي يمر بها والتي لن تطول كثيراً.

من الطبيعي أن تتأثر الهجرة بعدة عوامل، وعلى رأسها العامل الاقتصادي، وخاصة الشق المهني منه. فمع تراجع فرص العمل يهاجر عشرات الألوف من اللبنانيين إلى الخارج. بالإضافة إلى الهجرة بهدف العمل، فإن الهجرة تتأثر بعوامل أخرى ومنها طلب العلم والهرب من الأوضاع الأمنية. ويمكن للهجرة أن تكون دائمة او مؤقتة تنتهي عند انتهاء الهدف منها (تأمين وضع اقتصادي أفضل أو الانتهاء من التحصيل العلمي أو انتهاء الأوضاع الأمنية المضطربة...). وأخيراً فإن الأمكنة التي يقصدها المهاجرون اختلفت بين فترة وأخرى، حسب العرض والطلب على الهجرة في بلدان الوجهة. إلا أن ما هو ثابت أن بعض البلدان هي قبلة أنظار اللبنانيين المهاجرين وهدفاً لهم، وعلى رأس هذه البلدان، نذكر أستراليا والولايات المتحدة وكندا والبرازيل وبالتأكيد دول الخليج العربي، المنبع الدائم–المتجدد لفرص العمل.

يهدف هذا الفصل إلى عرض واقع المهاجرين اللبنانيين الحاليين على ثلاثة صعد: نوع الهجرة وأسباب الهجرة ومكان الهجرة.

١ - نوع الهجرة

تصنف الهجرة وفقاً لعدة عوامل، منها ما يجعل الهجرة دائمة، ومنها ما يقصرها على فترة زمنية محددة. فالهجرة بحثاً عن الأمان أو عن وضع اقتصادي أفضل تتحول إلى هجرة دائمة. أما الهجرة طلباً للعلم والعمل فيمكن أن تكون مؤقتة. فتحليل العلاقة بين أسباب الهجرة ونوعها يوضح هذه الصورة بشكل كبير. إن الهجرة بحثاً عن أوضاع أمنية مستقرة، تكون دائمة في معظم الأحيان، وذلك بنسبة ٨٤,٦% من حالات الهجرة المسجلة في لبنان،(الجدول ١٠٠).

الجدول100: توزع المهاجرين حسب سبب الهجرة ونوعها، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

			سبب الهجرة					المجموع
			فرصة عمل	الأوضاع الأمنية	الأوضاع الاقتصادية	الدراسة	غير ذلك	
أنواع الهجرة	دائمة	أفقي	40.5	19.8	0	8.1	31.5	100
		عمودي	**52.3**	**84.6**	**0**	**50**	**81.4**	**63.8**
	مؤقتة	أفقي	64.7	7.8	2	13.7	11.8	100
		عمودي	**38.4**	**15.4**	**100**	**138.9**	**14**	**29.3**
	غير محدد	أفقي	66.7	0	0	16.7	16.7	100
		عمودي	**9.3**	**0**	**0**	**11.1**	**4.7**	**6.9**
المجموع		أفقي	49.4	14.9	0.6	10.3	24.7	100
		عمودي	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يمكن تحليل الجدول على الصعيد الأفقي الذي يبين لكل نوع من أنواع الهجرة الأسباب التي أدت لها. وعلى الصعيد العمودي حيث يمكن اكتشاف نوع الهجرة المترافق مع كل سبب من الأسباب. إلا أن أول ما ينبغي النظر إليه هو تحليل نسب كل نوع من أنواع الهجرة بشكل عام. فقد بلغت نسبة المهاجرين بشكل دائم ٦٣,٨% والمهاجرين بشكل مؤقت ٢٩,٣%،وبشكل غير محدد ٦,٩%، (الجدول ١٠٠).

على صعيد التحليل الأفقي، من الملاحظ أن أكبر سبب مؤثر في الهجرة الدائمة هو البحث عن فرصة عمل وذلك بنسبة ٤٠,٥% تليها ١٩,٨% للهاربين من الأوضاع الأمنية. بالاضافة إلى ٣١,٥% للمهاجرين لأسباب أخرى. عند المهاجرين بشكل مؤقت تشكل فرصة

العمل السبب الأكثر تأثيراً بنسبة ٦٤,٧% من المجموع. أما السبب الثاني فيعود إلى الدراسة بنسبة ١٣,٧% من المهاجرين بشكل مؤقت. وأخيراً فإن الذين لم يحددوا نوع هجرتهم بعد هم من طالبي العلم (بنسبة ٦٦,٧%) والعمل (١٦,٧%)، (الجدول ١٠٠).

أما لناحية التحليل العمودي، فإن المهاجرين ذوي الهجرة الدائمة، يشكلون ٥٢,٣ من الباحثين عن فرصة عمل.ونسبة المهاجرين المؤقتين ٣٨,٤%. كما أن جميع المهاجرين هرباً من الأوضاع الاقتصادية يقولون أن هجرتهم مؤقتة. وكما سبقت الاشارة أعلاه فإن النسبة العظمى من المهاجرين هرباً من الأوضاع الأمنية هم مهاجرون دائمون. وأخيراً فإن نصف المهاجرين طلباً للعلم يبقون في بلدان المهجر بينما يعود منهم ٣٨,٩% والنسبة الباقية أي ١١,١% لم يقرروا بعد، (الجدول ١٠٠).

تكثر الأماكن التي يقصدها المهاجر من لبنان، إلا انها تتفاوت لناحية أهميتها في نظر المهاجرين. وهكذا، فإن البلدان التي يقصدها اللبنانيون تقسم وفق عدة فئات: الأولى هي بهدف العلم (فرنسا، ألمانيا، روسيا، بريطانيا، الولايات المتحدة واستراليا). والثانية بهدف العمل (دول الخليج، أستراليا، اميركا الجنوبية والشمالية). والبلدان التي يقصدها المهاجرون هرباً من الأوضاع الأمنية والسياسية في بلدهم، هي: كندا، والبلدان المذكورة أعلاه. يمكن القول أن بلد المقصد يؤثر بشكل مباشر في نوع الهجرة وذلك بسبب التقديمات التي يمنحها للمهاجرين، وخاصة على صعيد التجنيس. فمن المعروف أن الحصول على الجنسية في دول الخليج العربي، وبالتالي الانتقال من صفة "الوافد" أو "الأجنبي" إلى صفة "المواطن"، هو أمر شبه مستحيل ومستبعد لدى المهاجرين إلى هذه الدول. وبالتالي، فإن الإقامة في هذه الدول تكون مؤقتة وبهدف العمل فقط. أما الهجرة إلى الدول الأخرى، فتطول وتقصر أو تستمر حسب التسهيلات في الحصول على الجنسية. وهذا الأمر ينطبق خاصة على دول أوروبا الشمالية وأميركا وأستراليا. يمكن التأكيد على هذه الأفكار من خلال تحليل المعطيات الاحصائية التي تشير إلى أن الهجرة إلى أستراليا هي هجرة دائمة وذلك عند ١٠٠% من المهاجرين إليها، (الجدول ١٠٠).

الجدول101: توزع المهاجرين حسب مكان الهجرة ونوعها، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

			مكان الهجرة								المجموع
			الخليج العربي	استراليا	اميركا الشمالية	أميركا الجنوبية	أفريقيا	أوروبا الغربية	دول عربية أخرى	غير ذلك	
نوع الهجرة	دائمة	أفقياً	10.6	13	20.3	0.8	9.8	27.6	3.3	14.6	100
		عمودياً	**27.1**	**100**	**86.2**	**100**	**66.7**	**77.3**	**57.1**	**78.3**	**66.1**
	مؤقتة	أفقياً	52.9	0	7.8	0	5.9	17.6	5.9	9.8	100
		عمودياً	**56.3**	**0**	**13.8**	**0**	**16.7**	**20.5**	**42.9**	**21.7**	**27.4**
	غير محدد	أفقياً	66.7	0	0	0	25	8.3	0	0	100
		عمودياً	**16.7**	**0**	**0**	**0**	**16.7**	**2.3**	**0**	**0**	**6.5**
المجموع		أفقياً	25.8	8.6	15.6	0.5	9.7	23.7	3.8	12.4	100
		عمودياً	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يمكن تحليل الجدول ١٠١ بطريقة أفقية وعمودية:

أفقيا، نرى أن ٢٥,٨% من المهاجرين توجهوا إلى الخليج العربي، ٢٣,٧% إلى دول أوروبا الغربية، ١٥,٦% دول أميركا الشمالية، و٠,٥% إلى دول أميركا الجنوبية. هذه الأرقام تعكس واقع فرص العمل في هذه الدول بحيث يزدهر العمل في الخليج ويتراجع بشكل كبير في أميركا الجنوبية، (الجدول ١٠١).

في ما يتعلق بالمهاجرين الدائمين، ٢٧,٦% منهم يختارون أوروبا الغربية مقراً لهم، ٢٠,٣% أميركا الشمالية، ١٣% أوستراليا، و١٠,٦% الخليج العربي.

أما المهاجرون المؤقتون، ف٥٢,٩% منهم يذهبون إلى دول الخليج العربي، ١٧,٦% إلى دول أوروبا الغربية، مع الاشارة إلى أن الهجرة المؤقتة معدومة تماماً إلى أوسترليا وأميركا الجنوبية. أما بالنسبة إلى الذين لم يحددوا خياراتهم، حتى الآن، ف ٦٦,٧% منهم هم في الخليج، و١٦,٧% في أفريقيا، و٢,٣% في أوروبا الغربية، (الجدول ١٠١).

على صعيد التحليل العمودي، فإن المهاجرين إلى الخليج العربي يقولون بنسبة ٥٦,٣% أن هجرتهم هي مؤقتة، ودائمة بنسبة ٢٧,١% (من الممكن أن تكون لغاية الوصول إلى سن التقاعد وهي فترة طويلة نسبياً). أما جميع المهاجرين إلى دول استراليا وأميركا الجنوبية،

فإنهم يجيبون أن هجرتهم دائمة. كما أن ٨٦,٢% من المهاجرين إلى أميركا، و٧٧,٣% إلى دول أوروبا الغربية، و٦٦,٧ إلى الدول الأفريقية يعتبرون أن هجرتهم دائمة. وهكذا فإن الهجرة هي مؤقتة في الدول التي تستقطب المهاجرين بهدف العمل فقط كدول الخليج، ودائمة في حالة الدول التي تستقطب المهاجرين لأسباب ديموغرافية (كندا مثلاً)، (الجدول ١٠١).

كما يمكن التعرف على نسب المهاجرين وتوزعهم على المحافظات حسب نوع الهجرة. فسكان الأطراف ينزحون طلباً لفرص أفضل للعمل فيقصدون العاصمة. أما سكان العاصمة فإنهم يغادرون بحثاً عن فرص أفضل للحياة فيتوجهون إلى الخارج. فكأن الهجرة تحصل وفقاً لنمط منظم، من الأطراف إلى العاصمة ومن ثم الخارج. وكما أن الهجرة تتغير حسب المحافظة، فإن نوعها له علاقة أيضاً بالمحافظة. وهكذا فإن ٩١,٧% من المهاجرين من محافظة البقاع هم بشكل دائم، (الجدول ١٠٢).

الجدول102: توزع المهاجرين حسب محافظة الاقامة الأصلية ونوع الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		المحافظة					المجموع
		الشمال	بيروت	جبل لبنان	الجنوب	البقاع	
نوع الهجرة	دائمة	45.5	64	65.9	61	91.7	66.8
	مؤقتة	40.9	32	22	36.6	5.6	26.8
	غير محدد	13.6	4	12.2	2.4	2.8	6.3
المجموع		100	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أدنى نسبة للمهاجرين بشكل دائم هي في الشمال حيث بلغت ٤٥,٥%. أما الجنوب فقد بلغت هذه النسبة ٦١% من المجموع. وفي بيروت ٦٤%، وفي جبل لبنان ٦٥,٩%، (الجدول ١٠٢).

وإذا كانت نسبة المهاجرين الدائمين هي الأعلى في البقاع، فيعود ذلك، ربما، إلى أن هذه المحافظة هي زراعية بامتياز. والقطاع الزراعي في لبنان يشهد أزمة حادة منذ عدة سنوات.

كما أن العلاقة برب الأسرة تؤثر بنوع الهجرة، إذ إن هجرة أرباب الأسر هي عادةً مؤقتة، بسبب عودتهم إلى أسرهم مهما طال بهم الوقت. أما الأبناء فمن الممكن أن تكون هجرتهم دائمة بسبب كونهم لم يسبق لهم الزواج، وذلك عند الأكثرية منهم. وبالفعل فإن

٧٢,٨% من الأبناء هم من المهاجرين بشكل دائم، (الجدول ١٠٣).

الجدول103: توزع المهاجرين حسب العلاقة برب الأسرة ونوع الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

نوع الهجرة	العلاقة مع رب الأسرة			المجموع
	رب الأسرة	زوج	ابن	
دائمة	39.3	54.5	72.8	66.8
مؤقتة	50	36.4	21.9	26.8
غير محدد	10.7	9.1	5.3	6.3
المجموع	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما أرباب الأسر، فإن ٥٠% منهم يقولون أن هجرتهم مؤقتة، و٣٩,٣% دائمة.

صحيح أن هناك تزايداً للإناث المهاجرات إلى الخارج بهدف العمل بسبب تضاؤل فرص العمل في لبنان، إلا أنهن ما زلن أقل بكثير من الذكور. كما أن سبب هجرتهن يختلف بعض الأحيان عن تلك العائدة للذكور الذين يهاجرون بهدف العمل أوالعلم، بحيث الإناث يضفن سبباً ثالثاً، وهو الزواج، فيغادرن لبنان للإقامة في الخارج بجانب أزواجهن. أما العكس (وإن كان يحصل أحياناً) فهو ليس صحيحاً أبداً. وهكذا فإن نسبة الأناث اللواتي يهاجرن بشكل دائم ونهائي هي ٧٤,٦%، (الجدول ١٠٤).

الجدول104: توزع المهاجرين حسب الجنس ونوع الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

نوع الهجرة	الجنس		المجموع
	ذكر	أنثى	
دائمة	62.2	74.6	66.8
مؤقتة	30.3	21.1	26.8
غير محدد	7.6	4.2	6.3
المجموع	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما الذكور، وإن كانت نسبة الهجرة الدائمة عندهم أعلى من نسبة الهجرة المؤقتة بضعفين، فإن المهاجرين بينهم بشكل دائم هم أقل نسبة للمجموع من الإناث بحيث بلغت ٦٢,٢%، (جدول ١٠٤).

وللمستوى التعليمي أيضاً تأثير على نوع الهجرة وحجمها. فمثلاً ٣٤,٦% من المهاجرين الدائمين هم جامعيون، (الجدول ١٠٥).

الجدول105: توزع المهاجرين حسب المرحلة الدراسية المنجزة ونوع الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

نوع الهجرة	المرحلة المنجزة					المجموع
	أساسي	متوسط	ثانوي	جامعي	مهني	
دائمة	18.1	22.8	12.6	34.6	11.8	100
مؤقتة	7.8	25.5	15.7	45.1	5.9	100
غير محدد	0	25	33.3	25	16.7	100
المجموع	14.2	23.7	14.7	36.8	10.5	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

على صعيد المهاجرين بشكل دائم فإن أعلى نسب هي للمستوى الجامعي ومن ثم للمتوسط (٢٢,٨%). وأدنى نسبة هي للمستوى المهني (١١,٨%). أما على صعيد الهجرة المؤقتة، فإن أعلى نسبة هي أيضاً للجامعيين (٤٥,١%)، يليها المستوى المتوسط ٢٥,٥%، واقل نسبة هي أيضاً للمستوى المهني (٥,٩%)، (الجدول١٠٥).

بعد تحليل العلاقة بين نوع الهجرة حسب المتغيرات أعلاه، يمكن الانتقال إلى تحليل العلاقة بين الانتماء الطائفي ونوع الهجرة. فمن المتوقع أن تختلف هذه النسب مع اختلاف الطوائف. من الملاحظ أن الهجرة الدائمة، حسب كل طائفة على حدة، هي الأكثر انتشاراً عند السنة، وهذه النسبة هي ٧٢% من مجموع المهاجرين السنة، (الجدول ١٠٦).

الجدول106: توزع المهاجرين حسب الطائفة ونوع الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

الطائفة			نوع الهجرة			المجموع
			دائمة	مؤقتة	غير محدد	
الطائفة	شيعة	أفقي	69.4	28.6	2.0	100
		عمودي	**26.8**	**27.5**	**8.3**	**36.8**
	سنة	أفقي	72.0	20.0	8.0	100
		عمودي	**14.2**	**9.8**	**16.7**	**18.8**
	دروز	أفقي	68.4	10.5	21.1	100
		عمودي	**10.2**	**3.9**	**33.3**	**10.5**
	موارنة	أفقي	58.3	33.3	8.3	100
		عمودي	**11.0**	**15.7**	**16.7**	**10.5**
	روم أرثوذوكس	أفقي	64.3	28.6	7.1	100
		عمودي	**14.2**	**15.7**	**16.7**	**14.3**
	روم كاثوليك	أفقي	69.2	23.1	7.7	100
		عمودي	**7.1**	**5.9**	**8.3**	**3.8**
	أرمن	أفقي	57.9	42.1	0	100
		عمودي	**8.7**	**15.7**	**0**	**2.3**
	أقليات	أفقي	76.9	23.1	0	100
		عمودي	**7.9**	**5.9**	**0**	**3.0**
المجموع		أفقي	66.8	26.8	6.3	100
		عمودي	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

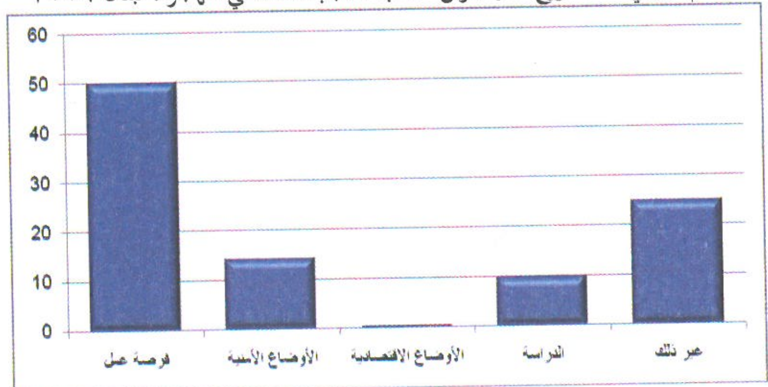
يمكن تحليل الجدول ١٠٦ أفقياً وعمودياً، فعلى صعيد التحليل الأفقي يمكن التعرف على توزع نوع الهجرة عند كل طائفة. أما في التحليل العمودي فيمكن التعرف على توزع الطوائف حسب نوع الهجرة. هكذا، ومن خلال التوزع الأفقي، فإن أنواع الهجرة عند اللبنانيين تؤكد أن الهجرة الدائمة هي الأكثر انتشاراً وإن بنسب متفاوتة. فعند الشيعة بلغت نسبة المهاجرين بشكل دائم ٦٩,٤%، أما عند الدروز فهي ٦٨,٤% وقد سبق الإشارة إلى أنها ٧٢% عند السنة. أما عند الطوائف المسيحية فهذه النسبة هي ٥٨,٣% عند الموارنة و٦٤,٣% للأرثوذكس وهي الأدنى عند الأرمن حيث بلغت ٥٧,٩%. أي أن نسبة المهاجرين بشكل دائم عند المسلمين هي أعلى من مثيلتها عند المسيحيين.

أما على صعيد التحليل العمودي، فإن المهاجرين هم بأكثريتهم، وحسب العينة الثانية، من الشيعة بنسبة بلغت ٣٦,٨% تليهم نسبة ١٨,٨% من السنة. وأدنى نسب هي للكاثوليك (٣,٨%) والأرمن (٢,٣%). هذه الأرقام تدل على الاختلاف الكبير بين المهاجرين لناحية الانتماء الطائفي. حيث أن أبناء الطوائف الاسلامية هم الأكثر هجرة خارج البلد. على صعيد الهجرة الدائمة، الشيعة هم الأعلى نسبة. وقد بلغت نسبة المهاجرين بشكل دائم منهم ٢٦,٨% من مجموع المهاجرين بشكل دائم، تليهم نسبة ١٤,٢% للأرثوذكس والسنة، أما أدنى النسب فهي عند الكاثوليك والأقليات وبلغت ٧,١% و٧,٩% على التوالي. أما لناحية المهاجرين بشكل مؤقت، فإن الشيعة أيضاً هم الأعلى نسبة وبلغت ٢٧,٥% يليهم في ذلك كل من الأرثوذكس والأرمن والموارنة بنسبة بلغت ١٥,٧%، (الجدول ١٠٦).

٢- أسباب الهجرة

كما سبق وأشرنا، هناك ثلاثة أسباب رئيسية للهجرة من لبنان: البحث عن عمل، والعلم أوالتخصص، والهرب من الأوضاع الأمنية. ٥٠% من المهاجرين الحاليين، تركوا لبنان بحثاً عن فرصة عمل، (الرسم البياني ٣٧).

الرسم البياني 37: توزع المهاجرين حسب السبب الأساسي للهجرة، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما الأسباب الأخرى للهجرة فهي: الأوضاع الاقتصادية السيئة(١% من المهاجرين)، والدراسة(١٠%) والأوضاع الأمنية (١٤%)، (الرسم البياني ٣٧).

كما سبق وذكر، فإن أمكنة الهجرة في لبنان تحددها أسباب الهجرة. فالهجرة بهدف العمل تختلف عن الهجرة بهدف العلم، وهكذا، فإن الأولى تتجه بمعظمها صوب الخليج، والثانية صوب أوروبا الغربية. وهكذا فإن ٨٠% من المهاجرين إلى الخليج العربي يبحثون عن فرص أفضل للعمل، (الجدول ١٠٧).

الجدول107: توزع المهاجرين حسب مكان الهجرة وسبب الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

سبب الهجرة		مكان الهجرة: الخليج العربي	استراليا	اميركا الشمالية	أميركا الجنوبية	أفريقيا	أوروبا الغربية	دول عربية أخرى	غير ذلك	المجموع
فرصة عمل	أفقي	44	2.2	5.5	1.1	15.4	17.6	6.6	7.7	100
	عمودي	**80**	**20**	**16.1**	**100**	**73.7**	**34**	**85.7**	**53.8**	**51.1**
الأوضاع الأمنية	أفقي	0	4.5	40.9	0	4.5	50	0	0	100
	عمودي	0	**10**	**29**	0	**5.3**	**23.4**	0	0	**12.4**
الأوضاع الاقتصادية	أفقي	100	0	0	0	0	0	0	0	100
	عمودي	**2**	0	0	0	0	0	0	**0**	**0.6**
الدراسة	أفقي	11.1	0	33.3	0	0	44.4	0	5.6	100
	عمودي	**4**	0	**19.4**	0	0	**17**	**14.3**	**7.7**	**10.1**
غير ذلك	أفقي	15.2	15.2	23.9	0	8.7	26.1	0	10.9	100
	عمودي	**14**	**70**	**35.5**	0	**21.1**	**25.5**	**0**	**38.5**	**25.8**
المجموع	أفقي	28.1	5.6	17.4	0.6	10.7	26.4	3.9	7.3	100
	عمودي	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يمكن تحليل الجدول ١٠٧ أفقياً وعمودياً. التحليل الأفقي يبين توزع الدول حسب كل سبب من أسباب الهجرة، أما التحليل العمودي فيوضح توزع أسباب الهجرة حسب كل بلد من البلدان.

أفقياً، من بين الباحثين عن فرصة عمل، ٤٤% توجهوا إلى الخليج العربي، و١٧,٦% إلى أوروبا الغربية، و١٥,٤% إلى أفريقيا. أما الذين يهاجرون هرباً من عدم الاستقرار والأوضاع الأمنية السيئة، فقد توجهوا باكثريتهم صوب أوروبا الغربية بنسبة ٥٠% وإلى أميركا

الشمالية بنسبة ٤٩. أما بالنسبة للدراسة، فقد كانت دول اوروبا الغربية الوجهة المفضلة لديهم وذلك بنسبة ٤٤,٤% تليها دول أميركا الشمالية بنسبة ٣٣%، (الجدول ١٠٧).

كما سبق وذكر أعلاه، فإن الهجرة تتأثر بمكان الاقامة، وخاصة في الأسباب التي أدت إلى الهجرة. فمن المتوقع أن تأتي الاجابات في المحافظات الأكثر فقراً لتدل على الحاجة للهجرة من أجل العمل، وأن تأتي الاجابات في بيروت والجنوب لتدل على رغبة الأفراد في الابتعاد عن الأوضاع المضطربة. هكذا فإن نسبة الذين يهاجرون من محافظة الشمال بحثاً عن فرص عمل هي الأعلى مقارنة ببقية المحافظات، فبلغت ٦٩,٢%، (الجدول ١٠٨).

الجدول108: توزع المهاجرين حسب محافظة الاقامة وسبب الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المحافظة	سبب الهجرة: فرصة عمل	الأوضاع الأمنية	الأوضاع الاقتصادية	الدراسة	غير ذلك	المجموع
الشمال	69.2	0	3.8	0	26.9	100
بيروت	36.2	27.7	0	6.4	29.8	100
جبل لبنان	46.9	28.1	0	15.6	9.4	100
الجنوب	58.5	4.9	0	9.8	26.8	100
البقاع	47.2	5.6	0	16.7	30.6	100
المجموع	50	14.3	50	9.9	25.2	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما أسباب الهجرة في المحافظات الأخرى فتختلف حسب الأوضاع الخاصة لكل محافظة: فبيروت التي شهدت أعمال عنف طيلة فترة الحرب أتت فيها نسبة كبيرة من الاجابات لتدل على الهرب من الأوضاع الأمنية المضطربة، وذلك بنسبة ٢٧,٧%؛ وكما هو متوقع فإن أدنى نسبة للمهاجرين بحثاً عن فرص عمل أفضل هي في بيروت (مقارنة ببقية المحافظات) وبلغت النسبة ٣٦,٢%. في محافظة جبل لبنان، يأتي البحث عن العمل في المرتبة الأولى بنسبة ٤٦,٩% والهرب من الأوضاع الأمنية في المرتبة الثانية (شهد جبل لبنان جولات عنف عديدة طيلة الحرب). أما في محافظة الجنوب فإن الهجرة للبحث عن العمل ترتفع لتصبح الثانية بين المحافظات بنسبة ٥٨,٥%. إلا أن ما يثير الانتباه هو انخفاض نسبة المهاجرين بسبب الأوضاع الأمنية في الجنوب (الذي بقي محتلاً طيلة ٢٢ عاماً) إلى ٤,٩% فقط. وأخيراً فإن محافظة البقاع سجلت أعلى

نسبة هجرة للدراسة بين المحافظات، فبلغت ١٦,٧%، بينما يهاجر ٤٧,٢% من البقاعيين بحثاً عن فرص عمل، (الجدول ١٠٨).

كما سبق وتبين، فإن العلاقة برب الأسرة تؤثر بنوع الهجرة. ومن المؤكد أن تأثيرها سيطال سبب الهجرة أيضاً، وخاصة عند الأبناء وهم الفئة الوحيدة التي تهاجر لطلب العلم حيث بلغت نسبتهم ١٢,٦%، (الجدول ١٠٩).

الجدول109: توزع المهاجرين حسب العلاقة مع رب الأسرة وسبب الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		العلاقة مع رب الأسرة			المجموع
		رب الأسرة	زوج	ابن	
سبب الهجرة	فرصة عمل	80	55.6	43.4	50
	الأوضاع الأمنية	13.3	33.3	13.3	14.3
	الأوضاع الاقتصادية	3.3	0	0	0.5
	الدراسة	0	0	12.6	9.9
	غير ذلك	3.4	11.1	30.7	25
المجموع		100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

والأبناء يهاجرون بنسبة ٤٣,٤% بحثاً عن عمل بالإضافة إلى ١٣,٣% هرباً من الأوضاع الأمنية. ومن الملفت للنظر أيضاً، وجود نسبة مرتفعة من الأبناء الذين يهاجرون لأسباب أخرى (٣٠,٧%)، وهي في أكثر الأحيان بسبب الزواج عند الإناث. وما يؤكد هذا التفسير أن النسبة لهذه الاجابة عند أرباب الأسر والأزواج هي أقل بكثير بحيث بلغت ٣,٤% و١١,١% على التوالي. أما المهاجرون من أرباب الأسر، فقد كانت النسبة الأعلى عندهم هي بهدف البحث عن فرص عمل (٨٠%)، (الجدول ١٠٩).

بعد تحليل توزع سبب الهجرة على المتغيرات السابقة، يمكن الانتقال إلى تحليل العلاقة بين جنس المهاجرين والسبب الأساسي الذي يدفعهم إلى الهجرة. من الطبيعي أن تختلف أسباب

الهجرة بين الذكور والاناث؛ فهجرة الذكور هي في أكثر الأحيان بهدف العمل حسب ٦٦,١% من بينهم، (جدول ١١٠).

الجدول110: توزع المهاجرين حسب الجنس والسبب الأساسي للهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الجنس		المجموع
		ذكر	أنثى	
سبب الهجرة	فرصة عمل	66.1	20.3	50
	الأوضاع الأمنية	14.4	14.1	14.3
	الأوضاع الاقتصادية	0.8	0	0.5
	الدراسة	11	7.8	9.9
	غير ذلك	7.6	57.8	25.2
المجموع		100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

السبب الثاني الذي يدفع بالذكور للهجرة هي الأوضاع الأمنية وذلك بنسبة ١٤,٤% بالاضافة إلى ١١% للدراسة. أما عند الإناث فإن النسبة الأعلى للهجرة هي الأسباب الأخرى، فمن الأسباب التي تدفع الإناث إلى الهجرة هي الهجرة من أجل الزواج، وهذا ما ظهر في اختلاف النسب بين الذكور والإناث، فالذكور الذين يهاجرون لأسباب أخرى هم ٧,٦% أما الإناث فنسبتهن ٥٧,٨%. اما العمل فلم يكن السبب إلا بالنسبة لـ٢٠,٥% من الإناث والدراسة عند ٧,٨% منهن، (الجدول ١١٠).

كما أن لأسباب الهجرة علاقة بنوع الاختصاص الجامعي. فأكثر الفئات هجرة بحثاً عن عمل، هم المختصون في مجال العلوم (٣٦,٧%)، (الجدول ١١١).

الجدول111: توزع المهاجرين حسب الاختصاص الجامعي وسبب الهجرة، لبنان ٢٠٠٩(نسب مئوية)

	الاختصاص الجامعي	المجموع

سبب الهجرة	آداب	علوم	طب وصيدلة	هندسة	علوم اقتصادية	حقوق وعلوم سياسية وشرعية	معلوماتية	علم نفس واجتماع	
فرصة عمل	3.3	36.7	0	3.3	33.3	30	3.3	0	100
الأوضاع الأمنية	10	20	0	0	40	30	0	0	100
الدراسة	7.7	23.1	7.7	7.7	30.8	0	7.7	15.4	100
غير ذلك	20	0	0	26.7	13.3	20	20	0	100
المجموع	8.8	23.5	1.5	8.8	25	22.1	7.4	2.9	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما النسبة الثانية فهي للمتخصصين في مجال الحقوق والعلوم السياسية من الذين يبحثون عن عمل بنسبة ٣٠%. غير أن الذين هاجروا بسبب الأوضاع الأمنية، فتوزعوا بشكل مبعثر باستثناء المتخصصين في العلوم الاقتصادية فبلغت نسبتهم ٤٠%. إلا أن النسب العائدة للهجرة من أجل الدراسة فهي أكثر توزعاً على الفئات الأخرى، فالنسبة الأعلى هي للعلوم الاقتصادية (٣٠,٨%) ومن ثم العلوم (٢٣,١%)، (الجدول ١١١).

كما أن أسباب الهجرة تختلف باختلاف الوضع من حيث العمل. وهكذا ٤٣,٥% من الطلاب هاجروا من أجل الدراسة، (الجدول ١١٢).

الجدول112: توزع المهاجرين حسب الوضع من حيث العمل وسبب الهجرة،لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

الوضع المهني	سبب الهجرة: فرصة عمل	الأوضاع الأمنية	الأوضاع الاقتصادية	الدراسة	غير ذلك	المجموع
يعمل حالياً	65	16.2	0.9	6.8	11.1	100
مقعد	100	0	0	0	0	100
يبحث عن عمل	37.5	0	0	0	62.5	100
متقاعد	100	0	0	0	0	100
طالب	17.4	21.7	0	43.5	17.3	100
نساء في البيوت	16.1	6.5	0	0	77.4	100
المجموع	50	14.3	0.5	9.9	25.2	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

ومن الطبيعي أيضاً أن ٦٥% من العاملين حالياً في الاغتراب، هاجروا لهذا الغرض. ومن الملفت أيضاً أن الذين يبحثون عن عمل يهاجرون باكثريتهم لأسباب أخرى غير محددة، وذلك بنسبة ٦٢,٥%،بالاضافة إلى السبب الأساسي، أي البحث عن عمل بنسبة ٣٧,٥%. توضح النسبة المرتفعة للاجابة بـ "غير ذلك" ارتفاع نسبة النساء اللواتي يهاجرن من أجل الزواج حيث بلغت٧٧,٤%. يمكن الاشارة أيضاً إلى أن المتقاعدين والمقعدين يهاجرون للبحث عن فرص عمل بعد أن أصبح من شبه المستحيل حصولهم على عمل في لبنان، (الجدول ١١٢).

كما أن أسباب الهجرة مرتبطة بعض الشيء بالطائفة. وهكذا فإن البحث عن أوضاع أمنية أفضل من تلك الموجودة في لبنان هو السبب الذي يدفع بـ ٢٨% من السنّة للهجرة، وهي أعلى نسبة مقارنة بالطوائف الأخرى، (الجدول ١١٣).

الجدول113: توزع المهاجرين حسب الطائفة وسبب الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الطائفة								المجموع
		شيعة	سنة	دروز	موارنة	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	أرمن	أقليات	
سبب الهجرة	فرصة عمل	56.5	36	60	61.5	42.9	61.5	30	57.1	56.1
	الأوضاع الأمنية	2.2	28	0	19.2	25	7.7	20	7.1	13.8
	الأوضاع الاقتصادية	0	4	0	0	0	0	0	0	0.8
	الدراسة	17.4	8	20	3.8	0	0	15	14.3	9.8
	غير ذلك	23.9	24	20	15.4	32.1	30.8	35	21.4	19.5
المجموع		100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما بالنسبة للطوائف الأخرى، فإن الشيعة يهاجرون هرباً من الأوضاع الأمنية بنسبة ٢,٢% فقط، وهي أدنى نسبة بعد تلك التي تعود إلى الدروز وهي ٠%. أما على صعيد الطوائف المسيحية، فإن ٢٥% من المهاجرين الأرثوذكس تركوا لبنان هرباً من الأوضاع الأمنية، يليهم في ذلك الأرمن بنسبة ٢٠% والموارنة بنسبة ١٩,٢%. أما على الصعيد الوطني (من خلال العينة الثانية) فإن النسبة بلغت ١٣,٨% من المجموع، (الجدول ١١٣).

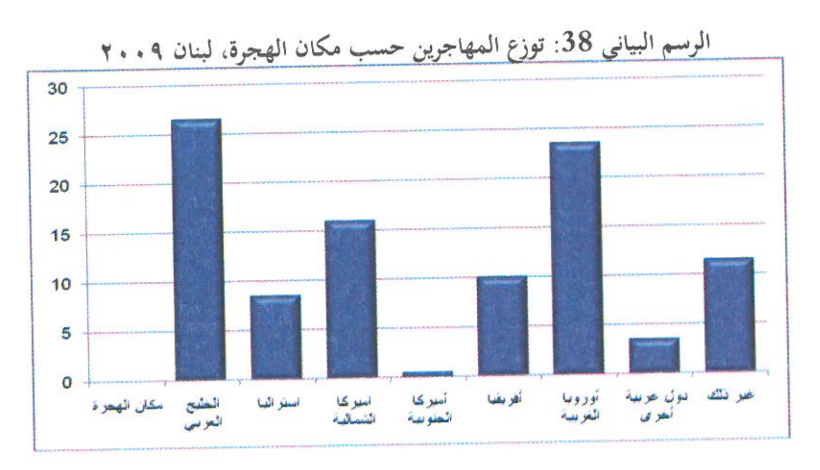
بالرغم من تفاوت النسب بين الطوائف، فإن البحث عن فرصة عمل هو السبب الذي يدفع بأعلى نسبة من الأفراد للهجرة. فالموارنة والكاثوليك هم الأكثر تأثراً بهذا الأمر حيث بلغت نسبتهم ٦١,٥% من المجموع. أما الدروز فقد بلغت نسبة الذين يهاجرون منهم بحثاً عن عمل ٦٠%. إلا أن أقل نسبة من الذين يهاجرون بحثاً عن عمل هي عند الأرمن (٣٠%)، وعند السنة (٣٦%)، وعلى الصعيد اللبناني (٥٦,١%)، (الجدول ١١٣).

أما الدراسة، فإنها السبب الذي يدفع بـ٩,٨% من اللبنانيين للهجرة.وترتفع هذه النسبة إلى ٢٠% عند المهاجرين الدروز، وإلى ١٧,٤% عند الشيعة و٨% عند السنة، و١٥% عند المهاجرين الأرمن، (الجدول ١١٣).

٣- مكان الهجرة

يرتبط مكان الهجرة بشكل مباشر بأسباب الهجرة. وخاصة في الفترة الأخيرة، بحيث أصبح المهاجرون يختارون أماكن الهجرة بطريقة مدروسة تلبي الأهداف التي يهاجرون من أجلها. وفي هذا المجال، يبدو أن دول الخليج هي التي يمكن أن تكون الأكثر استقطاباً للبنانيين، وذلك بنسبة تقرب من الـ ٢٦% من مجموع المهاجرين، (الرسم البياني ٣٨).

الرسم البياني 38: توزع المهاجرين حسب مكان الهجرة، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

وتأتي في المرتبة الثانية أوروبا الغربية التي قصدها حوالي ٢٤% من المهاجرين اللبنانيين. وفي المرتبة الثالثة أميركا الشمالية بنسبة ١٦%، (الرسم البياني ٣٨)[٢].

وللمحافظة أيضاً دور في اختيار بلد الهجرة. هكذا، فإن ٣٥,٧%من المهاجرين في محافظة الجنوب، يقصدون دول الخليج العربي، وهي النسبة الأعلى للذين يقصدون الخليج بين كل المحافظات، (الجدول ١١٤).

الجدول114: توزع المهاجرين حسب المحافظة ومكان الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المحافظة			مكان الهجرة								المجموع
			الخليج العربي	استراليا	اميركا الشمالية	أميركا الجنوبية	أفريقيا	أوروبا الغربية	دول عربية أخرى	غير ذلك	
المحافظة	الشمال	أفقي	33.3	18.5	7.4	0	18.5	14.8	7.4	0	100
		عمودي	17	29.4	6.3	0	25	8.5	28.6	0	13.5
	بيروت	أفقي	29.4	17.6	23.5	0	5.9	21.6	0	2	100
		عمودي	28.3	52.9	37.5	0	15	23.4	0	4.3	25.5
	جبل لبنان	أفقي	25	0	20.5	2.3	2.3	15.9	6.8	27.3	100
		عمودي	20.8	0	28.1	100	5	14.9	42.9	52.2	22
	الجنوب	أفقي	35.7	0	11.9	0	19	26.2	2.4	4.8	100
		عمودي	28.3	0	15.6	0	40	23.4	14.3	8.7	21
	البقاع	أفقي	8.3	8.3	11.1	0	8.3	38.9	2.8	22.2	100
		عمودي	5.7	17.6	12.5	0	15	29.8	14.3	34.8	18
المجموع		أفقي	26.5	8.5	16	0.5	10	23.5	3.5	11.5	100
		عمودي	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

حسب المحافظة، ٣٣,٣ % من المهاجرين من الشمال هم في الخليج العربي، و١٨,٥ % في كل من أستراليا وأفريقيا. ويتوزع مهاجرو محافظة بيروت على الشكل التالي: ٢٩,٤% في الخليج، و٢٣,٥% في أميركا الشمالية، ٢١,٦% في أوروبا الغربية. ومن مهاجري جبل لبنان ٢٥% هم في الخليج العربي، و٢٠,٥% في أميركا الشمالية، و١٥,٩% في أوروبا الغربية. أما مهاجرو محافظة البقاع، فاتجهوا إلى أوروبا الغربية بنسبة ٣٨,٩%، (الجدول ١١٤).

وهكذا نلاحظ من خلال هذه الأرقام تحولاً كبيراً في هجرة اللبنانيين حسب بلدان المقصد، عما كانت عليه حتى بداية سبعينيات القرن الماضي.

وعلى صعيد الاحتساب العمودي للمعطيات، فإن المهاجرين إلى دول الخليج يتوزعون في المرتبة الأولى على كل من بيروت والجنوب بنسبة ٢٨,٣%. أما أقل نسبة فهي التي تهاجر من البقاع باتجاه الخليج. بالنسبة للهجرة باتجاه أستراليا فإن محافظة بيروت هي الأكثر توجهاً إليها بنسبة ٥٢,٩%. أما المحافظة الثانية فهي الشمال بنسبة ٢٩,٤%. بالنسبة لأميركا الشمالية، فإن أكثرية المهاجرين إليها هم من محافظة بيروت بنسبة ٣٧,٥% وجبل لبنان بنسبة ٢٨,١%. أما

بالنسبة للمهاجرين إلى أميركا الجنوبية، فإن المحافظة الوحيدة التي تهاجر إليها هي الجنوب. أما في ما يتعلق بالهجرة إلى أفريقيا فإن حصة الأسد هي لمحافظة الجنوب حيث بلغت النسبة ٤٠%، تليها محافظة الشمال بنسبة ٢٥%. أبناء البقاع هم أكثر المهاجرين إلى أوروبا الغربية بنسبة ٢٩,٨%، تليها كل من محافظتي الجنوب وبيروت (٢٣,٤%). وأخيراً، فإن أبناء جبل لبنان يقصدون الدول العربية الأخرى بالدرجة الأولى حيث بلغت نسبتهم ٤٢,٩% من مجموع المهاجرين إلى هذه الدول، (الجدول ١١٤).

كما أن بلدان المهجر تختلف حسب الجنس، (الجدول ١١٥).

الجدول115: توزع المهاجرين حسب الجنس ومكان الهجرة،لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

			الجنس		المجموع
			ذكر	أنثى	
مكان الهجرة	الخليج العربي	مكان الهجرة	66	34	100
		الجنس	27.8	24.3	26.5
	استراليا	مكان الهجرة	47.1	52.9	100
		الجنس	6.3	12.2	8.5
	اميركا الشمالية	مكان الهجرة	50	50	100
		الجنس	12.7	21.6	16
	أميركا الجنوبية	مكان الهجرة	100	0	100
		الجنس	0.8	0	0.5
	أفريقيا	مكان الهجرة	90	10	100
		الجنس	14.3	2.7	10
	أوروبا الغربية	مكان الهجرة	61.7	38.3	100
		الجنس	23	24.3	23.5
	دول عربية أخرى	مكان الهجرة	100	0	100
		الجنس	5.6	0	3.5
	غير ذلك	مكان الهجرة	52.2	47.8	100
		الجنس	9.5	14.9	11.5
المجموع		مكان الهجرة	63	37	100
		الجنس	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

وهكذا، ٦٦% من المهاجرين إلى الخليج العربي، و٩٠% إلى أفريقيا، و٦١,٧% إلى أوروبا الغربية، وجميع المهاجرين إلى الدول العربية الأخرى، هم من الذكور. بالمقابل، ٥٢,٩% من المهاجرين إلى أوستراليا، و٥٠% إلى أميركا الشمالية هم من الاناث، (الجدول ١١٥).

وفي مجموع الذكور، ٢٧,٨% هاجروا إلى الخليج العربي، و٢٣% إلى أوروبا الغربية. أما الاناث، فهاجرن إلى دول الخليج ودول أوروبا الغربية بنسبة ٢٤,٣%، وبنسبة ٢١,٦% إلى أميركا الشمالية، (الجدول ١١٥).

يمكن للعلاقة برب الأسرة أن تؤثر مباشرة بمكان الهجرة. فمن المتوقع أن ترتفع نسبة المهاجرين من أرباب الأسر إلى الأمكنة التي تتوفر فيها فرص العمل. وبالفعل فإن أعلى نسبة للمهاجرين من أرباب الأسر هي في اتجاه دول الخليج العربي، حيث بلغت ٥٠% من مجموعهم، (الجدول ١١٦).

الجدول116: توزع المهاجرين حسب العلاقة مع رب الأسرة ومكان الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		العلاقة مع رب الأسرة			المجموع
	مكان الهجرة	رب الأسرة	زوج	ابن	
مكان الهجرة	الخليج العربي	50	30	21.9	26.5
	استراليا	6.7	20	8.1	8.5
	اميركا الشمالية	6.7	10	18.1	16
	أميركا الجنوبية	0	0	0.6	0.5
	أفريقيا	13.3	0	10	10
	أوروبا الغربية	13.3	20	25.6	23.5
	دول عربية أخرى	0	0	4.4	3.5
	غير ذلك	10	20	11.3	11.5
المجموع		100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تتوزع النسب الباقية لأرباب الأسر على دول أفريقيا وأوروبا الغربية بنسبة ١٣,٣% لكل منهما، ومن ثم على دول أستراليا وأميركا الشمالية بنسبة ٦,٧%. أما بالنسبة للأزواج فإن

النسب تتوزع على الخليج في الدرجة الأولى بنسبة ٣٠%، وكل من أستراليا وأوروبا الغربية ودول مختلفة بنسبة ٢٠% لكل منها. وأقل نسبة لأميركا الشمالية ١٠%. وأخيراً بالنسبة للأبناء، فإن أعلى نسبة هي باتجاه دول أوروبا الغربية ٢٥,٦%، تليها نسبة ٢١,٩% إلى دول الخليج العربي، و١٨,١% إلى دول أميركا الشمالية. أي أن المهاجرين بين الأبناء يقصدون دول أوروبا الغربية بالدرجة الأولى بهدف العلم أولاً، مقارنة بطلب العمل بالنسبة للآباء، (الجدول ١١٦).

كما يمكن للوضع العائلي أن يؤثر على مكان الهجرة، وخاصة بالنسبة لغير المتزوجين. وبما أن المتزوجين يشكلون ٦٨% من مجموع المهاجرين، فهم يمثلون الأكثرية في كل بلدان المهجر باستثناء أميركا الجنوبية، (الجدول ١١٧).

الجدول117: توزع المهاجرين حسب الوضع العائلي ومكان الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

			مكان الهجرة								المجموع
			الخليج العربي	استراليا	اميركا الشمالية	أميركا الجنوبية	أفريقيا	أوروبا الغربية	دول عربية أخرى	غير ذلك	
الوضع العائلي	لم يتزوج بعد	أفقي	32.8	6.6	8.2	1.6	14.8	18	4.9	13.1	100
		عمودي	37.7	23.5	15.6	100	45	23.4	42.9	34.8	30.5
	متزوج	أفقي	24.3	9.6	19.9	0	8.1	25	2.9	10.3	100
		عمودي	62.3	76.5	84.4	0	55	72.3	57.1	60.9	68
	أرمل	أفقي	0	0	0	0	0	100	0	0	100
		عمودي	0	0	0	0	0	4.3	0	0	1
	مطلق	أفقي	0	0	0	0	0	0	0	100	100
		عمودي	0	0	0	0	0	0	0	4.3	0.5
المجموع		أفقي	26.5	8.5	16	0.5	10	23.5	3.5	11.5	100
		عمودي	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

وفي ما يتعلق بالعازبين، ٣٢,٨% منهم غادروا إلى الخليج العربي، و١٨% إلى أوروبا الغربية، و١٤,٨% إلى أفريقيا. ويشكل العازبون ٣٠,٥% من المهاجرين الحاليين، (الجدول ١١٧).

أما متابعة الدراسة، فعلاقتها بسيطة جداً بمكان الهجرة، إذ إن الأغلبية الساحقة من المهاجرين هم مَن أنهوا دراستهم، ويشكلون، بالتالي، الأكثرية في جميع بلدان المهجر، (الجدول

١١٨). ومن المؤكد أن الهجرة تتأثر بمتابعة الدراسة، وخاصة إذا كانت هذه الهجرة بهدف العلم. هكذا، فإن أعلى نسبة من الذين يتابعون الدراسة يهاجرون إلى أوروبا الغربية بنسبة ٢٥%، (جدول ١١٨).

الجدول118: توزع المهاجرين حسب متابعة الدراسة ومكان الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

			مكان الهجرة									المجموع
			الخليج العربي	استراليا	اميركا الشمالية	أميركا الجنوبية	أفريقيا	أوروبا الغربية	دول عربية أخرى	غير ذلك	
متابعة الدراسة	ملتحق حالياً	متابعة الدراسة	20.8	8.3	8.3	0	0	25	8.3	29.2	100
		مكان الهجرة	9.4	11.8	6.3	0	0	12.8	28.6	30.4	12
	التحق في الماضي	متابعة الدراسة	27.3	8.5	17	0.6	11.4	23.3	2.8	9.1	100
		مكان الهجرة	90.6	88.2	93.8	100	100	87.2	71.4	69.6	88
المجموع		متابعة الدراسة	26.5	8.5	16	0.5	10	23.5	3.5	11.5	100
		مكان الهجرة	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

بالنسبة للتحليل العمودي، يمكن تبيان توزع المهاجرين من الاختصاصات المختلفة على كل من دول الهجرة. ففي دول الخليج تبلغ أعلى نسبة لاختصاصات العلوم والحقوق بنسبة ٣٠,٤%. أما بالنسبة لأميركا الشمالية فإن أعلى نسبة هي لاختصاص العلوم الاقتصادية بنسبة ٣١,٦%، تليها نسبة ٢١,١ للحقوق. أما بالنسبة لأميركا الشمالية فإن نسبة المهاجرين من اختصاص الحقوق بلغت ١٠٠%. أما في أفريقيا فقد بلغت نسبة المهاجرين الحائزين على شهادة الحقوق ١٠٠% أيضاً. وبالنسبة إلى المهاجرين إلى أوروبا الغربية فإن الحائزين على شهادة الحقوق والعلوم بلغت نسبتهم ٣١,٦% لكل منهما. والذين توجهوا إلى الدول العربية فإن نسبة ٦٦,٧% منهم من حاملي الشهادات في العلوم، (الجدول ١١٨).

ومن حيث المهنة، ٥٦,٧% من المهاجرين الحاليين يعملون كمستخدمين في القطاع الخاص، و١٤,٤% لديهم حرف مستقلة، و١٠,٣% هم أصحاب مهن حرة، و٦,٢% أرباب عمل، (الجدول ١١٩).

الجدول119: توزع المهاجرين حسب المهنة الأساسية ومكان الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		مكان الهجرة							المجموع
		الخليج العربي	استراليا	اميركا الشمالية	أفريقيا	أوروبا الغربية	دول عربية أخرى	غير ذلك	
المهنة الأساسية	مزارع	•	0	0	0	4.2	0	0	1
	حرف مستقلة	14.3	25	23.1	30.8	4.2	0	0	14.4
	مهن حرة	8.6	0	15.4	15.4	8.3	20	0	10.3
	مستخدم في القطاع الخاص	60	50	46.2	38.5	62.5	60	100	56.7
	صاحب متجر	2.9	0	15.4	0	0	20	0	4.1
	رب عمل	8.6	25	0	0	8.3	0	0	6.2
	يعمل في الخدمات	2.9	0	0	7.7	12.5	0	0	5.2
	غير ذلك	2.9	0	0	7.7	0	0	0	2.1
المجموع		100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

وبسبب تركز معظم المهاجرين في خانة "مستخدم في القطاع الخاص"، أصبح الرابط بين متغيري هذا الجدول ذا دلالة ضعيفة.

أخيراً، وعلى صعيد تحليل العلاقة بين الوضع الاقتصادي الاجتماعي وبلدان الهجرة، يمكن البحث في توافر الضمان أو الحماية الاجتماعية للمهاجرين حسب بلدان الهجرة. المفاجئ في هذا التحليل أن أكثرية المهاجرين غير مضمونين، إذ تبلغ نسبة المضمونين ٢٦,٥% منهم فقط، (الجدول ١١٩).

الجدول120: توزع المهاجرين حسب الضمان الاجتماعي ومكان الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

	الضمان الاجتماعي	المجموع

مكان الهجرة		مضمون	غير مضمون	
	الخليج العربي	34	66	100
	استراليا	47.1	52.9	100
	اميركا الشمالية	9.4	90.6	100
	أميركا الجنوبية	0	100	100
	أفريقيا	10	90	100
	أوروبا الغربية	38.3	61.7	100
	دول عربية أخرى	14.3	85.7	100
	غير ذلك	13	87	100
المجموع		26.5	73.5	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما بالنسبة لتوزع الضمان حسب بلدان الهجرة، فإن أكثر بلد يقدم الضمان للمهاجرين اللبنانيين هو أستراليا حيث بلغت النسبة ٤٧,١%. أما في أوروبا الغربية فقد بلغت النسبة ٣٨,٣%، تليها نسبة ٣٤% لدول الخليج العربي. أما أقل نسبة من المضمونين فهي في أميركا الجنوبية، حيث لا ضمان لأي من المهاجرين، وفي أميركا الشمالية ٩,٤% للمهاجرين، (الجدول ١٢٠).

أخيراً، بالنسبة لهذا الفصل، لا بد من تحليل العلاقة بين الطائفة وبلد الهجرة لمعرفة إن كان هناك من علاقة بينهما. لا بد من الإشارة إلى أن المجموع هنا لا يشير إلى العينة الثانية بسبب قلة عدد المهاجرين ضمن أفراد هذه العينة. أما على الصعيد العام، فإن أعلى نسبة للمهاجرين الحاليين هي للشيعة إذ تبلغ ٢٦,٥%، (الجدول ١٢١).

الجدول121: توزع المهاجرين حسب الطائفة ومكان الهجرة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

			مكان الهجرة								المجموع
			الخليج العربي	استراليا	اميركا الشمالية	أميركا الجنوبية	أفريقيا	أوروبا الغربية	دول عربية أخرى	غير ذلك	
الطائفة	شيعة	أفقي	24.5	13.2	11.3	0	18.9	20.8	3.8	7.5	100
		عمودي	24.5	41.2	18.8	0	50.0	23.4	28.6	17.4	26.5
	سنة	أفقي	33.3	19.0	9.5	0	0	33.3	4.8	0	100
		عمودي	13.2	23.5	6.3	0	0	14.9	14.3	0	10.5
	دروز	أفقي	38.1	0	4.8	4.8	0	0	0	52.4	100
		عمودي	15.1	0	3.1	100	0	0	0	47.8	10.5
	موارنة	أفقي	25.9	0	22.2	0	0	44.4	3.7	3.7	100
		عمودي	13.2	0	18.8	0	0	25.5	14.3	4.3	13.5
	روم أرثوذوكس	أفقي	17.2	3.4	31.0	0	13.8	6.9	10.3	17.2	100
		عمودي	9.4	5.9	28.1	0	20.0	4.3	42.9	21.7	14.5
	روم كاثوليك	أفقي	42.9	0	0	0	7.1	42.9	0	7.1	100
		عمودي	11.3	0	0	0	5.0	12.8	0	4.3	7.0
	أرمن	أفقي	19.0	19.0	19.0	0	4.8	33.3	0	4.8	100
		عمودي	7.5	23.5	12.5	0	5.0	14.9	0	4.3	10.5
	أقليات	أفقي	21.4	7.1	28.6	0	28.6	14.3	0	0	100
		عمودي	5.7	5.9	12.5	0	20.0	4.3	0	0	7.0
المجموع		أفقي	26.5	8.5	16.0	0.5	10.0	23.5	3.5	11.5	100
		عمودي	100	100	100	100	100	100	100	100	100

على صعيد التحليل الأفقي، الذي يبين توزع المهاجرين من كل طائفة على دول الهجرة، يظهر أن المهاجرين الشيعة يتوزعون على الدول الخليج بالدرجة الأولى بنسبة ٢٤,٥%، تليها نسبة ٢٠,٨% لدول أوروبا الغربية. وعند السنة، أعلى نسبة هي أيضاً للمهاجرين صوب الخليج العربي بنسبة ٣٣,٣%، تليها نسبة مماثلة باتجاه أوروبا الغربية. ويتجه المهاجرون الدروز إلى دول الخليج العربي بأعلى نسبة وهي ٣٨,١%. إلا أن أعلى نسبة لديهم وهي ٥٢,٤% تتجه إلى دول مختلفة. ويتجه الموارنة إلى دول أوروبا الغربية بالدرجة الأولى، بنسبة ٤٤,٤%، والنسبة الثانية هي للمهاجرين صوب الخليج العربي بنسبة ٢٥,٩%. أما الأرثوذكس، فهم يهاجرون أكثر الأمر صوب دول أميركا الشمالية بنسبة ٣١%، والنسبة الثانية هي لدول الخليج العربي (١٧,٢%). تتساوى نسب المهاجرين صوب الخليج وأوروبا الغربية عند المهاجرين الكاثوليك بنسبة ٤٢,٩% لكل منهما. كما أن أوروبا الغربية هي الوجهة المفضلة للأرمن بنسبة

٣٣,٣%، تليها كل من دول الخليج وأميركا الشمالية وأستراليا بنسبة ١٩% لكل منها، (الجدول 121).

بالنسبة للتحليل العمودي، فإن جميع الاجابات ستتأثر بارتفاع نسبة المهاجرين الشيعة. هكذا، فإن المهاجرين إلى دول الخليج العربي بأكثريتهم من الشيعة وذلك بنسبة ٢٤,٥%، تليهم١٥,١% للدروز. أما المهاجرون إلى أستراليا فهم بالدرجة الأولى من الشيعة بنسبة ٤١,٢%، و٢٣,٥% من السنة. ترتفع نسبة الأرثوذكس بين المهاجرين إلى أميركا الشمالية لتصل إلى ٢٨,١%، ونسبة الشيعة والموارنة هي ١٨,٨% لكل منهما. الشيعة هم أيضاً أكثر المهاجرين إلى دول أفريقيا بنسبة ٥٠% من المجموع. أما بالنسبة لدول أوروبا الغربية فالنسبة الأعلى هي للموارنة حيث بلغت ٢٥,٥% تليها نسبة الشيعة بـ٢٣,٣%. يمكن التأكيد إذن على تأثر مكان الهجرة بالانتماء الطائفي. فالشيعة يفضلون دول أفريقيا وأستراليا بالدرجة الأولى، أما الموارنة فهم يتجهون إلى أوروبا الغربية، بينما يفضل الأرثوذكس التوجه إلى أميركا الشمالية، والسنّة إلى أستراليا، (الجدول ١٢١).

في نهاية هذا الفصل، يمكن تقديم الاستنتاجات التالية:

- إن الهجرة الحالية من لبنان، هي باكثريتها، هجرة دائمة تستهدف الذكور أكثر من الإناث وتستهدف الطوائف المسيحية والطوائف الإسلامية، تقريباً، على حد سواء.
- إن السبب الأساسي الذي يدفع باللبنانيين إلى الهجرة هو البحث عن عمل، لذلك فإن الوجهة الأساسية لهم هي الدول التي تكثر فيها فرص العمل، وخاصة دول الخليج العربي. ومن الطبيعي أن تكثر الهجرة في المحافظات التي تزيد فيها صعوبات الحياة وتسوء فيها الأوضاع الاقتصادية.
- تؤثر الهجرة على الأسر فتبعد عنها أربابها بهدف البحث عن عمل، وأبناءها بهدف الدراسة وبناتها بسبب الزواج.
- بالإضافة إلى أسباب الهجرة، فإن مكان الأسرة يتأثر بالجنس، حيث تقل الهجرة الأنثوية إلى بعض الدول وخاصة الدول العربية والأفريقية.
- تتأثر مداخيل المهاجرين، وأوضاعهم المهنية والاجتماعية بأمكنة الهجرة. فأكثرية المهاجرين يحصلون على ما معدله ضعفي متوسط الدخل في لبنان.
- يتأثر المهاجرون كل حسب طائفته في اختيار الوجهة التي يهاجرون إليها، فالموارنة يفضلون دول أوروبا الغربية، والشيعة يتوجهون نحو دول أفريقيا، بينما السنّة إلى دول الخليج العربي، والأرثوذكس إلى دول اميركا الشمالية.

الفصل الثاني عشر
حركة السكان في لبنان

مما لا شك فيه أن مؤشرات الخصوبة تدل بشكل مباشر على العلاقة بين التفكير الشعبي والانجاب. ومنطقياً فإن استخدام وسائل تحديد النسل والخصوبة هي دلالة على مدى انتشار الوعي في المجتمع وهو بدوره ناتج عن ارتفاع المستويات التعليمية. تعبّر حركة السكان عن العديد من المتغيرات التي يمكن أن تؤدي إليها، وخاصة في ما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. فحركة السكان في هذا الفصل هي تلك المتعلقة بالزواج والانجاب وكل ما يؤثر فيهما: العمر عند الزواج، متوسطات العمر عند الزواج الأول، بالاضافة إلى استخدام وسائل منع الحمل.

١– العمر عند الزواج

يعتبر العمر عند الزواج أحد أبرز المؤثرات على الخصوبة والانجاب. فمع ارتفاع العمر عند الزواج تنخفض خصوبة المرأة، وذلك بطريقة متزايدة مع تقدم العمر، إلى أن تختفي في النصف الثاني من العقد الخامس للعمر. وبدوره فإن العمر عند الزواج يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، بالاضافة إلى المعطيات الثقافية. ففي بعض المجتمعات، لا تزال الخصوبة طبيعية لم تتأثر باستخدام وسائل تنظيم الأسرة بسبب عدم تقبل المجتمع لهذه الفكرة. وهنا، لا بد من عرض المعلومات المتعلقة بالزواج قبل تحليل تلك المتعلقة بالخصوبة وتحديد النسل.

بالنسبة للزواج، إن العمر عند الزواج الأول هو أول المتغيرات التي سيتم تحليلها حسب علاقته بكل من محافظة الاقامة، والعمر الحالي، والعلاقة مع رب الأسرة، والجنس، والطائفة. في البداية، يمكن تحليل العلاقة بين محافظة الاقامة الحالية والعمر عند الزواج الأول. ففي هذا المجال، كنا مثلاً نتوقع أن ترتفع نسبة المتزوجين في عمر متأخر في محافظة بيروت. وبالفعل،

فإن نسبة الذين تزوجوا في عمر يعادل ٣٠ عاماً أو يزيد في محافظة بيروت قد بلغت١٩,١%، وهي النسبة الأعلى مقارنة بباقي المحافظات، (جدول ١٢٢).

الجدول122: توزع المتزوجين حسب المحافظة والعمر عند الزواج الأول، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		المحافظة					المجموع
		الشمال	بيروت	جبل لبنان	الجنوب	البقاع	
العمر عند الزواج الأول	أقل من 15	0.7	2.6	1.9	2.3	0.74	1.7
	15-19	24.9	17.3	22.4	26	26.6	23.5
	20-24	39.4	32.3	31.5	33.6	35.6	34.4
	25-29	20.4	28.7	26.5	22.7	26.6	25
	30-34	11	12.7	12.7	10.7	7.6	11.1
	35-39	2.4	4.8	4	3.6	2.6	3.5
	40-44	0.7	1.2	0.9	0.6	0.4	0.8
	45-49	0.3	0.4	0	0.3	0	0.2
	أكثر من 50	0.3	0	0.3	0	0	0.2
متوسط العمر عند الزواج		29.03	27.51	29.94	29.57	27.17	28.86
المجموع		100	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

عند تحليل النسب على الصعيد الوطني، فإن النسبة الأعلى للذين تزوجوا هي في العمر ٢٠-٢٤ عاماً حيث بلغت ٣٤,٤%، هذا بالاضافة إلى ارتفاع النسب المحيطة بهذه الفئة حيث بلغت ٢٣,٥% للفئة ١٥-١٩، و٢٥% للفئة ٢٥-٢٩. أي أن نسبة الذين تزوجوا في لبنان بين عمر ١٥ و٢٩ عاماً هي ٨٢,٩%. توزعت النسب الباقية على مختلف الفئات، وخاصة في فئة العمر ٣٠-٣٤ حيث بلغت ١١,١%، (الجدول ١٢٢).

في محافظة الشمال، تنخفض نسب الذين تزوجوا قبل عمر الـ١٥ سنة إلى ٠,٧% وترتفع نسبة ١٥-١٩ لتكون ثاني أعلى نسبة مقارنة بالمحافظات بـ ٢٤,٩%. إلا أن النسبة الأعلى على صعيد الشمال وعلى صعيد لبنان هي للفئة ٢٠-٢٤ حيث بلغت ٣٩,٤%. وكما هو الحال على الصعيد الوطني، وفي كل المحافظات، فإن أعلى نسبتين هما المحيطتان بهذه الفئة، فبلغت نسبة المتزوجين في العمر ١٥-١٩سنة ٢٤,٩%. أما في العمر ٢٥-٢٩ فقد بلغت ٢٠,٤%. أي أن نسبة المتزوجين في العمر ١٥-٢٩ سنة هي ٨٤,٧%، (الجدول ١٢٢).

وفي محافظة بيروت، كان من المثير للدهشة ارتفاع نسبة المتزوجين في عمر يقل عن ١٥ سنة حيث بلغت ٢,٦%. وبلغت نسبة الذين تزوجوا في عمر ٢٠-٢٤ سنة ٣٢,٣%. أما في العمر ١٥-١٩ سنة فقد بلغت هذه النسبة ١٧,٣% (الأدنى مقارنة بالمحافظات الباقية)، بالإضافة إلى أنها بلغت ٢٨,٧% (الأعلى مقارنة ببقية المحافظات) للعمر ٢٥-٢٩. وكما الحال في بقية المحافظات، توزعت النسب على الفئات الأخرى. إلا أن نسبة الذين تزوجوا بين عمر ١٥-٢٩ بلغت ٧٨,٣%، وهي الأدنى بين المحافظات، (جدول ١٢٢).

في محافظة جبل لبنان، يمكن الاشارة إلى انخفاض نسبة المتزوجين في عمر ٢٠- ٢٤ سنة إلى ٣١,٥% وهي أدنى نسبة بين المحافظات. أما الفئة ١٥-١٩ سنة فقد بلغت نسبة المتزوجين فيها ٢٢,٤%، بالاضافة إلى نسبة ٢٦,٥% للفئة ٢٥- ٢٩ سنة. وبلغت نسبة المتزوجين في عمر ١٥-٢٩ سنة ٨٠,٤% بينما توزعت النسب الباقية على الفئات الأخرى، (الجدول ١٢٢).

أما في محافظة الجنوب فقد بلغت نسبة المتزوجين في عمر ٢٠-٢٤ سنة ٣٣,٦%. أما الفئة ١٥-١٩ فقد بلغت نسبة المتزوجين فيها ٢٦%، بالاضافة إلى ٢٢,٧% في الفئة ٢٥-٢٩ سنة. هكذا، يصبح مجموع الذين تزوجوا بين عمري ١٥-٢٩ سنة في محافظة الجنوب ٨٢,٣%، (الجدول ١٢٢).

وأخيراً، في البقاع، توجد أعلى نسبة زواج للفئة ١٥-١٩سنة مقارنة بباقي المحافظات حيث بلغت ٢٦,٦%. أما النسبة الأعلى في المحافظة فهي أيضاً للذين تزوجوا في عمر ٢٠-٢٤ حيث بلغت ٣٥,٦%. كما أن أعلى نسبة بين كل المحافظات للذين تزوجوا بين عمري ١٥ و٢٩ سنة هي في البقاع إذ بلغت ٨٨,٨%، (جدول ١٢٢).

على الصعيد الوطني، فإن متوسط العمر عند الزواج الأول بلغ ٢٨,٨٦ عاماً. أما على صعيد المحافظات، فإن محافظة الجنوب حلت ثانياً لناحية ارتفاع المتوسط بعد جبل لبنان حيث بلغ ٢٩,٥٧ عاماً، تليها محافظة الشمال بعمر بلغ ٢٩,٠٣، فبيروت حيث المتوسط هو ٢٧,٥١ عاماً. إلا أن أدنى متوسط للعمر عند الزواج الأول هو في محافظة البقاع حيث بلغ ٢٧,١٩ عاماً. ستتضح متوسطات العمر عند الزواج الأول بشكل أدق عند ربطها بمتغيرات أخرى، وخاصة لناحية الجنس والطائفة[٣]، (الجدول ١٢٢).

مما لا شك فيه أن للجنس الأثر الأكبر في خفض أو رفع العمر عند الزواج الأول. فالأنثى في لبنان، تنتظر الرجل لكي يتقدم منها للزواج؛ هكذا، فإن الزواج يتأثر بامكانية الذكور وجهوزيتهم للقيام بهذه الخطوة. إلا أن الذكور في لبنان يتأخرون في الدخول برابط الزواج، وخاصة بسبب العامل الاقتصادي الذي يجبرهم على العمل لفترة أطول من أجل تأمين المنزل (أحد أهم المتطلبات الزوجية). وبما أن العمر عند الزواج سيرتفع بالنسبة للذكور، فإن هذا الأمر سينعكس على مثيله عند الإناث اللواتي سينتظرن الذكور، (الجدول ١٢٣).

الجدول123: توزع المتزوجين حسب الجنس والعمر عند الزواج الأول، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الجنس		المجموع
		ذكر	أنثى	
العمر عند الزواج	أقل من 15	0	6.1	3.4
	15-19	6.0	34.2	21.9
	20-24	29.5	37.7	34.1
	25-29	37.4	15.3	25.0
	30-34	19.7	4.5	11.1
	35-39	5.2	1.9	3.4
	40-44	1.5	0.2	0.8
	45-49	0.4	0	0.2
	٥٠ وأكثر	0.3	0	0.1
المجموع		100	100	100
متوسط العمر عند الزواج الأول		31.3	27.2	28.86

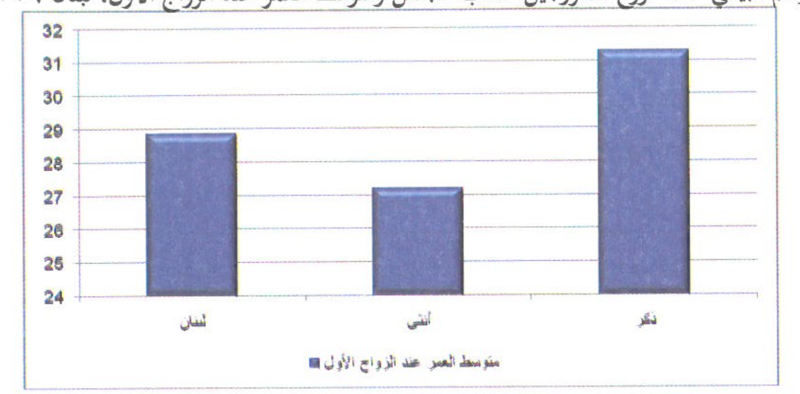
المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يمكن تبيان الفرق في العمر عند الزواج الأول عند كل الفئات العمرية. فالذكور لا يتزوجون قبل الـ١٥ عاماً، إلا أن ٦,١% من الإناث تزوجن قبل هذا العمر. في الوقت نفسه، فإن ٠,٢% فقط من الإناث تزوجن بعمر ٤٠ عاماً وما فوق، بينما بلغت نسبة الذكور الذين تزوجوا بعد هذا العمر ٢,٢%. ومن الملاحظ انخفاض السن عند الزواج بالنسبة للإناث، حيث يظهر أن نسبة مرتفعة جداً تزوجن بين عمر ١٥-١٩ سنة (٣٤,٢%) مقارنة بـ٦% فقط عند الذكور من العمر نفسه. صحيح أن نسبة الذكور الذين تزوجوا في العمر ٢٠-٢٤ مرتفعة وبلغت ٢٩,٥%، إلا أنها ليست النسبة الأعلى بينهم، لأن النسبة في هذا العمر بين الإناث هي الأعلى وبلغت ٣٧,٧%. وهذا ما يدل على فارق في العمر عند الزواج بين الذكور والإناث. فضلاً عن

أنه إذا جمعنا النسب، فإن نسبة الذين يتزوجن عند الإناث بين عمر ١٥-٣٠ سنة هي: ٨٧,٢% بينما هي ٧٢,٩% عند الذكور، (الجدول ١٢٣).

كما أن احتساب متوسطَي العمر عند الزواج الأول للذكور والاناث، يُظهر فارقاً بين الاثنين يبلغ تقريباً أربع سنوات، (الرسم البياني ٣٩).

الرسم البياني 39: توزع المتزوجين حسب الجنس ومتوسط العمر عند الزواج الأول، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يبلغ متوسط العمر عند الزواج الأول للذكور ٣١,٢ عاماً، مقابل ٢٧,٣ عاماً عند الاناث، و٢٨,٨٦ عاماً على صعيد لبنان، (الجدول ١٢٣ والرسم البياني ٣٩). هنا، لا بد من الاشارة، مرة أخرى، إلى أنه من المحتمل أن تتأثر أعمار الاناث هبوطاً بسبب وجود ٥٥٠ من ربات البيوت بين أفراد العينة.

تؤكد هذه الأرقام صحة ما تم ذكره حول تأخر سن الزواج عند اللبنانيين وخاصة الذكور؛ الأمر الذي يستتبع تأخره عند الإناث، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي يمر بها لبنان وخاصة الارتفاع الكبير لأسعار الشقق والأراضي المعدة للبناء.

والأكثر دلالة هو احتساب العمر عند الزواج لأفراد الأسرة المتزوجين، بحيث يظهر تطور هذا العمر عند ثلاثة أجيال: الجد أو الجدة، (المشار إليهما ب"الوالد" في الجدول ١٤٠)، والأهل (رب الأسرة والزوج)، والأبناء.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن ٦٣,٢% من أفراد الجيل الأول (الأجداد) تزوجوا بعمر ١٩ سنة وما دون. وتهبط هذه النسبة في هذه الفئة العمرية إلى ٩,٨% عند أفراد الجيل الثاني (رب الأسرة)، وهي معدومة عند أفراد الجيل الثالث (زوج الابنة).

أما أفراد الجيل الثاني (رب الأسرة) فتزوجوا بعمر (٢٠-٢٩ سنة) بنسبة ٦١,٥% (الجدول ١٢٤).

وفي ما يتعلق بأفراد الجيل الثالث (زوج الابنة)، فتزوجوا بعمر (٢٠-٢٤ سنة) بنسبة ٥٧,٢% وبعمر (٢٥-٣٤ سنة) بنسبة ٤٢,٩%، (الجدول ١٢٤).

الجدول124: توزع المتزوجين حسب العلاقة برب الأسرة والعمر عند الزواج، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

	العلاقة مع رب الأسرة					المجموع
	رب الأسرة	زوج	ابن	والد	زوج ابن	
أقل من 15 عاماً	0	4.8	0.2	5.3	0	1.7
15-19	9.8	39.3	20.2	57.9	0	23.5
20-24	28.1	33.5	40.4	26.4	57.2	34.4
25-29	33.4	15.4	26.9	10.5	14.3	25
30-34	19.9	5	8.8	0	28.6	11.1
35-39	6	2.2	2.7	0	0	3.5
40-44	1.6	0	0.8	0	0	0.8
45 وأكثر	0.8	0	0.2	0	0	0.4
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

كما للعمر والجنس، فللمستوى الدراسي تأثير مباشر أيضاً على العمر عند الزواج الأول، وذلك لعدة أسباب؛ السبب الأول، المباشر، هو ارتفاع الوعي مع ارتفاع المستوى

التعليمي. أما السبب الثاني، فهو ارتباط المستوى التعليمي بالمهنة. فالأشخاص الذين يعملون بعد تخرجهم من الجامعة سيسعون إلى تأمين مستوى معين للمعيشة يتناسب مع مستوى شهاداتهم.

وهكذا، فإن ارتفاع المستوى التعليمي يؤدي إلى تأخر سن الزواج. إذ إن أدنى نسبة للمتزوجين قبل الـ٢٠ من العمر كانت لذوي المستوى الجامعي وبلغت ٩,٩%، (الجدول ١٢٥).

الجدول125: توزع المتزوجين حسب المرحلة الدراسية المنجزة والعمر عند الزواج الأول، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		المرحلة المنجزة						المجموع
		روضة	أساسي	متوسط	ثانوي	جامعي	مهني	
العمر عند الزواج الأول	أقل من ١٥	0	6.2	4.4	0.4	0	0	2.8
	15-19	28.6	28.3	25.0	21.0	9.9	14.4	21.3
	20-24	35.7	30.5	31.3	36.2	40.1	33.3	34.0
	25-29	14.3	17.8	25.0	27.3	30.3	40.0	25.7
	30-34	14.3	10.3	10.1	11.8	14.8	11.1	11.5
	35-39	7.1	5.6	3.2	1.8	3.6	1.1	3.5
	40-44	0	1.2	0.4	1.1	1.0	0	0.8
	45-49	0	0	0.4	0	0.3	0	0.2
	50 وأكثر	0	0	0.2	0.4	0	0	0.1
	متوسط العمر عند الزواج الأول	27.9	26.88	29.35	30.52	27.72	28.86	
المجموع		100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

في التحليل العام للجدول، يظهر أن العمر الأكثر انتشاراً بالنسبة لعمر الزواج هو في الفئة ٢٠-٢٤، وذلك عند كل المستويات التعليمية، باستثناء المستوى المهني. إلا أن ما يميز كل مستوى عن الآخر هو توزع النسب حسب الفئات الأكبر أو الأصغر من فئة ٢٠-٢٤ سنة. هكذا فإن فئة الروضة، ترتفع عندها نسب الزواج قبل سن الـ٢٠، أي ١٥-١٩ سنة إلى ٢٨,٦%. ولا يمكن التفصيل في تحليل هذه الفئة بسبب انخفاض عدد أفرادها بشكل واضح، (الجدول ١٢٥).

أما فئة التعليم الأساسي، فترتفع عندها نسبة الذين يتزوجون قبل الـ٢٠ من العمر لتبلغ ٣٤,٥%، وهي الأعلى بين جميع الفئات الأخرى. أما الذين يتزوجون بعد عمر ٣٠ عاماً فقد بلغت نسبتهم ١٧,١%. وفي فئة التعليم المتوسط، بلغت نسبة المتزوجين قبل العمر ٢٠ عاماً ٢٩,٤%، بينما النسبة لمن تزوج بعد الـ٣٠ هي ١٤,٣%. أما عند المستوى الثانوي، فإن النسبة لمن تزوج قبل الـ٢٠ عاماً هي ٢١,٤%، ولمن هم أكثر من ٣٠ عاماً بلغت ١٥,١%. من الملاحظ هنا الارتفاع التدريجي لنسبة المتزوجين في الفئة ٢٥-٢٩ حيث بلغت عند فئة المرحلة الاساسية ١٧,٨%، ثم عند المرحلة المتوسطة ٢٥%، فالمرحلة الثانوية ٢٧,٣%، (الجدول ١٢٥).

أما في المرحلة الجامعية، فقد بلغت نسبة المتزوجين في العمر ٢٥-٢٩ سنة ٣٠,٣%، هذا بالاضافة إلى انخفاض نسب المتزوجين في عمر يقل عن ٢٠ عاماً إلى ٩,٩% فقط، وارتفاع نسبة المتزوجين بعد الـ٣٠ من العمر إلى ١٩,٧%. وأخيراً، الفئة الوحيدة هي فئة ٢٥-٢٩ سنة التي ترتفع فيها نسبة المتزوجين من ذوي المستوى المهني إلى أعلى من الفئة السابقة لها، وبلغت ٤٠% من مجموع المتزوجين من ذوي المستوى المهني. وفي الوقت نفسه، فإن نسبة المتزوجين عند أصحاب هذا المستوى قبل الـ٢٠ من العمر، هي ١٤,٤%، (الجدول ١٢٥).

يمكن الاستنتاج أن العمر عند الزواج الأول يرتفع مع ارتفاع المستويات الدراسية، وهذا ما تختصره معطيات الرسم البياني ٤٠.

الرسم البياني 40: متوسط العمر عند الزواج الأول حسب المستوى التعليمي، لبنان ٢٠٠٩

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

نلاحظ من خلال هذا الرسم البياني أن أعلى متوسط للعمر عند الزواج الأول هو في المستوى الدراسي الجامعي، بحيث بلغ ٣٠,٥٢، يليه في ذلك المستوى الثانوي (٢٩,٣٥ سنة)، فالمستوى الأساسي (٢٧,٩ سنة) والمتوسط ما قبل الأخير هو للمستوى المهني حيث بلغ ٢٧,٧٢ عاماً.

أخيراً، لا بد من تحليل العلاقة بين العمر عند الزواج الأول والطائفة. مثلما أثرت الطائفة على العديد من المتغيرات، أعلاه، فإن العمر عند الزواج الأول لا بد أن يتأثر بالانتماء الطائفي. هذا التأثر لا يعود إلى الاختلاف العقائدي والثقافي عند كل طائفة، بقدر ما يتأثر بمتغيرات التربية والعمل والتوزيع المناطقي العائدة إلى كل من الطوائف، (الجدول ١٢٦).

الجدول126: توزع المتزوجين حسب الطائفة والعمر عند الزواج الأول، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

العمر عند الزواج الأول	الطائفة								المجموع
	شيعة	سنة	دروز	موارنة	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	أرمن	أقليات	
أقل من 15	4.1	5.5	1.5	3.7	2.4	2.0	2.9	2.3	1.7
15-19	27.8	21.9	30.8	20.9	18.2	17.3	15.4	18.0	24.6
20-24	35.7	42.5	34.6	27.1	32.1	31.3	29.4	36.8	35.2
25-29	19.9	22.9	24.1	25.6	29.7	30.0	27.9	25.6	24.1
30-34	9.3	5.8	6.8	15.8	13.9	14.7	15.4	9.8	10.1
35-39	2.4	1.0	2.3	5.1	3.0	2.0	7.4	6.0	3.0
40-44	0.7	0	0	1.5	0	2.0	0.7	1.5	0.9
45-49	0	0.3	0	0	0	0.7	0.7	0	0.1
50 وأكثر	0	0	0	0.4	0.6	0	0	0	0.1
متوسط العمر عند الزواج الأول	27.13	28.13	27.5	30.53	30.07	32.04	30.31	30.13	28.41
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

يُظهر هذا الجدول أن المتزوجين في لبنان بعمر ١٩ سنة وما دون، يشكلون ٢٦,٣%، وترتفع هذه النسبة إلى ٣١,٩% عند الشيعة، وإلى ٣٢,٣% عند الدروز، وإلى

٢٧,٤% عند السنة. غير أنها تهبط إلى ٢٤,٦ عند الموارنة، وإلى ٢٠,٦% عند الروم الأرثوذكس، وإلى ١٩,٣% عند الروم الكاثوليك.

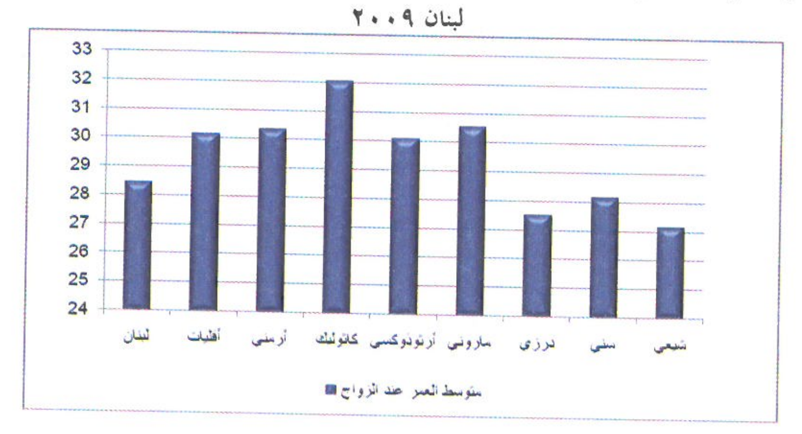
أما في فئة الأعمار (٢٠-٢٩ سنة)، فيشكل المتزوجون في لبنان ٥٩,٣%، وترتفع هذه النسبة لتشكل ٦٢,٤% عند الأقليات، و٦١,٣% عند الروم الكاثوليك، و٦١,٨ عند الروم الأرثوذكس، وإلى ٦٥,٤% عند السنة، غير أنها تهبط إلى ٥٢,٧% عند الموارنة، وإلى ٥٥,٦% عند الشيعة.

وفي ما يتعلق بالمتزوجين بعمر ٣٠ سنة وما فوق، فهم يمثلون ١٤,٢% في لبنان، وترتفع هذه النسبة إلى ٢٤,٢% عند الأرمن، وإلى١٩,٤% عند الروم الكاثوليك، وإلى ١٧،٥% عند الروم الأرثوذكس، وإلى ٢٢,٨% عند الموارنة؛ غير أنها تهبط إلى ٩,١% عند الدروز، وإلى٧,١% عند السنة، وإلى ١٢,٤ عند الشيعة، (الجدول ١٢٦).

ومن الطبيعي أن يكون لهذا التفاوت الكبير في عمر الزواج بين الطوائف الاسلامية والمسيحية، أثر على عدد الولادات.

يمكن لمتوسط العمر عند الزواج الأول أن يلقي الضوء على الاختلاف الموجود أعلاه. بحيث يتبين الفرق بين الطوائف المسيحية والاسلامية بشكل واضح. لا بد من الإشارة إلى تقارب المتوسط على صعيد لبنان، العائد إلى العينة الثانية، مع المتوسط في العينة الأولى. هكذا، فقد بلغ المتوسط في لبنان ٢٨,٤ عاماً (وهو ٢٨,٨٦ في العينة الأولى)، (الرسم البياني ٤١).

الرسم البياني 41: توزع المتزوجين حسب الطائفة ومتوسط العمر عند الزواج الأول حسب الطوائف، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

هكذا، عند الطوائف الاسلامية، يبلغ العمر عند الزواج ٢٧,١٣ عاماً عند الشيعة، و٢٧,٥عاماً عند الدروز، و٢٨,١٣ عاماً عند السنة. (الرسم البياني ٤١).

أما المسيحيون، فهم يتأخرون في زواجهم أكثر من المسلمين، بحيث يبلغ العمر المتوسط عند الزواج الأول ٣٠,٠٧ عاماً عند الأرثوذكس، وعند الأرمن (٣٠,٣١ عاماً)، والموارنة (٣٠,٥٣ عاماً)، والروم الكاثوليك (٣٢,٠٤ عاماً). هكذا، فإن الاختلاف بين المسيحيين والمسلمين تراوح بين سنتين كحد أدنى و ٥ سنوات كحد أقصى، (الرسم البياني ٤١).

يمكن التأكيد، من خلال كل ما تقدم، على تأثر العمر عند الزواج بعدة متغيرات تدفعه إلى الارتفاع. وهذا يعني أن هذه المتغيرات تدفع بالعازبين إلى تأجيل زواجهم بحيث يتسنى لهم تأمين متطلبات الزواج. وهذا الوعي يرتفع تدريجياً مع ارتفاع المستوى التعليمي. أما الطائفة فإنها تتأثر بالمستوى العلمي والمهني للأفراد، وبدورها تؤثر في ارتفاع العمر عند الزواج. كما أن للثقافة الدينية تأثيراً على مفهوم الزواج وأهميته. فالزواج عند المسلمين يعتبر تتميماً "لنصف دين المؤمن" وهو الوسيلة الأنجع لكبح الانحراف (بمعنى العلاقات خارج إطار الزواج) المتعلق بالجنس. أما المسيحية، فلا شيء يشير في تعاليمها إلى أهمية هذه المسألة، إلا أن الكنيسة في لبنان بدأت تتنبه لخطورة ارتفاع العمر عند الزواج وارتباطه بانخفاض نسبة المتزوجين، فبدأت من جهتها تحثّ المؤمنين على ضرورة الزواج المبكر كوسيلة وحيدة للحفاظ على الطائفة من التناقص والانقراض[٤].

٢- الولادات والخصوبة

تعتبر الخصوبة واحدة من المؤشرات الهامة في التعرف على الوضع السكاني وتأثره بالواقع الاجتماعي والاقتصادي. إذ إن الولادات تتأثر بنوع الانتاج وبالوضع الاقتصادي.

يمكن التعرف، أولاً، على اختلاف عدد الولادات حسب المناطق، أي حسب المحافظات والأقضية. بالنسبة لعدد الولادات، فإن المقصود هنا هو عدد الولادات المسجلة، بين أفراد العينة، في السنوات الخمس الممتدة قبل البحث، أي من سنة ٢٠٠٤ إلى سنة ٢٠٠٨. هكذا، فإن النسبة الغالبة في كل المحافظات هي لعدد الولادات صفر أي غياب أي حالة ولادة في السنوات الخمس الأخيرة حيث تراوحت النسب بين ٧٤,١% كحد ادنى و٨٥,٨% كحد أقصى، (الجدول ١٢٧).

الجدول127: توزع عدد الولادات في الأسرة في السنوات الخمس الأخيرة حسب المحافظات، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		المحافظة					المجموع
		الشمال	بيروت	جبل لبنان	الجنوب	البقاع	
مجموع الولادات 2004-2008	0	74.1	84.3	85.8	84.7	84.3	82.7
	1	20.5	12.4	12.3	11.2	10.1	13.5
	2	2.7	3.4	1.9	3.1	4.5	2.9
	3	0.9	0	0	1	1.1	0.5
	4	1.8	0	0	0	0	0.4
المجموع		100	100	100	100	100	100
متوسط عدد الولادات الخمسية (بالألف)		358	192	161	204	224	224
متوسط عدد الولادات السنوية (بالألف)		71.6	38.4	32.2	40.8	44.8	44.8

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

تتأثر الولادات بشكل مباشر بمحافظة الاقامة. فتزداد الولادات في المحافظات التي شهدت تراجعاً في المستوى الاجتماعي والاقتصادي. هكذا، فإن أعلى نسبة للولادات المفردة (ولادة واحدة) هي في محافظة الشمال، حيث بلغت ٢٠,٥% من مجموع الحالات. أما أقل نسبة في هذه الفئة فهي في البقاع حيث بلغت١٠,١%. إلا أن الوضع يختلف في البقاع لناحية حالتي ولادة، فهذه النسبة هي الأعلى في البقاع وبلغت ٤,٥% من المجموع، وأدنى نسبة هي في جبل لبنان (١,٩%). تتوزع الحالات الأخرى بين الشمال والبقاع، وهذا ما أثر على متوسط عدد الولادات حيث بلغ الرقم في الشمال ٣٥٨ بالألف في السنوت الخمس الأخيرة أو ٧٦ بالألف حالة في السنة. أما في البقاع فقد بلغ المتوسط الخمسي ٢٢٤ بالألف حالة وهو مساوٍ للمتوسط في لبنان. أما أدنى متوسط لعدد الولادات فهو في جبل لبنان إذ بلغ ٣٢ بالألف حالة سنوياً، (الجدول ١٢٧).

يمكن تحليل الولادات في الفترة الخمسية الأخيرة على صعيد الطوائف التي لا بد أن تتأثر بهذا المتغير الهام. هكذا مثلاً، فإن أعلى نسبة للأسر التي أنجبت طفلين هي عند الشيعة إذ بلغت ٤٣,٨%، (الجدول ١٢٨).

الجدول128: توزع الأسر المعيشية حسب عدد الولادات في السنوات الخمس الأخيرة والطائفة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		الطائفة								المجموع
		شيعة	سنة	دروز	موارنة	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	أرمن	أقليات	
مجموع الولادات 2004-2008	0	17.8	17.1	18.4	18	17.2	19.8	19.8	19	100
	1	14.9	23	19	21.6	24.4	13.6	8.2	16.2	100
	2	43.8	18.8	12.6	6.3	12.6	0	25	12.6	100
	3	33.3	33.3	0	0	33.3	0	0	0	100
	4	0	50	0	50	0	0	0	0	100
نسبة الولادات		16.87	18.07	10.84	13.25	16.87	6.02	8.43	9.64	100
متوسط عدد الولادات الخمسية (بالألف)		440	300	180	220	280	100	140	160	224
متوسط عدد الولادات السنوية (بالألف)		88	60	36	44	56	20	28	32	45

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

قبل تحليل الجدول ١٢٨، لا بد من الإشارة إلى أن مجموع الولادات في الفترة السابقة للبحث بلغ ١٢٣ حالة ولادة بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٨. توزعت هذه الولادات حسب ما هو مبين في الجدول. ففي الفئة التي لم تحصل فيها أي حالة ولادة بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٨ تقاربت النتائج إلى حد كبير بين جميع الطوائف حيث تراوحت النسب بين ١٩,٨%، كحد أقصى، عند الأرمن والكاثوليك، و١٧,١% عند السنّة. في الفئة التالية، أي حالة ولادة واحدة، فإن الأرثوذكس هم أعلى فئة إذ بلغت نسبتهم ٢٤,٤% من العينة، يليهم في ذلك السنة بنسبة ٢٣%. أما أقل النسب فهي عند الأرمن إذ بلغت ٨,٢% من العينة. في الفئة "حالتي ولادة (٢)" كان الشيعة أعلى نسبة حيث بلغت ٤٣,٨%، يليهم السنة(١٨,٨%)، وتساوت نسبة الدروز والأرثوذكس والأقليات (١٢,٦%)، وأقل نسبة هي للموارنة (٦,٣%). تضاءل عدد الولادات بشكل

ملحوظ، وهو واضح من توزع النسب، فالأرثوذكس لديهم أعلى نسبة لفئة الثلاث ولادات، يليهم الشيعة والسنة. أما في الفئة الأخيرة، فلم تحصل حالات ولادة تزيد عن الأربع إلا عند السنة والموارنة، وبنسبة متساوية، (الجدول ١٢٨).

أما على صعيد حصة كل طائفة من مجموع الولادات الحاصلة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩، فقد نالت الطائفة السنية أكبر حصة إذ بلغت نسبة الولادات فيها ١٦,٨٧%، تليها الطائفتان الشيعية والأرثوذكسية بنسبة ١٦,٨٧%. أما أقل نسبة من الولادات فقد حصلت عند الروم الكاثوليك بنسبة ٦,٠٢%، (الجدول ١٢٨).

وبالنسبة لمتوسط عدد الولادات في الفترة السابقة للبحث، يبرز اختلاف واضح بين الطوائف في لبنان، فالشيعة هم الأكثر انجاباً حيث بلغ المتوسط الخمسي ٤٤٠ بالألف أي ٨٨ بالألف سنوياً. أما أدنى متوسط فهو عند الروم الكاثوليك اذ بلغ ٢٠ بالألف سنوياً، (الجدول ١٢٨).

يمكن لدراسة عدد الولادات لكل ربة منزل أن تدل على خصوبة النساء حسب المتغيرات التابعة، وأول هذه المتغيرات هو ما يتعلق بالمرحلة الدراسية المنجزة. فعدد الولادات ينخفض مع ارتفاع المستوى الدراسي، والعكس صحيح. وهكذا، فإن أعلى نسبة لعدد الولادات التي تزيد عن ٧ ولادات هي عند الذين لا يتقنون القراءة والكتابة، (الجدول ١٢٩).

الجدول129: توزع ربات الأسر حسب المستوى الدراسي المنجز وعدد المواليد الأحياء لغاية تنفيذ الدراسة، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		المرحلة الدراسية المنجزة							المجموع
		أمي	روضة	أساسي	متوسط	ثانوي	جامعي	مهني	
عدد المواليد أحياء لتاريخ الدراسة	0	11.1	0	8.3	10.1	9.4	6.8	4.3	8.9
	1–2	33.3	50.0	33.3	29.0	38.7	33.8	47.8	33.8
	3–4	35.2	50.0	30.8	42.0	33.0	44.6	39.1	37.5
	5–6	11.1	0	20.8	14.8	15.1	12.2	8.7	15.1
	7 وأكثر	9.3	0	6.7	4.1	3.8	2.7	0	4.7
المجموع		100	100	100	100	100	100	100	100
متوسط عدد المواليد		3.08	2.50	3.26	3.05	2.87	2.95	2.57	3.03

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

لا بد من التذكير أن هذه الأرقام تعود إلى الاجابات المقدمة من ٥٥٠ ربة منزل. لذلك يمكن للنتائج أن تتأثر بقلة عدد الاجابات. فعلى الصعيد الوطني، أعلى نسبة للاجابات هي عند النساء اللواتي أنجبن بين ٣-٤ ولادات وذلك بنسبة ٣٣,٨%، أما النسبة الثانية فهي للولادات بين ١ و٢ وبلغت ٣٣,٨%. تنخفض النسب مع ارتفاع عدد الولادات إلى أن تصل إلى أدنى نسبة لها مع الولادات التي تزيد عن ٧ التي شكلت٤,٧%. أما متوسط عدد الولادات الحية فهو ٣,٠٣ ولادات في لبنان، (الجدول ١٢٩).

يمكن مقارنة الأرقام بشكل معبر من خلال متوسط عدد المواليد الذي ينخفض مع ارتفاع المستوى الدراسي (وإن بأشكال متفاوتة) حيث أعلى متوسط هو عند الإناث ذوات المستوى التعليمي الأساسي، حيث بلغ ٣,٢٦. أما عند الأميين، فقد بلغ متوسط عدد الأولاد ٣,٠٨. وينخفض هذا المتوسط مع ارتفاع المستوى التعليمي إلى أن يصل إلى ٢,٨٧ عند الذين هم بمستوى ثانوي، (جدول ١٢٩).

٣- تحديد النسل

تلعب وسائل تحديد النسل دوراً كبيراً في تحديد الخصوبة في المجتمع، إلا أنها، في الوقت نفسه، تدل على وعي الأفراد والجماعات لأهمية استخدامها بما يتناسب مع المقدرة على إعالة عدد معين من الأولاد. وبالتالي فإن استخدام الوسائل الحديثة، غير التقليدية، يدل على أن الأفراد يبذلون المزيد من الجهد من خلال استخدام وسائل حديثة بحاجة إلى تدخل طبي- جراحي أو من خلال شراء أدوية ومستلزمات.

أول ما سيتم دراسته هو استخدام وسائل منع الحمل، أو عدمه، وذلك مقارنة بعدة متغيرات، أولها محافظة الاقامة. مثلما تبين سابقاً، فإن محافظة الاقامة قد أثرت في العديد من المتغيرات إن على الصعيد الدراسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي للسكان. وتؤثر أيضاً في استخدام وسائل منع الحمل، (الجدول ١٣٠).

الجدول130: توزع ربات المنزل حسب المحافظات واستخدام وسائل منع الحمل، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		المحافظة					المجموع
		الشمال	بيروت	جبل لبنان	الجنوب	البقاع	
استعمال وسائل منع الحمل	نعم	46.4	43.8	48.1	39.8	52.8	46.4
	لا	39.3	55.1	50	52	42.7	47.8
	لا جواب	14.3	1.1	1.9	8.2	4.5	5.8
المجموع		100	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة اللواتي يستعملن وسائل منع الحمل في لبنان بلغت ٤٦,٤% من المجموع. وترتفع هذه النسبة إلى ٥٢,٨% في البقاع، وتهبط إلى ٤٨,١% في جبل لبنان. أما في الجنوب فتظهر أدنى نسبة للاستعمال وبلغت ٣٩,٨%. كما أن لنسب ربات المنازل اللواتي لم يجبن عن الأسئلة المتعلقة بهذا الأمر تعكس التحفظ حول الاجابة عن أسئلة تحمل نوعاً من الاحراج للمجيبة. وترتفع هذه النسب في المحافظات كالشمال (١٤,٣%)، والجنوب (٨,٢%)، والبقاع (٤,٥%)، (الجدول ١٣٠).

كما كنا نتوقع أن تزداد نسب استخدام وسائل منع الحمل عند النساء ذوات المستوى التعليمي المرتفع. إلا أن هذا الأمر لم يبد واضحاً هنا، فالنسب متقاربة عند جميع النساء تقريباً، وتراوحت بين ٤٠ و٥٠% عند أغلبية النساء، باستثناء ذوات المستوى التعليمي الأدنى اذ بلغت نسبة الاستخدام بينهن ٧٥%، (الجدول ١٣١).

الجدول131: توزع ربات المنزل حسب المستوى التعليمي واستعمال وسائل منع الحمل، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		استعمال وسائل منع الحمل			المجموع
		نعم	لا	لا جواب	
المرحلة الدراسية المنجزة	أمي	38.9	50.0	11.1	100
	روضة	75.0	25.0	0	100
	أساسي	50.8	41.7	7.5	100
	متوسط	45.6	47.9	6.5	100
	ثانوي	45.3	51.9	2.8	100
	جامعي	47.3	50.0	2.7	100
	مهني	43.5	52.2	4.3	100
المجموع		46.4	47.8	5.8	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما على صعيد الفئات الأخرى، فإن أدنى نسبة هي عند الأميات(٣٨,٩%)، بينما توزعت النسب الباقية بشكل متقارب بين بقية النساء. فنسبة الاستخدام تراوحت بين ٥٠,٨% كحد أقصى عند الإناث من المستوى الأساسي، و٤٣,٥% عند المستوى المهني وذلك كحد أدنى، (الجدول ١٣١). يمكن لتحليل نوع الوسائل المستخدمة أن يشير إلى المزيد من المعلومات حول هذه المسألة.

إلا أن ما يثير الانتباه هو الاختلاف في نسب رفض الاجابة، بحيث تناقصت نسبة الرفض مع ارتفاع المستوى الدراسي، فعند الأميات بلغت أقصاها أي ١١,١%، ثم وصلت إلى ٦,٥% عند المستوى المتوسط، لتصل إلى أدنى نسبة مع المستوى الجامعي حيث بلغت ٢,٧%. وهذا يعكس مدى تقبل النساء لهذا النوع من الأسئلة التي يمكن أن تشكل احراجاً بالنسبة لهن، (الجدول ١٣١).

ومن حيث الوضع المهني، كان من المفترض أن ترتفع نسبة استخدام وسائل منع الحمل، عند النساء العاملات. إلا ان الواقع يخالف النظرية، فالنساء العاملات يستخدمن وسائل منع الحمل بنسبة ٤٣% فقط، (الجدول ١٣٢).

الجدول132: توزع ربات المنازل حسب الوضع المهني واستعمال وسائل منع الحمل، لبنان ٢٠٠٩

(نسب مئوية)

		استعمال وسائل منع الحمل			المجموع
		نعم	لا	لا جواب	
الوضع المهني	تعمل حالياً	43.0	54.0	3.0	100
	تبحث عن عمل	100	0	0	100
	طالبة	50.0	50.0	0	100
	نساء في البيوت	47.8	47.0	5.2	100
	غيره	100	0	0	100
	المجموع	46.9	48.7	4.5	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما اللواتي يبحثن عن عمل، فقد بلغت نسبة الاستخدام بينهن ١٠٠%. إلا أن النسبة الأكثر تأثيراً على المجموع هي عند النساء اللواتي لا يعملن، بل هن ربات منازل، فقد بلغت نسبة الاستخدام ٤٧,٨%. أما نسبة الاستخدام عند الطالبات فقد بلغت ٥٠%. وعلى الصعيد الوطني فقد بلغت نسبة الاستخدام ٤٦,٩% من المجموع، (الجدول ١٣٢).

كما أن الدخل الأسري يؤثر في استخدام وسائل منع الحمل، عملاً بقاعدة ارتفاع عدد الأولاد مع انخفاض الدخل، والعكس صحيح. وهذا ما تبين في الجدول بحيث بلغت أعلى نسبة للاستخدام ٦٨,٢% عند فئة الدخل ٣-٤ ملايين ليرة، (الجدول ١٣٣).

الجدول133: توزع ربات الأسر حسب الدخل الأسري واستخدام وسائل منع الحمل، لبنان ٢٠٠٩

(نسب مئوية)

		استعمال وسائل منع الحمل			المجموع
		نعم	لا	لا جواب	
مجموع المداخيل الشهرية (بالألف)	أقل من 500 ألف	31.6	68.4	0	100
	1,000-500	43.7	55.2	1.1	100
	1.600-1.000	53.8	44.9	1.3	100
	2.000-1.600	43.5	54.3	2.2	100
	2.400-2.000	35.0	60.0	5.0	100
	3.000-2.400	34.8	65.2	0	100
	4.000-3.000	68.2	27.3	4.5	100
	5.000-4.000	66.7	25.0	8.3	100
	أكثر من 5.000	60.0	40.0	0	100
المجموع		47.5	50.6	1.9	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما عند الفئات الأخرى، فقد أتت أدنى نسبة استخدام عند ذوات الدخل الأسري الذي يقل عن ٥٠٠ ألف اذ بلغت ٣١,٦%. أما الفئات التي تزيد فيها نسبة الاستخدام عن ٦٠% فهي فقط في الدخل المرتفع أي الذي يزيد عن ٣ ملايين ليرة، (الجدول ١٣٣).

كما ان استخدام منع الحمل يختلف حسب الطوائف، (الجدول ١٣٤).

الجدول134: توزع ربات المنازل حسب الطائفة واستخدام وسائل منع الحمل، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

		استعمال وسائل منع الحمل			المجموع
		نعم	لا	لا جواب	
الطائفة	شيعة	48.6	45.7	5.7	100
	سنة	53.5	42.3	4.2	100
	دروز	46.2	48.7	5.1	100
	موارنة	37.7	58.5	3.8	100
	روم أرثوذكس	42.9	57.1		100
	روم كاثوليك	65.2	30.4	4.3	100
	أرمن	32.0	68.0		100
	أقليات	46.4	42.9	10.7	100
المجموع		46.9	48.7	4.5	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

فيظهر من خلال هذا الجدول أن أعلى نسبة لاستخدام منع الحمل هي عند النساء في طائفة الروم الكاثوليك، بحيث تبلغ ٦٥,٢%.

أما على صعيد الطوائف الأخرى، فإن الأرمن هم أقل طائفة تستخدم وسائل منع الحمل وذلك بنسبة ٣٢%، ويليهم الموارنة بنسبة ٣٧,٧% فالأرثوذكس بنسبة ٤٢,٩%. وترتفع هذه النسبة إلى ٥٣,٥% عند السنة، وإلى ٤٨,٦% عند الشيعة، وإلى ٤٦,٢% عند الدروز، أي عند الطوائف الاسلامية التي يرتفع فيها عدد الأولاد في الأسرة، (الجدول ١٣٤).

كما أن ٨٣,٦% من النساء اللواتي يستخدمن حالياً وسائل منع الحمل، لديهن النية في استخدامها مستقبلاً، (الجدول ١٣٥).

الجدول135: توزع ربات المنازل حسب النية في استخدام وسائل منع الحمل والنية في استخدامها لاحقاً، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

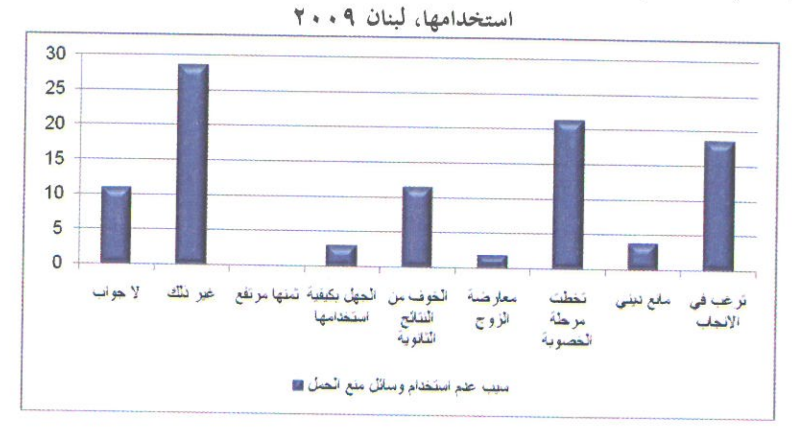
			استعمال وسائل منع الحمل			المجموع
			نعم	لا	لا جواب	
النية في استخدام وسيلة في المستقبل	نعم	أفقي	83.6	16.4	0	100
		عمودي	47.8	9.1	0	26.5
	لا	أفقي	33.4	65.1	1.4	100
		عمودي	45.9	86.7	15.6	63.6
	لا جواب	أفقي	29.6	20.4	50	100
		عمودي	6.3	4.2	84.4	9.8
المجموع		أفقي	46.4	47.8	5.8	100
		عمودي	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما بالنسبة للواتي لا يستخدمن وسائل منع الحمل فإن أكثريتهن لا ينوين استخدامها لاحقاً وذلك بنسبة ٦٥,١%. تتوزع الأجوبة حول النية في الاستخدام بشكل شبيه للاستخدام الحالي، فنسبة اللواتي ينوين استخدام إحدى الوسائل هي ٤٧,٨% فقط، (الجدول ١٣٥).

وبعد التعرف على توزع النسب للواتي يستخدمن وسائل منع الحمل، لا بد من التعرف على الأسباب التي تمنعهن من استخدامها. فالاستخدام يمكن أن تحده معوقات عدة، منها ما هو ديني (الأديان لا تزال تنظر نظرة حذرة إلى هذا الموضوع أو أنها ترفضه أصلاً). ومن هذه الأسباب ما هو طبيعي (كعدم الحاجة إليها بعد سن محددة). إلا أن "غير ذلك" بمعنى أسباب أخرى كجواب ظهرت بحيث ناهزت نسبة المجيبات الـ٢٨%، (الرسم البياني ٤٢).

الرسم البياني 42: توزع ربات المنازل اللواتي لا يستخدمن وسائل منع الحمل حسب السبب في عدم استخدامها، لبنان ٢٠٠٩



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما السبب الثاني لعدم الاستخدام فكان تخطي الإناث لسن الخصوبة، وذلك بنسبة وصلت إلى حوالي ٢٢%. النسبة الثالثة هي في كون ربات المنازل يرغبن في الانجاب وذلك بنسبة قاربت الـ ١٨%. ومن الملاحظ أيضاً أن النسب الباقية توزعت على عدة إجابات، وخاصة لناحية الخوف من النتائج الثانوية وذلك عند ١٢% من المجيبات، والموانع الدينية عند حوالي ٨%؛ هذا بالاضافة إلى إجابات أخرى، (الرسم البياني ٤٢).

كما أن سبب عدم استخدام وسائل منع الحمل يختلف حسب المحافظة. ففي محافظة الشمال نجد أعلى نسبة للواتي يرغبن في الانجاب باعتباره سبباً لعدم الاستخدام، (٢٧,٨%)، وهي الأعلى أيضاً، مقارنة ببقية المحافظات، (الجدول ١٣٦).

الجدول136: توزع ربات الأسر اللواتي لا يستخدمن وسائل منع الحمل حسب المحافظة، لبنان ٢٠٠٩

(نسب مئوية)

		سبب عدم استعمال وسائل منع الحمل								
		ترغب في الانجاب	مانع ديني	تخطت مرحلة الخصوبة	معارضة الزوج	تخاف النتائج الثانوية	عدم المعرفة	ثمنها مرتفع	غير ذلك	المجموع
المحافظة	الشمال	27.8	2.8	25.0	5.6	22.2	0	0	16.7	100
	بيروت	11.4	4.5	22.7	2.3	11.4	9.1	0	38.6	100
	جبل لبنان	26.5	2.9	16.2	0	16.2	2.90	1.5	33.8	100
	الجنوب	20.8	6.3	33.3	4.2	8.3	0	0	27.1	100
	البقاع	15.8	5.3	26.3	0	5.3	5.3	0	42.1	100
المجموع		20.9	4.3	23.9	2.1	12.8	3.4	0.4	32.1	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

والسبب الثاني لعدم الاستخدام في الشمال هو تخطي الإناث لمرحلة الخصوبة (٢٥%). أما السبب الثالث فهو الخوف من النتائج الثانوية، وذلك بنسبة ٢٢,٢% من اللواتي لا يستخدمن وسائل منع الحمل في الشمال. ومن الملاحظ انخفاض نسبة الاجابات التي تحدثت عن مانع ديني إلى ٢,٨% فقط. أما في محافظة بيروت، فإن الإجابات كانت أكثر توزعاً، فالأسباب الأخرى غير المحددة نالت الحصة الأعلى وذلك بـ٣٨,٦% من المجموع. أما الاجابات الأخرى فكانت لتخطي مرحلة الخصوبة في المرتبة الثانية بنسبة ٢٢,٧%، و١١,٤% للواتي يخفن من النتائج الثانوية أو اللواتي يرغبن في الانجاب، (الجدول ١٣٦).

وفي جبل لبنان، كانت النسبة الأكبر لاجابات غير محددة، والمرتبة الثانية هي للواتي يرغبن في الانجاب وذلك بنسبة ٢٦,٥%. أما الأسباب الأخرى فكانت لتخطي سن الخصوبة والخوف من النتائج الثانوية بنسبة ١٦,٢% لكل منهما. في الجنوب بلغت نسبة اللواتي لا يستخدمن وسائل منع الحمل بسبب تخطي سن الخصوبة ٣٣,٣% وهي الأعلى. أما اللواتي يرغبن بالإنجاب فقد بلغت نسبتهن ٢٠,٨%. في البقاع، أعلى نسبة للاجابات هي للواتي لم يحددن أي جواب بنسبة ٤٢,١%. أما السبب الثاني فقد كان تخطي سن الخصوبة وذلك بنسبة ٢٦,٣%، (الجدول ١٣٦).

كما تعددت الأسباب التي تحول دون استخدام السيدات لوسائل منع الحمل. وكانت الرغبة في إنجاب المزيد من الأولاد السبب الأساسي في عدم الاستخدام (بنسبة ٢٢,٢% على الصعيد الوطني). والرغبة في الإنجاب كانت مانعاً أساسياً عند الشيعة والأرثوذكس (٢٠,٠١% و١٨,٤٧%) أكثر من الطوائف الأخرى، (الجدول ١٣٧).

الجدول137: توزع ربات المنازل اللواتي لا يستخدمن وسائل منع الحمل حسب الطائفة، لبنان ٢٠٠٩
(نسب مئوية)

		الطائفة								المجموع	المعدل
		شيعة	سنة	دروز	موارنة	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	أرمن	أقليات		
سبب عدم استعمال وسائل منع الحمل	ترغب في الانجاب	20.01	13.85	9.23	16.93	18.47	6.16	6.16	9.23	100	22.2
	مانع ديني	15.38	23.08	0	15.38	0	15.38	15.38	15.38	100	4.3
	تخطت مرحلة الخصوبة	9.09	6.82	13.63	11.36	15.90	11.36	18.18	13.63	100	19.1
	معارضة الزوج	28.57	14.29	0	0	28.57	0	28.57	0	100	1.9
	تخافالنتائج الثانوية	4.44	13.33	17.78	15.56	8.89	17.78	13.33	8.89	100	13.6
	عدم المعرفة	0	6.67	13.33	0	13.33	13.33	40	13.33	100	3.7
	ثمنها مرتفع	0	0	0	100	0	0	0	0	100	1.2
	لا جواب	16.35	12.50	7.69	15.39	11.54	7.69	17.31	11.54	100	34.0

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما السبب الآخر فهو تخطي المرأة لمرحلة الخصوبة (١٩% على الصعيد الوطني). ومن الملاحظ أن الطوائف المسيحية حصلت على اكبر حصة من هذه الإجابة (بسبب ارتفاع الأعمار فيها) حيث أجابت ١٨,١٨% من الأرمن و١٥,٩% من الأرثوذكس بهذا الأمر، مقابل ٦,٨٢% من السنة فقط. الخوف من النتائج الثانوية لوسائل منع الحمل حل ثالثاً، وخاصة

عند الدروز اللواتي أجبن بنسبة ١٧,٧٨% مقابل ٤,٤٤% فقط للشيعة. أما المانع الديني، فلم يحز على كثير من الاجوبة (٤,٣% على الصعيد الوطني)، إلا أنه يرتفع عند السنة إلى ٢٣,٠٨%. وتوزعت الأسباب الباقية بين معارضة الزوج وعدم المعرفة بالوسائل، بالإضافة إلى الخوف من ارتفاع ثمنها. ومن الملاحظ انخفاض نسبة الاجابة عن احتمال عدم موافقة الزوج والموانع الدينية، الأمر الذي يعكس وعياً مرتفعاً لضرورة استخدام وسائل منع الحمل بين ربات المنازل في لبنان، (الجدول ١٣٧).

تجدر الإشارة إلى تدني الأسباب التي تعتبر"تقليدية"وهي ممانعة الزوج للاستخدام والعقيدة الدينية.

يتأثر استخدام وسائل منع الحمل بعدة متغيرات، حسب كونها تقليدية أو حديثة. فالوسائل التقليدية معروفة عند الجميع، أما الوسائل الحديثة فهي تتطلب درجة معينة من الوعي. وأهم ما على ربة الأسرة أن تعيه هو ارتفاع نسبة الخطأ من استخدام الوسائل التقليدية. وبما أن درجات الوعي تتفاوت بين المناطق فبالتأكيد ستتفاوت الوسائل المفضلة حسب المناطق.

الجدول138: توزع ربات المنازل حسب الوسيلة المفضلة لديهن والمحافظة الأساسية، لبنان ٢٠٠٩
(نسب مئوية)

		الوسيلة الأولى المستعملة حالياً								المجموع
		الحبوب	اللولب	الحقن	واقي ذكري	ربط أنابيب	فترة الأمان (العد)	الانسحاب	غيرها	
المحافظة	الشمال	15.4	69.2	0	7.7	7.7	0	0	0	100
	بيروت	56.5	17.4	0	8.7	0	13.0	0	4.3	100
	جبل لبنان	41.2	26.5	0	2.9	5.9	20.6	0	2.9	100
	الجنوب	46.7	30.0	3.3	6.7	0	13.3	0	0	100
	البقاع	33.3	27.8	5.6	5.6	0	22.2	5.6	0	100
المجموع		41.5	30.5	1.7	5.9	2.5	15.3	0.8	1.7	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

من الملاحظ في الجدول ١٣٨ الارتفاع الشديد لاستخدام اللولب بنسبة ٦٩,٢% في الشمال، الذي يليه استخدام الحبوب(١٥,٤%). كما أن معظم الوسائل المستخدمة في الشمال

هي وسائل حديثة. أما في بيروت فتبلغ نسبة اللواتي يستخدمن الحبوب ٥٦,٥٪، وهي الأعلى مقارنة ببقية المحافظات، أما النسبة الثانية فهي للولب وبلغت ١٧,٤٪، وبلغت نسبة الوسائل التقليدية ١٣٪، (الجدول ١٣٨).

وتعود النسبة الأعلى في جبل لبنان لاستخدام الحبوب ٤١,٢٪. أما النسبة الثانية فهي للولب بنسبة ٢٦,٥٪. وبلغت نسبة الوسائل التقليدية ٢٠,٦٪. وفي الجنوب، بلغت نسبة اللواتي يستخدمن الحبوب ٤٦,٧٪، والنسبة الثانية هي للولب بنسبة ٣٠٪، والوسائل التقليدية هي ١٣,٣٪. وأخيراً، في البقاع، فإن النسبة الأعلى هي أيضاً للحبوب ٣٣,٣٪. أما اللولب فقد بلغت نسبة استخدامه ٢٧,٨٪. وترتفع نسبة استخدام الوسائل التقليدية إلى ٢٧,٨٪، وهي الأعلى بين المحافظات كلها، (الجدول ١٣٨).

بشكل عام تعود النسبة الأعلى في لبنان للحبوب. وأقل الوسائل هي الانسحاب. أما الوسائل الدائمة (اللولب وربط الأنابيب) فهي أقل انتشاراً من الوسائل المؤقتة (الحبوب والواقي والحقن). وهذا يعكس رغبة في تحديد الولادات والمباعدة بينها أكثر من توقيفها بشكل تام، (الجدول ١٣٨).

كما هو مذكور أعلاه، فإن نسبة الوعي تؤثر باستخدام وسائل منع الحمل، ولا دليل على ارتفاع الوعي أكثر من المستوى الدراسي. هكذا، يمكن تحليل العلاقة بين المستوى الدراسي والوسيلة المستخدمة لتحديد النسل. لا يبدو أن هناك تأثراً واضحاً في استخدام وسائل منع الحمل بالمستوى الدراسي، فالحبوب هي الوسيلة الأكثر استخداماً بغض النظر عن المستوى الدراسي، باستثناء المستوى الأساسي حيث الأكثر استخداماً هو اللولب بنسبة ٤٢,٩٥٪، (جدول ١٣٩).

الجدول139: توزع ربات المنزل اللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل حسب الوسيلة المستخدمة حالياً، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

المرحلة الدراسية المنجزة	الوسيلة الأولى المستعملة حالياً								المجموع
	الحبوب	اللولب	الحقن	واقي ذكري	ربط أنابيب	فترة الأمان (العد)	الانسحاب	غيرها	
أمي	50.0	14.3	7.1	0	7.1	14.3	0	7.1	100
أساسي	38.1	42.9	4.8	9.5	0	4.8	0	0	100
متوسط	37.5	37.5	0	2.5	2.5	15.0	2.5	2.5	100
ثانوي	47.6	23.8	0	4.8	0	23.8	0	0	100
جامعي	47.4	15.8	0	10.5	5.3	21.1	0	0	100
مهني	0	66.7	0	33.3	0	0	0	0	100
المجموع	41.5	30.5	1.7	5.9	2.5	15.3	0.8	1.7	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

أما في ما يتعلق ببقية المستويات الدراسية، فإن النسبة الأعلى هي للحبوب وخاصة عند الأميات حيث بلغت النسبة ٥٠٪. إلا أن استخدام اللولب منخفض بينهن اذ بلغت النسبة ١٤,٣٪. أما في المستوى الأساسي، فإن نسبة استخدام الحبوب هي ٣٨,١٪. في المستوى المتوسط تساوت نسبة استخدام الحبوب مع اللولب وذلك بنسبة ٣٧,٥٪ لكل منهما. وفي المستوى الثانوي بلغت نسبة استخدام الحبوب ٤٧,٦٪ واللولب ٢٣,٨٪، وأخيراً في المستوى المهني لم تصرّح ربات المنازل عن استخدام الحبوب، بل أن النسبة الأعلى هي للواتي يستخدمن اللولب وذلك بنسبة ٦٦,٧٪، (الجدول ١٣٩).

وتجدر الاشارة إلى أن الوسائل التقليدية لم تتأثر بارتفاع المستوى الدراسي، لا بل على العكس ارتفعت نسبة استخدام الوسائل التقليدية مع ارتفاع المستوى الدراسي. هكذا، فإن نسبة استخدام الوسائل التقليدية بين المستوى المتوسط بلغ ١٧,٥٪، بينما بلغت نسبة الوسائل التقليدية ٢٣,٨٪ في المستوى الثانوي و٢١,١٪ في المستوى الجامعي. هنا لا بد من التذكير بأن عدد العينة، بين ربات المنازل هي ٥٥٠، الأمر الذي من شأنه أن يزيد، ربما، من نسبة الخطأ، (الجدول ١٣٩).

أخيراً، يمكن التأكد من تأثر استخدام الوسائل بطائفة ربة الأسرة، للتأكد من عدم تأثر هذا المتغير بالمتغيرات الأخرى. هكذا، فإن الحبوب هي الوسيلة الأكثر انتشاراً عند الروم الكاثوليك، اذ بلغت نسبة استخدامها ٢٤%، (الجدول ١٤٠).

الجدول140: توزع ربات المنازل حسب الطائفة والوسيلة المستخدمة حالياً، لبنان ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

الوسيلة الأولى المستعملة حالياً	الطائفة: شيعة	سنة	دروز	موارنة	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	أرمن	أقليات	المجموع	المعدل
الحبوب	21.33	16.00	8.00	9.33	2.67	24.00	10.67	8.00	100	45.9
اللولب	12.20	24.39	14.63	4.88	14.63	4.88	14.63	9.76	100	28.2
الحقن	0	0	0	100	0	0	0	0	100	1.2
واقي ذكري	0	20	40	0	40	0	0	0	100	5.9
ربط أنابيب	0	100	0	0	0	0	0	0	100	1.2
فترة الأمان (العد)	26.31	7.89	5.26	13.16	5.26	5.26	31.58	5.26	100	15.3
الانسحاب	0	33.33	66.67	0	0	0	0	0	100	1.2
غيرها	0	0	0	33.33	0	0	0	66.67	100	1.1

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩

كما هو مبين في الجدول ١٤٠، فإن حبوب منع الحمل هي الأكثر انتشاراً بنسبة ٤٥,٩%، وهو أمر غير مستغرب لعدة أسباب: فهي من أكثر الوسائل فعالية، ومن أكثرها توافراً وأقلها ثمناً، بالإضافة إلى إمكانية التوقف عن استخدامها حالما تدعو الحاجة (عكس الوسائل الجراحية مثلاً). وهذه الوسيلة هي أكثر رواجاً عند الكاثوليك أولاً بنسبة ٢٤%، فالشيعة بنسبة ٢١,٣٣%، وهي الأقل رواجاً بين الأرثوذكس بنسبة ٢,٦٧%، (جدول ١٤٠).

أما ثاني أكثر الوسائل استخداماً، على الصعيد الوطني، فكان اللولب بنسبة ٢٨,٢%. الاناث السنّة هن أكثر المستخدمات لهذه الوسيلة بنسبة ٢٤,٣٩%، يليهن كل من الأرمن والدروز والأرثوذكس بنسبة ١٤,٦٣%. أما الأقل اعتماداً على اللولب فهن الاناث الموارنة

والروم الكاثوليك بنسبة ٤,٤٨%. وفترة الأمان، وهي من الوسائل التقليدية، وتعرف أيضاً بعد الأيام أو الامتناع، فهي ثالث الوسائل انتشاراً بنسبة ١٥,٣% في لبنان. وهذه الوسيلة منتشرة بين الأرمن بنسبة ٣١,٥٨% وعند الشيعة بنسبة ٢٦,٣١%، وهي أقل انتشاراً بين الطوائف الأخرى. وتختلف النسب المخصصة للوسائل الأخرى. إلا أن هذه الوسائل الثلاث هي الأكثر انتشاراً وبنسبة ٨٩,٤%، (جدول ١٤٠).

في نهاية هذا الفصل، يمكن ادراج بعض الاستنتاجات الأساسية:

- يتأثر العمر عند الزواج الأول بعدة متغيرات، إلا أن أهمها كان المنطقة والطائفة، بحيث يرتفع العمر عند الزواج الأول عند الطوائف المسيحية وينخفض عند المسلمين. هذا بالاضافة إلى ارتفاعه في بعض المحافظات وخاصة في جبل لبنان والجنوب.
- يتأثر العمر المتوسط عند الزواج الأول أيضاً بالمستوى التعليمي بشكل واضح، فيرتفع مع تقدم المستوى التعليمي. بالاضافة إلى تأثره بالجنس، بلغ الفرق بين الذكور والاناث أكثر من ٤ سنوات لصالح الذكور.
- تختلف الخصوبة بشكل واضح بين محافظة وأخرى، بحيث يزداد عدد المواليد بشكل واضح في المحافظات "الزراعية" مثل الشمال والبقاع. بالاضافة إلى انخفاض متوسط عدد المواليد مع ارتفاع المستوى الدراسي لربة الأسرة.
- ترتفع، في السنوات الأخيرة، الولادات عند الشيعة والسنة بشكل كبير، بينما تنخفض عند الروم الكاثوليك.
- لم تتضح أي علاقة بين استخدام وسائل منع الحمل والمتغيرات الأخرى. إلا أن نسب الاستخدام لا تزال منخفضة بحيث لا تتجاوز النصف في معظم الأحيان.

استنتاجات عامة

حاول هذا البحث، من خلال كل ما تقدم، الاجابة عن الأسئلة والتأكد من الفرضيات التي تمت صياغتها في المقدمة.

لقد تبين من خلال هذا البحث أن الوضع المهني في لبنان يتأثر بعدة متغيرات، أهمها العمر واختلاف المستوى التعليمي. فانخفاض العمر يقلص من نسبة العاملين، وهذا الأمر يختلف أيضاً بين طائفة وأخرى ومحافظة وأخرى. وتختلف نسب البطالة بشكل كبير بين الطوائف، وذلك بسبب الضغط السكاني بين أبنائها. فالطوائف الفتية تعاني من البطالة أكثر من غيرها. وهكذا، فإن أغلبية الطوائف في لبنان لا تستفيد من النافذة الديموغرافية بشكل جيد، وإن كانت الطوائف المسيحية هي في أوج هذه الفترة البالغة الأهمية في مسألة العلاقة بين التركيب العمري والنشاط الاقتصادي.

لا يقتصر النشاط الاقتصادي على الرجال فحسب، فقد بدأت المرأة اللبنانية تشق طريقها في عالم العمل والأعمال، وإن كان بخطى بطيئة. وهذا التقدم على الصعيد المهني ما هو إلا انعكاس لتقدم المستوى الدراسي للمرأة في الفترة الأخيرة. وهكذا، يظهر جلياً أثر الالتحاق الدراسي على تقدم المستوى المهني في لبنان. لكن لا بد من الإشارة إلى أن الدخل عند الذكور لا يزال أعلى من الدخل عند الإناث، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الدخل مع التقدم في العمر.

لم يقتصر الاختلاف في الدخل على الاناث والذكور، بل هو تجلى بشكل واضح بين المحافظات حيث تدنت نسبة الدخل في الشمال إلى أدنى مستوى في لبنان. وهنا لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن أثر التعليم على هذا الواقع مرتبط بتراكمات تاريخية من الإهمال والفقر منذ تأسيس دولة لبنان الكبير وحتى يومنا هذا.

أما الاستنتاج الأبرز على صعيد الدخل والقوة الاقتصادية فهو في تخطي المقولة التي تزعم بأن الطوائف الإسلامية هي الأشد فقراً. ذلك أن الواقع تخطى المسألة الطائفية البحتة. فالطوائف المسيحية لم تحصل على أعلى معدلات الدخل، وفي الوقت نفسه، حصل الشيعة فقط على معدل مرتفع للدخل بين الطوائف المسلمة. هذا الاختلاف في الوضع المعيشي والدخل تأثر أيضاً بارتفاع المستوى التعليمي، ما ينعكس تحسناً ملموساً لناحية الفرص المهنية المتقدمة.

وعلى الصعيد المرتبط بالوضع الاقتصادي والاجتماعي، فإن الضمان الاجتماعي يؤمّن الحماية الاجتماعية لأكثر من نصف اللبنانيين. ولكن نسبة المضمونين (في القطاعين العام والخاص) لم تشمل جميع اللبنانيين، الأمر الذي يترك عدداً كبيراً منهم عرضة لجميع المخاطر الاجتماعية والصحية. إلا أن وضع المضمونين في الأقضية والمحافظات المحرومة كان أفضل من وضعهم على صعيد الدخل، وذلك بسبب انتشار الوظائف العامة الأقل دخلاً، ولكن الأكثر تأميناً للحماية الاجتماعية والضمان لعائلات الموظفين.

يختلف توزيع السكان بين المحافظات والأقضية بحيث يزداد عدد السكان في المحافظات التي تستقطب العمل (مثل جبل لبنان)، وينخفض في المحافظات التي تصدّر اليد العاملة (البقاع). ينعكس هذا الواقع على انخفاض متوسط عدد المقيمين في المنزل بسبب النزوح إلى المحافظات الأخرى، وخاصة بين من هم في سن العمل.

ولا تزال ظاهرة ارتفاع عدد السكان في المنزل منتشرة في لبنان، وهو من أحد مؤشرات تدني المداخيل المرتبط بارتفاع أسعار المساكن وعدم توافر العوامل والظروف التي تشجع المواطنين على الإيجار.

أما بالنسبة للهجرة، فقد تأثر بها اللبنانيون بمختلف طوائفهم. فالهجرة أصابت أبناء الطوائف اللبنانية كافةً وكانت بمثابة الحل التاريخي الذي اتبعه اللبنانيون منذ ما يقرب القرن والنصف من الزمن، وذلك من أجل البحث عن فرص أفضل للعمل، وهذا ما جعلها في أكثر الأحيان هجرة دائمة وغير مؤقتة. لذلك استقطبت الهجرة المسيحيين والمسلمين على حد سواء، الأمر الذي ساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية عند أهل هؤلاء المهاجرين.

أما أكثر المحافظات تأثراً بالهجرة فكانت الأكثر حرماناً والأقل دخلاً حيث يلجأ أرباب الأسر إلى الهجرة بشكل كثيف بهدف تأمين متطلبات الحياة لأبنائهم وأسرهم. ويأتي تأثير مكان الهجرة على الجنس بشكل واضح، وظهر ذلك من خلال تراجع أعداد المهاجرات إلى

الخليج العربي بسبب تركز نوع الهجرة على طلب العمل في هذه الدول. وكان للهجرة أثر واضح على تحسن المداخيل حيث بلغت ضعفي معدلات المداخيل التي يحصل عليها اللبنانيون في لبنان. ومن الملاحظ في لبنان مدى تأثير الهجرة على رفع الوضع الاقتصادي للسكان وذلك من خلال التحويلات التي يرسلونها لأهلهم. وهذا الواقع أدى إلى رفع المستوى الاقتصادي للسكان وخاصة ممن هاجر ذووهم. وهنا لا بد من الإشارة إلى ارتفاع نسبة الهجرة عند الشيعة وخاصة إلى أفريقيا مما ساهم في تحسن وضعهم الاقتصادي مقارنة بالطوائف الأخرى.

يمر اللبنانيون في مرحلة النافذة — أو الفرصة — الديموغرافية وخاصة عند بعض الطوائف المسيحية، ولكن سرعان ما تصبح كل الطوائف في أوج هذه المرحلة. وهو ما يمكن أن يكون له أحد المفعولين: إما مفعول إيجابي من خلال تأمين فرص عمل وخلق تنمية مستدامة، أو مفعول سلبي من خلال عدم التمكن من استغلال هذه المرحلة بشكل جيد مما يزيد من تعقيدات المجتمع اللبناني لناحية توافر فرص العمل وانتشار البطالة بين أبنائه.

هذه الفرصة الديموغرافية، التي تعكس مجتمعاً يتجه إلى الاستقرار على الصعيد السكاني، لن تلبث أن تتحول إلى تراجع في مستوى الشباب وتتوجه صوب شكل المجتمع الهرم في البنية السكانية في لبنان. هذه الدينامية الديموغرافية أكثر ما تظهر عند المسلمين، الأكثر فتوة من المسيحيين. هذا بالإضافة إلى تأثر المحافظات والأقضية اللبنانية بالتوزع الطائفي على صعيد متوسطات الأعمار في لبنان.

إلا أن هذه الفتوة عند المسلمين بدأت بالتراجع بعد أن تأثرت بمعطيات أهمها تحسن الوضع الاقتصادي، كما هو الحال عند الشيعة. وتتضح هذه الدينامية السكانية في الأهرام التي تعود إلى كل طائفة، وظهر ذلك من خلال تحسن القاعدة عند بعض الطوائف الاسلامية، وخاصة عند الشيعة.

يتأثر العمر عند الزواج الأول بعدة متغيرات، أهمها المستوى التعليمي والانتماء الطائفي. فالتربية والتعليم اللذان أثرا على الزواج، وبالتالي على الخصوبة، امتد تأثيرهما ليشمل العمر عند الزواج في المحافظات والأقضية في لبنان، وذلك حسب توزع الطوائف على كل منها. وهكذا، فإن العمر عند الزواج الأول عند المسلمين أقل من مثيله عند المسيحيين. والأمر يصح أيضاً في المحافظات والأقضية التي يزيد فيها المسلمون على المسيحيين. ولا بد من الإشارة إلى تأثر العمر عند الزواج الأول بالجنس، حيث يرتفع المتوسط عند الذكور بحوالي الأربع سنوات عن الإناث.

لم يغب أثر الموروث الثقافي، لناحية التأثر بالمجتمع الزراعي ولناحية مستوى التعليم، عن التأثير بالخصوبة وعدد المواليد. فالمحافظات والأقضية الزراعية يزيد فيها عدد المواليد عن المحافظات الأخرى. هذا بالإضافة إلى تأثر الخصوبة بالمستوى التعليمي لربة الأسرة حيث ينخفض عدد المواليد مع ارتفاع المستوى الدراسي.

ترافق هذا الارتفاع في عدد الولادات مع انخفاض ملحوظ في استخدام وسائل منع الحمل وتحديد النسل. فالبرغم من توافر هذه الوسائل، وتقبل المجتمع لها، إلا أن نسبة كبيرة من ربات المنازل لا يستخدمنها لغاية الآن.

تتجمع الملاحظات والاستنتاجات لتصل إلى خلاصة مفادها أن الأثر الأكبر للدينامية الديموغرافية في لبنان لم يكن الانتماء الطائفي، وإن كان هذا الاستنتاج هو الظاهر للعيان. إلا أن الأثر الطائفي هو ثانوي إذا ما قورن ببقية التأثيرات، وعلى رأسها الوضع الاقتصادي للجماعات الطائفية في لبنان. والاقتصاد والتربية لا ينفصلان. ففي حين يعتبر البعض أن الوضع الاقتصادي هو المؤثر الأبرز على امكانية التحصيل العلمي، إلا أن هذا القول لا ينطبق على تاريخ الجماعات الطائفية في لبنان. فمع قدوم الارساليات الأجنبية إلى لبنان، كان الموارنة طائفة شابة، تتفوق على الدروز في الفتوة والعدد (في جبل لبنان). وكان أن تقبل المسيحيون (وخاصة الموارنة والكاثوليك) المدارس الإرسالية أكثر من المسلمين. فخلق هذا الواقع تفاوتاً تعليمياً بين المسلمين والمسيحيين، وخاصة إذا تمت المقارنة بين ذوي الدخل المنخفض. وسعى بعض الذين أتموا علومهم في المدارس الإرسالية إلى إتمام علومهم العالية. إلا أن المؤكد أن المتعلم سيرسل أولاده إلى المدارس، وهذا من شأنه تعميق الهوة بين المتعلمين وغير المتعلمين.

مع ازدياد المستوى التعليمي عند إحدى الجماعات، فإن حظوظها في إيجاد فرص أفضل للعمل ستزداد. وإذا جمعنا بين هذه الحقيقة وواقع أن العديد من المناصب الحكومية والامتيازات المالية بقيت بيد الموارنة، أقله لغاية اتفاق الطائف، فيمكن أن نستنتج تحسن الواقع الاقتصادي عند المسيحيين بشكل يفوق المسلمين. ومن المسلّمات أن تحسن الواقع الاقتصادي في المجتمع يؤدي إلى كبح الدينامية الديموغرافية، وخاصة في ما يتعلق بالخصوبة. فالعمر عند الزواج الأول سينخفض بسبب الدراسة التي تمتد إلى نهاية العشرينيات من العمر. ويضاف إلى ذلك، الرغبة في تأمين عمل مناسب لتطلعات الأفراد بعد الدراسة المطولة. وهذا التأخر في عمر الزواج يصيب الذكور بشكل خاص، لكنه سرعان ما سينعكس على الإناث اللواتي يعشن في المجتمع نفسه. وتأخر سن الزواج عند الإناث ينعكس بشكل مباشر على خصوبتهن فيخفضها بشكل

ملحوظ.

إلا أن انخفاض الخصوبة الطبيعية ليس السبب الوحيد في الحد من التزايد السكاني في المجتمع. يمكن أن يضاف إليه رغبة السكان في تقنين الانجاب بما يتناسب مع تطلعاتهم المستقبلية، وخاصة الرغبة برغد الحياة في ظل تزايد المتطلبات وغلاء أسعارها. هذا ما يدفع بالخصوبة إلى المزيد من الانخفاض.

هذا التفاوت الديموغرافي بين المسيحيين والمسلمين بدأ بالتراجع في المرحلة الأخيرة، وخاصة على صعيد الطائفة الشيعية، مقارنة بالمسيحيين والطوائف الإسلامية الأخرى، وذلك بسبب تقدم مستويات التعليم عندها، بالاضافة إلى ارتفاع مداخيلها الملحوظ الذي يعد الأعلى في لبنان. هذا الواقع انعكس انخفاضاً في نسبة الفئات الفتية مقارنة بالمراحل السابقة، أو مقارنة بالطوائف الإسلامية الأخرى حالياً. يمكن لهذا الواقع أن يظهر استنتاجاً مفاده أن لكل طائفة ظروفاً موضوعية تتضافر مع بعضها بعضاً لتؤثر بدينامية سكانها فتنشطها أو تكبحها. وأبرز هذه العوامل هي المستوى التعليمي، والمستوى الاقتصادي، ومقدار القوة السياسية للجماعة. فالسنة هم الطائفة الأقل دخلاً والأكثر فتوة في لبنان. أما الشيعة، فهم الأعلى دخلاً والأقل فتوة بين المسلمين. هكذا، يمكن القول أن التفاوت موجود ضمن الطوائف، وذلك على صعيد المذاهب المتعددة.

لا بد لهذه التأثيرات أن تطول الطوائف الإسلامية الأخرى، وإن على المدى غير القريب، الأمر الذي سيؤثر في الحد من التزايد السكاني عندها. وفي انتظار أن تشتد هذه التأثيرات يمكن القول أن التفاوت السكاني باق بين المسلمين والمسيحيين في المرحلة القريبة المقبلة، ولكن مع تراجع حدّته عند الشيعة مقارنة بالسنة.

يمكن القول أن السكان في لبنان ما زالوا محافظين على تجانسهم، ولكن عند المسيحيين فقط. فالمسيحيون، في شكل عام، بدأوا مرحلة تحول على صعيد البنية السكانية ستؤدي بهم في السنوات المقبلة إلى مرحلة من الهرم حيث يزداد عدد الكبار في السن، بينما ينخفض عدد المواليد بسبب انخفاض الخصوبة، بالإضافة إلى التراجع المستمر في نسبة الشباب بسبب استمرار الهجرة في صفوفهم. أما على صعيد المسلمين، فإن التجانس الذي كان موجوداً في السابق بدأ بالتحول حيث يشهد الشيعة مرحلة من التغيرات الديموغرافية تتمثل في ارتفاع الأعمار المتوسطة والوسيطة، وذلك بشكل ملحوظ مقارنة بالطوائف الإسلامية الأخرى. وهذا الواقع قد أنتج انخفاضاً في نسبة الشيعة مقارنة بالسنة. فالسنة، كما تبين من خلال نتائج البحث الميداني،

هم الطائفة الأكثر عدداً في لبنان. أما الشيعة فهم الطائفة الثانية لناحية العدد. وهذا الأمر يعود إلى كبح بطيء لدينامية السكان بسبب تأثير المتغيرات التربوية والاقتصادية والسياسية الآنفة الذكر.

من الممكن اعتبار نتائج الدراسة الميدانية مثيرة للاهتمام والقلق في آن واحد. ففي الوقت الذي تندر فيه الدراسات التي تشير إلى توزع الطوائف في لبنان تأتي هذه الدراسة لتشير إلى واقع الطوائف فيه بشكل يثير الدهشة في بعض الأحيان، حيث تختلف بعض النتائج عن بعض الأحكام المسبقة المنتشرة في لبنان. أما ما يثير القلق فهو امكانية استغلال هذه النتائج من البعض للاشارة إلى ضرورة تغيير واقع سياسي واستبداله بآخر.

تنأى هذه الدراسة بنفسها عن الاستغلال السياسي، فهدفها الاشارة إلى أهمية العوامل التربوية والاقتصادية في التأثير على الواقع السكاني. وفي دولة يتم فيها استغلال الواقع الطائفي إلى أقصى الحدود للحصول على أكبر قدر ممكن من السلطة، لا بد من التأكيد على أن التركيب الديموغرافي للسكان دائم التغير. ومن بالغ الخطورة إبقاء الارتباط القائم بين الحجم الديموغرافي والحجم في السلطة. هكذا، لن ينعم لبنان باستقرار فعلي وطويل الأمد طالما أن الواقع السياسي يتحول مع كل تغيير في نسبة كل طائفة مقارنة بمجموع السكان. وفي ظل الاحتقان القائم اليوم على صعيد البلدان العربية كافة التي تشهد تحركات شعبية تزيد من الفرز الطائفي في المنطقة، إن كان بقصد أو بدون قصد، من الأفضل، بل من الضروري، العمل على بدء التحرك، على الصعيدين الشعبي والرسمي، لفك الارتباط بين الطائفية باعتبارها نظاماً سياسياً- اجتماعياً قائماً على التوافق والتسويات، وبين ممارسة سلطة الدولة في لبنان في ظل الحلقة المفرغة التي يعيشها المجتمع اللبناني بين الوضع الاقتصادي والحجم الديموغرافي والموقع في السلطة.

وأخيراً، لا بد من التأكيد أن نتائج هذه الدراسة في كل تفاصيلها خاضعة لمعطيات العينة التي طمحت لأن تمثل المجتمع اللبناني. فجاءت معبرة عن الواقع في أماكن كثيرة، كما كانت، في أماكن متعددة، بعيدة عن، أو قريبة من الواقع. وهذا، في كل حال، من سلبيات العينة، ومن مشاكلها العديدة، وخصوصاً إذا كانت ذات أسئلة مغلقة وبنسبة قليلة من المجتمع المدروس. ويبقى الأهم هو كيفية النظر إلى هذه المعطيات، تحليلاً وتفسيراً واستخراج نتائج. وهو ما حاولت أن أقوم به. عسى أن أكون قد وُفقت.

لائحة الجداول الاحصائية

لائحة الرسوم البيانية

المصادر والمراجع

١ – المصادر باللغة العربية

● إبن خلدون؛ المقدمة، دار القلم، الطبعة الرابعة، ١٩٨٤، بيروت.

● أبوعيانة، فتحي محمد؛ دراسات في علم السكان، دارالنهضة العربية، ط ٣، ٢٠٠٢، بيروت.

● أبو نهرا، جوزيف؛ الإكليروس والملكية والسلطة، دار النهار للنشر، ٢٠٠٧، بيروت.

● اسماعيل حقي بك، (إشراف)؛ لبنان مباحث علمية واجتماعية، (١٩١٧)، تقديم وفهرسة ف. أ. البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٧٩، بيروت.

● بزي، علي؛ بنت جبيل، الذاكرة والحرب، دار النهار للنشر، ٢٠٠٧، بيروت.

● الدويهي، البطريرك إسطفان؛ المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل، دار لحد خاطر، بيروت.

● الجسر، باسم؛ ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان وهل وسقط؟ دار النهار للنشر، ١٩٧٨، بيروت.

● جلبي، علي عبد الرزاق؛ علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية، ١٩٨٤، بيروت.

● حريق، إيليا؛ التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٢، بيروت.

● الحكيم، يوسف؛ بيروت ولبنان في عهد آلعثمان، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، ١٩٨٠، بيروت.

● حماده، سعيد؛ (محرر)؛ النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، منشورات الجامعة الأميركية، ١٩٣٦، بيروت.

● حيدر أحمد، علي راغب؛ المسلمون الشيعة في كسروان وجبيل، دار الهادي، ٢٠٠٧، بيروت.

● خليفة، عصام؛ الحدود الجنوبية للبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩، بيروت.

● الخوري، فؤاد اسحق؛ إمامة الشهيد وإمامة البطل، مركز دار الجامعة، ١٩٨٨، بيروت.

● دعيبس، ألبير؛ لبنان وإلغاء الطائفية السياسية والإدارية، شمالي إند شمالي، ٢٠٠٣، بيروت.

- ديب، كمال؛ أمراء الحرب وتجار الهيكل، دار النهار للنشر، ٢٠٠٧، بيروت.
- ديب، كمال؛ هذا الجسر العتيق، دار النهار للنشر، ٢٠٠٨، بيروت.
- الزين، علي؛ فصول من تاريخ الشيعة في لبنان، دار الكلمة، ١٩٧٩، بيروت.
- سلهب، نصري؛ المسألة المارونية، بيسان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، بيروت.
- سماحة، نقولا، الكنيستان المارونية والأرثوذكسية في مجال الخدمة الاجتماعية، أطروحة دكتوراه لبنانية غير منشورة، معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٣، بيروت.
- شرارة، وضاح؛ الأمة القلقة، دار النهار للنشر، ١٩٩١، بيروت.
- الصليبي، كمال؛ منطلق تاريخ لبنان، منشورات كارافان، ١٩٧٩، نيويورك، بيروت.
- الصليبي، كمال؛ بيت بمنازل كثيرة، مؤسسة نوفل، ١٩٩١، بيروت.
- الصليبي، كمال؛ تاريخ لبنان الحديث، دارالنهار للنشر، ١٩٧٢، بيروت.
- ضاهر، مسعود؛ الجذور التاريخية للمسألة الطائفية في لبنان ١٦٩٧-١٨٦١، معهد الانماء العربي، ١٩٨١، بيروت.
- ضاهر، عبدالله؛ المسلمون السنّة في متصرفية جبل لبنان، نوبليس، ٢٠٠٧، بيروت.
- ضو، الأبطرس؛ تاريخ الموارنة، دار النهار للنشر، الطبعة الثانية، ١٩٧٧، بيروت.
- طرابلسي، فواز؛ تاريخ لبنان الحديث، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٨، بيروت.
- طرابلسي، فواز؛ صلات بلا وصل، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٩، بيروت.
- عطيه،عاطف؛ المجتمع، الدين والتقاليد، جروس برس، ١٩٩٢، طرابلس.
- عطيه، عاطف؛ الدولة المؤجلة، دار أمواج ومكتبة بيسان، ٢٠٠٠، بيروت.
- فغالي، كمال؛ الوضع الديموغرافي في لبنان، مختارات، ٢٠٠٣، بيروت.
- فيدمر، روبرت؛ "السكان"، في: سعيد حماده، (محرر)، النظام الاقتصادي والاجتماعي في سوريا ولبنان، منشورات الجامعة الأميركية، ١٩٣٦، بيروت.
- كفروني، يوسف؛ الاحصاء في العلوم الاجتماعية، المركز العربي للدراسات والتوثيق، بيروت، ٢٠٠٠.
- كفروني، يوسف؛ البحث الكمي في العلوم الاجتماعية/ التطبيقات الاحصائية باستخدام SPSS، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ٢٠١١.
- كراسويل، روبير؛ القرابة والملكية العقارية في الريف اللبناني، ترجمة ميشال أبي فاضل، مجد، ١٩٨٣، بيروت.

- مراد، محمد؛ التملك والسلطة في الجنوب اللبناني (١٩٢٠-١٩٧٥)، منشورات الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٩، بيروت.
- المقدسي، أسامة؛ ثقافةالطائفية، ترجمة ثائر ديب، دار الآداب، ٢٠٠٥، بيروت.
- مكي، محمد علي؛ لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، دار النهار للنشر، ١٩٧٧، بيروت.
- ملحة، جان؛ الوزارات اللبنانية وبياناتها، ١٩٤٣- ١٩٨١، مكتبة لبنان، ١٩٨١، بيروت.
- نصر، سليم؛ كلود دوبار؛ الطبقات الاجتماعية في لبنان، ترجمة جورج أبي صالح، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢، بيروت.
- نوفل رزق الله، حلا؛ الوضع السكاني في لبنان، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، بيروت.
- نوفل، حلا؛ قضايا السكان والتنمية في لبنان بعد مرور ١٥ سنة على مؤتمر القاهرة، في مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ١٣ تموز ٢٠١٠، بيروت.
- يحيى، أنيس؛ الدروز والصراع على تاريخ الدروز،المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ٢٠١٠، بيروت.
- يحيى، أنيس؛ الدروز والتحول الكبير، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ٢٠٠٩، بيروت.

٢- الدراسات الاحصائية والمسوحات السكانية باللغة العربية

- ادارة الاحصاء المركزي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، المسح العنقودي متعدد المؤشرات ٢٠٠٩، ٢٠١٠، بيروت.
- وزارة الشؤون الاجتماعية وادارة الاحصاء المركزي، المسح اللبناني لصحة الأسرة ٢٠٠٤، ٢٠٠٦ بيروت.
- وزارة الشؤون الاجتماعية وادارة الاحصاء المركزي، تقرير الأوضاع المعيشية للأسر ٢٠٠٤، ٢٠٠٦ بيروت.
- وزارة الشؤون الاجتماعية وادارة الاحصاء المركزي، تقرير الأوضاع المعيشية للأسر ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، بيروت.

- وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الدراسات التحليلية لنتائج مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن – الكتاب الثاني: سكان لبنان، ٢٠٠٠، بيروت.

٣- المصادر باللغة الفرنسية

- CHESNAIS, Jean-Claude ; **La transition démographique**: **étapes, formes, implication séconomiques**, PUF, 1986, Paris.
- CORM, Georges**; Géopolitique du conflit libanais**, coé. La découverte, FMA, Paris.
- COURBAGE, Youssef et Philipe Fargues, **La situation démographique au Liban**, Tome 2, Publications de l'Université Libanaise, 1973, Beyrouth.
- IRFED **; Le Liban face à son développement** ,présentation condensée, 1960-1961, 1963, Beyrouth.

٤- المصادر باللغة الانكليزية

- ABERNATHY, Virginia; **The Demographic TransitionRevisited**: Lessons for foreign Aid and U.S immigration policy.
- **A comparison of the limits to growth with thirty years ofreality**, Csiro, Canberra – Australia.
- BLOOM, David et al.; **The demographic dividend**: **a new perspective on the economic consequences of population change**, Population Matters (a RAND program), California, 2003.

- GERLAH, Reyer, Michiel A. Keyzer; **Limits to Growththeory**, **Coordination and Growth**: essays in honor of Simon Kuipers, Kluwer Academic Press, Dordrecht, 2001.
- Lenin; **The working class and Neo-Malthusianism**, in Pravada 137, June 13 1913. And Lenin Collected Works, Progress Publishers.
- McNICOLL, Geoffrey; Glorifying Malthus: **Current Debate on 'Demographic Dividend' in India**, in: Economic and political weekly, June 21 2008, New Delhi India.
- MEADOWS, Donella and others**; Limits to growth**, Signet, New York, 1974.
- ROSS, John; **Understanding the Demographic Dividend**, Policy Project Publications, Washington DC, 2004.
- SIMMONS, Mathew R.; **Revisiting the Limits to Growth**, An energy white paper, New York, 2000.
- SIMON, Julian L.; **An unreported revolution in populationeconomics**, The Public Interest, No. 101, Fall 1990.

٥- المصادر الالكترونية

٥-١ الكتب الالكترونية

- MALTHUS, Thomas; **An Essay on the Principle ofPopulation**, The Project Gutenberg EBook, chapter 1.

٥-٢ المجلات الالكترونية

- MANICORE, Jean-Marc; **what was there in the famous**, Report to the Club of Rome"?, E-article, December 2003.

- MOULTRIE, Tom; **The Demographic Dividend – possible policy or meaningless mirage**: www.hsrc.ac.za/Document-2296.phtml.
- WADE, Nicholas; **In dusty archives, a theory of affluence**, The New York Times, August 7 2007, page 2 (online edition).

الهوامش

المقدمة والفصل الأول

[١] Youssef Courbage et Philippe Fargues, La situation démographique au Liban, Tome 2, Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth, 1973.

[٢] لا يخفى على أحد الوضع السياسي القائم أثناء انعقاد مؤتمر الطائف، فالاحصاءات اختلفت حول تحديد نسبة المسيحيين والمسلمين فتراوحت نسبة المسيحيين بين ٤٢ و ٤٨%. أضف إلى ذلك المقولة الشهيرة التي سادت آنذاك: "لا غالب ولا مغلوب"، مما دفع إلى الواجهة صيغة جديدة قضت بالانتقال من مبدأ ال٦+٥ إلى مبدأ المناصفة في توزيع المقاعد النيابية بين المسلمين والمسيحيين.

[١]. للمزيد من التفصيل حول تصنيف النظريات بين طبيعية واجتماعية، انظر:

- فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، ط٣، ٢٠٠٢، ص: ٢٧٣.
- علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص ٨٣.

[١]. جلبي، المرجع نفسه، ص٨٣.

[٢]. جلبي، المرجع نفسه، ص ص: ٨٥-٨٦.

[٣] Thomas Malthus, An Essay on the Principle of Population, The Project Gutenberg EBook, chapter 1

[٤] Malthus, opt cit, ch 7

[٥] Ibid, ch 9

[٦] Nicholas Wade, In dusty archives, a theory of affluence, The New York Times, August 7 2007, page 2 (online edition)

[٧]. للمزيد من المعلومات أنظر ما كتبه جوليان سيمون حول التجاوزات التي ارتكبت في مختلف الدول من أجل الحد من الولادات أو تقليص عدد السكان، في:

Julian L. Simon, An unreported revolution in population economics, The Public Interest, No. 101, Fall 1990, pp. 89-100.

[٨]. للمزيد من المعلومات حول كيفية تأسيس نادي روما، أنظر الموقع الرسمي للنادي، في:
http://www.clubofrome.org/eng/about/4

[٩].دونيللاميدوز، دينيس ميدوز، يورجنرندرز ووليام بيهرنز الثالث. الباحثون هم مجموعة من الأكاديميين في معهد ماسشوستس للتكنولوجيا MIT.

[١٠] Donella Meadows and others, Limits to growth, Signet, New York, 1974, p:99.

[١١]. للمزيد من التفصيل، ولمراجعة نقدية لأثر هذا البحث، أنظر:

- Jean-Marc Manicore, what was there in the famous "Report to the Club of Rome?", E-article, December 2003, URl: http://www.manicore.com/anglais/documentation_a/club_rome_a.html

- Reyer Gerlagh, Michiel A. Keyzer, Limits to Growth theory, Coordination and Growth: essays in honor of Simon Kuipers, Kluwer Academic Press, Dordrecht, 2001, pp: 219-232.

- Graham Turner, A comparison of the limits to growth with thirty years of reality, Csiro, Canberra - Australia, 2008.

[12] Mathew R. Simmons, Revisiting the Limits to Growth, An energy white paper, New York, 2000, p: 10

[13] Simmons, opt cit, p: 8.

[14] .- علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، مذكور سابقاً، ص ص: ٨٨-٨٩.

- فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، مذكور سابقاً، ص ص: ٢٨١-٢٨٢.

[15] .- جلبي، مذكور سابقاً، ص ص: ٩٠-٩٣.

- أبو عيانة، مذكور سابقاً، ص ص: ٢٨٣-٢٨٤.

[16] . علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، مذكور سابقاً، ص ص: ٩٦-٩٨.

[17] . David Bloom et al., The demographic dividend: a new perspective on the economic consequences of population change, Population Matters (a RAND program), California, 2003, p: 14.

[18] . Bloom et al, Ibid, p: 16.

[19] . جلبي، مذكور سابقاً، ص ص: ٩٩-١٠١

أبو عيانة، مذكور سابقاً، ص ص: ٢٨٨-٢٨٩.

[20] . Lenin, The working class and Neo-Malthusianism, in Pravada 137, June 13 1913. And Lenin Collected Works, Progress Publishers, 1977, Moscow, Volume 19, pages 235-237. http://www.marxists.org/archive/lenin/works/1913/jun/29.htm

[21] . للمزيد من التفصيل حول نظرية الانتقال الديموغرافي Transition Démographique، أنظر:

- John Ross, Understanding the Demographic Dividend, Policy Project Publications, Washington DC, 2004, p p: 1-7.

- Tom Moultrie, The Demographic Dividend – possible policy or meaningless mirage, in: www.hsrc.ac.za/Document-2296.phtml

- Geoffrey McNicoll, Glorifying Malthus: Current Debate on 'Demographic Dividend' in India, in: Economic and political weekly, June 21 2008, New Delhi India, p p: 63 – 69.

- Bloom et al., opt. cit, p p: 25-43.

- Jean-Claude Chesnais, La transition démographique: étapes, formes, implications économiques, PUF, Paris, 1986, p p: 6-9.

[22] . خضعت هذه النظرية لمراجعة نقدية من حيث تأثيرها على سياسات الولايات المتحدة لناحية السماح للمهاجرين الأجانب من العيش على أراضيها. أنظر:

- Virginia Abernathy, The Demographic Transition Revisited: Lessons for foreign Aid and U.S immigration policy.

[23] . على سبيل الذكر لا الحصر: الثورة الصناعية، التقدم الصناعي والتكنولوجي في القرن العشرين، الحربان العالميتان، الأزمات الاقتصادية العالمية وآخرها الأزمة التي عصفت بامريكا والعالم في أيلول ٢٠٠٨...

الفصل الثاني

[1] . Youssef Courbage et Philippe Fargues, La situation démographique au Liban, Tome 2, Publications de L'Université Libanaise, Beyrouth, 1974, p : 10.

[2] الفرسخ هو وحدة قياس فارسية معربة، تراوحت بين الثلاثة أميال والستة عند الفرس والعرب. إلا أن المقياس المستخدم من قبل "فولني" هو "الفرسخ الأوروبي" (Lieue بالفرنسية أو League بالانكليزية) وهو يساوي حوالي ٣,٩ كلم.

[3] . Courbage et Fargues, opt. cit. p: 11

[4] . مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية في لبنان ١٦٩٧-١٨٦١، معهد الانماء العربي، ١٩٨١، بيروت، ص:٢٣٨.

[5] . مسعود ضاهر، الجذور التاريخية ، مذكور سابقاً، ص: ٢٣١.

[6] . Courbage et Fargues, La situation demographique.. opt. cit p: 13

[7] . Ibid. p: 12

[8] Ibid. p: 14.

[9] Courbage et Fargues, La situation demographique..opt cit .pp: 12-14.

[10] . مسعود ضاهر، الجذور التاريخية، مذكور سابقاً، ص: ٢٣٨.

- Courbage et Fargues, La situation demographique..opt cit, p:11

[11] . مسعودضاهر، الجذور التاريخية، مذكور سابقاً، ص: ٢٣٨.

[12] . مسعود ضاهر، الجذور التاريخية، مذكور سابقاً، ص: ٢٤٨.

[13] . المرجع نفسه، ص: ٢٥٧.

[14] . حول الأحداث الطائفية التي جرت بين ١٨٥٨ و١٨٦٠ وذهب ضحيتها الألوف من مختلف الطوائف، أنظر:

- كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، الطبعة الثالثة، دار النهار للنشر، ١٩٧٢، بيروت، ص ص: ١٣٢-١٤٢.

[15] . يوسف الحكيم، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، ١٩٨٠، بيروت، ص: ٤٣.

[16] . روبير كراسويل، القرابة والملكية العقارية في الريف اللبناني، ترجمة ميشال أبي فاضل، مجد، ١٩٨٣، بيروت، ص: ٢٩.

[17] . العديد من المراجع اعتمدت على التعدادات والاحصاءات نفسها، نذكر منها:

- علي راغب حيدر أحمد، المسلمون الشيعة في كسروان وجبيل، دار الهادي، ٢٠٠٧ بيروت، ص ص: ١٠٨- ١٠٩

- Courbages et Fargues, La Situation.. opt. cit, p p :14-15.

[18] . Ib. p: 16.

[19] تجدر الإشارة إلى أننا قمنا بتركيب الجدول ٧ بناءً على معطيات احصائية من عدة مصادر ولذلك نورد هذه المصادر في أسفل الجدول، وهو الشكل الذي سنعتمده في كافة الجداول المركبة من مصادر مختلفة.

[20] . هذا ما هو معلن اليوم عن مساحة لبنان، أما فيدمر فقد ذكر أن مساحة لبنان حسب الوثائق الفرنسية العائدة لعام ١٩٣٢ هي ٩١٩٩ كلم². أنظر:

روبرت فيدمر، " السكان"، في: سعيد حماده،(محرر)، النظام الاقتصادي والاجتماعي في سوريا ولبنان، منشورات الجامعة الأميركية، ١٩٣٦، بيروت، الجدول ٤، ص٦.

[21] . يذكر كرباج وفارغ أن الإحصاء نفذ عام ١٩٢٢، أما مسعود ضاهر وآخرون فيعتبرون أنه نفذ عام ١٩٢١، والسبب يعود إلى تنفيذ الإحصاء، كما درجت العادة، في آخر يوم من العام أي في ٣١-١٢-١٩٢١.

[22] . للمزيد من المعلومات حول تعداد ١٩٢١ **والانتقادات الموجهة إليه**، أنظر:

- مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، **مذكور سابقاً**، ص: ٥٧.

- روبرت فيدمر، "السكان".. في: النظام **الاقتصادي والاجتماعي**، مذكور سابقاً، ص:١.

- Courbage et Fargues, opt. cit., p p : 20-21

[٢٣]. Ibid, p 21

[٢٤]. كمال الصليبي، بيت بمنازل كثيرة، مؤسسة نوفل، ١٩٩١، بيروت، ص: ٧٢.

[٢٥]. تجدر الإشارة إلى أن كل باحث اتبع مجموعة مختلفة من الأرقام. وأنا فضلت أن أعتمد تلك التي قدمها فيدمر في كتاب النظام الاقتصادي والاجتماعي في سوريا ولبنان، الذي اكتفى بأعداد الموجودين على الأراضي اللبنانية.

لمزيد من المعلومات حول نتائج المسح الذي أجري عام ١٩٣٢، أنظر:

- سعيد حمادة، (محرر)، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، مذكور سابقاً، ص: ٤٥٣.
- فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٨، بيروت، ص: ١٥٢
- محمد مراد، التملك والسلطة في الجنوب اللبناني (١٩٢٠-١٩٧٥)، منشورات الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٩، بيروت، ص: ٤٧.
- Courbage et Fargues, opt. cit., p : 21

[٢٦]. للمزيد حول هجرة الأرمن إلى لبنان، أنظر:

- فيدمر، "السكان"، في النظام الاقتصادي، مذكور سابقاً، ص ص: ٢٤-٢٧.
- أما تفسير هذا الأمر بالأرقام فيكون وفق معادلة الزيادة السكانية: $P_t = P(1+r)^t$. حيث (1932-1921) 11 =t و السكان في الفترة الأولى أي ١٩٢١ هم ١٢،٦٥١ والسكان في الفترة ١٩٣٢ هم ٥٣،٤٦٣. وبعد تطبيق القاعدة نحصل على r= 40%. هذا الرقم من المستحيل أن يكون صحيحاً من دون أن نأخذ في عين الاعتبار ادراج الأرمن في التعداد (بلغت نسبة الزيادة السكانية السنوية معدلاً يتراوح بين ١,٦ و٢,٦% عند الطوائف الأخرى).

فيدمر، "السكان"، في النظام الاقتصادي، مذكور سابقاً، ص: ٥

[٢٨]. المصدر نفسه، ص: ٥.

[٢٩]. فيدمر، "السكان"، في النظام الاقتصادي، مذكور سابقاً، ص: ٦.

[٣٠]. المصدر نفسه، ص: ٧.

[٣١]. كمال ديب، هذا الجسر العتيق، دار النهار للنشر، ٢٠٠٨، بيروت، ص: ٣٢٧.

[٣٢]. للمزيد من التفصيل، أنظر:

– كمال فغالي، الوضع الديموغرافي في لبنان، مختارات، ٢٠٠٣، بيروت.

[٣٣]. كمال ديب، هذا الجسر العتيق، مذكور سابقاً، ص: ٣٢٧

[٣٤]. Courbage et Fargues, opt. cit, p : 22.

[٣٥]. فيدمر، مذكور سابقاً، ص: ١٥-١٦.

[٣٦]. للمزيد من التفصيل حول أثر الهجرة في تناقص أعداد المسيحيين أنظر:

- كمال فغالي، الوضع الديموغرافي في لبنان، مذكور سابقاً، ص ٣٨
- Courbage et Fargues, opt. cit. p : 22-23.

[٣٧]. Courbage et Fargues, opt. cit. p : 25

[٣٨]. أورد المرجع الذي استندنا إليه في استخدام هذه الأرقام أن الجدول يعود إلى عام ١٩٦٤، ومصدره هو: المجموعة الإحصائية الصادرة عن مديرية الإحصاء المركزي في عام ١٩٦٧. إلا أن الصحيح أن هذه الأرقام هي لتوقع عدد السكان الذي أجرته المديرية بناءً على نتائج الدراسة التي أجرتها عام ١٩٦٤ وبلغ فيها عدد السكان: ٢,١٧٩,٩٠٠ نسمة. للمزيد من الإيضاح، أنظر:

- المرجع الذي أورد أرقام الجدول: محمد مراد، التملك والسلطة في الجنوب اللبناني، مذكور سابقاً، ص: ٥١.
- المرجع الذي استنتجنا منه أن السنة هي ١٩٦٧ هو كرباج وفارغ، المذكور سابقاً، ص: ٢٤.

[٣٩]. Fargue et Courbages…op.cit. p: 26

[٤٠]. كمال ديب، هذا الجسر العتيق، مذكور سابقاً ، ص: ٣٣١. (قمنا بتصحيح النسب المئوية استناداً إلى الأعداد، ذلك أن الأرقام التي قدمها الباحث بلغ مجموعها ١٠٤%)

[٤١]. اعتمدنا على الأرقام التالية: عدد السكان حسب بعثة إيرفد عام ١٩٥٩= ١,٦٢٦,٠٠٠، عدد السكان عام ١٩٧٠= ٢,٢٦٥,٠٠٠ أنظر:

- Courbage et Fargues, opt. cit, p :24.

[٤٢]. نصري سلهب، المسألة المارونية، بيسان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، بيروت، ص:٢١، نقلاً عن: GhassanTueini, une guerre pour les autres.

[٤٣]. كمال ديب، هذا الجسر العتيق، مذكور سابقاً، ص: ٣٣٠.

[٤٤]. المرجع نفسه، ص: ٣٣٢.

[٤٥]. حلا نوفل رزق الله، الوضع السكاني في لبنان، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٣، ص: ٧٨.

[٤٦] المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية وادراة الاحصاء المركزي، الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر ٢٠٠٧، بيروت، ٢٠٠٨، ص: ٢٥. نشير هنا إلى أننا لم نضع هرم الأعمار لعام ٢٠٠٩ الذي قدمته ادارة الاحصاء المركزي في "مسح وضع الأطفال والأمهات عام ٢٠٠٩" وذلك بسبب شكنا في صحة شكله.

[٤٧] بلغ الفرق بين بحثي عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ حوالي ٧٠٠ ألف نسمة بسبب اختلاف العينة فالأولى لم تشمل الفلسطينيين المقيمين في المخيمات أما الثانية فلم تشمل المقيمين خارج المخيمات. أنظر:

حلا نوفل رزق الله، الوضع السكاني في لبنان، مذكور سابقاً، ص: ١٢.

[٤٨] لا بد أن نشير إلى غرابة هذا المعدل وكأنه عائد إلى خطأ في المعاينة أو التحليل من قبل منفذي الدراسة. فالانخفاض الشديد في معدل النمو السكاني (من ٣,٥ إلى ٠,٦٤ وعودته إلى ٢,٩) لا يمكن أن ينتج عن سبب طبيعي، وإن كان من امكانية تأثره بالأزمة الاقتصادية الشديدة التي عصفت بلبنان إبان أزمة "بنك انترا" في منتصف الستينيات.

الفصل الثالث

[١]. كمال الصليبي، بيت بمنازل كثيرة، مؤسسة نوفل، ١٩٩١، بيروت، ص: ٩٢-٩٣. وفي اختلاف التسمية بين جبل لبنان وجبل الدروز والفرق بينهما في تلك الفترة:

- كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، مذكور سابقاً، ص: ١٦.

[٢]. أسامة المقدسي، ثقافة الطائفية، ترجمة ثائر ديب، دار الآداب، ٢٠٠٥، بيروت، ص: ٦٣.

[٣]. للتفصيل حول تراتب عائلات جبل لبنان وأهميته في العلاقات اليومية، أنظر:

-المقدسي، مذكور سابقاً، ص: ٦٥-٦٦.

[٤]. المرجع نفسه، ص: ٦٨.

[٥]. المرجع نفسه، ص: ٦٨.

[٦]. حول اضطهاد البيزنطيين للموارنة، ومناقشة البطريرك الدويهي في هذه المسألة،أنظر:

-كمال الصليبي، بيت بمنازل كثيرة، مذكور سابقاً، ص: ١٢٥-١٢٦. ويقول مكي أن اضطهاد الموارنة جاء على يد اليعاقبة قبل البيزنطيين، أنظر:

-محمد علي مكي، لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، دار النهار للنشر، ١٩٧٧، بيروت، ص١٧.

[٧]. حول ارتباط الموارنة بالأرض، واعتبارهم هم لبنان أنظر:

- كمال ديب، هذا الجسر العتيق، مذكور سابقاً، ص: ٦٨-٧٠. ويعطي فؤاد خوريوصفاً أكثر دلالة للعلاقة بين الموارنة ولبنان، فهو يندمج بالموارنة والموارنة بلبنان فيصبحا شأناً دينياً واحداً. أنظر:
- فؤاد اسحق الخوري، إمامة الشهيد وإمامة البطل، مركز دار الجامعة، ١٩٨٨، بيروت، ص: ١٩٧. ومن أجل الاطلاع على نظرة داخلية إلى تاريخ الموارنة، أنظر:
- البطريرك إسطفان الدويهي، المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل، دار لحد خاطر بيروت.
- الأب بطرس ضو، تاريخ الموارنة، ستة أجزاء، وخصوصاً الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، ١٩٧٧، بيروت.
- يوسف السودا، تاريخ لبنان الحضاري، دار النهار للنشر، بيروت.

[٨]. الصليبي، بيت بمنازل كثيرة، مذكور سابقاً، ص: ٦٣.

[٩]. أنظر في هذا الخصوص:

- كمال الصليبي، منطلق تاريخ لبنان، منشورات كارافان، ١٩٧٩، نيويورك، بيروت، ص: ٤٢-٤٣، ٩١-٩٢. أيضاً:
- كمال الصليبي، بيت بمنزل كثيرة، مذكور سابقاً، ص: ١٣١-١٣٨.

[١٠]. الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، مذكور سابقاً، ص: ٢٠.

[١١]. جواد بولس، لبنان والبلدان المجاورة، مؤسسة بدران، ١٩٧٣، بيروت، ص: ٣٤٦.

[١٢].الصليبي، بيت بمنازل كثيرة، مذكور سابقاً، ص: ١٠٧.

[١٣]. يقول البابا ليو الثاني موجهاً كلامه إلى البطريرك الماروني: " نشكر القدر الإلهي، بحلمه العظيم، أن يبقي عبيده المؤمنين، من بين الكنائس الشرقية، مصانين في وسط الكفر والبدع كالوردة بين الأشواك". أنظر:

- المرجع نفسه، ص: ١٦٩. وبالنسبة إلى دور الفرنسيسكان، : ص: ١٥٤-١٥٩.

[١٤]. حول نشأة هذا المذهب وبدايات وجوده في لبنان وتفاعله مع محيطه، في نظرة داخلية، أنظر:

- أنيس يحيى، الدروز والصراع على تاريخ الدروز، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ٢٠١٠، بيروت.
- أنيس يحيى، الدروز والتحول الكبير، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ٢٠٠٩، بيروت.

[١٥]. بولس، لبنان والبلدان المجاورة، مذكور سابقاً، ص: ٢٩٨.

[١٦]. أنظر في هذا الخصوص: محمد علي مكي، لبنان من الفتح العربي...، مذكور سابقاً، ص: ٩٣- ٩٤.

[١٧]. عاطف عطيه، الدولة المؤجلة، دار أمواج ومكتبة بيسان، ٢٠٠٠، بيروت، ص١٧.

[١٨]. Georges CORM, Géopolitique du conflit libanais, coé. LA découverte, FMA, Paris, p: 66

[١٩]. للتفصيل حول الوجود الشيعي في لبنان، أنظر:

- علي الزين، فصول من تاريخ الشيعة في لبنان، دار الكلمة، ١٩٧٩، بيروت. وحول الوضع السوسيوسياسي للشيعة في لبنان، أنظر:
- وضاح شرارة، الأمة القلقة، دار النهار للنشر، ١٩٩١، بيروت. وحول وضعهم أيام العثمانيين والتأكيد على عروبتهم، أنظر:
- كمال ديب، أمراء الحرب وتجار الهيكل، دار النهار للنشر، ٢٠٠٧، بيروت، ص: ٤٣.

[٢٠]. حول هذه الحروب وانكفاء الشيعة، أنظر للتفصيل:

- محمد علي مكي، لبنان من الفتح العربي...مذكور سابقاً، ص: ٢١٧-٢٣٢. أنظر أيضاً:
- كمال الصليبي، بيت بمنازل كثيرة، مذكور سابقاً، ص: ١٣٩-١٤٢. ويعتبر كمال ديب، أن المماليك حاولوا إبادة الشيعة، أنظر:
- كمال ديب، أمراء الحرب...مذكور سابقاً، ص: ٤١-٤٢.

[٢١]. مكي، لبنان من الفتح العربي...مذكور سابقاً، ص: ٢٦٤.

[٢٢]. حول انتماء السنّة إلى المدن وتوليهم شؤون الإدارة والخدمات العامة، أنظر:

- فؤاد اسحق الخوري، إمامة الشهيد وإمامة البطل، مذكور سابقاً، ص٥٥-٥٩. وحول العلاقة المفصلية بين الدين والدولة عند أهل السنّة أنظر:
- المرجع نفسه، ص: ١٢٤-١٢٦.

[٢٣]. أنظر في هذا الخصوص، للتفصيل:

- الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، مذكور سابقاً، ص: ٢٢-٢٧. أنظر أيضاً التحليل القيّم الذي قدمه فؤاد الخوري حول تعامل السلطة المركزية مع الطوائف باعتبارها معارضة وخارجة على الطاعة ورافضة الانضواء تحت راية الخليفة أو السلطان، ومع الأقليات باعتبارها تابعة وطائعة ومنصرفة إلى شؤونها وأعمالها، وهؤلاء من الطوائف المسيحية على اختلافها، وهذا ما يفسر سبب انتمائها المديني، في:
- فؤاد اسحق الخوري، إمامة الشهيد وإمامة البطل، مذكور سابقاً، ص: ٩٣-١١٩.

[٢٤]. أنظر في هذا الخصوص:

- إيليا حريق، التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٢، بيروت، ص: ٤٣-٥٠؛ويعتبر حريق أن الأفكار السياسية لم تكن مستمدة "من المبدأ الطائفي للبناء الاجتماعي...والتضامن الاجتماعي لم يكن قائماً على هذا المبدأ، بل على صلة القربى والمرتبة الاجتماعية"، المرجع نفسه، ص: ٦٣.

[٢٥]. محمد علي مكي، لبنان من الفتح العربي...، مذكور سابقاً ص: ٢١٥.

[٢٦]. كمال الصليبي، بيت بمنازل كثيرة، مذكور سابقاً، ص: ١٦٠.

[٢٧]. أسامة المقدسي، ثقافة الطائفية، مذكور سابقاً، ص: ٦٧.

[٢٨]. إبن خلدون، المقدمة، الطبعة الرابعة، دار إلقلم، ١٩٨٤، بيروت، ص: ١٤٤

[٢٩]. المرجع نفسه، ص: ١٣٩.

[٣٠]. فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، مذكور سابقاً، ص: ٢٣.

[٣١]. يعتبر إبن خلدون أن طبيعة الملك (الحكم) الانفراد بالمجد.

- إبن خلدون، المقدمة، مذكور سابقا، ص: ١٦٦.

[٣٢]. أنظر في هذا الخصوص التحليل الحديث لهذا الصراع وتداعياته، في:

- كمال ديب، هذا الجسر العتيق، مذكور سابقاً، ص: ٧٤-٧٥.

[٣٣]. أنظر في هذا الخصوص التحليل القيم لهذه العامية وما نتج عنها:

- أسامة المقدسي، ثقافة الطائفية، مذكور سابقاً، ص: ١٠٣-١٠٥.

[٣٤]. كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص: ٨٠.

[٣٥]. للتفصيل حول ثورة الفلاحين وصعود نجم طانيوس شاهين وتحوله إلى قائد يتصرف تصرف الشيوخ والزعماء، أنظر:

- أسامة المقدسي، ثقافة الطائفية، مذكور سابقاً، ص: ١٦٤-١٨٧.

[٣٦]. أنظر للتفصيل:

- أسامة المقدسي، ثقافة الطائفية، مذكور سابقاً ، ص: ١٩٧-٢٠٤.

[٣٧]. ذكره أسامة المقدسي، في:

- المرجع نفسه، ص: ٢٠٤.

[٣٨]. أنظر للتفصيل: أسامة المقدسي، ثقافة الطائفية، مذكور سابقاً، ص: ٢١٩-٢٢٠. "إن مقتل سبعة عشر أميراً شهابياً مسلماً في حاصبيا على يد الدروز يشير إلى الطبيعة الاجتماعية التي وسمت العنف". ص: ٢١٩.

[٣٩]. حول ظروف تشكل المجتمع الأهلي ومواصفاته، أنظر:

- عاطف عطيه، الدولة المؤجلة، مذكور سابقاً، ص: ١٢٣-١٣٠.

[٤٠]. أسامة المقدسي، ثقافة الطائفية، مذكور سابقاً، ص: ٢٠٩.

[٤١]. حول أسباب مجازر دمشق، ومحاولة إعطائها أسباباً اقتصادية، إلى جانب الأسباب الطائفية، ومنها مساواة التنظيمات بين المسلمين والمسيحيين. أنظر:

- فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، مذكور سابقاً، ص: ٦٢-٦٤.

[٤٢]. للتفصيل حول الإدماج الكامل لجبل لبنان في السياسة العثمانية والاقتصاد العالمي من خلال نظام المتصرفية وتكريس الطائفية رسمياً، أنظر:

- أسامة المقدسي، ثقافة الطائفية، مذكور سابقاً، ص: ٢٥٤-٢٦٠.

[٤٣]. فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، مذكور سابقاً، ص:٨٣-٨٥.

[٤٤]. كمال ديب، هذا الجسر.. مذكور سابقاً، ص: ٨١. نقلاً عن دعيبس رحمة، لبنان وإلغاء الطائفية السياسية، ص: ١٥٥.

[٤٥]. هذه الوثائق، وغيرها أيضاً، مذكورة في:

- منير اسماعيل، النهار السنوي، ١٩٧٢-١٩٧٣،الطائفية، ص: ٤٧-٤٩. نقلاً عن:
- عاطف عطيه، الدولة المؤجلة، مذكور سابقاً، ص: ٦٣-٦٤.

[٤٦]. كمال الصليبي، بيت بمنازل كثيرة، مذكور سابقاً، ص: ٢١٠.

[٤٧]. كمال فغالي، الوضع الديموغرافي في لبنان، مذكور سابقاً، ص: ٣٨.

[٤٨]. يذكر كمال ديب عبارة تلفظ بها ريمون إدة أمام قريبه كارلوس إدة، كما يلي :" إسمع يا كارلوس، بدي منك تبقى بالبرازيل وما تروح تشتغل سياسة بلبنان. بعد عشرين سنة ما رح يبقى ولا مسيحي بلبنان"،(باريس، صيف ٢٠٠٠)، أنظر:

- كمال ديب، هذا الجسر العتيق، مذكور سابقاً، ص: ٩.

[٤٩]. حول تعاقب النفوذ السياسي للطوائف في لبنان، من الموارنة إلى السنّة، إلى الشيعة، أنظر:

- المرجع نفسه، وخصوصاً الفصل السادس، الاحباط المسيحي وصعود لبنان المسلم، ص: ٢٣٥ وما بعد.

[٥٠]. حول موقف المسلمين في طرابلس من لبنان الكبير، أنظر:

- سا لم كبارة، طرابلس في ذاكرة الوطن، مذكور سابقاً، حيث يبين انقسام السياسيين بين ممالئ لسلطات الانتداب –مؤيد لاستقلال لبنان، وبين معارض.

[٥١]. أنظر في هذا الخصوص:

- فواز طرابلسي، صلات بلا وصل، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٩، بيروت، وخصوصاً الفصل السادس، ص ص: ١٧٣-٢٢٢.

[٥٢]. الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، مذكور سابقاً، ص ٢٠٣.

[٥٣]. المرجع نفسه، ص: ٢٠٧

[٥٤]. للمزيد من التفصيل، أنظر:

- كمال ديب، هذا الجسر العتيق، مذكور سابقاً، ص: ٢٣٤.

[٥٥]. للمزيد من التفصيل، نذكر ما قام به الجنرال غورو حين وقف أمام قبر صلاح الدين ليقول متهكماً: "لقد عدنا يا صلاح الدين"، بالإضافة إلى العديد من التصريحات التي تفضل الموارنة صراحةً على بقية الطوائف.أنظر:

- كمال ديب، هذا الجسر العتيق، مذكور سابقاً، ص: ٩١.

[٥٦]. للمزيد من المعلومات حول أهمية لبنان بالنسبة للموارنة واعتباره رسالة فريدة في المنطقة، أنظر:

- فؤاد اسحق الخوري، إمامة الشهيد وإمامة البطل، ص ص: ٢٠٤ -٢٠٨.
- كمال ديب، هذا الجسر العتيق، مذكور سابقاً، ص ص: ٨٩-٩٠.

[٥٧]. الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، مذكور سابقاً، ص: ٢١٤.

[٥٨]. كمال ديب، هذا الجسر العتيق، مذكور سابقاً، ص: ٩١.

[٥٩]. أنظر: ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، مذكور سابقاً، ص ص: ٢٦١-٢٦٢

[٦٠]. المرجع نفسه، ص: ٢٦٢.

[٦١]. المرجع نفسه، ص: ٢٦٥.

[٦٢]. وضاح شرارة، الأمة القلقة، مذكور سابقاً، ص: ٢٠٣.

[٦٣]. المرجع نفسه، ص: ٢٢٥.

[٦٤]. كمال ديب، هذا الجسر العتيق، مذكور سابقاً، ص: ٩٧.

[٦٥]. كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث مذكور سابقاً، ص: ٢١٤- ٢١٥.

[٦٦]. مقدمة القرار ٣٩٩

[٦٧]. للمزيد من التفصيل حول حيثيات إعلان لبنان الكبير، أنظر:

- ملحم قربان، تاريخ لبنان السياسي الحديث، مذكور سابقاً، ص ص: ١٥٦-١٥٧

[٦٨]. للتفصيل حول موقف بعض النخب المسيحية من جبل لبنان وضرورة توسيع حدوده ليستطيع الاستمرار، أنظر:

- عصام خليفة، الحدود الجنوبية للبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩، بيروت، ض ص: ٢٥- ٢٨.

[٦٩]. كمال صليبي، بيت بمنازل كثيرة، مذكور سابقاً، ص: ١٧٩.

[٧٠]. للتفصيل حول ظروف نشأة الميثاق الوطني وأهميته في السياسة اللبنانية، أنظر:

- باسم الجسر، ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان وهل وسقط؟ دار النهار للنشر، ١٩٧٨، بيروت، وخصوصاً ص ص: ٨١-٨٧

[٧١]. أنظر في هذا الخصوص:

- جان ملحة، الوزارات اللبنانية وبياناتها، ١٩٤٣- ١٩٨١، مكتبة لبنان، ١٩٨١، بيروت، ص: ١٧.

[٧٢]. واصف الحركة، الميثاق بين الشقاق والوفاق، في: الحق في الذاكرة، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، ١٩٨٨، بيروت، ص: ٢٥٩.

[٧٣]. للمزيد من التفصيل حول اقتراح إميل ادة وعلاقته بإحصاء عام ١٩٣٢ (يقدم كمال ديب بعض الأرقام المختلفة عن تلك التي يقدمها كل من فواز طرابلسي ويوسف كرباج) ، انظر:

- فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، مذكور سابقاً، ص: ١٥٣
- كمال ديب، هذا الجسر العتيق، مذكور سابقاً، ص: ٩٥. أنظر أيضاً:
- عصام خليفة، الحدود الجنوبية للبنان، مذكور سابقاً، ص:٨٣.

[٧٤]. للاطلاع على أرقام إحصاءات ١٩٣٢، أنظر:

- فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، مذكور سابقاً، ص: ١٥٣
- Youssef Courbage et Philippe Fargues, La situation.. opt. Cit. p : 21

[٧٥]. للإطلاع على هذه الأرقام وغيرها فيما يتعلق بتوزع المقاعد النيابية، وذلك نقلاً عن ألبير دعيبس، لبنان وإلغاء الطائفية السياسية والإدارية، شمالي إند شمالي، ٢٠٠٣، ص ص: ١٥٢-١٥٣ و ١٥٩-١٧١، أنظر:

- كمال ديب، هذا الجسر العتيق، مذكور سابقاً، ص: ٩٨.

[٧٦]. حول العلاقة بين السياسيين ورجال الأعمال غداة الاستقلال، أنظر:

- فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، مذكور سابقاً، ص ص: ١٥٩، ١٨٥-١٨٨، ١٩٥-١٩٩.

[٧٧]. المرجع نفسه، ص: ٢٢٢.

[٧٨]. بدأ الحديث على زيادة عدد المقاعد المخصصة للمسلمين في مجلس النواب ومساواتها بمقاعد المسيحيين منذ الستينيات، انظر:

- فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، ص: ٢٦١.

[٧٩]. عن الدور السياسي للإحصاءات، أنظر:

Courbages et Fargues, La Situation…opt.cit. p: 20.

[80]. أنظر في هذا الخصوص:

- ألبير منصور، الانقلاب على الطائف، دار الجديد، ١٩٩٣، بيروت، ص: ١٧٥.

[81]. مفهوم الرؤساء الثلاثة بحد ذاته مفهوم غريب، إذ لا يوجد في أي دولة مثيل يعبر عن هذا الواقع، فرئيس الدولة هو الوحيد الذي يتمتع بهذه الصفة، أما في لبنان فمن الممكن اعتبار هذا الواقع تجسيداً لمبدأ غير معلن وهو مبدأ المثالثة.

[82] يشير مفهوم الترويكا إلى المرحلة التي اتفق فيها "الرؤساء الثلاثة" (الرئيس الياس الهراوي والرئيس نبيه بري والرئيس رفيق الحريري) على إدارة شؤون البلاد بطريقة ينتقدها البعض أنها اختصرت مؤسسات الدولة بأشخاص الرؤساء الثلاثة.

الفصل الرابع والخامس

[1]. للتفصيل حول أهمية المقاطعجي في نظام الالتزام وتراتب المقاطعجيين وعلاقتهم فيما بينهم ومع السلطة المركزية، أنظر:

- مسعود ضاهر، الجذور التاريخية... مذكور سابقاً، ص: ١٣.

[2]. حول العلاقةبين قوة المقاطعجي وتمدد نفوذه إلى خارج مقاطعته وتبعية مقاطعجية آخرين له، أنظر:

- مسعود ضاهر، الجذور التاريخية... مذكور سابقاً ، ص ص:٢٢٦-٢٢٧.

[3]. من المعروف أن الأمير فخر الدين المعني الثاني قتل هو وأبوه وجده على يد السلطة العثمانية، ونفي الأمير بشير الشهابي الثاني ومات في المنفى.

[4]. حول دور فخر الدين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجبل وممارسته التجارة بالواسطة مع توسكانة ودخوله في النظام الاقتصادي العالمي في ذلك الحين من خلال شراء أسهم في بنك جبل الرحمة من عائدات بيع الحرير، أنظر:

- جوزيف أبو نهرا، الإكليروس والملكية والسلطة، دار النهار للنشر، ٢٠٠٧، بيروت، ص ص: ١٤-٣٢.

[5]. حول نزوح الموارنة من الشمال باتجاه جبل الدروز، أنظر:

- كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، مذكور سابقاً، ص: ١٢-١٣.

[6]. هذه الصلة المتينة بالأرض التي أظهرها كل من الموارنة والدروز في جبل لبنان حدت بديفيد أركهارت إلى القول: "في غير مكان فلح الانسان الأرض، أما في لبنان، فقد صنعها". ذكر هذا القول:

- أسامة المقدسي، ثقافة الطائفية، مذكور سابقاً، ص: ٧٥.

[7]. حول ما نشأ عن نظام الالتزام من إمكانات عدم الدفع والتملص من تعهدات الالتزام ونشوء مراكز قوى في الأطراف استقلت أو حاولت الاستقلال، أنظر:

- محمد مراد، التملك والسلطة في جنوب لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٩، بيروت، ص: ٧٩-٨٤.

[8]. مسعود ضاهر، الجذور التاريخية، مذكور سابقاً، ص: ٢٢٨.

[9]. المرجع نفسه، ص: ٢٣١.

[10]. المرجع نفسه، ص: ٢٣٤.

[11]. المرجع نفسه، ص: ٢٣٥.

[12]. المرجع نفسه ، ص: ٢٣٨-٢٣٩.

[13]. للتفصيل حول تفرد بشير شهاب بالحكم بعد القضاء على بشير جنبلاط والاحتلال المصري للجبل وما نشأ عنه من تداعيات، أنظر:

- مسعود ضاهر، الجذور التاريخية، مذكور سابقاً ، ص: ٢٤٠-٢٤٣.

[14]. للتفصيل حول دور الفرنسيين في توسيع مساحة القائمقامية المسيحية وزيادة نفوذها بتوسل الاحصائيات، ومن أجل الوصول إلى مآرب أخرى، أنظر:

- مسعود ضاهر، الجذور التاريخية، مذكور سابقاً، ص: ٢٤٣-٢٥٣.

[15]. أنظر في هذا الخصوص نماذج من هذه الوثائق التي جمعها منير اسماعيل، في:

- منير اسماعيل، الطائفية، النهار السنوي، ١٩٧٢-١٩٧٣، ص ص: ٤٧-٤٩.

[16]. مسعود ضاهر، الجذور التاريخية، مذكور سابقاً، ص: ٢٦٤-٢٦٥.

[17]. جوزيف أبو نهرا، الإكليروس والملكية، مذكور سابقاً، ص:٦٩-٧٠.

[18]. فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، مذكور سابقاً، ص: ٧٣.

[19]. المرجع نفسه، ص: ٨٠-٨١.

[20]. اسماعيل حقي بك،(إشراف)، لبنان مباحث علمية واجتماعية، (١٩١٧)، تقديم وفهرسة ف. أ. البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٧٩، بيروت.

[21]. رفيق التميمي ومحمد بهجت، ولاية بيروت (١٩١٦)، دار لحد خاطر(طبعة مصورة) ١٩٧٩، بيروت.

[22]. سعيد حماده، (محرر)، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، منشورات الجامعة الأميركية، ١٩٣٦، بيروت.

[23]. أنظر في هذا الخصوص:

- محمد مراد، التملك والسلطة في الجنوب اللبناني، مذكور سابقاً، ص ص: ٤١-٤٣. وقد ورد خطأ في جمع عدد السكان الشيعة في ص: ٤٢ بحيث ورد ٧٢٧٩٦ بينما الصحيح ٦٢٧٩٦. وبالتالي تغيرت النسب المئوية للطوائف في ص: ٤٣، الجدول رقم ٥. والصحيح هو ما ورد أعلاه.

[24]. محمد مراد، التملك والسلطة، مذكور سابقاً، ص: ٤٤.

[25]. علي حيدر أحمد، الشيعة في كسروان وجبيل، مذكور سابقاً، حيث تختلف النسب طيلة فترة المتصرفية وتتراوح بين ١،٧٥% و٨،٧٥%. إلا أن أكثرية النسب تدور حول ٤ و٥%، ص: ١٠٨.

[26]. حول عدد سكان لبنان الكبير ونسبة كل طائفة فيه، أنظر الجداول العائدة لإحصاءي ١٩٢١ و١٩٣٢ في:

– سعيد حمادة، النظام الاقتصادي، مذكور سابقاً، ص: ٤٥٤-٤٥٨. وثمة اختلاف طفيف مع الجدول الذي وضعه مراد مستنداً إلى مؤسسة المحفوظات الوطنية التي ذكرت عدد الموسويين (أي اليهود) ب٣٥١٨ نسمة دون ذكر مغفلي اسم الطائفة (ص: ٤٧)، بينما ذكر كتاب النظام الاقتصادي مغفلي اسم الطائفة وعددهم ٦٣٩٣ نسمة دون أن يذكر عدد الموسويين (ص: ٤٥٥).

[27]. مسعود ضاهر، الجذور التاريخية، مذكور سابقاً، ص: ٢٦٩-٢٧٠.

[28]. محمد مراد، التملك والسلطة، مذكور سابقاً، ص: ٤٤-٤٥.

[29]. علي حيدر أحمد، الشيعة في كسروان ، مذكور سابقاً، ص: ٨.

[30]. محمد مراد، التملك والسلطة، مذكور سابقاً، ص ص: ٥١-٥٣. أما ما يتعلق بالعلاقة بين الملكية والسلطة وحركة النزوح ودخول الجنوب بقوة في السياسة اللبنانية منذ إعلان دولة لبنان الكبير، فيشكل الأطروحة الأساسية لهذا الكتاب.

[31]. المرجع نفسه، ص: ٥٤

[32]. للمزيد من التفاصيل حول الزراعة التقليدية وارتباط الحرف بها وتطور زراعة التبغ، انظر:

- محمد مراد، التملك والسلطة، مذكور سابقاً، ص ص: ٥٣-٥٨.

[33]. للتفصيل، أنظر:

- رفيق التميمي ومحمد بهجت، ولاية بيروت، مذكور سابقاً ص ص: ٢٩١-٣٣٨.

[34]. يذكر مراد أن زراعة التبغ دخلت إلى جبل عامل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر واكتسبت أهميتها لاحقاً. أنظر:

- محمد مراد، الملكية والسلطة، مذكور سابقاً، ص: ٥٧-٥٨.

[35]. IRFED, Le Liban face à son développement, presentation condensée, 1960-1961, Beyrouth, 1963, P :30

[36]. Ib, P:38

[37]. Ib, P:47-48

[٣٨]. مراد، الملكية والسلطة، مذكور سابقاً، ص: ٥٤، ٥٦-٥٧. وللتفصيل حول دور القصبات الجنوبية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أنظر:

- علي بزي، بنت جبيل، الذاكرة والحرب، دار النهار للنشر، ٢٠٠٧، بيروت، ص ص: ٤٥-٤٧.

[٣٩]. عبدالله ضاهر، المسلمون السنة في متصرفية جبل لبنان، نوبليس، ٢٠٠٧، بيروت، ص: ١٤٣.

[٤٠]. المرجع نفسه، ص ص: ٣١-٣٣ ، ٦٨-٦٩.

[٤١]. للتفصيل حول الوضع التعليمي وأهم الشخصيات الأدبية والتربوية، أنظر: عبد الله ضاهر، مذكور سابقاً ص ص:٣٧-٤٤. والوضع الاقتصادي، ص ص: ٥٢-٦٣. وأهم الذين تولوا مناصب عليا في إدارة المتصرفية وفي الولايات العثمانية، ص ص: ٨١-٩٥، ١٠٧-١٠٨.

[٤٢]. المرجع نفسه، ص: ١٥.

[٤٣]. المرجع نفسه، ص: ١٤٣-١٤٥.

[٤٤]. المرجع نفسه، ص: ١٤٣

[٤٥]. المرجع نفسه ، ص: ١٤٥.

[٤٦]. للتفصيل حول التشابه في العادات والتقاليد الاجتماعية في ولاية بيروت، وما يختلف بسبب الانتماء الديني والمذهبي،أنظر:

- التميمي وبهجت،ولاية بيروت، مذكور سابقاً، القسم الجنوبي، ص:١٦٤-١٦٥، والقسم الشمالي، ص: ١٩٩-٢٠٠.

[٤٧]. وحدة العادات والتقاليد الاجتماعية اللبنانية وتنوع مصادر الثقافة اللبنانية ضمن إطار هذه الوحدة، كانت موضوع اطروحة عاطف عطيه حول وحدة المجتمع اللبناني، أنظر:

- عاطف عطيه، المجتمع، الدين والتقاليد، جروس برس، ١٩٩٢، طرابلس، وخصوصاً الفصل الأخير منه.

[٤٨]. التميمي وبهجت، ولاية بيروت، مذكور سابقاً، القسم الجنوبي، ص: ١٦٢، القسم الشمالي، ص: ١٩١.

[٤٩]. حول الاحصاء الذي جرى في العام ١٣٢٩، أنظر:

- إسماعيل حقي بك، لبنان، مباحث علمية واجتماعية، مذكور سابقاً، ص: ٦٤٣. وقد ظهرت النسبة مماثلة تقريباً في إحصاء يعود إلى سنة ١٩١٩، في:

- مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، مذكور سابقاً، ص: ٥٥.

[٥٠]. المرجع نفسه، ص: ٥٥.

[٥١]. التميمي وبهجت، ولاية بيروت، القسم الجنوبي، ص: ٣٧.

[٥٢]. المصدر نفسه، ص: ٥٥.

[٥٣]. المصدر نفسه، القسم الشمالي، ص: ١٧٩، ٢٣٤.

[٥٤]. حول التعليم في بيروت ودور الارساليات الأجنبية والرهبنات في التعليم والتقدم الاجتماعي للمسيحيين في المدن والقرى المسيحية، أنظر:

- المصدر نفسه، القسم الجنوبي، ص: ١٤٧، ١٦٦ ؛ القسم الشمالي، ص ص: ٢٠٥-٢٠٨، ٢٣٧، وفي أماكن متفرقة من الكتاب.

[٥٥]. المصدر نفسه، القسم الجنوبي، ص: ١٦٣.

[٥٦]. المصدر نفسه، ص: ١٦٥.

[٥٧]. المصدر نفسه، القسم الشمالي، ص: ١٧٦.

[٥٨]. المصدر نفسه، ص: ١٨٨، ١٩٢

[٥٩]. التميمي وبهجت، مذكور سابقاً ، القسم الجنوبي، ص: ١٦٣، القسم الشمالي، ص:١٩٣..

[٦٠]. المصدر نفسه، القسم اللجنوبي، ص: ١٦٥. .

[٦١]. المصدر نفسه، القسم الشمالي، ص: ١٦٧، ١٦٩.

[٦٢]. المصدر نفسه، القسم الجنوبي، ص: ١٥٢-١٥٣.

[٦٣]. المصدر نفسه، ص: ١٦٣.

[٦٤]. المصدر نفسه، ص: ١٦٣.

[٦٥]. المصدر نفسه، ص: ١٦٣.

[٦٦]. المصدر نفسه، ص: ١٦٣.

[٦٧]. المصدر نفسه، ص: ١٦٣. وهنا من المهم التأكيد أن زواج المتعة كان يعتبر عاراً في بعض المناطق الشيعية. كما لم يمارس كل الشيعة زواج المتعة وإن كان شرعياً. وفي هذه المسألة مثال على الفرق بين ما هو شرعي وما هو خاضع للاعراف والتقاليد.

[٦٨]. التميمي وبهجت، مذكور سابقاً ، القسم الجنوبي، ص: ١٦٤.

[٦٩]. تعتبر هذه التقسيمات التي اعتمدها التميمي وبهجت رائدة في مجال الدراسات السوسيولوجية التي تناولت جزءاً من لبنان في بداية القرن العشرين، وهي متممة لكتاب مباحث علمية واجتماعية الذي انجز باشراف المتصرف حقي بك. ولعل الدراسة الثانية التي تناولت الطبقات في لبنان بعد هاتين الدراستين في الربع الأخير من القرن العشرين هي:

- سليم نصر وكلود دوبار، الطبقات الاجتماعية في لبنان، ترجمة جورج أبي صالح، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢، بيروت، وخصوصاً القسم الثالث، ص ص: ١٣٣-٣٠١.

[٧٠]. المصدر نفسه، القسم الشمالي، ص: ١٩٣.

[٧١]. المصدر نفسه، ص: ١٩٤.

[٧٢]. المصدر نفسه، ص: ١٩٤.

[٧٣]. التميمي وبهجت، مذكور سابقاً، ص: ١٩٥-١٩٦.

[٧٤]. المصدر نفسه، ص: ١٩٦.

[٧٥]. المصدر نفسه، ص: ١٩٦.

[٧٦]. المصدر نفسه، ص: ١٩٧.

[٧٧]. للتفصيل حول الملكية العقارية في الجبل والمناطق الملحقة، أنظر:

- مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، مذكور سابقاً، ص ص: ١٩٤- ١٩٨. وحول نظام العمل في الريف اللبناني من محاصصة وإيجار وشراكة والتزام، أنظر: ص ص: ٢٤٢-٢٤٦.

[٧٨]. مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، مذكور سابقاً، ص: ٥٠.

[٧٩]. حقي بك، مباحث علمية واجتماعية، مذكور سابقاً، ص: ٤٧٢.

[٨٠]. المصدر نفسه، ص: ٦٤٣.

[٨١]. أنظر في هذا الخصوص،

- مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، مذكور سابقاً، ص: ٤٦، والهامش رقم ٨.

[٨٢]. حقي بك، مباحث علمية واجتماعية، مذكور سابقاً، ص: ٤٧٢-٤٧٣.

[٨٣]. حقي بك، مباحث علمية واجتماعية، مذكور سابقاً ، ص: ٤٩٩.

[٨٤]. المصدر نفسه، ص: ٤٣٤.

[٨٥]. المصدر نفسه، ص ص: ٤٣٥-٤٥٥، وخصوصاً، ص: ٤٥٤-٤٥٥.

[٨٦]. المصدر نفسه، ص ص: ٥٣١-٥٤٣.

[٨٧]. المصدر نفسه، ص: ٥٤٣.

[٨٨]. مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، مذكور سابقاً، ص: ٤٨.

[٨٩]. المرجع نفسه، ص: ١٩٥.

[٩٠]. جوزيف أبو نهرا، الإكليروس والملكية، مذكور سابقاً، ص ص: ٣٧-٥٧.

[91]. المرجع نفسه، ص: ٤٩.

[92]. المرجع نفسه، ص: ٥٠. .

[93]. المرجع نفسه، ص: ٢١٦-٢١٧.

[94]. المرجع نفسه، ص: ٤٨.

[95]. روبرت فيدمر، " السكان" في: سعيد حماده (محرر)، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، مذكور سابقاً، ص: ١.

[96]. المصدر نفسه، ص: ٢.

[97]. المصدر نفسه، ص: ٥

[98]. المصدر نفسه، ص: ٧.

[99]. المصدر نفسه، ص: ٩. وللتفصيل ، أنظر: ص٦-٩.

[100]. فيدمر، مذكور سابقاً، ص: ١٠.

[101]. المصدر نفسه، ص: ١١.

[102]. المصدر نفسه، ص: ١٢.

[103]. الأرقام في الجدول تعود إلى عينتين: الأولى وهي الأرقام الأفقية حيث كل طائفة ممثلة بكامل عدد الاستمارات (١٠٠ أو٥٠). أما العينة الثانية وهي الأرقام العمودية فهي تعود إلى عينة مسحوبة من العينة الأصلية تمثل ٣٦٧ استمارة موزعة حسب نسب الطوائف حالياً في لبنان.

[104]. من النسبة المتوقعة أي ٥٠% لكل من الجنسين.

[105]. نسبة الذكور والإناث مرتكزة على العينة الثانية.

[106]. معدل الذكورة في لبنان على أساس العينة الثانية.

[107]. الأرقام الممثلة للبنان مرتكزة على العينة الثانية.

[108]. الأرقام الممثلة للبنان مرتكزة على العينة الثانية.

[109] نسبة الاعالة الديموغرافية: (عدد السكان دون ١٥ + عدد السكان أكثر من ٦٥)\ عدد السكان بين ١٥ و ٦٥.

[110] يقصد هنا بعبارة Smoothing أو التنعيم، التقنية المستخدمة من قبل برنامج الـ PAS لتصحيح المعلومات الواردة في أهرام سكانية تمثل عدداً محدوداً من السكان.

[111]الأهرام الأصلية التي لم يجر عليها التصحيح موجودة في قسم الملحقات في نهاية البحث.

[112]. سنة ١٩٨٤ هي، للمصادفة، السنة التي نشرت فيها الأحزاب الشيعية الدراسة التي تشير إلى أن الشيعة هم الأكثر نسبة في لبنان. انظر:

- نصري سلهب، المسألة المارونية، مذكور سابقاً، ص: ٢١.

الفصل السادس والفصل السابع

[113] بلغ متوسط عدد الأفراد داخل الأسرة الواحدة في لبنان ٤,٢٣، أنظر: وزارة الشؤون الاجتماعية، دراسة الأحوال المعيشية ٢٠٠٧، مذكور سابقاً، ص: ٢٥.

[114]. السكن المجاني يمكن أن يكون بموافقة صاحب المنزل مثل أن يكون أحد الأقرباء أو الوالدين أو بطريقة الاحتلال أي السكن بالقوة، وهو ما حدث في بعض المناطق اللبنانية في الحرب اللبنانية، وما حدث أيضاً بعد أحداث أيار ٢٠٠٨.

[115]. الأرقام التي تمثل لبنان تعود إلى العينة الثانية.

[116]. هذه النسب تعود إلى مجموع نسب الأفراد ذوي المستويات التعليمية التالية: الروضة – الاساسي– المتوسط – الثانوي.

الفصل الثامن والفصل التاسع

[1] معدل الاعالة الاقتصادية: عدد السكان غير الناشطين \ عدد الذين يعملون فعلياً.

[2]. المقصود بالعامل هو المياوم الذي يتقاضى أجراً يومياً بدل عمله، عادة ما يكون هذا العمل يدوياً.

[3]. الحرف المستقلة: دهان، نجار، حداد، سنكري.... (شرط أن يكون الفرد صاحب العمل)

[4]. المهن الحرة: طبيب، محامي، مهندس...

[5]. تضم الوظائف في القطاع العام كل من يتقاضى أجره من الدولة ومن ضمنهم العسكر.

[6]. كل من يعمل في قطاع الخدمات من دون أن يتقاضى أجراً ثابتاً، مثل: سائقو سيارات الأجرة، الصرافون...

[7]. تجدر الإشارة إلى أن متوسط الدخل في الجدول ٧٦ و٧٧ لم يبلغ ١,١٢٠ مليون (وهو متوسط الدخل في لبنان) بل إن المتوسط في كل جدول أتى أعلى من السابق. ذلك ان الرقم الذي يدل على المتوسط في الجدول ٧٦ يكون المتوسط للذين تابعوا أو التحقوا بمؤسسة تعليمية، وفي الجدول ٧٧ يكون المتوسط للذين حصلوا على شهادة جامعية. تم استبدال هذين المتوسطين بالمتوسط اللبناني وذلك لتسهيل المقارنة.

[8] بلغ عدد المقعدين في هذا الجدول: ٥ من أصل ١٠٥٢ مجيب، اثنان منهم يحصلون على دخل شهري يتراوح بين ٧٠٠ الف ومليون ليرة، ومقعدان يحصلان على دخل يتراوح بين ٢,٤ و٣ مليون ليرة. وهذا التوزع القليل للأفراد أثر في الحصول على متوسط مرتفع للدخل.

[9] بلغ عدد الطلاب في هذا الجدول ٩ من أصل ١٠٥٢، ٦ منهم أفادوا بأنهم يحصلون على دخل شهري يقل عن مليون ليرة، وطالبان يحصلان على دخل يتراوح بين ١,٨ و٢,٤ مليون، وطالب واحد فقط يحصل على دخل يتراوح بين ٣ و ٤ مليون. هذه الأرقام ادت إلى ارتفاع متوسط الدخل الفردي. هذا الواقع وإن كان مستغرباً فإنه غير مستحيل، فالقانون اللبناني مثلاً يورث أبناء الموظف معاش والدهم في حالة وفاة الأم وذلك إلى أن يبلغ الذكور الخامسة والعشرين من العمر وللفتيات إلى أن تتزوج آخر ابنة منهن.

[10] كلما انخفض مؤشر جيني عن ٠,٥ واقترب من ٠ كلما كان تركز المعطيات قوياً.

الفصل العاشر والحادي عشر والثاني عشر

[1] بلغت نسبة المضمونين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ٥٣,١%، أنظر: وزارة الشؤون الاجتماعية، دراسة الأحوال المعيشية....٢٠٠٧، مذكور سابقاً، ص: ٤٢.

[2] يمكن مقارنة هذه الأرقام بتلك التي قدمتها إدارة الاحصاء المركزي في:

– إدارة الاحصاء المركزي، مسح وضع الأطفال والأمهات في لبنان ٢٠٠٩، ٢٠١١، بيروت، ص: ٨٢.

[3]. تم حساب متوسط العمر عند الزواج الأول تبعاً لسنوات العزوبة عند الأفراد بين ١٥-٤٩ عاماً. لا بد من الإشارة إلى أن الأرقام قد تكون أقل من الوضع في لبنان إلا أن ذلك يمكن أن يتأثر بالعينة التي توجهت إلى ربات الأسر، أي أن على الأقل ٥٥٠ فرداً من أفراد العينة يجب أن يكون قد سبق لهن الزواج (ربات الأسر) وإلا لم تملأ معهن الاستمارات، ومن المتوقع أن يؤثر هذا الانخفاض على الإناث أكثر من الذكور.

[4]. للتفصيل حول تشجيع الكنيسة المارونية على الزواج ومحاولات تأمين المساكن للمتزوجين حديثاً بالاضافة إلى تقديم التسهيلات لهم، أنظر:

- نقولا سماحة، الكنيستان المارونية والأرثوذكسية في مجال الخدمة الاجتماعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٣، بيروت.

من خلال هذا العرض المكثف للتحولات الديموغرافية والسياسية، نجد أن لبنان، أقله منذ القرن التاسع عشر، يعاني من مسألة ارتباط النظام السياسي بالتغيرات الديموغرافية: عند كل تحول في ديموغرافية الطوائف تنتقل معه القوة الوازنة من طرف إلى آخر، وتنشأ صراعات بين الطوائف، باعتبارها وحدات سياسية تدوم سنوات وسنوات، وتأخذ أحيانا طابعاً دموياً، قبل أن تنضج التسويات والحلول التي من خلالها يعاد تصحيح الصيغة أو نظام التعايش السياسي. فيقضي هذا التصحيح بإعادة توزيع الصلاحيات والمصالح والحقوق، وأحياناً المناصب بين الطوائف. فتُنتزع الصلاحيات ومراكز القرار من طوائف لتعطى إلى طوائف أخرى، وكأن المصير السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذه الطائفة أو تلك مرتبط بمعدل الخصوبة عندها أو بمعدل الهجرة. مع الملاحظة بأنه إذا اقترنت المكاسب السياسية لطوائف بمكاسب اقتصادية لا يلبث معدل الخصوبة عندها أن يأخذ بعد مدة من الزمن منحى انحدارياً يقابله ارتفاع في معدل الخصوبة لدى الطوائف المغبونة اقتصادياً. وهكذا، تعود المعادلة الديموغرافية-السياسية إلى نقطة الصفر، وتعود معها الصراعات الطائفية.

